مجلة «حمورابي» للدراسات
مجلة فصلية تعنى بالشؤون السياسية والستراتيجية
العدد الثامن ــ السنة الثانية ــ كانون أول / ديسمبر 2013

رئيس التحرير: أ. د. عبد علي كاظم المعموري

هيئة التحرير:

أ. د. عزيز جبر شيال
أ. د. محسن صالح
أ. م. د. سرمد زكي الجادر
أ. م. د. جواد كاظم البكري
أ. م. د. كامل حسون القيم
أ. م. د. حسن لطيف الزبيدي
سكرتارية التحرير: بسمة ماجد ــ غفران عبد علي
التصحيح اللغوي: أ. م. د. هاشم جعفر الموسوي
التصميم والإخراج: هوساك كومبيوتر برس ـ بيروت
الطباعة: مطبعة صبح ـ بيروت
التوزيع: دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع ـ بيروت

الهيئة الاستشارية:

أ. د. أمحمد مالكي ـ أستاذ العلوم السياسية ـ المغرب
أ. د. نورهان الشيخ ـ أستاذ العلوم السياسية ـ مصر
أ. د. سعيد مجيد دحدوح ـ أستاذ العلوم السياسية ـ العراق
أ. د. محمد عثمان الخشت ـ أستاذ الفلسفة ـ مصر
أ. د. بدر الدين عبدالله حسن ـ القانون الدولي ـ السودان
د. عبد الحسين شعبان ـ القانون الدولي ـ العراق
أ. د. عروس الزبير ـ أستاذ علم الاجتماع ـ الجزائر
أ. د. كامل وزنة ـ أستاذ الاقتصاد ـ لبنان

مجلة فصلية تُعنى بالشؤون السياسية والستراتيجية على مستوى المنطقة والعالم، وتضع في أولوياتها الرصانة العلمية والموضوعية، ولا تعبر عن موقف سياسي مسبق، بل تنتمي إلى مصالح شعوب المنطقة في البناء والتطور، والسيادة والاستقلال، وتدعو الباحثين والكتاب العرب بمختلف توجهاتهم الفكرية والسياسية، إلى رفدها بدراساتهم ونتاجاتهم الفكرية، وفي مختلف المجالات التي تهتم بها المجلة، على أن تخضع البحوث والدراسات لشروط البحث العلمي والأكاديمي وتخضع للتقويم العلمي، وعلى وفق الشروط الآتية:

أن لا يكون البحث قد تم نشره سابقاً.

لغة المجلة: اللغة العربية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.

توثيق الكتب: اسم المؤلف ــ عنوان الكتاب ــ جهة النشر ــ مكان النشر ــ سنة النشر ــ رقم الصفحة.

توثيق البحوث: اسم الكاتب ــ عنوان البحث ــ اسم المجلة ــ مكان الصدور، تاريخ الصدور، رقم الصفحة.

أن لا يتجاوز البحث 15 صفحة A4 حرف النص 14، والنوع Simplified Arabic، والعناوين حرف 16، والهوامش حرف 12.

يحق لهيئة التحرير أن تطلب إجراء تعديلات جزئية أو كلية على البحث أو الدراسة قبل إجازة نشرها.

تقوم هيئة التحرير بإخطار الباحث بقبول بحثه أو دراسته خلال شهر من تسلمها، وتعتذر المجلة عن إعادة البحوث والدراسات التي يتعذر نشرها.

البريد الإلكتروني: HAMMURABIMAGAZINE@YAHOO.COM
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق في بغداد: 1709 لسنة 2012
ISSN 2227 - 5312

سعر النسخة الواحدة من «حمورابي»
4 دولارات أميركية أو ما يعادلها

الاشتراك السنوي: للأفراد: 30 دولاراً أميركياً
للمؤسسات: 50 دولاراً أميركياً
خارج الوطن العربي 80 دولاراً أميركياً

المحتويات

ملامح تشكل نظام أقليمي جديد: فروض الواقع ودوافع الخارج — أ. د. رفعت سيد احمد 4

ملف العدد: القوى الاقليمية الكبرى والصراع في منطقة الشرق الأوسط

ملامح الحوار الأميركي ــ الإيراني ومساراته على مكانة إيران المستقبلية — د. محمد صادق الحسيني ١٨
(اسرائيل) والتغييرات في المنطقة العربية: التوظيف والتحريك — أ. د. يسري العزباوي 29
مصر بين مخاض التغيير والحفاظ على المكانة الاقليمية — أ. د. نورهان الشيخ 45
السعودية وحسابات التوازنات الجديدة في الشرق الأوسط — أ. م. د. اسامة مرتضى باقر 60
مستقبل الدور التركي في ظل تغير موازين القوى في المنطقة — د. ادريس هاني 67

بحوث حمورابي

هل القرن الحالي باسفيكياً: تشكل نظام دولي جديد ثلاثي الاقطاب — مهند حميد رشيد 78
الإمبريالية الجهادية جيل جديد من الحروب: (داعش) و(النصرة) أنموذجاً — بهاء عدنان الرقماني 89
فرص تقسيم ليبيا: رغبات الداخل ورفض الخارج — د. عمار حميد ياسين 109
دوافع التغلغل الاسرائيلي في أسيا الوسطى — أ. د. حميد شهاب ــ د.ارشد مزاحم 124

أوراق حمورابي

إشكالية الانتماء والهوية الوطنية في مجتمعات التنوع (حالة العراق) أ. د. عبد علي كاظم المعموري 138
أزمات النظم الوراثية وإعادة التوريث: قطر والبحرين أنموذجاً — أ. د سعيد مجيد دحدوح 147
ثورة البحرين: صراع لم يستهلك حدوده بعد؟ — حوراء رشيد الياسري 155
الحاجة الى نقد الماركسية التقليدية — أ. د. أمحمد مالكي 166

الأبواب الثابتة

البحث المترجم: كيف فجرت أميركا الوضع في الشرق الأوسط — عبد السليم مجيد 178
متابعة: (مؤتمر العنف والارهاب في العراق) — عطارد عوض عبد الحميد 185
الرسائل والأطاريح — نضال جهاد حميد 202
عرض كتب: عربي ــ انكليزي — د. سناء حمودي ــ رؤى خليل 209
كتاب حمورابي: (القوة الناعمة: التحكم عن بعد) — بسمة عبد المحسن 229

مركز حمورابي

العنوان: بغداد ـ عرصات الهندية ـ شارع مطعم الريف الإيطالي
مكتب بيروت ـ طريق المطار ـ قرب المركز الاستشاري ـ بناية ماميا ـ ط 3
بغداد ـ البلدية ـ صندوق بريد 2405
Website:http://www.hcrsiraq.org

Mobile: 00964-7810234002
Mobile: 00961-76844384
Fax: 00961 - 842304
Baghdad - Aladiriyah - PO.Box 2405
E-mail: hcrss2006@yahoo.com

رقم شهادة التسجيل: 1Z71874 في 27/3/2008 صادرة عن مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية.

كلمة العدد

يأتي هذا العدد من مجلة حمورابي للدراسات، في مرحلة مَفْصَلِيّة في تاريخ المنطقة، لأنها تكشف علائم نظام إقليمي جديد، يختلف في معطياته وروافده عن النظام الحالي الذي بدأ ينكفىء بخطوات متسارعة، وهي نتيجة تبدو طبيعية للتغيُّر الحاصل في البيئة الدولية، التي شهدت هي الأخرى تراتبية جديدة في موازين القوى، كمخرجات حقيقية عن مآل التغير في مكونات القوة لدى القوى الدولية، سواء بتوافرها أو ضعفها وانحسارها، وعلى وفق هذا نلحظ أنّ الولايات المتحدة أعادت ترتيب أوراقها وحساباتها الاستراتيجية في هذه المنطقة من العالم، مرةً لحيويتها المتأتية من كونها خزيناً للطاقة، والأخرى وهي الأهم ضمان أمن إسرائيل وقداسته لدى الولايات المتحدة والدول الغربية.

إنّ الدول الحليفة للولايات المتحدة ظلّت طوال عقود من الزمن عبئاً عليها، بسبب الإحراج الذي تُشكِّلُه لها طبيعة هذه النظم(السعودية مثلاً)، التي هي نظم وراثية متطرفة راعية للإرهاب (بحسب التوصيف الأميركي)، فيما تمادت دول أخرى في تطلعاتها من مثل(تركيا)،

وتطفلت (قطر) كثيراً على الدول الأخرى بغية تأدية دور استرضائي، على حين وقفت إيران قوةً مكبلةً بالعقوبات الأميركية والأوربية، على مرحلة جديدة يتم الاعتراف بها كقوة إقليمية كبرى، من حقها وفقاً للتفاهمات أن تشارك في تصميم النظام الإقليمي وتساهم فيه، وهذا سيتم على حساب قوى أخرى، ولاسيّما السعودية التي لم تعد مرتكزاً أساسيّاً للاستراتيجية الأميركية في المنطقة، فضلاً عن أنّ الامتياز الذي كانت تحتفظ به السعودية كدولة إنتاج النفط الأولى والمنتج المتمم للعرض العالمي من النفط، لن يعود كذلك، نظراً لخزين النفط الصخري في الولايات المتحدة ودول أخرى، بجانب العراق الذي سيصبح في غضون عقد من الزمن المنتج النفطي الكبير. هذه كلها ستطيح بدول وتُرقِّي دولاً أخرى، والخاسران من النظام الجديد هما السعودية وتركيا، وستتم الإطاحة بالأُنموذج الاردوغاني لإنعاش الديمقراطية التركية الملتحفة بالإسلام، التي يستهويها الغرب، وعلى ذلك فالمنطقة في حالة مخاض لولادة النظام الإقليمي الجديد، ومن الممكن أن تكون السنوات من2010 ـ 2013، هي أعوام سقوط النظم الجمهورية، و2014 ـ 2016، سنوات سقوط المَلَكيّات، وإنّ غداً لناظره قريب.

رئيس التحرير

ملامح تشكيل نظام إقليمي جديد
فروض الواقع ودوافع الخارج

أ. د. رفعت سيد أحمد*
أكاديمي وباحث من مصر

* مدير مركز يافا للدراسات ـ مصر

مقدمة

ما أن تمكنت إيران من الوصول إلى اتفاق مبدئي مع الدول الغربية حول ملفها النووي في 2013/11/24، حتى وبدأ المراقبون في الحديث عن ملامح نظام إقليمي جديد يتشكل، وصاحب ذلك تزايد انتصار (الدولة السورية) على الجماعات المسلحة (1500 جماعة وفقاً للأخضر الإبراهيمي) المبعوث العربي والدولي، والحلف السباعي الغربي ـ الغربي الذي يرعاها ويدعمها، وتراجع الحل العسكري الذي أرادت تلك المعارضة المسلحة ومن يقف خلفها من دول المنطقة (تحديداً تركيا والسعودية وإسرائيل)، أو من الدول الغربية (تحديداً فرنسا ـ الولايات المتحدة)، ومع اقتراب الحل السياسي كما أرادته الدولة السورية أو في الأقل ما يتفق ومطالبها الرئيسة في الحفاظ على وحدة الدولة والجيش والمقاومة.

مع هذين الحدثين (الملف النووي الإيراني ـ الانتصار السوري في الحرب الإقليمية والدولية المفروضة عليه)، نلمح بدايات تشكل نظام إقليمي جديد يقوم على تراجع اللاعبين التقليديين (السعودية ـ إسرائيل) وصعود لاعبين جدد، يفرضون شروطهم نتيجة الصمود في المواجهة، ونتيجة التحالف الاستراتيجي الواسع المبني على خيار المقاومة، تحالف يمتد من موسكو إلى بكين مروراً بطهران وبغداد وانتهاء ببيروت ودمشق وغزة في تعافيها المقاوم الجديد، بعد سقوط حكم الإخوان في مصر وبروز القاهرة كلاعب إقليمي

بدايات تشكل نظام إقليمي جديد يقوم على تراجع اللاعبين التقليديين (السعودية ـ إسرائيل) وصعود لاعبين جدد، يفرضون شروطهم نتيجة الصمود في المواجهة، ونتيجة التحالف الاستراتيجي الواسع المبني على خيار المقاومة

آخر يقف في صف المقاومة، بعد أن ثبت له أن تيارات (العنف الديني) المنتشرة الآن في سيناء والمهددة لأمنها القومي، تعد مطلباً أمريكياً خبيثاً لتفكيك الدول العربية وفي مقدمتها مصر وسوريا.

ستصعد قوى المقاومة العربية والإسلامية مجدداً، وستصبح رقماً صعباً في المعادلة الاستراتيجية والسياسية في المنطقة، ويأتي (حزب الله) كأحد أبرز تلك القوى

إن النظام الإقليمي الجديد الذي يتشكل نجد فيه منظومة دول مجلس التعاون الخليجي، وقد بدأت تتصدع داخلياً، فالثروة النفطية والارتهان السياسي التاريخي للغرب، ومماألأة المشروع الأميركي ـ الإسرائيلي، لم تعد تحميها من الثورات أو التصدعات الداخلية القادمة، ومع انتصار الدولة السورية، ستصعد قوى المقاومة العربية والإسلامية مجدداً، وستصبح رقماً صعباً في المعادلة الاستراتيجية والسياسية في المنطقة، ويأتي (حزب الله) كأحد أبرز تلك القوى، تليه المقاومة الفلسطينية ـ بما فيها حماس، بعد أن تتبرأ من خيارات التسوية والتبعية للخليج ـ التي قد تشعل انتفاضة ثالثة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، انتفاضة تستفيد من الصعود الإيراني والسورى المقاوم كظهير داعم للمقاومة وخياراتها.

أما مصر، فإنها ستشهد مرحلة انتقالية صعبة خاصة في مواجهة جماعات العنف الديني في سيناء (61 كم^2) ذات الفراغ الاستراتيجي، وفي مواجهة بقايا جماعة الإخوان المسلمين والحركات السلفية الرافضة لثورة 30/ 6/ 2013، تلك الثورة التي تحالف فيها الجيش مع الشعب لإسقاط حكم الإخوان، وفي مواجهة المخطط الأميركي/ الإسرائيلي لإغراق مصر في الفتن السياسية والطائفية، وإشغالها بقضايا الداخل بعيداً عن قضايا أمتها العربية والإسلامية، ولكن مصر برغم ذلك، ستشهد بعد أقل من عام من الآن ـ أي بعد انتهاء الانتخابات البرلمانية والرئاسية ـ ، صعوداً ودوراً إقليمياً جديداً، نحسبه سيكون لصالح قضايا المقاومة ورفض المشروع الأميركي للهيمنة، وسيكون لصالح الدولة السورية ضد المؤامرة المفروضة عليها (منذ مارس2011)، لأنه ثبت يقيناً للقيادات المصرية الجديدة، أن سوريا الدولة تواجه العدو نفسه الذي تواجهه مصر اليوم، وهو جماعات الغلو الديني ذات التوجه الغربي والمدعومة أمريكياً وإسرائيلياً.

ثبت يقيناً للقيادات المصرية الجديدة، أن سوريا الدولة تواجه العدو نفسه الذي تواجهه مصر اليوم، وهو جماعات الغلو الديني ذات التوجه الغربي والمدعومة أمريكياً وإسرائيلياً.

وفي مقابل الصعود الملحوظ لقوى ودول الممانعة، ستشهد تركيا المتآمرة منذ البداية على سوريا والعراق الجديد، تراجعاً في الدور الإقليمي، وتفككاً داخلياً وربما صعوداً جديداً للجيش ودوره السياسي بعد إنهاء (ظاهرة أردوجان)، التي لعبت دوراً سلبياً في أغلب بلاد الربيع العربي يصب لصالح المخطط الغربي.

إن الإقليم يتجه ناحية تشكل جديد، وسيشهد تحولات جديدة مهمة، سيكون من ملامحها صعود قوى ولاعبين جدد، وتراجع أو سقوط لاعبين قدامى، مع تحولات موازية في المشهد الدولى، تؤثر حتماً في مسار المنطقة وملامح وجهها السياسي الجديد، الذي لن يمر هذا العقد إلا ويكون قد أخذ شكلاً وجوهراً جديداً.

ولمزيد من تفصيل بعض مشاهد هذا التحول في الإقليم، نتناول عدداً من المتغيرات الرئيسة التي قد تساهم في هذه التحولات القادمة، مع ربطها بالأحداث الجارية على الساحتين الإقليمية والدولية.

أولاً: إيران النووية: نحو دور إقليمي جديد معترف به دولياً

إن توقيع إيران لاتفاقها النووي مع الدول الست الكبرى (نوفمبر2013)، ليس مجرد اتفاق سياسي أو اقتصادي بين (دولة) كانت تلك الدول العظمى تسميها بالدولة المعادية وبين دول كبرى كانت تكن عداءً تاريخياً لإيران، الأمر في تقديرنا يتعدى مجرد الاتفاق (العادي) بين الدول المعادية لبعضها لبعض، إلى اتفاق استراتيجي سيغير وجه الإقليم، ويجعل من إيران دولة إقليمية عظمى، استطاعت عبر إرادة الصمود والتحدي للحصار الغربي المتنوع (اقتصادي ـ عسكري ـ سياسي) والممتد إلى أكثر من ثلاثين عاماً، أن تفرض شروطها في الحقوق النووية السلمية، وفي إيجاد الموقع الملائم لها في الإقليم وقراراته المصيرية، إن الاتفاق في التقدير النهائي، سيمثل نقطة تحول استراتيجية في كامل مكونات المشهد الإقليمي، وسيؤثر في الأزمات الكبرى الحالية التي تعصف بالإقليم، من الأزمة العراقية إلى الأزمة السورية وصولاً إلى فلسطين وقوى المقاومة بها، ولم يكن مفاجئاً ذلك التذمر السعودي والإسرائيلي من هذا الاتفاق والهجوم عليه فور توقيعه.

إن الاتفاق في التقدير النهائي، سيمثل نقطة تحول استراتيجية في كامل مكونات المشهد الإقليمي، وسيؤثر في الأزمات الكبرى الحالية التي تعصف بالإقليم

إما بالنسبة إلى الاتفاق نفسه، فإن أول إعلام رسمي على بدء تنفيذ الاتفاق التاريخي بين إيران والقوى الدولية، أعلن فابيوس وزير الخارجية الفرنسي أن تخفيف العقوبات الأوروبية سيبدأ في ديسمبر2013، وفي طهران حظي الوفد الإيراني المفاوض في جنيف باستقبال حافل لدى عودته إلى طهران، واستقبل مئات من الإيرانيين المفاوضين الإيرانيين عند وصولهم، وحمل الإيرانيون وروداً وأعلاماً وطنية لدى اصطفافهم في مطار مهرباد بطهران، ووصفت صحف إيرانية وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف بأنه (سفير السلام).

وكشف مصدر إيراني قريب من الرئيس الإيراني حسني روحاني، أن للملف النووي الإيراني والاتفاق في شأنه مساراً خاصاً به، ومن ثم لن يكون مرتبطاً بأي ملف آخر كملف لبنان أو سوريا، برغم أن ما جرى في جنيف سيفتح المجال من دون شك، للبحث في ملفات عدة تهم إيران والعالم، خصوصاً تلك المتصلة بالأحداث الجارية في الشرق الأوسط.

رحبت وزيرة الخارجية الإيطالية إيما بونينو بالاتفاق، أنّه يفتح نافذة ملائمة علينا أن نحرص على تركها مفتوحة

ومن جانبه، اتصل أوباما برئيس الوزراء الإسرائيلي لطمأنته بالتزام واشنطن بضمان أمن إسرائيل، وقال إنه معنى بالشروع في مشاورات مع إسرائيل في القريب العاجل حول تداعيات الاتفاق، والمراحل التالية من المفاوضات مع طهران، لكن نتنياهو رد أن إسرائيل غير ملزمة بالاتفاقية، ولا يمكن أن تسمح لنظام يدعو إلى القضاء على إسرائيل بامتلاك الوسائل لتحقيق هذا الهدف، ودولياً رحبت وزيرة الخارجية الإيطالية إيما بونينو بالاتفاق، أنّه يفتح نافذة ملائمة علينا أن نحرص على تركها مفتوحة، ووصفت الوزيرة الاتفاق بأنه (اتفاق حذر)، في المقابل أعلن وزير الخارجية الكندي جون بيرد أن بلاده ستبقى على عقوبتها المفروضة على إيران بانتظار اتفاق نهائي بشأن برنامجها النووي.

وفي لندن دعا وزير الخارجية البريطاني وليام هيج في كلمة له أمام البرلمان البريطاني، إسرائيل إلى تجنب القيام بأي تحرك يقوض الاتفاق النووي المؤقت مع إيران، وعَّدت الجامعة العربية أن تنفيذ الاتفاق سيكون خطوة مهمة على طريق إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، والتعامل مع برنامج إسرائيل النووي غير الخاضع للرقابة الدولية، ورحبت الأسواق

العالمية بالاتفاق، إذ صعدت الأسهم في البورصات الأوروبية والآسيوية، وارتفع سعر الدولار أمام العملات الأجنبية الأخرى، فيما تراجع سعر النفط والذهب بنسب تتراوح بين (1 ـ 2,5%) وسط تفاؤل المستأجرين.

وعن تداعيات هذا الاتفاق دولياً كشفت صحيفة نيويورك تايمز 26/ 11/ 2013 الأميركية، عن تنامي الشقاق بين الولايات المتحدة الأميركية والسعودية، عقب الاتفاق النووي الذي وصلت إليه مجموعة (5+1) مع إيران في جنيف 25/ 11/ 2013، وذلك في الوقت الذي دافع فيه الرئيس الأميركي باراك أوباما عن اتفاق جنيف، قائلاً إن الاعتماد على القوة أمر سهل، لكنه لا يضمن أمن أمريكا، وأوضحت (نيويورك تايمز)، أن العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ومبعوثيه، أمضوا أسابيع في الضغط من دون جدوى للحيلولة دون إبرام الاتفاق النووى المؤقت مع إيران، لكن في نهاية المطاف، لم يتمكنوا من فعل ذلك نظراً لأن الإدارة الأميركية كانت ترى المحادثات النووية من منظور مختلف تماماً عما تراه السعودية، التي تخشى من أن أي تعاون في فرض العقوبات المفروضة سيكون لصالح اضطلاع إيران بدور أوسع وأخطر في الشرق الأوسط، وأشارت إلى أن واشنطن ظلت تعتمد على الرياض عشرات السنين لضمان ودعم الاستقرار في المنطقة، وأضافت أن السعودية استفادت من دورها بوصفها القوة المهيمنة في منطقة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، للمساعدة في كبح جماح إيران والعراق، مما ساعد في ترسيخ وتعزيز النفوذ الأميركي في منطقة الشرق الأوسط وما حولها.

أن العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ومبعوثيه، أمضوا أسابيع في الضغط من دون جدوى للحيلولة دون إبرام الاتفاق النووى المؤقت مع إيران

ونوهت الصحيفة إلى أن مصادر النفط الجديدة قللت من أهمية السعودية، التي تملك أضخم احتياطات نفطية في الشرق الأوسط، وأن المبادرات الدبلوماسية الأخيرة لإدارة الرئيس الأميركي حيال سوريا وإيران، أثارت حالة من الخوف في نفوس السعوديين من التخلى عنهم، وذكرت أن السعودية تراقب بانزعاج التطورات الأخيرة في المنطقة بعد أن بدأت تركيا، حليفتها في دعم ثوار سوريا، ترسل إشارات تصالحية لإيران، من بينها الدعوة التي وجهها الرئيس التركي عبد الله جول إلى نظيره الإيراني للقيام بزيارة رسمية لتركيا.

ومن جانبه قال أوباما في خطاب القاه في سان فرانسيسكو، إن تبنى خطاب قاسٍ قد يكون سهلاً من وجهة نظر سياسية، ولكن ليس هذا ما ينبغي القيام به من أجل أمن الولايات المتحدة، وعن إعلان إسرائيل إرسال وفد إلى واشنطن لإجراء محادثات بشأن اتفاق جنيف، قال الرئيس الأميركي إنه لا يمكننا أن نغلق الباب أمام الدبلوماسية، ولا يمكننا استبعاد حلول سلمية لمشاكل العالم، وتحدى أوباما منتقديه قائلاً: إن معارضة الاتفاق تخدم الأغراض السياسية، وأضاف أنه إذا التزمت طهران بالاتفاق فسوف يقضي على سنوات من انعدام الثقة مع الولايات المتحدة.

حققت إيران حزمة كبيرة من المكاسب، تتخطى الجانب النووي إلى الجوانب السياسية الداخلية والإقليمية، فضلاً عن استعادة الاقتصاد الإيراني جزءاً من توازنه

على أية حال فإن محصلة آراء المراقبين الدوليين حول اتفاق (جنيف النووي)، بين طهران والدول الست كان في صالح طهران، ومن وجهة نظرهم المحايدة حققت إيران حزمة كبيرة من المكاسب، تتخطى الجانب النووي إلى الجوانب السياسية الداخلية والإقليمية، فضلاً عن استعادة الاقتصاد الإيراني جزءاً من توازنه، وعلى النحو الآتي:

أولاً: يعدّ البرنامج النووي أكبر المكاسب والرابح الأكبر في اتفاق جنيف مع الاعتراف الدولي به، بل لقد أتاح الفرصة لطهران، التي تعلن أنها تسعى لطاقة نووية سلمية، لمواصلة تخصيب اليورانيوم بنسبة لا تتعدى (5%) على أراضيها، إذ لا يتطلب الاتفاق إغلاق منشآت التخصيب التي بنتها كما طلبت إسرائيل، ولا حتى نقل نتاج تخصيب اليورانيوم إلى خارج أراضيها، كما طلبت القوى الغربية في الماضي. ويُبقي الاتفاق في يد إيران المنشآت النووية التي يمكن أن تشكل في المستقبل أساساً لوثبة سريعة ومحمية نحو القدرة النووية العسكرية.

ثانياً: حقق الاتفاق مكاسب اقتصادية لإيران يمكن أن تجعلها تتنفس الصعداء، ويكبح الميل إلى الانهيار. ويشمل الأتفاق موافقة الدول الست الكبرى على تخفيف العقوبات بشكل (**محدود ومؤقت ومحدد الأهداف ويمكن إلغاؤه**)، وتصل قيمته إلى حوالي (7) مليارات دولار، وتلتزم الدول بعدم فرض عقوبات جديدة في مدة الـ(6) أشهر، إذا احترمت إيران تعهداتها، وكذلك ينص الاتفاق على تعليق بعض العقوبات على الذهب والمعادن الثمينة وقطاع السيارات والصادرات البتروكيماوية الإيرانية،

ويسمح الاتفاق بتحويل مبلغ قيمته حوالي (4,2) مليار دولار من مبيعات النفط الإيراني الخاضع للعقوبات في مدة (6) أشهر.

ثالثاً: تحقيق إيران الاختراق في أزمتها النووية مع الغرب، والتي استمرت (10) سنوات، يكسب النظام الحالي شعبية داخلية تغطي على التصدعات التي عانى منها، بسبب سنوات حكم الرئيس السابق محمود أحمد نجاد، فضلاً عن أنها تزيد من شعبية الرئيس الحالي حسن روحاني.

رابعاً: على الصعيد الدولي، تستعيد إيران نفوذها الناعم والقوي في المنطقة، بما يعطيها مساحة للحركة والمناورة الإقليمية، ويحبط أية تهديدات عسكرية خاصة الإسرائيلية، إذ سيكون من غير المقبول تهديد دولة ارتبطت مع الدول الكبرى باتفاق، وبعد انقضاء (6) أشهر يمكن أن يقوم الإيرانيون، وهم متحررون إلى حد ما من ضغط العقوبات، بالعودة إلى العمل بشكل كامل في البرنامج النووي، وحتى المضي قدماً في مكونات برنامج التسليح.

إن إيران بعد الاتفاق ستمثل لاعباً رئيساً في النظام الإقليمي الجديد، وسوف يتغير هذا النظام الإقليمي بناء على قدرة إيران وحلفائها (روسيا ـ الصين ـ العراق ـ سوريا ـ حزب الله ـ المقاومة الفلسطينية)

إن إيران بعد الاتفاق ستمثل لاعباً رئيساً في النظام الإقليمي الجديد، وسوف يتغير هذا النظام الإقليمي بناء على قدرة إيران وحلفائها (روسيا ـ الصين ـ العراق ـ سوريا ـ حزب الله ـ المقاومة الفلسطينية)، على استثمار الفرصة التاريخية التي أنتجها هذا الاتفاق ولصالح قوى الممانعة والمقاومة.

ثانياً: على أبواب جنيف(2): سوريا وانكسار المؤامرة برغم الكلفة

من المحطات المهمة على طريق النظام الإقليمي الجديد (الذي يتشكل)، تأتي محطة الأزمة السورية بكل أبعادها وتعقيداتها وتطوراتها الجديدة، والتي تتمثل في نتيجة أساسية مهمة بعد قرابة الثلاثة أعوام من اندلاع الأزمة، وهي أن (سوريا ـ الدولة) تنتصر على المؤامرة الإقليمية والعالمية، التي حيكت ليس بسبب بسبب مواقفها المعلومة بجانب المقاومة اللبنانية (حزب الله) والفلسطينية والعراقية، انتصار سوريا سيزداد وضوحاً مع الاقتراب من مؤتمر جنيف ـ 2، والذي من المتوقع انعقاده في بدايات عام 2014، والذي أعلنت أغلب أطراف الأزمة موافقتها على حضوره (سواء

النظام أو المعارضة أو حتى العصابات المسلحة ومن يرعاها إقليمياً ودولياً).

إن انعقاد هذا المؤتمر وإعلان الدول الكبرى الراعية لما يسمى بالمعارضة السلمية والمسلحة، على أنه لا حل للأزمة السورية سوى (الحل السياسي)، يعني أن (سوريا ـ الدولة) بعد أن انتصرت، صارت رقماً مهماً في المعادلة السياسية للنظام الإقليمي الجديد في المنطقة، وسوف تساهم في صياغة هذا النظام وتحديد إطاره العام وآلياته الرئيسية، إن سوريا الجديدة الخارجة من أزمة دمار هائل تعرضت لها، ستصبح قادرة على تأدية دوراً رئيساً في شكل المنطقة الجديد، وهو ما يخيف تحديداً كل من (السعودية وإسرائيل وتركيا)، ويدفع هذا الحلف الثلاثي إلى التصعيد ضد سوريا في اللحظات الأخيرة قبل اكتمال جنيف ـ 2، تصعيداً يأخذ أشكالاً من العنف العشوائي ضد المدنيين ومؤسسات الدولة والسفارات ليس في سوريا فحسب، بل حتى في لبنان أقرب حلفائها جغرافياً وسياسياً.

إن سوريا الجديدة الخارجة من أزمة دمار هائل تعرضت لها، ستصبح قادرة على تأدية دوراً رئيساً في شكل المنطقة الجديد، وهو ما يخيف تحديداً كل من (السعودية وإسرائيل وتركيا)

إن انكسار المؤامرة على سوريا وخروجها منتصرة رغم الكُلفة الكبيرة التي دفعتها (150 ألف شهيد ـ أكثر من مئة مليار دولار خسائر في البنية التحتية)، سوف يجعل من (سوريا ـ الدولة)، سواء بقي بشار الأسد في الحكم أو فضل الاعتزال ـ وهو الأرجح ـ مع بقاء بنية النظام والدولة على ذات العقيدة القتالية التي حرسها وقادها الأسد، سوف تكون دولة موحدة، ذات دور إقليمي مهم، وذات علاقات متميزة مع كل من مصر والعراق ولبنان وإيران، وذات خصومة أيضاً واضحة مع أغلب مشيخيات الخليج والأردن وتركيا وإسرائيل، مع ما سيرتبه هذا الأمر من استحقاقات إقليمية قد تصل إلى حد الحروب أو الاضطرابات الجديدة في تلك البلدان، على أية حال نحن أمام دور جديد لسوريا في الإقليم، سوف يكون العام 2014 هو بداية اتضاح لملامحه الإقليمية.

ثالثاً: تراجع الدور الخليجي ـ التركي ـ الإسرائيلي في المنطقة

مما لاشك فيه أن الدور السلبي الذي لعبته بعض دول الخليج في تهديد استقرار كل من سوريا ومصر وقبلهما ليبيا (بدعم ما يسمى بثورات الربيع

العربي)، والبحرين (بدعم النظام ضد الحركة الشعبية التي اتهموها بالمذهبية)، كان لهذا الدور تبعاته المهمة التي أقلقت أعداء كثيرين لتلك الدول خاصة كل من (قطر والسعودية)، وبدرجة أقل (الإمارات العربية المتحدة)، هذه الدول ستتأثر سلباً سواء من حيث الدور الخارجي أو من حيث الاستقرار الداخلي فيما هو قادم من الأيام، وإذا ما أضفنا إليها الدور التآمري واضح المعالم والأدلة الذي قامت به كل من (تركيا) و(إسرائيل) ضد (سوريا) تحديداً، ومن قبلها ضد مصر بعد إزاحة حكم الإخوان المسلمين الذين كانوا قد تحالفوا استراتيجياً مع حكم طيب أردوجان، وتحالفوا ضمنياً ـ ومن دون إشهار ـ مع إسرائيل في ضمان أمنها مع التعهد بكبح حركات المقاومة الفلسطينية، وفي مقدمتها (حماس) وتحويلها إلى النضال السياسى بعيداً عن النضال المسلح، فضلاً عن التعهد بالحفاظ على اتفاقات كامب ديفيد والعلاقات الدافئة مع مصر.

الحلف الثلاثي (الخليجي ـ التركي ـ الإسرائيلي) سيتعرض دوره للتراجع النسبي مستقبلاً، وليس التراجع الكامل، كما يذهب البعض، لأن ثمة تحالفات استراتيجية لم تنته بعد مع الغرب

إن هذا الحلف الثلاثي (الخليجي ـ التركي ـ الإسرائيلي) سيتعرض دوره للتراجع النسبي مستقبلاً، وليس التراجع الكامل، كما يذهب البعض، لأن ثمة تحالفات استراتيجية لم تنته بعد مع الغرب، وإن تعرضت لهزات عدة أهمها (الاتفاق النووي مع إيران ـ انكسار مخطط إسقاط الدولة السورية ـ سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر).

إن الشرق الأوسط الجديد القادم في إطاره الإقليمي سوف يشهد هبوطاً ملحوظاً لهذا الحلف الثلاثي، واهتزازاً وتصدعاً في بنيته الداخلية، وتراجع في تأثيره السياسي والاستراتيجي في المنطقة، ولن تنفع قوة المال النفطي ولا قوة التآمر المخابراتي لتدارك هذا الفشل الذي سيلازم هذا الحلف مدَّة طويلة.

رابعاً: مصر ودورها الجديد في المرحلة الانتقالية

كان لإزاحة الإخوان المسلمين عن حكم مصر في30/ 6/ 2013، أثره البالغ على المشهد السياسي المصري العام، وكان له آثاره على مسار الثورة والدولة، وعلى مستقبل الدور المصري في تشكيل الإقليم الجديد الذي سيؤثر فيه قطعاً الوضع السياسي لمصر ومدى استقراره.

لقد بات من المؤكد بعد مرور قرابة الستة أشهر على سقوط حكم الإخوان، أن السبب الرئيس لهذا السقوط هو الإخوان أنفسهم، وليس تآمر الجيش عليهم كما يدعون، لقد فشل الأخوان، ومن التحق بهم من قوى سلفية وهابية، فشلاً ذريعاً في إدارة الدولة، وفي نسج علاقات تحالف مع القوى الوطنية (القومية والليبرالية واليسارية)، وظنوا أنهم قادرون بمفردهم على إدارة الثورة والدولة، وعاشوا ثلاث سنوات بعد ثورة يناير2011 (منها عام كامل في الحكم) يمارسون (الخداع السياسي) على جميع الشركاء في الثورة، ومع اقتراب عام الحكم من نهايته (30/ 6/ 2013).

كان الإخوان قد فقدوا أغلب ما جمعوه من أرصدة سياسية واجتماعية، وانفض الناس من حولهم خاصة أولئك الذين انتخبوا محمد مرسي، ولم يكن مفاجئاً أن يخرج قرابة الـ(30) مليون مصري في مظاهرات واسعة النطاق يطالبون بإقالته فوراً لتفريطه في قيم الديمقراطية والأمن القومي المصري، فما كان من الجيش إلا أن انحاز لهذه الجماهير، وساهم معهم في إسقاط حكم الإخوان الذين كانوا هم أول من انقلب على الديمقراطية، التي أتت بهم للحكم عن طريق عشرات القرارات والسياسات، ولعل الإعلان الدستوري المكمل ـ الذي أصدره محمد مرسي بعد عدة أسابيع من وصوله لسدة الرئاسة، والذي انقلب فيه على العملية الديمقراطية جملة وتفصيلاً ـ مثالاً واضحاً على ذلك.

على أية حال ـ مصر بعد حكم الإخوان، ومن وجهة نظر الكثير من المراقبين ستتعافي في أقل من عام ـ أي مع نهاية 2014 ـ خاصة بعد إقرار دستور جديد وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، ومصر ـ من وجهة نظرهم ـ ستلعب دوراً إقليمياً جديداً، في مواجهة قوى التطرف والغلو الديني، وستضطر وهي في تلك المواجهة إلى تغيير أو إلغاء معاهدة السلام مع الكيان الصهيوني(التي عقدت عام 1979)، لأنها تكبل حركة الجيش في سيناء وتحول دون ملء الفراغ الاستراتيجي في تلك المنطقة (61 ألف كم^2)، التي تمثل اليوم إحدى أكبر مهددات الأمن القومي المصري بعد ثورة 30/ 6/ 2013، ونتوقع أن تتقارب (مصر) في عهدها الجديد مع كل من إيران وسوريا، لأن العدو الذي يقاتلهم معاً هو عدو واحد، وهو يتمثل في قوى الغلو الديني

التقارب السعودي الأخير تجاه مصر،فنظّن أنه مرتبط بالحاجة السعودية لغطاء مصري عسكري، لتورطها المكشوف وفشلها الاستراتيجي في سوريا

المدعومة بغطاء مالي وتسليحي أمريكي وخليجي، أما التقارب السعودي الأخير تجاه مصر، فنظّن أنه مرتبط بالحاجة السعودية لغطاء مصري عسكري، لتورطها المكشوف وفشلها الاستراتيجي في سوريا، وهو الغطاء الذي رفضته مصر تماماً بل إنها سلكت في الواقع نقيضه، حين تقاربت عسكرياً مع سوريا لمواجهة تنظيمات القاعدة في سوريا وسيناء، ولذلك شهدت العلاقات المصرية ـ السعودية فتوراً واضحاً هذه الأيام سيزداد في المستقبل، لفشل الرهان السعودي على توريط الجيش والدولة المصرية في معاركها الفاشلة ضد سوريا وإيران.

وبلا شك أنَّ الدور المصري الجديد، يرتبط في تقديرنا بمدى فهم القيادة المنتخبة برلمانياً ورئاسياً، وكذا قيادة الجيش، بأهمية استقلال القرار الوطني، وأهمية استقلال القرار الاقتصادي بعيداً عن الصندوق والبنك الدوليين وبعيداً عن المنح الخليجية المقيدة للإرادة الوطنية، وتلك معركة أخرى، ستعيشها مصر في مستقبلها المنظور ونحسبها ستنتصر فيه، لأنه لا خيار أمامها سوى ذلك.

الخاتمة

إن ملامح تشكل نظام إقليمي جديد في المنطقة، بات واضحاً للعيان، بيد أن أهم وأخطر دوافع هذا التشكل تكمن في نتائج (الحرب على سوريا)، صحيح أن الأوضاع في إيران والعراق وفلسطين ومصر، وغيرهم من بلاد الإقليم، مؤثر ومهم خاصة في نطاق علاقاته بالخارج، سواء المتحالف أو المعادي، لكن (الأزمة السورية) في تقديرنا، تظل هي (الكاشفة) أو هي (يوم القيامة العربي)، ومصائر العديد من الملفات الشائكة في المنطقة، وفي ملامح مستقبلها ستتحدد بناء على نتائج (يوم القيامة العربي) ذاك، وإذا كان مؤتمر (جنيف ـ 2) هو الحدث المهم سياسياً في مسار الأزمة، فإن ما يجري على الأرض السورية من مواجهة للدولة ومن يحالفها(تحديداً حزب الله)، في مواجهة تنظيم القاعدة والتحالف الغربي ـ الخليجي الذي يقف خلفه، هو الذي سيحدد المصير والمآل لكل الحلول السياسية القادمة.

ما يجري على الأرض السورية من مواجهة للدولة ومن يحالفها(تحديداً حزب الله)، في مواجهة تنظيم القاعدة والتحالف الغربي ـ الخليجي الذي يقف خلفه، هو الذي سيحدد المصير والمآل لكل الحلول السياسية القادمة

إن انتصار (سوريا ـ الدولة) والذي بات مؤكداً، سوف يقرر مصير العديد من

الأزمات والإشكاليات الاستراتيجية في المنطقة، وفي مقدمتها قضية فلسطين.

إن النظام الإقليمي الجديد، الذي بدأ في التشكل ـ نرى أن عوامل الداخل والخارج معاً تفرض عليه أن يكون نظاماً مستقلاً، في إرادته السياسية والاقتصادية، وأن يكون نداً لمشروع الهيمنة الغربي، وألا يكون تكراراً أو إعادة انتاج للنظام الإقليمي السابق، الذي قام على ثالوث التبعية والاستبداد والفقر، ترى هل يقدر صناع النظام الإقليمي الجديد من نخب حاكمة، وشعوب حرة ثائرة أن تنجز هذا المشروع ـ الحلم، أو أن قوى الهيمنة والتبعية لن تسلم بهزيمتها بسهولة، وستظل تقاوم؟ أسئلة سيجيب عنها المستقبل.

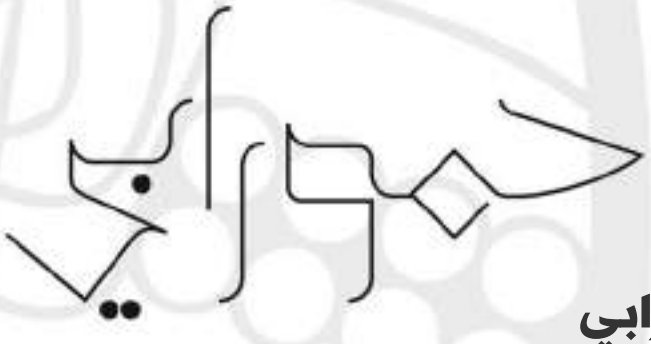

ملف حمورابي

القوى الاقليمية الكبرى والصراع في منطقة الشرق الأوسط

ملامح الحوار الأميركي ــ الإيراني ومساراته على مكانة إيران المستقبلية د. محمد صادق الحسيني

(إسرائيل) والتغييرات في المنطقة العربية: التوظيف والتحريك أ.د. يسري العزباوي

مصر بين مخاض التغيير والحفاظ على المكانة الإقليمية أ. د. نورهان الشيخ

السعودية وحسابات التوازنات الجديدة في الشرق الأوسط أ. م. د. أسامة مرتضى باقر

مستقبل الدور التركي في ظل تغير موازين القوى في المنطقة د. إدريس هاني

ملامح الحوار الأميركي ـ الإيراني ومساراته على مكانة إيران المستقبلية

د. محمد صادق الحسيني*
كاتب وباحث من ايران

* مستشار إعلامي

مقدمة

كل المعطيات الظاهرية تشير إلى وجود (تقاطع سياسات) أميركي إيراني، يبحث عن منظومة أمن اقليمي، تجنب المنطقة حرباً يصعب السيطرة عليها، قد تحرق الأخضر واليابس أو سلم غير قابل للدفاع عنه أو ضمانه لفترة طويلة، ما يجعل التوصل بين الجانبين إلى تفاهم ولو شكلياً أمراً محتماً، إي الاتفاق على إطار مقبول للملف النووي أولاً، في مفاوضات جنيف التي لا أحد يعرف كم جولة ستستغرق، لكنها لا ينبغي لها أن تتوقف إلا بمصافحة تاريخية، وبيان إعلان مبادئ عامة، وثانياً على ملفات المنطقة وأبرزها القضية السورية، كل هذا يعني أعلان رسمي عالمي بأن ايران دولة إقليمية كبرى.

ثمة من يقول بأن ما يستدعي مثل هذا الاتفاق من طرف واشنطن، والذي تزداد مؤشرات صدقيته يوما بعد يوم هو قرار واشنطن الاستراتيجي، في إعادة التموضع الكوني أو العالمي، نتيجة تحولات هزائمية، وأخرى تتعلق بالطاقة، وثالثة التخوف من زحف صيني ـ روسي، يأكل من حصة نفوذ الأميركي المتآكل في المنطقة.

إن قرار واشنطن يستدعي كما يفترض سعيها إلى تهدئة في المنطقة، وإقامة منظومة إقليمية تضمن مصالحها (التي تغير مفهومها وموقعها على جدول الأولويات الأميركي)، بحيث تستطيع أن تضمن تسيير أمور المنطقة بحد أدنى من التدخل الأميركي المباشر، ما قد يعني نهاية عصر الحروب الكبرى كما يحلم باراك أوباما.

مسعى كهذا لا يمكن أن يحصل من دون حزمة تفاهمات مع إيران الجمهورية الإسلامية، التي باتت الرقم الصعب الذي لا يمكن تجاوزه في حل أو تهدئة أية أزمة أو ملف ساخن في المنطقة،وهو ما يدركه جيداً العارفون بخيوط التحولات الجيوسياسية والجيواستراتيجية على أرض الواقع.

ولما كان على واشنطن أن تبدأ خطة إعادة التموضع خروجاً من غرب آسيا باتجاه الشرق الأدنى، لمواجهة الصين وحلفائها الكونيين، لا بد لها أن تبدأ في مكان ما مع ايران بالذات، وإيران من الزاوية الأميركية الاسرائيلية إلتي تعتمد النظرة الأمنية في كل شيء، فكان لابد من البدء بالنووي لا غير، من الزاوية الايرانية فقد أثبتت التطورات، سواء من الناحية العملية أو من حيث التشبث الإيراني بمبادئه وثوابته، أن هذا المكان لن يكون إلا الملف النووي، من هنا، دخل المفاوض الأميركي جولات حواره السويسرية في جنيف ونصب عينيه أولوية وحيدة واحدة هي:

على واشنطن أن تبدأ خطة إعادة التموضع خروجاً من غرب آسيا باتجاه الشرق الأدنى، لمواجهة الصين وحلفائها الكونيين، لا بد لها أن تبدأ في مكان ما مع ايران بالذات

إدخال إيران في مسار تفاوضي، بقطع النظر عن المعوقات أو الانجازات التي يمكن أن تتحقق في المستقبل، فهو يريد ويتوسل مصافحة وصورة وبيان مشترك يعلن عن الوصول الى شيء ما، مهما كان، وهناك طبعاً سبب آخر، أكثر آنية، يدفع الأميركي المفاوض إلى الوصول إلى تفاهم من أي نوع كان مع نظيره الإيراني، إذ تدرك إدارة باراك أوباما، أنها لا تستطيع أن تجعل ممثل إدارة الرئيس حسن روحاني يعود إلى بلاده خالي الوفاض، لا شك في أنها اتخذت قراراً وراء كواليس العملية التفاوضية، بإعطاء الإيرانيين شيئاً ما يواجهون به التيارات (الرافضة) للحوار مع أميركا في داخل الجمهورية الإسلامية بنظرها، ليس مهماً طبيعة التفاهم، المهم أن يكون شيئاً تستطيع حكومة روحاني المحاججة به في الداخل.

ومن ناحية أخرى فإن الوفد الإيراني المفاوض دخل حلبة الحوار مع الأميركي بمجموعة من الحاجات والضرورات، فهو **أولاً**: يدرك حجم المشكلة الاقتصادية في بلاده، والتي أقام الشيخ روحاني حملته الانتخابية على وعّد بحلها، عبر انفتاح على الغرب يؤدي إلى إزالة العقوبات.

وهو **ثانياً**: يدرك أنه يواجه عاصفة من المحاججة والتشكيك بمدى نجاعة سياساته الانفتاحية على الغرب، على قاعدة أنها لن تؤدي إلى شيء، وأنها

لن تأتي على إيران إلا بتنازلات في مقابل لا شيء، وهو ما لن يحتمله بسهولة وهو يدرك ضرورة أن يعود بشيء ما، يستطيع أن يسوقه على أنه إنجاز يدعم حجته بصوابية نهجه، من دون أن يلامس الخطوط التي يعدها التيار الاصولي الثوري تنازلات مجانية.

كلها أسباب تجعل المفاوض الإيراني يدير المباحثات تحت عنوان واحد هو: الخروج باتفاق مشرف من أيّ نوع كان، ولكن بشكل لا يتجاوز الجوهر الإطاري، وما تم تداوله بعد (جنيف2) من تبادل الأطراف المعنية بتهم إفشال مفاوضات جنيف، يؤكد أن القاعدة أن تخرج اجتماعات (5+1) مع إيران باتفاقات ما، وأن فشلها يعد استثناء لا العكس، وهو ما يحصل مرة ما يؤكد ما ذهبنا اليه.

من جانبها فرنسا المتهم الاساسي في تخريب أو افشال مفاوضات (جنيف ـ 2)، والساعية لإفشال كل المحطات القادمة ايضاً، فإن الأمر لا يحتاج الى الكثير من البراهين على تورطها في المستنقع الصهيوني، وذلك لمقدار التزلف الذي تمارسه إدارة فرنسوا هولاند للكيان الإسرائيلي، وهي التي تبحث عن أيّ إنجاز تحتفل فيه مع نتنياهو وفريقه الحاكم في تل أبيب، ممثلاً للتجمع الغربي مجتمعاً، وبحسب الخطة المرسومة التي لا تتجاوز توزيع الأدوار بين الدول الغربية من جهة، وسباق تقاسم الحصص من بازار أو سوق التجارة الإيراني المرتقب، هذا ناهيك طبعاً عن صفقات تسلح موعودة مع الخليج، جعلت باريس أكثر الآذان إصغاء للتعليمات السعودية، هكذا يقول المتابعون بعناية للسلوك الفرنسي الانتهازي والنفعي، تجاه أكثر من ملف إقليمي ليس أقلها الملف النووي الإيراني.

صفقات تسلح موعودة مع الخليج، جعلت باريس أكثر الآذان إصغاء للتعليمات السعودية، هكذا يقول المتابعون بعناية للسلوك الفرنسي الانتهازي والنفعي

وعاملان آخران يمكن أن يكونا قد ساعدا فرنسا على توكيلها بمهمة إجهاض التفاهم في (جنيف ـ 2)، الأول لعبة الإجماع داخل (5+1)، والثاني قدرة فرنسا على إقامة (حجة)، كان من الصعب دحضها في الصالونات الدبلوماسية الغربية: بأن جدار العقوبات الذي تم فرضه على ايران، واستغرق هذا سنوات عدة، وامتد من تصدير النفط والدول المستوردة مروراً بالمصارف وانتهاءً بالأفراد.

في المقابل، نحن ندرك عطش الشركات الغربية عموماً والأميركية خصوصاً،

وهي بعشرات الآلاف إلى السوق الإيرانية، التي ستستغل أية قوة للتدفق عبرها بما يؤدي إلى توَسّعها تلقائياً، وانهيار هذا الجدار في نهاية المطاف ما أرعب باريس وتل أبيب.

أخيراً فأنّ المتابعين يؤكدون، أنّ المفاوضات الأميركية الايرانية حول النووي سائرة لا محالة نحو اتفاق، ولو على إطار التفاوض، وأن هذا التفاهم سيأتي سريعاً، وسيكون مطاطاً يسمح للطرفين بادعاء تحقيق انجاز.

فالمراحل اللاحقة من المفاوضات ستعتمد على أمرين، كلاهما بيد اللاعب صاحب القرار الايراني، اللاعب على أرض (جيوبوليتيكا المقاومة)، مقدار تشبث المفاوض الإيراني بمبدأ فصل الملفات، والاتجاه الذي ستسلكه التطورات الميدانية، خاصة في سوريا ذلك أن كل ما يتحرك الآن في محيط جنيف ومدارها السياسي، هو من نتائج اندحار العدوان الأميركي الإسرائيلي التكفيري على بوابات الشام.

وهكذا تكون الشام قد تحولت معراجاً للايرانييننإلى السماء (الجنرال الحاج قاسم سليماني)، محذراً الأميركيين يومها من دخول دمشق، لانها ستكون مقبرة تتجاوز هزيمتها هزيمة فيتنام بالنسبة إلى الأمريكيين

وهكذا تكون الشام قد تحولت معراجاً للايرانييننإلى السماء (الجنرال الحاج قاسم سليماني)، محذراً الأميركيين يومها من دخول دمشق، لانها ستكون مقبرة تتجاوز هزيمتها هزيمة فيتنام بالنسبة إلى الأمريكيين.

من ناحية أخرى فأن نهاية المباحثات الأميركية الايرانية المتواصلة في جنيف، فأن عمل فريق الديبلوماسية الإيرانية الوطني النووي المفاوض مع ممثلي الدول الكبرى، لن تفضي إلا إلى ما كنا توقعناه.

إن الاضطراب والتخبط لدى الادارة الأميركية، والحيرة وضياع بوصلة واهتزاز الصورة لدى بعض، من كان يفترض بهم أن يكونوا جزءاً من معركة الامة، لكنهم فضلوا قلب الصورة فقرروا التحالف مع العدو ضد جارتهم إيران سيجعلهم في موقع الآفل نجمه في المشهد الدولي والإقليمي العام، وبالتالي ستكون فرصة الحوار التي تعرضها عليهم ايران في إطار ومقولة (الليونة البطولية)، بمثابة الفرصة الذهبية التي كانت ولا تزال تعرضها طهران بإزاء اللاعبين الكبار، للخروج من أزمتهم التي يعيشونها منذ عقد من الزمان، بسبب ربط عيون أحصنتهم بالعين الاسرائيلية، وبرغم بقاء جدار

انعدام الثقة المرتفع بين طهران وبين واشنطن الإسرائيلية، فإن طهران لا زالت على استعداد لتفعيل ورقة أمان لاغتنام فرصة قد لا تطول مدتها هي الأخرى.

نحن من جهتنا كجهات أهلية أو مدنية أو رأي عام مراقب لما يجري من مناقشات على مستوى الاقليم الإسلامي العربي المشرقي مع الغرب المكابر، لكنه المنكسر والمهزومة جنده على بوابات عواصمنا، كنا ولا نزال غير متفائلين بأي صفقة أو تسوية عادلة، يمكن أن تخرج من جعبة الذئب الأميركي.

ونعتقد بأن أمام إيران وهي تتفاوض مع الولايات المتحدة من موقع قوتها الحالية، في مقابل الضعف الذي ينتاب الولايات المتحدة في هذه المرحلة المفصلية، وهو ما سيمكن إيران تحقيق الكثير من الانجازات، عن طريق الدفع بهذا الخصم إلى محطات جديدة من التنازل والانكسار والهزائم، على شاكلة ما حصل له مع أسوار دمشق المحصنة بالممانعة وبيروت المدججة بالمقاومة، وطهران المسلحة بالصبر الاستراتيجي والمرونة الثورية البطولية، وتستفيد الجمهورية الاسلامية من وقفت الشعب الإيراني في قضية النووي بوصفها انجازاً واستحقاقاً قومياً بامتياز.

لسان حال الفريق الايراني المفاوض، يقول بأننا لسنا قلقين من تشعب أو اتساع دائرة المفاوضات، ولا مترددين في منح الفرصة لمن قرر الاذعان بفشله، ويريد البحث عن تسوية مشرفه تحفظ له بعضاً من ماء وجهه

وإلى جانب ذلك تبدو مراهنة البعض على افتراق الرؤية بين الشعب والحكومة والفريق الديبلوماسي المفاوض، إذ إن الكل موحدين تحت راية قيادة عليا واحدة في رؤيتهم للحوار والمفاوضات، وإبرام أيّ شكل من أشكال التفاهمات أو التوافقات أو التسويات، هذا الكلام مطلوب أن يفهمه كل من فكر أو بصدد التفكير في التدثر بعباءة الرئيس روحاني، أو تقمص بعض مقولات الانفتاح أو الوسطية أو الاعتدال لغاية في نفس يعقوب، كما سبق وحاولوا مراراً في زمن الرئيس الأسبق محمد خاتمي، وافتضحوا شر فضيحة وخسروا الرهان، أنهم المرجفون في المدينة أنفسهم، ممن لم يؤمنوا يوماً بإرادة الشعب أو نزلوا من قطار الثورة متعبين ومنهكين، فأرادوا النيل من الثوار القابضين على دينهم، كالقابض على الجمر، أو ممن تسللوا في لحظة (استراحة محارب)، فظنوا أن المدينة لا سور لها ولا حارس ولا مرصد

ثاقب!!

لسان حال الفريق الايراني المفاوض، يقول بأننا لسنا قلقين من تشعب أو اتساع دائرة المفاوضات، ولا مترددين في منح الفرصة لمن قرر الاذعان بفشله، ويريد البحث عن تسوية مشرفه تحفظ له بعضاً من ماء وجهه، لكنها مشروطة بضمان حقوقنا الوطنية والثورية والدينية الثابتة والمشروعة، ونحن واعين كل الوعي ومتيقظين كل اليقظة أيضاً، لأساليب خداع العدو وتوزيعه للادوار فيما بين اعضاء فريقه من الدول الغربية، ظناً منه أن بإمكانه النفوذ إلى داخل صفوفنا لإحداث ثغرة داخل جدارنا الفولاذي الصلب.

نعرف كذلك بأن الذعر الذي يدب في صفوف العدو الإسرائيلي، ما يمكن أن يدفعه إلى حماقة تضييع الفرصة على أسياده، وأن أسياده قد يدخلون في حرب إعلامية تضليلة مع الرأي العام العالمي، في محاولة للهروب إلى الأمـــام، والقاء اللوم علينا بالقول مثـلاً، بأننـا لم نقدم جديد فيما هم جـاءوا إلى منتصف الطريق، لكن بإمكاننا أن نكشف زيفهم من جديـد تماماً، كما فعلنا من قبل في زمن لاريجاني وجليلي، ومن هو قبلهما أو بينهما ممن فاوضهم على الأرضية نفسها لـ(محمد جواد ظريف)، وكيف كانوا يخدعون العالم بالكذب على الناس، ويصورون أنفسهم بأنهم المفاوضون والمحاورون ونحن المتصلبون والمعاندون.

عالم اليوم يتغير بسرعة تحت وطأة إذعان الأميركي لموازين القوى الجديدة، وتغير قواعد اللعبة والاشتباك،ولم يعد يغفر/ أو يسمح للأمريكيين واتباعهم الصغار التصرف في شؤون المنطقة وحدهم

عالم اليوم يتغير بسرعة تحت وطأة إذعان الأميركي لموازين القوى الجديدة، وتغير قواعد اللعبة والاشتباك،ولم يعد يغفر/ أو يسمح للأمريكيين واتباعهم الصغار التصرف في شؤون المنطقة وحدهم،وتضييع فرصة قالواهم قبل غيرهم، بأنها جاءت إليهم بفضل انتخاب الشعب الإيراني روحاني، وأنها دعمت بانتخاب روحاني لظريف عمود خيمة حكومة الرئيس الجديد.

من جانب آخر فإن أجواء الحوار الأميركي الإيراني، التي يديرها الفريق الإيراني الجديد الصاعد على فضاءات انتخاب الرئيس روحاني (الاعتدالية الوسطية)، على مسرح النووي الايراني تجري في الواقع، وهناك في الداخل الايراني ثمة من يراقبها ليل نهار، ويحاول منعها من الانزلاق نحو أي شكل من أشكال الصفقة التجارية أو النفعية، ما يحصنها من أي إفراط أو تفريط،

ولسان حال هذا الفريق المراقب يقول: (لا مكان للتراجع، لا مكان للضعف، ولا مكان لتقديم أيّ شكل من أشكال التنازلات، إلا بتعده بتقديم تنازلات فعلية وليست مؤجلة).

هذا هو لسان حال الأصوليين المتشبثين بمدرسة الإمام الخميني المبدئية، والتي حاول حسين شريعت مداري أقوى الناقدين لحركة (التحريفيين)، كما يحب أن يسمي المدرسة المقابلة المتدثرة بعباءة الرئيس الجديد، وهو يصور الجدل الكبير الدائر بين المدرستين على خلفية انطلاق الحوار الإيراني الغربي، وخاصة ذلك الجزء المترجرج منه بين طهران وواشنطن.

كل ذلك يجري في ظل حراك دولي متعثر،برغم صخبه وضجيجهأحياناً، حول ما بات يعرف بإمكانية عقد مؤتمر (جنيف ـ 2)، حول المسألة السورية صار يعتقد معظم المتفائلين بعقده، وبأنه لن يكون أكثر من مهرجان سياسي سيخرج منه الروسي والأميركي، محتفلين كل من جانبه، على أنه قد فاز داخل معسكره، في إيجاد مخرج آمن لحليفه الأساسي من عنق الزجاجة، التي كادت تخنق الجميع، قبل أن يرمي الأسد بشباك الكيمياوي بيد قيصر روسيا الجديد، بدعم ايراني، وأسناد من حزب الله، وهذا التناغم التحالفي قل نظيره في تاريخ حروب الحلفاء.

في هذه الأثناء وعلى خلفية هذا الحراك الدولي المتعايش تحت خيمة الأسد الاقليمية عملياً على المقلب الآخر من الصورة، فإن ثمة أصوات بدأت تعلو حتى من أقرب المقربين للرئيس الإيراني الجديد تفيد (بأن الدائرة الضيقة المحيطة بالرئيس بدأت تحاصره بأفكار وتحليلات وتقدير للموقف قد يدفع باتجاه انحراف البوصلة السياسية للحراك الحواري الرئاسي)، كما كتب صادق خرازي وهو أحد حواريي الرئيسين الأسبقين رفسنجاني وخاتمي، ما يؤكد وجود توازن مجتمعي قوي يمنع ذهاب أي طرف في اللعبة السياسية الإيرانية الداخلية من التفرد باتخاذ قرار التصالح أو التطبيع مع الأميركيين دون مستوى الثوابت الإيرانية القومية والدينية.

على المستوى الداخلي فإنه وبرغم التساكن والتعايش (السلبي)، بين الشيخ هاشمي رفسنجاني والسيد القائد الإمام السيد علي خامنئي، والتساكن والتعايش الايجابي بين الرئيس المنتخب الشيخ الرئيس حسن روحاني والسيد القائد، فإن (الحرب الضروس) قد اندلعت على صفحات وسائل

الإعلام المقروءة ووسائل التواصل الاجتماعي، بين فريق يحاول بكل ما أوتي من قوة التدثربعبائة الرئيس التغييرية، وتقمص شخصية (الحريص) على الثورة، وفريق الولاء لعمود خيمة النظام التي يمثلها الامام الخامنئي، بوصفهأمتداد طبيعياً للثورة الخمينية التي ترفض توظيف مقولة الليونة، أو الانعطافة الحوارية خارج مقولة (المرونة البطولية أو الثورية)، التي باتت السقف المحدد لأي توافقات اقليمية أو دولية يفكر بها الفريق الحكومي الإيراني الجديد.

وهنا ثمة من يعتقد جازماً بأن كل هذا الترجرج في الحوار الأميركي الإيراني من جهة، وكل مظاهر التململ والغضب الذي تبديه بعض الدوائر الرجعية، الدائرة في فلك واشنطن في المنطقة، تجاه خطوة الحوار الأميركي الإيراني من جهة ثانية، وصدمتها من إهمال الأميركي لها، إنما يعود مرده الى وجود مسار أفول متسارع للقوة الأميركية دولياً على أكثر من مستوى، مقابل صعود متسارع لقوى اقليمية حكومية وشعبية وعلى أكثر من مستوى أيضاً، تجعل أيّ متتبع أو قارئ جيد للأحداث والوقائع والخطوات السياسية المحيطة بأجواء الحوار الأميركي الايراني، القطع بأن ثمة عالم قديم متعلق بمعادلة المنتصرين بالحرب العالمية الثانية، بدأ ينهار شيئاً فشيئاً وأن كان بمسار بطيء، فيما يصعد وينهض رويداً رويداً عالم آخر متعلق بشعوب وقوى ودول مستقلة متوسطة وكبيرة، سيكون في المدى المنظور هو البديل للنظام الدولي الحالي.

قبل سنوات خلت زار الرئيس الصيني طهران في أطار جولة في المنطقة، التقى فيها الرجل الأول في طهران الإمام السيد علي خامنئي، وقد تحاور يومها في الغرف المغلقة عن سبل الحد من الصعود الإحاديللامبراطورية الأميركية، وكيفية اتخاذ خطوات وآليات من نوع (القوة الناعمة)، على الصعيد الديبلوماسي والسياسي لتحقيق هذا الهدف، كما يقول عارفون ومتابعون لهذا الملف، الشيء نفسه حصل في اثناء زيارة مشابهة حصلت للرئيس الروسي بعد سنوات من زيارة الصيني للعاصمة الايرانية، تم فيها التطرق إلى الجوانب الاقتصادية أكثر من الجوانب السياسية المباشرة.

وقتها نقل سفير الصين الشعبية في طهران لبعض أصدقائه من المخضرمين الإيرانيين المهتمين بقضايا المنطقة، بأن مؤتمر شنغهاي الذي كان قد انطلق

لتوه في ذلك الحين، بأن بلاده وروسيا تعدان خطة طويلة الأمد للاطاحة بالنظام العالمي الأميركي الاحادي، بما فيه المنظمات والمؤسسات الدولية المختطفة من واشنطن، بدءاً من مجلس الأمن دولي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وما الى ذلك، واستبدالها بمنظمات ومؤسسات بديلة ستنشأ على أنقاضها رويداً رويداً.

في الفكر الثوري الجهادي الخميني مقولة شهيرة، تقولون أنها تعود لأحد مذاهب الاحتجاج الفكري الاسلامي مفادها: (استر ذهابك وذهبك ومذهبك)

وعندما سأله أحدهم كيف سيتم ذلك؟ أجاب: إليس لديكم في الفكر الثوري الجهادي الخميني مقولة شهيرة، تقولون أنها تعود لأحد مذاهب الاحتجاج الفكري الاسلامي مفادها: (استر ذهابك وذهبك ومذهبك).

وهنا ثمة استنتاج مفادة أنّ العالم وقواعد بنائه الجديدة، ما بعد انطلاق الحوار الأميركي الايراني هو غيره العالم ما قبل الانطلاق العلني والصريح لهذا الحوار، وبالتالي فهو شكل ولا يزال نقله نوعية في الحراك الديبلوماسي وفي قواعد الاشتباك السياسي، التي ظلت سائدة حتى الآن، صحيح أنه منذ الفيتو الروسي الصيني المزدوج، ولثلاث مرات على خلفية منع وقوع العدوان على سورية، والخطوات التي تلت والتي لا تزال متواصلة على خلفية إجبار الأميركي للنزول من قمة عرش الطاغوت الاحادي، بمواكبة من معادلة الردع الإقليمية الثلاثية لمحور المقاومة عشية قمة العشرين الصناعية، وصولاً الى الإطاحة بفكرة العدوان الأميركي ـ السعودي ـ الإسرائيلي على دمشق، يمكن وضعها في أطار حلقات متسلسلة في حرب الإرادات والمقولات، التي تشن بين قوى التقدم وقوى الرجعية على المستوى الدولي، وأن الحوار الأميركي الايراني قد يكون بمثابة تتويج لهذه المرحلة الجديدة في العلاقات الدولية.

دخول واشنطن على خط الاعتراف والاقرار العلني والصريح بالهزيمة بإزاء محور المقاومة، والقبول تالياًبايران طرفاًكفوءاً ونداً لابد من التحاور معه حول ملفات اقليمية وعالمية، هو مفصلية تاريخية بامتياز

لكن ثمة من يشدد ويؤكد بأن دخول واشنطن على خط الاعتراف والاقرار العلني والصريح بالهزيمة بإزاء محور المقاومة، والقبول تالياً بايران طرفاً كفوءاً وندا لابد من التحاور معه حول ملفات اقليمية وعالمية، هو مفصلية تاريخية بامتياز لأنتهاء عصر وبدء علائم عصر جديد. فملفات الحوار مع ايران كثيرة قد يكون أولها النووي

وآخرها قضية فلسطين التي هيأخطر الملفات الدولية وأعقدها على الاطلاق، فان ذلك يوحي بأن ثمة مرحلة جديدة في عالم العلاقات الدولية، أو ما يمكن تسميته مجازاً بـ(جيوبوليتيكا ديبلوماسية) جديدة، قد تكون طهران هي العقدة الأساسية فيها.

وأن بهذه الجيوبوليتيكا الجديدة ستكون هي القاطرة، التي ستساهم في الاطاحة بعالم الأحادية الرأسمالي الغربي، لتستبدله بعالم متعدد الأقطاب، سيكون فيه عالمنا الإسلامي العربي قطب اساس، إن لم يكن قطب الرحى فيه.

ايران الجمهورية الاسلامية سيكون لها حصة الأسد حيث تتزعم القطب العربي الإسلامي، الذي سيكون قطب الرحى في المعادلة الدولية

هذا العالم الجديد الذي بدأت ملامحه تتشكل منذ الساعة، أيّ حتى قبل انتهاء دورة الحوار الأميركي الايراني حول الملف النووي ثمة من يفترض منذ الآن، بأن ايران الجمهورية الاسلامية سيكون لها حصة الأسد حيث تتزعم القطب العربي الإسلامي، الذي سيكون قطب الرحى في المعادلة الدولية، التي تتبلور وتتشكل رويداً رويداً على أنقاض معادلة المنتصرين في الحرب العالمية الثانية.

وما نراه من امتعاض وهلع سعودي وحنق وغضب و(سلوك ديبلوماسي وقح وغير مسبوق ومشين) في العلاقات الدولية، كما يصفه قيصر روسيا في الأروقة الخلفية، وكذلك بعض الديبلوماسيين الأميركيين المخضرمين مثل السفير جيفري فيلتمان، وهو ما أبلغه صراحة لبعض السياسيين العرب على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة، إنما يشكل في الواقع صورة مصغرة عما يمكن أن يحصل من تداعيات وتحولات في المنطقة، على خلفية انطلاقة عصر ما بعد الحوار الأميركي الايراني،إذا جاز التعبير فثمة من يقول بأن خرائط جيوسياسية قد تختفي، وآخرون يتحدثون عن دول قد يتم تقسيمها بالقوة، وعن طريق نشوب نزاعات داخلية مدمرة، قد تكون المملكة السعودية من أبرزها، فيما يتحدث ثالث عن تسويات وصفقات بالجملة تنتظر العالم، على خلفية انطلاق الحوار الأميركي الايراني ليفضي بالقول بأننا أمام يالطا جديدة للعالم.

فثمة من يقول بأن خرائط جيوسياسية قد تختفي، وآخرون يتحدثون عن دول قد يتم تقسيمها بالقوة، وعن طريق نشوب نزاعات داخلية مدمرة، قد تكون المملكة السعودية من أبرزها

وأياً يكن الحال ومهما ستكون إفرازات هذا الحوار،إلا أن القدر المتيقن منه حتى الآن والظاهر على الشاشة، هو أن

الحد الأدنى المبرز منه أن الدور السعودي التقليدي ليس فقط على المستوى الوظيفي التقليدي الخليجي قد أنتهى، بل على مستوى التعاطي الأميركي مع هذه الوظيفة أيضاً،أي الربط بين الأمن والطاقة، فإنه قد انتقل تماماً الى الكيان الصهيوني والأمير السعودي لم يبق لديه سوى الالتصاق ذيلياً بالوظيفة الإسرائيلية الجديدة.

ثمة من يفسر الإصرار السعودي على المكابرة والعناد وعدم الرضوخ لمعادلة ما بعد خسارة الشام الأميركية، وإطلاق العنان لبندر بن سلطان ليعيث بالأرض الاسلامية فساداً، على امتداد ما بات يعرف بمحور المقاومة،بإصراره في الاستمرار على سفك الدم السوري بمساعدة أقرانه من اللاعبين الصغار مثل تركيا وقطر، وممارسة الإرهاب والقتل الممنهج للأبرياء على الساحة اللبنانية، إلى التحرش بإيران من بلوشستان الباكستانيةومحاولة رميه بـــ(جيش العدل) الإرهابي القاعدي، انطلاقاً من الحدود الباكستانية الإيرانية إلى محاولة اغتيال السفير الايراني، وتدمير السفارة الإيرانية على رأس موظفيهامؤخراً، والتي باءت بالفشل الذريع.

وعلى وفق منطق الاستشراف الموضوعي العلمي، ومنطق التاريخ، فإن عمر مملكة آل سعود قد استنفد، وأنها قد استهلكت دورها في خدمة المشروع الأميركي ـ البريطاني ـ الإسرائيلي، وهي ذاهبة للتفتيت كحتمية تاريخية

وعلى وفق منطق الاستشراف الموضوعي العلمي، ومنطق التاريخ، فإن عمر مملكة آل سعود قد استنفد، وأنها قد استهلكت دورها في خدمة المشروع الأميركي ـ البريطاني ـ الإسرائيلي، وهي ذاهبة للتفتيت كحتمية تاريخية، لتكون بمثابة العلامة الأبرز لعالم ما بعد نهاية معادلة المنتصرين في الحرب العالمية الثانية، وبداية تشكل عالم ما بعد معادلة المنتصرين على أحادية العصر الامبراطوري الأميركي.

يبقى أخيراً أن تتوجه المرحلة أو العصر الجديد، الذي يبدو أن فجره بدأ يبزغ،إلا وهو ما ينتظر الكيان الصهيوني، وهو القاعدة الأميركية المتقدمة في منطقتنا أو السفينة الأميركية الأرخص، على حد تعبير جو بايدن أو الخلية أو الغدة السرطانية كما نسميها نحن المسلمون، فإنها باتت بين أمرين أحلاهما أكثر مرارة، إما أن يتم تفكيكها سلماً وترحيلها من المنطقة، على يد ملاكها الانجلو سكسون، أي البريطانيون والأميركيون أنفسهم، أو أن عليهم انتظار المنازلة الكبرى تاريخياً، التي يعد لها طرفا النزاع المعروفان، والتي إن وقعت فإنها ستشكل كارثة كبرى ليس فقط للكيان الصهيوني بل، ولمستقبل الوجود الغربي برمته.

(إسرائيل) والتغييرات في المنطقة العربية: التوظيف والتحريك

أ. د. يسري العزباوي*
أكاديمي وباحث من مصر

* خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ـ القاهرة

مقدمة

برغم أن العامل الخارجي تقلص دوره في مرحلة الثورات العربية إلا أنه اتسع في ما بعدها، لا سيّما أن القوى الكبرى مارست تأثيرات في الأنظمة الجديدة سواء عن طريق دعم بعض التيارات السياسية على حساب الأخرى، أو استخدام أداة المساعدة الاقتصادية لتوجيه سياسات الأنظمة الجديدة بما يتفق مع مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، وهو ما خلق نفوراً وغضباً تحول في بعض الحالات إلى عنف ضد الأجانب، كما حدث مع مقتل السفير الأمريكي في بنغازي على يد جماعات متطرفة تذرعت بالفيلم المسيء للرسول (ص)، واستهداف السفارات الغربية، بل كذلك خطف رئيس الوزراء الليبي (علي زيدان) لساعات، رداً على اعتقال واشنطن لقيادي من القاعدة يدعى (أبو أنس الليبي)، كما نظر للموقف الأميركى من (30) يونيو وما أعقبه من تجميد بعض المساعدات العسكرية لمصر باستهجان شديد في وسائل الإعلام المصرية، ونظمت كذلك بعض المظاهرات المصرية الرافضة للتدخل الأميركي، الذي بدا للرأي العام أنه يميل لصالح جماعة الإخوان المسلمين، الأمر الذي دفع البعض لوضع صور أوباما وبن لادن جنباً إلى جنب، في رسالة بأن واشنطن تدعم الإرهاب[1].

ومنذ الانطلاقة الأولى لثورات الربيع العربي، عاشت إسرائيل لفترة قصيرة للغاية حالة من الترقب والحذر والاستعداد في نفسه، ولكنها سرعان ما حاولت توجيه هذا الثورات، وما نتج عنها من تغير في الأنظمة، لمصالحها الخاصة والحافظ على أمنها القومي تارة، وإضعاف بلدان الربيع العربي ـ

(1) خالد حنفي على، الكهوف المنعزلة: أنماط ومحفزات «الكراهية» السياسية في الإقليم بعد الثورات العربية، سلسلة حالة الإقليم، القاهرة، المركز الإقليمى للدراسات الاستراتيجية، 2013، ص 17.

خاصة مصر وسوريا ـ تارة ثانية، ومحاولة تضييق الخناق أكثر وأكثر على إيران تارة ثالثة.

أسهمت الثورات العربية بانشغال العالم العربي بشؤونه الداخلية، وبالتالي تقليل الاهتمام بالشأن الفلسطيني

في ظل هذا المشهد، استمرت إسرائيل في اتباع سياسات إدارة الصراع وليس حله، وتهدف سياسية إدارة الصراع الإسرائيلية إلى فرض حقائق على الأرض تحسن من وضعية إسرائيل التفاوضية وخصوصاً في القدس، وترمي كذلك إلى إبقاء الوضع القائم حتى تسنح الفرصة السياسية لإسرائيل لفرض حل يناسبها، وعلى الجانب الآخر، أسهمت الثورات العربية بانشغال العالم العربي بشؤونه الداخلية، وبالتالي تقليل الاهتمام بالشأن الفلسطيني، وفي المقابل بقى التصور الإسرائيلي للحل النهائي، كما هو القدس موحدة، سيطرة أو سيادة إسرائيلية في غور الأردن، ضم الكتل الاستيطانية وأكبر قدر من مساحات الأرض في منطقة (C)، ودولة منزوعة السلاح ورفض حق العودة أو حتى الاعتراف بالمسؤولية التاريخية عن قضية اللاجئين، والتشديد على شرط الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية.

وفي هذا الإطار تتناول الدراسة بالرصد والتحليل ثلاث نقاط رئيسة، هي:

أولاً: التوجهات الإسرائيلية الجديدة في ظل التغييرات العربية

تشير الأدبيات السياسية الصهيونية في نظرتها إلى الحركات السياسية العربية، إلى نوع من التعالى وطغيان فكرة القصور المجتمعى العربي عن الفعل الإيجابي لدى الفكر الصهيوني، ويمكن عّد كتاب العقل العربي، لرفائيل باتاي، المرجع المثالي في هذا الجانب، فهذه الحركات العربية في منظور الفكر الصهيوني ليست إلا حركات (إرهابية) أو (رجعية) أو (يسارية متطرفة) أو (ليبرالية) أو (أصولية إسلامية)، يطوقها مجتمع عربي متخلف، وتحركها قوى خارجية (السوفييت في السابق، وإيران في الوقت الراهن)، والمجتمع العربي لا يستطيع أن يكرر نموذج ثورات أوروبا الشرقية، نظراً للتباينات العرقية والمذهبية والقبلية.

وبالنظر إلى الفكر الصهيوني عن طريق ما كتبه أغلب الباحثين الإسرائيليين في مراكز دراساتهم، أو التحليلات الصحفية أو التلفزيونية، أو على مواقع الإنترنت، كان يستبعد حدوث الثورات أولاً، ويستبعد انتشار هذه الثورات

ثانياً، ويشير إلى أن الحركات الإسلامية وإيران هي التي تقف وراء هذه الحركات مستفيدة من اضطهاد سياسي وفقر اقتصادي، بل إن التقدير السنوي لمعهد الأمن القومي الإسرائيلي لعام 2010، لم يشر في أكثر من (300) صفحة إلى أية مؤشرات على عدم استقرار أي دولة عربية[2].

(2) وليد عبد الحى، الثورات الشعبية العربية في المنطقة الخصائص العامة، التصورات الإسرائيلية، الأبعاد المستقبلية، في: حامد قويسى (محرراً)، التحولات والثورات الشعبية في العالم العربى: الدلالات الواقعية والأفاق المستقبلية، مركز دراسات الشرق الأوسط،، ط1، الاردن2011،، ص 217.

ومن ثم لم تستطع كل مراكز الفكر ودوائر صنع القرار في إسرائيل ـ مثل غيرها من العالم ـ التنبؤ بأندلاع الثورات العربية، والتي تتشابه إلى حد كبير مع الموجه الأولى الذي شهدها العالم في عملية التحول الديمقراطي، ثورات شعبية تجري في بعض البلدان الواحدة تلو الأخرى، بهدف خلع الأنظمة المستبدة وإقامة حياة ديمقراطية توافقية جديدة يشارك الجميع في إرسائها، بهدم وإزالة كل ما هو قائم من قوانين ودساتير.

ومن الصعب التنبؤ على ما يمكن أن تفضي إليه الحركات الاحتجاجية الثورات الشعبية في بعض بلدان الوطن العربي، ومن الصعب أيضاً التنبؤ بآخر محطة لوقوف قطار حركة التغيير العربية، إلا أنه يمكن القول بأن العالم العربي قد تغير، وأن مزاجاً ثورياً قد بدأ يعمه من شرقه إلى غربه.

من الصعب أيضاً التنبؤ بآخر محطة لوقوف قطار حركة التغيير العربية

وبعد قيام الثورات توقع الكثير من الإسرائيليين، مثل (بول ريفين) من مركز موشى ديان للدراسات الشرق أوسطية والإفريقية، أن سلوك النظام المصري الجديد بشكل خاص، والنظم العربية الجديدة بشكل عام، ستكون معنية أساساً بالوضع الاقتصادي ومتابعة قضايا الفساد أولاً، قبل العناية بالقضايا السياسية الخارجية على المدى القصير وربما المتوسط، وهو ما يعنى أن إسرائيل ستكون قادرة على استثمار هذه الفترة الفاصلة لصالحها، وهو ما حدث إلى الآن، ففي أطار القلق الإسرائيل من هذه التغييرات يمكن رصد خمسة توجهات أو تحركات إسرائيلية لمواجهة التحديات التي أسفرت عنها الثورات العربية[3]:

(3) هنيدة غانم، المشهد الإسرائيلى 2011، تقرير «مدار» الاستراتيجي 2012، مركز مدار، فلسطين 2012، ص 20.

أولاً: إتخاذ موقف ضبابي بالنسبة إلى الثورات العربية، بناء على القاعدة القائلة، بأن أي تدخل أو دعم إسرائيلي لأية قوة سياسية سيكون عقبة أمامها.

ثانياً: استمرار الاعتقاد بأن المعاهدة السلمية مع مصر كنز استراتيجي، إذ لا

يوجد سيناريو إسرائيلى جدير بالثقة يتصور إلغاء معاهدة كامب ديفيد، أو حدوث مواجهة عسكرية مع مصر، وقد سمح ذلك لإسرائيل بشن حربين في لبنان، والقيام بعمليتين واسعتين في الأراضى الفلسطينية، هما: (الدرع الدفاعي عام 2002 وعملية الرصاص المصبوب عام 2008 و2009، لإدراكها أن مصر لن ترد عسكرياً، فضلاً عن ذلك، ظلت الميزانية العسكرية بالأسعار الفعلية ثابتة بشكل أو بأخر منذ عام 1974، وبسبب ذلك زاد الناتج القومي الإسرائيلي بصورة كبيرة في الـــ(37عاماً).

منذ ذلك الحين، انخفضت الاحتياجات الأمنية من (30%) من إجمالي الناتج القومي عام 1974 إلى أقل من (7%) عام 2010، وعلى الرغم من أن العبء الأمني الإسرائيلي مازال باهظاً بالمعايير الأوروبية، لكن تقليص هذا العبء بصورة كبيرة للغاية في هذه الفترة، كان هو أحد الأسباب الرئيسية لازدهار الاقتصاد الإسرائيلي[4].

(4) معهد دراسات الأمن القومى الإسرائيلى، الثورات في الشرق الأوسط وأمن إسرائيل، سلسلة ترجمات، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 83، السنة السابعة، القاهرة، نوفمبر 2011، ص5.

ثالثاً: محاولات الحكومة الإسرائيلية تعميق تأثيرها في السياسة الخارجية الأميركية، بالوصول إلى تفاهمات مع الرئيس أوباما، على خلفية احتياجه إلى الدعم اليهودي في الانتخابات التي جرت في عام 2012.

رابعاً: تأكيد خطورة التهديد الإيراني في الفترة التي ينشغل فيها العرب بثوراتهم، والعمل على خلق حالة من الهلع الدائم بواسطة التركيز على الإدعاء، بأن القدرة النووية الإيرانية تشكل حالة استثنائية تلزم اتخاذ إجراءات عملية.

خامساً: استمرار توسيع رقعة التأثير الإسرائيلية في أقاليم ومناطق جديدة وبعيدة، وعلى رأسها دول شرق جنوب أسيا، والتي بدأت تحتل صدارة قوائم الدول القيادية في العالم على المستويين الاقتصادي والتكنولوجي، كما هو الحال مع الصين والهند ودول أخرى، دون المس بالعلاقات التقليدية مع الدول الغربية، التي تؤكد إسرائيل كل الوقت بأنها جزء لا يتجزأ منها، ولهذا على الأخيرة الإبقاء على احتضان إسرائيل، وفي أعقاب التغييرات العربية، حددت إسرائيل مجموعة من المخاطر الأمنية التي تواجهها في العقد المقبل، في مرحلة ما بعد استقرار الأوضاع في دول الربيع العربي، على النحو الآتي:

1 ـ السلاح غير التقليدي بأنواعه المختلفة، وإمكانية وصول سلاح نووي لأيدي دول أو جهات متطرفة.

2 ـ الصواريخ على الجبهة الداخلية، خصوصاً من منظومة حزب الله، إيران والمنظمات الفلسطينية.

3 ـ أخطار شبه عسكرية من منظمات مسلحة غير نظامية، قد تشكل لإسرائيل معضلة أمنية عسكرية ليس لها حل، وتحديداً في سيناء والجولان، فضلاً عن قطاع غزة ولبنان، وهناك إمكانية لما يسمى باللغة الاستخباراتية بـ(تقاطع المخاطر)، في ضوء أن عدداً من المخاطر القائمة في البيئة الاستراتيجية يمكن أن تتعاظم.

ثانياً: وسائل التحرك والتوظيف للتغييرات العربية

في إطار التوجهات الإسرائيلية الجديدة ـ القديمة بعد ثورات الربيع العربي، تشير قراءة مشهد التحركات والعلاقات الخارجية الإسرائيلية، إلى أن لدى إسرائيل ثلاث قضايا أساسية على المستوى الإقليمي وهي:

الأولى: الحفاظ على اتفاقيات كامب ديفيد.

الثانية: محاولة تعزيز تحالفاتها الإقليمية لتفادي الآثار المرتقبة للتغيرات في العالم العربي، وبخاصة في سوريا ومصر.

الثالثة: مواجهة الملف النووي الإيراني، وهو ما سنتناوله بالتفصيل لاحقاً، ومن ثم، قامت إسرائيل بالتحرك سريعاً للعمل على ما يأتي:

1 ـ العمل عن طريق الولايات المتحدة الأميركية، على مساومة الحركات الإسلامية بين التخلي عن العداء للسلام مع إسرائيل، والإقرار بشرعيتهم، ضمن النظم السياسية الجديدة من ناحية، وتلقيص الحصار الدولي على علاقات هذه الحركات من ناحية أخرى.

2 ـ العمل على التأكيد أولوية الاستقرار في مقابل الديمقراطية في المنطقة العربية، إذ إن الشعوب العربية أفسدت على إسرائيل حجة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، أو أنها واحة الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط.

الشعوب العربية أفسدت على إسرائيل حجة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، أو أنها واحة الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط

3 ـ العمل على استغلال التنوع العرقي والأثني لدى الشعوب العربية، لتغذية الصراعات الداخلية لكل قطر على حده من ناحية، وخلق موجهة عدائية بين الدول العربية وبعضها مع بعض من ناحية ثانية، وبينها وبين دول إقليمية أخرى مهمة في الإقليم، من مثل إيران تحت ستار (النزاع السني ـ الشيعي)، من ناحية ثالثة.

4 ـ استخدام الإعلام كأدة لتحويل الموجات الثورية العربية إلى فوضى خلاقة، وذلك للحفاظ على الأنماط القائمة للتحالفات العربية، وعدم قيام محور لبلدان الثورات العربية يحل بديلاً من معسكر الممانعة، ويقود إلى تقلص عدد بلدان معسكر الاعتدال، بل إن العلاقات بين بلدان الربيع العربي تبدو إما عادية، أو أنها لم تشهد أصلاً أي تطور كما هو حال العلاقات المصرية اليمنية، وإما متأزمة كما هو حال العلاقات المصرية ـ التونسية أو المصرية ـ الليبية، أكثر من ذلك يلاحظ أن بلدان الربيع العربي غير راغبة في إحداث تغيير في نمط العلاقات الخارجية سواء مع إسرائيل (بالنسبة إلى مصر بالذات)، أو مع الولايات المتحدة الأميركية[5]، سوء تحركات محسوبة من القيادة المصرية الجديدة التي تولت زمام الأمور بعد 30 يونيو 2013 بالتحرك نحو روسيا.

(5) أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، حال الأمة 2012-2013: مستقبل التغيير في الوطن العربى: مخاطر داهمة، مجلة المستقبل العربى، 2013، ص 12.

5 ـ ترويض الأنظمة الجديدة عن طريق استخدام الغرب وأسلحته، من المفاوضات والدبلوماسية والسلاح الاقتصادي، بمعنى آخر، أن إسرائيل والعالم الغربي أصبح لديهم هواجس في ظل الثورات العربية، وأصبح هناك مخاوف من الأنظمة القادمة في العالم العربى بعد الثورات، لذلك يحاول العالم الغربي جاهداً أن يروض هذه الثورات عن طريق الدعم الاقتصادي، والمشاركة السياسية والتشريعية والتقارب مع دول الربيع العربي حتى تتمكن من السيطرة على هذه الثورات، بما يخدم آمن إسرائيل ومصلحتها وإقامة سلام غير عادل على حساب العرب عامة والفلسطينيين خاصة[6].

(6) معهد دراسات الأمن القومى الإسرائيلى، مرجع سابق ذكره، ص37.

لذلك يحاول العالم الغربي جاهداً أن يروض هذه الثورات عن طريق الدعم الاقتصادي، والمشاركة السياسية والتشريعية

6 ـ رفع كفاءة أجهزة المخابرات الإسرائيلية بعد ثورات الربيع العربي، إوعملت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية في عام 2012، على مراجعة حثيثة لسلسلة إخفاقاتها في تقدير ما يجرى في العالم العربي، وجاءت الحوادث العسكرية الأخيرة في سيناء، وانطلاقاً منها، لتشير بما لا

يدعِ مجالاً للشك، إلى أن المشاكل التي سيواجهها الجيش الإسرائيلي فيها ليست لوجستية فقط، بل بصورة أساسية استخباراتية أمنية في فهم الواقع المصري، ويبدو أن من المشاكل في حروب إسرائيل القادمة، مستوى التوقعات العالية من الجيش، بفضل التقارير الأمنية غير الدقيقة، وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى ثلاث مشاكل واجهت المخابرات الإسرائيلية، أدت إلى فشلها في تقدير مواقف تاريخية مفصلية، مثل الثورات العربية، وتتمثل في:

أولاً: تدفق المادة (الخام) غير الدقيقة إلى صناع القرار.

ثانياً: توزيع المعلومات والمعطيات الاستخباراتية على محافل البحث وبعثرتها، وعدم الخروج بتقدير جيد.

ثالثاً: الترهل الإداري الذي يلعب دوراً مهماً في عملية الإخفاق.

وقد أظهرت الثورات العربية الأخيرة أمام صانع السياسة الأمنية الإسرائيلية، ما يمكن وصفه بـ**(الميول القائمة)** في البيئة الاستراتيجية، التي يجب على الاستخبارات ـ من وجهة النظر الإسرائيلية ـ الاستعداد لها في العقد المقبل.

7 ـ التخلص من السلاح الكيماوي السوري، وذلك بقيامها بتوجيه ضربات عسكرية مباشرة لسوريا، وإجبار سوريا عبر المفاوضات الدولية للتوقيع على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة الكيماوية، وإخضاعها للمراقبة والتفتيش، وهو ما تم.

ثالثاً: إسرائيل واستثمار التغييرات للتدخل في الشأن العربي

شكل سقوط نظام حسني مبارك في مصر وما أعقبه من صعود للإسلاميين من جهة، والانتفاضة السورية وما يرافقها من ضبابية بشأن وجهة سورية مستقبلاً من جهة ثانية، حدثين إقليميين منفصليين، ومع أنه ما زال من المبكر استخلاص نتائج قاطعة حول الآثار المستقبلية للأحداث، نظراً لاستمرار تفاعلها وسرعة تقلبها، إلا أن النتيجة الأكيدة هي أن خارطة تحالفات إسرائيل وتوازناتها الأقليمية لم تعد كما كانت في الماضي، وأن أيّ تخطيط للسياسات الإسرائيلية المستقبلية سيأخذ في الحسبان، دخول حركة الشعوب

كعامل سياسي مؤثر، بعد أن كانت عاملاً غائباً لعقود، اعتادت إسرائيل فيها على صياغة سياساتها مقابل (أنظمة) ورؤساء فقط.

فبعد سقوط نظام مبارك تحولت مصر عامة وسيناء خاصة إلى مصدر (للخطر)، على الأمن القومي الإسرائيلي، أما سقوط النظام السوري من الممكن أن يفتح باباً لموازنة هذه الخسارة عبر سيناريو (تفكيك) محور حزب الله ـ إيران ـ سورية ـ حماس، أو ما يسمى محور (الممانعة)، وذلك بلا شك في حال صعود نظام (براجماتي) إلى الحكم في سورية (مقبول غربياً)، وعدم تحول سورية إلى (عراق) جديد، مشحون بالفوضى وساحة للتنظيمات (المعادية)، وهو ما تخشاه إسرائيل[7]، وفي هذا الإطار تحركت إسرائيل في مسارات عدة، خاصة على الجانب المصري والسوري، كما يأتي:

(7) هنيدة غانم، المشهد الإسرائيلي 2011، تقرير «مدار» الاستراتيجي 2012، مرجع سابق، ص 8.

أ ـ المسار المصري: بين بيئة سياسية متقلبة وحسابات إسرائيلية متغيرة:

لم تشهد إسرائيل منذ حربها في عام 1973، حالة اللااستقرار على الساحة المصرية مثلما تشهده الآن، مما أدى إلى عدم قدرتها على اتخاذ مواقف واضحة بالتنسيق الأمني في بعض الأوقات.

1 ـ سيناء تتحول إلى مصدر للتهديد الإسرائيلي: شهدت الجبهة المصرية الإسرائيلية منذ توقيع اتفاقية السلام بين الجانبين وضعاً مستقراً، وعلى الرغم من الهدوء النسبي كانت سيناء تتحول تدريجياً بسبب غياب الوجود الأمني المصري الملائم، ومحدودية القدرة على استخدام السلاح، تطبيقاً لاتفاق السلام، إلى دفيئة لـ(التنظيمات المسلحة) من جهة، وملجأ للتنظيمات الإسلامية الجهادية من جهة أخرى، علماً بأن مساحة سيناء تبلغ ثلاثة أضعاف مساحة إسرائيل، ويقطنها (200) ألف نسمة أغلبهم من البدو، تحولت إلى مناطق تهريب السلاح والمخدرات.

مساحة سيناء تبلغ ثلاثة أضعاف مساحة إسرائيل، ويقطنها (٢٠٠) ألف نسمة أغلبهم من البدو، تحولت إلى مناطق تهريب السلاح والمخدرات

ومعنى هذا استراتيجياً أن الشروط التي وضعت في معاهدة كامب ديفيد من أجل ضمان (أمن إسرائيل)، عن طريق تقييد الوجود الرسمي العسكري والأمني المصري تحولت إلى شروط ممتازة لنمو تهديد (غير رسمي) مختلف، ينماز بكونه موزعاً ومتشعباً وبلا رأس، تصعب مواجهته[8].

(8) جريدة معاريف 14أغسطس 2011.

لم تشكل الأوضاع في سيناء مصدر إزعاج استراتيجي لإسرائيل قبل سقوط

نظام مبارك، غير أن سقوطه، وعدم استقرار الحال الأمني في مصر، وصعود التيار الإسلام السياسي، وما أوضحته أحداث السفارة الإسرائيلية في مصر من (عداوة) في الشارع المصري لإسرائيل، أدى إلى تغير النظرة، وفي هذا السياق تعبر جهات إسرائيلية عن خشيتها من أن تتحول سيناء إلى مصدر للتهديد الاسراتيجي[9]، وأن تتحول مصر إلى دولة معادية تدريجياً، وأن يتم إلغاء اتفاقية كامب ديفيد، وهو ما يعني عملياً أن تعود إسرائيل إلى الظروف الأمنية التي سادت ما قبل حرب 1967.

(9) ايهود يعارى، «سيناء... جبهة جديدة في الصراع العربى-الإسرائيلى»، جريدة الأيام، 27 فبراير 2012، ص 9.

2 ـ العلاقات الخارجية المصرية: حرصت إسرائيل على متابعة نشاط الخارجية المصرية في أعقاب فوز مرسي بالرئاسة، لرصد أيّ تغير قد يؤثر في مصالحها وأمنها مستقبلاً، انصب جل الاهتمام بالدرجة الأولى على متابعة العلاقات المصرية مع الولايات المتحدة الأميركية، وتركيا وإيران، فالأولى تضمن معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل كما تقدم مساعدات ضخمة للجيش المصري، ويعني استمرار السياسة التي كانت قائمة في عهد مبارك طمأنة إسرائيل على استمرار معاهدة السلام واستمرار التعاون الأمني بين البلدين، والذي يتولى الجيش المصري والأجهزة الأمنية وإدارته، ولا تود إسرائيل أن تجد تغيراً كبيراً في العلاقات الأميركية ـ المصرية، سواء سلباً أو إيجاباً (حتى تظل إسرائيل الحليف الأول للولايات المتحدة بلا منازع).

أما العلاقات مع إيران والتي ظلت في أدنى مستوياتها في عهد مبارك، فقد كانت إسرائيل حريصة كل الحرص على إبقاء العلاقات المصرية ـ الإيرانية على حالها، إذ إن أيّ تحسن سيطرأ على هذه العلاقات سيكون له مردود سلبي على إسرائيل، التي تحاول التشديد من عزلة إيران في المنطقة، واستمرار حشد التأييد لسياسة العقوبات المفروضة عليها بسبب مشروعها النووي[10].

(10) عماد جاد (محرراً)، التقرير الاستراتيجى العربى 2011- 2012، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ط1، القاهرة، 2013، ص 269.

3 ـ التعاون الأمني بين مصر وإسرائيل الحفاظ على الآليات القديمة: إذ دخل الإخوان المسلمين اختباراً صعباً مع بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في نوفمبر 2012، انتهى إلى النظام المصري الجديد لعدد من الآليات القديمة بالتوازي مع تغيرات واضحة في الأداء والخطاب السياسي، وفي هذا السياق، اختار الإخوان السير بعيداً في الخطاب السياسي (الاحتجاجي)

اختار الإخوان السير بعيداً في الخطاب السياسي (الاحتجاجي) على العدوان، مع الحفاظ على الخط الرفيع الخاص بعدم التهديد ولو من بعيد بالدخول في صراع عسكرى مع الدولة العبرية

على العدوان، مع الحفاظ على الخط الرفيع الخاص بعدم التهديد ولو من بعيد بالدخول في صراع عسكرى مع الدولة العبرية، وفي خط متواز حاول النظام الجديد أبراز الدعم الواضح لـ(حماس) من اليوم الأول، عبر كلمات الرئيس مرسي وزيارة رئيس وزرائه هشام قنديل للقطاع تضامناً مع الفلسطينين.

وعلى نفس الخط، ألقى (الإخوان) بثقلهم السياسي والتنظيمي لإقناع (حماس) بقبول وقف إطلاق النار سريعاً، لتحقيق انتصار مزدوج، لتأكيد أن السياسية المصرية تغيرت تجاه غزة وبالتوازي، حشد الدعم والقبول الدولي الذي أبرزته تأكيدات الولايات المتحدة الدور المحوري لمحمد مرسي في وقف إطلاق النار وإنهاء الأزمة بين إسرائيل وحماس.

وعلى الرغم من أن شروط وقف إطلاق النار لم تكن مختلفة نوعياً عن التفاهمات التي جرت منذ سيطرة (حماس) على القطاع في 2006، إلا أن ترحيب (حماس) بالاتفاق وترويجه بوصفه انتصاراً للمقاومة، ساهم في زيادة الرصيد الشعبي للرئيس المصري، وربما كان سعى كل من الولايات المتحدة ومصر إلى رسم خطوط التحالف الجديد بينهما، كانت السبب الرئيس وراء خروج اتفاق وقف إطلاق النار إلى النور في وقت قصير، فضلاً عن خشية واشنطن من تغير المعادلة بشكل مفاجئ في الشرق الأوسط[11].

(11) عماد جاد، المرجع السابق، ص 284.

بعيداً عن الخطاب السياسي والتناقضات بين الأيديولوجية والممارسة، فإن النظام المصري حافظ على آلية التعاون الأمني مع الأجهزة الإسرائيلية عقب تولي مرسي السلطة، وعزز هذا التعاون سعي النظام لفرض السيطرة الأمنية على شبه جزيدة سيناء، ويمكن القول إن التعاون المخابراتي بين الدولتين سار بشكل طبيعي ومنتظم في النصف الثاني من 2012، بحسب أكثر من خبير أمني إسرائيلي، وتركز التعاونعلى مراقبة الجماعات المتشددة في سيناء ومواجهة نشاط هذه الجماعات، وسربت الدولة العبرية أكثر من مرة خبر زيارة وفد أمني إسرائيلي إلى القاهرة لبحث التعاون الأمني مع مسؤوليين مصريين.

كان هذا التعاون يمثل السير على آليات نظام مبارك نفسها ـ في فترات طويلة

ـ ، بحصر الاتصال مع الدولة العبرية على جهاز المخابرات العامة وتسليم الملف لرئيس المخابرات السابق عمر سليمان والمؤسسة العسكرية، وفي هذا السياق نجد أن إسرائيل تحدثت عن تحذير مصري قبل الهجوم على إيلات في أبريل 2013، أن الحفاظ على الأتصال الأمني بين مصر وإسرائيل، يأتي في سياق إدراك ارتباط المعونة الأميركية العسكرية بالحفاظ على اتفاقية كامب ديفيد، والتي تتضمن في جزء منها عدم تحول شبه جزيرة سيناء لمصدر تهديد للدولة العبرية، وهو ما يفسر دفاع إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما بشراسة أمام الكونجرس عن استمرار المساعدات العسكرية لمصر، والتي تبلغ نحو (1,3) مليار دولار.

فالنظام المصري الجديد لجأ إلى الخيار الأقل تكلفة سياسية، في رسم علاقته مع الدولة العبرية،بالتعاون الأمني البعيد عن الأضواء الإعلامية

وفي هذا السياق، شددت إدارة أوباما على حفاظ مصر على تعهداتها الخاصة باتفاقية كامب ديفيد ومحاربة (الإرهاب) في شبه جزيدة سيناء، والحيلولة دون تهديد الدولة العبرية عبر الحدود، فالنظام المصري الجديد لجأ إلى الخيار الأقل تكلفة سياسية، في رسم علاقته مع الدولة العبرية،بالتعاون الأمني البعيد عن الأضواء الإعلامية، والذي لا يمثل إحراجاً مباشراً للرئيس ودبلوماسية النظام الجديد.

وأقر الرئيس المصري بهذا التعاون الأمني، عاداً أنه ليس بالجديد في العلاقة مع الدولة العبرية، وهو ما يعد تحولاً في خطاب مؤسسة الرئاسة في التعامل مع الداخل بشأن إسرائيل، التي تجنب محمد مرسي الحديث عنها خلال الأشهر الأولى من توليه السلطة، فقد دخلت السلطة الجديدة في مرحلة (النضج بالاعتراف)، إذ أصبحت ترى ضرورة إقرار واقع العلاقات الدولية للدولة المصرية، إدراكاً منها لسلبية الإخفاء وترك الساحة للدولة العبرية لتسريب المعلومات ووضعها في موضوع الدفاع بشكل مستمر[12].

(12) المرجع السابق، ص 285.

وقد واجهت العلاقات المصرية الإسرائيلية في فترة الرئيس المعزول محمد مرسي تحديين بالنسبة إلى إسرائيل هما:

الأول: انطلاق عمليات عسكرية من سيناء ضد أهداف إسرائيلية، وبخاصة العملية التي نفذتها مجموعة جهادية في أغسطس 2012، وذلك في طريقها لتنفيذ عملية داخل إسرائيل، وسقط خلالها 16 جندياً وضابطاً مصرياً، إذ فشلت العملية بسبب معلومات استخباراتية إسرائيلية مسبقة.

الثاني: الحرب على غزة في نوفمبر 2012، وفي كلتا الحالتين عبرت إسرائيل عن رضاها من الموقف المصري، ففي حادثة سيناء وافقت إسرائيل بصمتها وبموافقتها أحياناً، على إدخال قوات مصرية إلى سيناء لمحاربة المجموعات المسلحة، أن الدور المصري كان فاعلاً وناشطاً في الحرب على غزة، والوصول إلى هدنة لوقف إطلاق النار، وفي أعقاب الحرب على غزة صرح أكثر من مسؤول إسرائيلي عن رضاهم عن الدور المصري والتنسيق بين البلدين.

وبعد الموجة الثانية للثورة في 30 يونيو 2013، وضعت إسرائيل استراتيجية لعلاقاتها مع مصر تشمل عدة مركبات، منع التصعيد مع مصر حتى لا يؤدي إلى إنهيار اتفاق السلام، ومنع تحويل سيناء إلى منطقة لا تستطيع إسرائيل التعايش معها، وقد كان أمام إسرائيل خياران:

- **الأول**: عملية متواضعة لا تهدد السيادة المصرية، وهو خيار لم تقم به في الواقع في أزمة سيناء.
- **الثاني**: تزويد مصر بمعطيات ومعلومات، والعمل مع الولايات المتحدة للضغط على مصر وإحراجها.

ب ـ المسار السوري: التصورات الإسرائيلية نحو مزيد من الفوضى واللادولة في سوريا

أكثر من ثلاث سنوات استمرت دائرة العنف والعنف المضاد في سوريا، وكان هذا نفسه أحد أسباب إفشال جهود التسوية السياسية، فضلاً عن تضارب مصالح القوى الإقليمية والدولية فيما يخص أسلوب التعاطي مع الأزمة السورية، وأدى العدوان الإسرائيلي على سوريا، وارتباط بعض التنظيمات المسلحة بتنظيم القاعدة، إلى مزيد من تعقيد الصورة وانحراف مطالب الثورة عن مسارها على نحو لا يجعل ثمة تسوية منظورة في الأفق القريب، وبخاصة بعد التحولات الميدانية التي غيرت موازين القوى العسكرية على الأرض بين قوات الجيش السوري النظامي وقوات المعارضة المسلحة، عقب دخول حزب الله على خط القتال هناك وتحقيقه إلى جانب الجيش السوري إنجازات عسكرية دراماتيكية على بعض الجهات، كالقصير وريف دمشق، غيرت موازين القوى لمصلحة النظام.

فالتصورات الإسرائيلية للأزمة السورية تندرج في استدامتها الى أمد طويل،

ووضعت إسرائيل سيناريوهات مستقبلية، تفاوتت في قراءة مستقبل سورية ووجهتها في حال سقوط النظام، ويمكن في هذا السياق أن نشير إلى سيناريوهات إسرائيلية عدة:

السيناريو الأول: تفكيك محور الممانعة ـ ترجح التقديرات الاستراتيجية الإسرائيلية هذا السيناريو للتعامل مع الأزمة السورية، وهو ما سيؤدي إلى إنهيار النظام نتيجة التآكل المتواصل ونزيف الدم السوري، وتعتمد هذه التقديرات على تقديرات شعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي (أمان) للعام 2012، التي تميل إلى الترجيح بأن الهزة التي تعم الدول العربية في الشرق الأوسط، ستستمر في الأقل حتى انتهاء 2013، وهو ما تحقق بالفعل، ويرى البعض أن هذا السيناريو قد يؤدي في حال تحققه إلى صعود نظام (سني معتدل) وليس إسلامياً (متطرفاً)، كما حصل في مصر، وبحسب هذه القراءة من المتوقع أن تصل إلى السلطة غالبية سنية تمثل الطبقات الوسطى، وتحظى بدعم فئات أخرى مكونة من الأقليات المختلفة[13].

(13) هنيدة غانم، مرجع سابق ذكره، ص 11.

تحقيق هذا السيناريو سيؤدى الى سقوط نظام البعث وسيسدد ضربة قاصمة لنفوذ إيران في المنطقة

وفي حال تحقيق هذا السيناريو سيؤدى الى سقوط نظام البعث وسيسدد ضربة قاصمة لنفوذ إيران في المنطقة، وسيضعف استراتيجياً قدرتها على المناورة خاصة على الجبهة (اللبنانية)، إذ سيؤدى سقوط بشار إلى قطع الطريق أمام إمدادات السلاح من إيران إلى حزب الله، وهو ما قد يؤدى إلى:

- (تحييد) سوريا.
- إضعاف الخطر المتمثل بحزب الله.
- إضعاف الهيمنة الإيرانية.
- وعملياً، يعنى تحقق هذا السيناريو أن إسرائيل (ستوازن)، إلى حد ما خسارتها الاستراتيجية بعد (الضربة)، التي تلقتها إثر سقوط نظام مبارك.

السيناريو الثاني: الفوضى وتحول الجبهة السورية إلى مصدر للخطر الأمني ـ في حال فشل الوصول إلى صيغة لإنهاء (الانتفاضة) على غرار المعادلة اليمنية، فإن السيناريو المرجح هو دخول سورية في حالة من الفوضى أو الحرب الأهلية، في هذه الحالة حتى وإن بقي النظام، فستكون الدولة ضعيفة بنيوياً واستراتيجياً، بحيث يخسر النظام قدرته على السيطرة على أجزاء

واسعة من البلاد، ولا يستبعد في هذا الحال أن تقسم البلاد إلى مناطق نفوذ لجماعات منشقة أو مسلحة، ويحمل تحول سورية إلى ساحة للفوضى أو الحرب الأهلية، في طياته (تهديداً) لأمن إسرائيل القومي، من وجهة نظرها، وذلك لأن (تراخي) الدولة يعني إمكانية دخول منظمات (جهادية) سواء من العراق أم من أماكن أخرى إلى سوريا، وهو ما قد يهدد بتحويل هضبة الجولان إلى جبهة (نشطة)، واللافت للنظر أن المخاوف الإسرائيلية تتجاوز دخول جماعات جهادية إلى سوريا، إلى الخوف من وقوع الأسلحة الاستراتيجية في سوريا في حال سقوط النظام أو إنهاكه، في أيدى منظمات (معادية) والذات حزب الله[14].

(14) لمزيد من التفاصيل حول هذا السيناريو أنظر: رون بن يشاى، موقع جريدة يديعوت احرونوت الاليكترونى، «توقع: سورية ستنقسم مثل العراق»، 9 فبراير 2012.

السيناريو الثالث: حصول حزب الله على أسلحة سورية استراتيجية واندلاع حرب جديدة لصرف النظر عن سوريا ـ تتخوف إسرائيل من أن يقوم النظام السوري بتزويد حزب الله بأسلحة متطورة، خاصة الأسلحة الجديدة التي تم شراؤها من روسيا مثل صواريخ (أرض ـ جو) أو (أرض ـ أرض)، كذلك تتخوف من أن يحصل حزب الله على أسلحة كيماوية أو بيولوجية.

تتخوف إسرائيل من أن يقوم النظام السوري بتزويد حزب الله بأسلحة متطورة، خاصة الأسلحة الجديدة التي تم شراؤها من روسيا

وفيما عدا المخاوف من حصول حزب الله على أسلحة متطورة وجديدة، عبرت مصادر إسرائيلية مختلفة عن مخاوفها أن يقوم حزب الله بلعب دور فاعل لـ (مساعدة) النظام السوري للخروج من أزمته، وذلك بأن يقوم بـ(عمل استفزازي) ضد إسرائيل، يؤدي إلى إشعال الجبهة اللبنانية بهدف صرف الأنظار عما يحدث في سوريا.

السيناريو الرابع: بقاء النظام السوري وتحوله إلى نظام ضعيف منشغل بذاته ـ يبدو أن سيناريو بقاء النظام السوري على حاله، شبه غائب في الأدبيات الإسرائيلية، علماً أن هذا مازال في طور الممكن، في ظل ما يبديه الجيش من ثبات رغم حالات الانشقاق، وفي هذا السياق أعرب البنتاجون في منتصف فبراير 2012، على لسان رئيس وكالة استخبارات البنتاجون الجنرال رونالد برجس، أن نظام بشار الأسد يبدي تماسكاً، وهو ما يعاكس آنذاك تقديرات إيهود باراك بقرب نهايته[15]، غير أن الثبات لا يعني بالضرورة القضاء نهائياً على منسوب معين من عدم الاستقرار الداخلي، وهو ما سيحول سوريا إلى دولة مشغولة بأمورها الداخلية، ومن الممكن أن يؤدي هذا على الأقل في المرحلة الأولى إلى إضعاف دور سوريا الإقليمي، لكن

(15) هآرتس 14 فبراير 2012.

هذا السيناريو، وأن تحقق فهو سيناريو (مؤقت) على الأغلب، وقابل للتغير، لأن سوريا في حال استطاع النظام استعادة (سيطرته) ستذهب على الأغلب إلى اتخاذ مواقف أكثر تشدداً والتصاقاً بإيران، وهو ما يعني عملياً إبقاء الجبهة السورية اللبنانية، في حالة توتر دائم، ما يعني تحويل إسرائيل إلى دولة تعيش على حافة المواجهة الدائمة.

وفي الواقع، ترى إسرائيل في الأحداث في سوريا حلقة مكملة لرؤيتها للاستفادة على المدى القصير من الأحداث، فأنظارها غير موجهة لسوريا وإنما موجهة لحزب الله، فهي تريد إسقاط نظام بشار الأسد لإضعاف حزب الله، ففي بداية الأزمة السورية كانت هناك حالة من الضبابية على الرؤية الإسرائيلية، وكانت هذه الضبابية نابعة من إدعاء بعض الاستراتيجيين الإسرائيليين، أن النظام السوري هو أسهل لإسرائيل حتى لو كان هذا النظام معادياً لها.

فإسرائيل تعرفه منذ عقود، وهو نظام تم ردعه إسرائيلياً، لهذا يستبدل النظام السوري المواجهة المباشرة مع إسرائيل بتحريك لاعبين آخرين، مثل دعمه لحزب الله واحتضانه لحركات فلسطينية، وحلفه مع إيران، إلا أن هذا الضباب انقشع عندما رجحت كفة الرؤية التي ترى مصلحة في إضعاف حزب الله، وإسقاط المحور مع إيران، على فقدان نظام تعرف كيفية التعامل معه، لصالح نظام لا تعرف شكله وتوجهه مستقبلاً، حيث يتم النظر إلى إضعاف حزب الله بسقوط النظام السوري ضمن الإطار الأوسع في مواجهة المشروع النووي الإيراني.

السيناريو الخامس: تضييق الخناق على إيران لتركيع سوريا ـ أكد بنيامين نتنياهو في خطاب فوز حزبه في الانتخابات الأخيرة، على أهمية قضية النووي الإيراني ومركزيتها، وصنفها كقضية أولى من خمس قضايا ستهتم بها الحكومة الإسرائيلية القادمة، ومن ثم فإن الموضوع الإيراني كان حاضراً في علاقات إسرائيل الخارجية مع كل الدول تقريباً، مع الاتحاد الأوروبيوالولايات المتحدة الأميركية والصين وروسيا، أما خطاب نتنياهو الأخير في الأمم المتحدة في نوفمبر 2012، فخصصه كله للملف النووي الإيراني وتجاهل كلياً الملف الفلسطيني، وظهر بشكل واضح أن الموقف الإسرائيلي الرسمي كان مخالفاً لمواقف الدول الغربية، حول الجدول الزمني لوصول إيران إلى قنبلة نووية، وحول طريقة التعامل مع هذا الملف، حيث

كان واضحاً أن إسرائيل لا تنظر بجدية إلى الجهود الدبلوماسية أو العقوبات الاقتصادية كحلول لهذا الملف، إذ ترى أن الخيار العسكري وحده القادر على تدمير هذا المشروع، الأمر الذي لا يتفق مع موقف الدول الغربية.

وقد أدى تباين الرؤى بين الولايات المتحدة وإسرائيل بخصوص ضرورة توجية ضربة عسكرية لإيران، إلى مزيد من التوتر الشخصي بين الرئيس الأميركي باراك أوباما وبين نتنياهو، إلى أن استطاعت الدول الغربية من التوصل إلى اتفاق ناجح مع إيران، ويحسب في كل الأحوال إلى الرئيس الإيراني الجديد، الذي استطاع أن يجبر الولايات المتحدة والدول الغربية إلى الوصول إلى اتفاق مرض لجميع الأطراف، بعدما عارضت الولايات المتحدة بشكل علني الخطط الإسرائيلية لضرب إيران، وشككت في قدرة إسرائيل على ضرب المشروع النووي الإيراني.

إن نجاح إيران في المفاوضات مع الغرب بشأن الملف النووي، لم ينقذ إيران فقط، ولكنه أنقذ محور الممانعة كله وفي القلب منه النظام السوري

وفي الواقع، يمكن القول إن نجاح إيران في المفاوضات مع الغرب بشأن الملف النووي، لم ينقذ إيران فقط، ولكنه أنقذ محور الممانعة كله وفي القلب منه النظام السوري، وسوف يساعد ذلك أيضاً على إحراز تقدم سياسي مأمول بشأن الأزمة السورية، وهو أيضاً ما أدى في النهاية إلى تقوية موقف النظام السوري التفاوضي بإزاء الغرب والمعارضة.

الخاتمة

تعمل إسرائيل على الاستفادة من انشغال العالم العربي بنفسه بتعزيز مواقعها الإقليمية على المدى القصير، لتفادي انعكاسات الربيع العربي على المدى البعيد، فالرؤية الإسرائيلية ترى بوضوح أن انعكاس الربيع العربي عليها على المدى البعيد سيكون كبيراً بأتجاه السلب، فتعمل على تفادى انعكاسات المستقبل عن طريق استغلال الحاضر، وتحقيق مصالحها الاستراتيجية المتمثلة: في الدفع بضرب إيران عسكرياً أو تخليها عن برنامجها النووي، وفرض الأمر الواقع في الضفة الغربية،بأتجاه ضم نصف مناطق الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية، تأجيل أيّ بت في مسألة الصراع العربي الإسرائيلي وبخاصة القضية الفلسطينية والجولان، وتعميق تحالفاتها مع القوى الصاعدة مثل الهند والصين والبرازيل، وغيرها.

مصر بين مخاض التغيير والحفاظ على المكانة الاقليمية

أ. د. نورهان الشيخ*
أكاديمية وباحثة من مصر

* استاذ العلاقات الدولية ـ جامعة القاهرة

مقدمة

فجرت ثورة 25 يناير نبع متجدد من الأمل في نفوس المصريين، وأدت إلى إرتفاع سقف التوقعات في التغيير الجذري والانتقال السريع إلى الديمقراطية والرفاهية والعدالة بمختلف جوانبها، فكل منا بدأ يحلم بمصر مختلفة، يعيش فيها الجميع حياة كريمة تليق بعراقة المصريين وبحرية، وديمقراطية وعدالة وأمن للجميع، وكنا نتمنى أن يحدث هذا بين ليلة وضحاها، ونستيقظ ذات صباح فنجد التغيير قد طال كل شيء فلا زحام ولا فساد ولا بطالة، وأجور وأسعار تكفل مستوى معيشة لائق، والأهم قصاص عادل للشهداء حتى تخمد نار الظلم والقهر في نفوسنا جميعاً وليس فقط أهالي الشهداء.

على عكس ما كان مأمولاً، جاء أداء البرلمان والرئيس المنتخبين بعد الثورة صادماً لجموع المصريين، إذ إزدادت أوضاعهم المعيشية تدهوراً، وتفاقمت أزماتهم وأصبحت يومية وغير محتملة، وبدلاً من ترسيخ مبادئ الديمقراطية، أسس الأخوان لنظام أكثر ديكتاتورية وفساداً، جمع فيه الرئيس السلطات التشريعية والتنفيذية في يده، وحصن نفسه وقراراته، واستحل الظلم ودماء الشباب لإخماد أيّ صوت معارض، وحاول النيل من مؤسسات الوطن الشامخة، خاصة القضاء الذي هو رمز العدالة وحارسها، نظام حكم فيه أهل الثقة وليس أهل الخبرة، واتبع سياسة (**من ليس معنا فهو ضدنا**)، وسعى إلى تصفية كل من لا يدين له

أسس الأخوان لنظام أكثر ديكتاتورية وفساداً، جمع فيه الرئيس السلطات التشريعية والتنفيذية في يده، وحصن نفسه وقراراته، واستحل الظلم ودماء الشباب لإخماد أيّ صوت معارض

بالولاء والطاعة، وهيمن مكتب الإرشاد على صنع القرار الداخلي والخارجي لتصبح الرئاسة مجرد دمية تسمع وتطيع فقط.

والأسوء من هذا هو سماح نظام الأخوان بدخول العناصر الارهابية، وتمكينهم في سيناء والتآمر على أمن وسلامة الوطن وحدوده التاريخية، من أجل طموح الجماعة في السيطرة والبقاء الأبدي في السلطة، وكان تجاهل الأخوان لنبض الشارع ومطالب المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، العامل المباشر لتجدد الثورة في30 يونيو ضد الظلم والاستبداد والفاشية الدينية لتطيح بالأخوان، ولتبدأ مصر مرحلة انتقالية نحو الديمقراطية والحرية والكرامة لكل المصريين، ولتستعيد مكانتها وتصون وحدتها وأمنها القومي.

أولاً: مخاض التغيير في مصر... وأولوية الأمن والاستقرار

أحدثت ثورة 30 يونيو تغيراً جذرياً في المسار الديمقراطي لمصر، وكانت نقطة تحول مفصلية، أعادت مصر إلى المسار الصحيح الذي تطلع إليه المصريين في أعقاب ثورة 25 يناير نحو دولة مدنية ديمقراطية حديثة، ويتضمن ذلك السعي الجاد لترسيخ دعامتين، **الأولى**: هي سيادة القانون، فلا يمكن تصور ديمقراطية دون سيادة القانون وشعور كل مواطن بالأمن، وأن هناك حماية لحرياته وحقوقه وممتلكاته من تجاوزات وإعتداءات الآخرين، ولا تعارض بين فرض القانون والديمقراطية، ولا ينال من حرية وحقوق الأفراد انصياعهم للقانون، ويتعين على كل مواطن إدراك أن حريته ليست مطلقة، وإلا تحول المجتمع إلى غابة وساد منطق القوة، يرتبط بهذا العدالة في تطبيق القانون، والتي تقتضي أن يطبق القانون على الجميع، وليس على الفقير دون الغني، والضعيف دون القوي، أو على المواطن البسيط دون صاحب السلطة والمال، فالعدالة معصوبة العينين، لا تفرق بين مواطن وآخر إلا بالحق.

وتصاعدت المطالب الشعبية في مصر بضرورة إقرار سيادة القانون والحسم في تطبيقه، بالنظر إلى موجة العنف والارهاب التي تشهدها مصر، والتي تعد غير مسبوقة من حيث مستواه ونوعيته، صحيح أن الارهاب ظهر في مصر نهاية الاربعينات وارتبط بتيارات الإسلام السياسي، عندما قامت جماعة الأخوان المسلمين بسلسلة اغتيالات، كان أبرزها اغتيال محمود فهمي

النقراشي باشا رئيس الوزراء المصري، وأحد قادة ثورة 1919 والحركة الوطنية المصرية، وقيام جماعة الإخوان بحرق القاهرة والتهام النار في غضون ساعات، لنحو (700) محل وسينما وفندق ومكتب وناد وشقق سكنية في شوارع وميادين وسط المدينة، مخلفة عشرات القتلى والجرحى، أعقب ذلك تراجع للجماعات الارهابية في الخمسينات والستينات، نتيجة الرفض الشعبي وقوة الدولة المصرية.

قيام جماعة الإخوان بحرق القاهرة والتهام النار في غضون ساعات، لنحو (٧٠٠) محل وسينما وفندق ومكتب وناد وشقق سكنية في شوارع وميادين وسط المدينة

إلا أن الرئيس السادات أعاد التيارات الاسلامية للمشهد السياسي في السبعينات، مما أدى إلى موجات من العنف شهدها المجتمع المصري، بدأت باعتداءات أنصار هذا التيار على زملائهم من الطلاب المختلفين معهم فكرياً في الجامعات المصرية، مروراً باغتيال الرئيس السادات الذي أطلقهم من السجون، وما أعقب ذلك من تتابع لعمليات إرهابية طالت مسؤولين وكتاب ورموز مصرية وسياح ومواطنين مصريين.

وقد عاد الإرهاب ليطل بوجهه الخبيث ودنائته على مصر ليطول المصريين الآمنين في العمق المصري وسيناء، بل أن يعتدى على الجيش المصري، في سابقة هي الأولى من نوعها، فلم يحدث من قبل أن حمل مصرياً السلاح ضد جيشنا العظيم، أو قتل جنوده وضباطه كما يفعل هؤلاء الارهابيين، والأشد جرماً هو محاولتهم إلصاق أفعالهم وأقوالهم بالاسلام، بل أن بعضهم يجعل البعض من نفسه الممثل الوحيد للإسلام، أو المتحدث الوحيد عنه.

إما الدعامة الثانية للديمقراطية، فهي المتمثلة في إحترام السلطة لآدمية المواطن وكرامته، والسعى بجدية للإرتقاء بنوعية حياته، فلا معنى للديمقراطية في مجتمع يسوده الفقر والجهل والبطالة، ويكدح مواطنيه للحصول على الخبز، ولا مواطنه مكتملة من دون عمل يشعر المواطن عن طريقه بالانتماء، وأن له دور يؤديه في هذا الوطن يكسبه أحترامه لذاته وآحترام الأخرين له، فالبطالة هي أهم وأخطر التحديات التي تواجه مصر، إنطلاقاً من أن العمل يعد متطلباً مهماً للأندماج الاجتماعي والسياسي للشباب في المجتمع، وأنه يمنحهم الثقة بالنفس والاستقلالية والاعتماد على الذات وغيرها من مقومات الشخصية السوية البناءة.

فإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين من صحة وتعليم وفرصة عمل كريمة ضمانة أساسية للديمقراطية، ولا يمكن اختزال الديمقراطية في التصويت في الانتخابات، فإذا أردنا ممارسة ديمقراطية سليمة فعلينا توفير العمل والحياة الكريمة لكل المواطنين، إن الطريق إلى الديمقراطية في مصر يبدأ من تنمية اقتصادية واجتماعية ترتقي بالمواطن المصري معيشياً وفكرياً، والمعنى الحقيقي للديمقراطية أوسع كثيراً من صندوق الانتخابات.

الديمقراطية لا يصنعها فرد أو حتى مجموعة، ولا تكفلها القوانين وحدها، وإنما يرسيها المجتمع كله بممارسة واعية وعمل دؤوب وجاد

فالديمقراطية لا يصنعها فرد أو حتى مجموعة، ولا تكفلها القوانين وحدها، وإنما يرسيها المجتمع كله بممارسة واعية وعمل دؤوب وجاد، ولم تكن المشكلة في مصر في القوانين ولكنها كانت دوماً في أسلوب تطبيقها، وانحراف الممارسات عن النصوص، وهذه الطاقة الخلاقة للمصريين يجب أن توجه للعمل والتنمية، لأن هذا هو السبيل لديمقراطية مكتملة وممارسة سليمة.

وقد خطت مصر أولى خطواتها نحو الديمقراطية مع الانتهاء من التعديلات الدستورية، وإعداد مسودة نهائية للدستور تؤسس لتوازن حقيقي بين الرئيس والبرلمان، وتضع الأطر والضمانات التي تكفل حقوق وحريات المواطن وأمن وسلامة الوطن، والتي يعقب الاستفتاء عليها الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لتنتهي المرحلة الانتقالية، وتبدأ مصر حقبة جديدة من تاريخها يتطلع المصريين أن تكون أكثر استقراراً وأمناً وعدالة من سابقتها.

ثانياً: عام التخبط وتراجع المكانة

هناك مجموعة من العوامل التي تحدد المكانة الإقليمية للدولة، أهمها رؤية القيادة السياسية بها وإعطاؤها أولوية لسياستها الإقليمية، يصاحب ذلك قدرات اقتصادية وعسكرية وسياسية دبلوماسية، ومقومات جغرافية وقاعدة علمية وبشرية تمكن القيادة السياسية من إدخال رؤيتها لدور الدولة حيز التنفيذ، وبدون هذه القدرات والمقومات لا يمكن تصور دور فاعل للدولة في محيطها الإقليمي، وأنه كلما زادت الفجوة بين قدرات الدولة وقدرات الدول المحيطة بها، أتاح لها هذا فرصة أكبر للتأثير وممارسة دور فاعل، ويعد قبول الدول الأخرى في الأقليم لهذا الدور وترحيبهم به عامل أساسي في تحديد مكانة الدولة، فقد تمتلك دولة ما الرؤية والقدرات إلا أن الدول

المحيطة بها ترفض رؤيتها، وقد تعّدها تهديداً لأمنها ومصالحها، ومن ثم تقاوم ممارستها لدور فاعل على الصعيد الإقليمي فينتفي دورها، فالمكانة الإقليمية ليست قراراً سياسياً لدولة ما، وإنما مجموعة من العوامل التي تتفاعل معاً، وتتيح محصلة هذا التفاعل مساحة للحركة والتأثير للدولة، الأمر الذي يجعلها قائداً أو على الأقل فاعلاً يعتد به على الصعيد الإقليمي.

وفي الخمسينات والستينات تبنى الرئيس جمال عبد الناصر سياسة خارجية نشطة تجاه المنطقة العربية وأفريقيا، ونظر إلى المنطقتين كمجال حيوي طبيعي لدور مصر القيادي وساحة رئيسية لسياستها الخارجية، مع التأكيد على القومية العربية والعروبة كتوجه حاكم للسياسة المصرية، أما السادات فقد رأى أن وضع مصر القيادي ذو طبيعة هيكلية وليست سلوكية، وأن هذه الطبيعة تجعل من الصعب على أيّ دولة عربية أن تتحداها أو تسلبها دورها، ومن هنا لم يكن يشعر بحاجة إلى انتهاج سياسة عربية نشطة للاحتفاظ لمصر بدور قيادي في المنطقة، وعّد أن تكلفة ذلك النمط القيادي من السلوك تفوق عوائده، وفي هذا الإطار سعى السادات للسلام مع إسرائيل برغم المعارضة والقطيعة العربية لمصر.

وفي الثمانينات أكدت مصر أن احترامها لاتفاقيات كامب ديفيد، لا يقيد مصر فيما يتعلق بالتزاماتها تجاه أمتها العربية، وتم الترحيب بعودة مصر إلى جامعة الدول العربية، وكان للعراق دور رئيس في هذا، وسعت مصر في التسعينات نحو تحقيق مصالحة بين الدول العربية، وحل المشكلات بينها، ومارست دور (**الراعي الإقليمي**) منذ بدء عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي عام 1991 بمؤتمر مدريد.

إلا أن مطلع الألفية الثالثة شهد تراجعاً واضحاً في الدور الإقليمي لمصر عامة، وفي أفريقيا على وجه الخصوص، تاركة الساحة مفتوحة لتدخلات إسرائيلية وإقليمية عربية وغير عربية، أثرت سلباً على المصالح المصرية، ومثلت خصماً لدورها ومكانتها التاريخية في القارة الأفريقية.

مطلع الألفية الثالثة شهد تراجعاً واضحاً في الدور الإقليمي لمصر عامة، وفي أفريقيا على وجه الخصوص

وانهالت الانتقادات على السياسة الخارجية المصرية لسنوات طويلة، إذ تم شخصنتها على نحو واضح، وبدت بطيئة واكتنفها الجمود على مدى عقد من الزمان، وأصابها الوهن على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتراجع الدور

المصري في العديد من القضايا التي تمس صميم الأمن القومى المصري، وحدثت تفاهمات على مستوى قمة النظام مع إسرائيل، وكان الإعلان عن تغلغل اسرائيل في قطاع الزراعة المصري، وصفقة بيع الغاز المصري إلى اسرائيل بمثابة الصدمة للرأي العام الداخلي، ولم تستطع السياسة المصرية مواكبة التغيرات السريعة والمتلاحقة عربياً وأفريقياً ودولياً، والاستجابة بفاعلية لتلك المتغيرات على النحو الذي يعظم المكاسب المصرية، ويقلل التأثيرات السلبية الفعلية والمحتملة لها.

وعلى عكس ما كان متوقعاً ومأمولاً، تقلص وربما تقزم الدور المصري، بمعنى القدرة على التأثير في التفاعلات الإقليمية بما يخدم المصالح المصرية، وبعد ثورة 25 يناير صار يواجه تحديات كبيرة في المنطقة العربية وأفريقيا، خاصة مع تولي محمد مرسي السطة، إذ اتجهت السياسة المصرية في سنة من حكم الأخوان، إلى تبعية مطلقة للولايات المتحدة وتفاهمات وتنازلات غير مسبوقة مع اسرائيل، إلا أن الأكثر مهانة هو تلك التبعية لأذرع واشنطن في المنطقة قطر وتركيا، وهو ما لم يحدث في ظل نظام مبارك، فمصر على مر تاريخها كانت دولة قائدة في المنطقة العربية، ولم يحدث أبداً أن أصابها هذا الهوان والخنوع لدول أقل منها مكانة.

أن الأكثر مهانة هو تلك التبعية لأذرع واشنطن في المنطقة قطر وتركيا، وهو ما لم يحدث في ظل نظام مبارك

فقد شهدت مكانة مصر الإقليمية والدولية تراجعاً غير مسبوق في فترة حكم الأخوان، وكان هناك إفراط في التحركات الخارجية، وتشتت دبلوماسي لا يتناسب مع الأوضاع الداخلية المتأزمة في مصر، وعكس غياب الرؤية والأولويات، وكذلك مثل التركيز الواضح على سياسة الإقتراض من الخارج خصماً من المكانة المصرية، وأتاح الفرصة للتأثير في القرار المصري من قبل الدول المانحة العربية وغير العربية خاصة تركيا.

ولعل من أبرز صور مثل هذا التأثير هو السياسة المصرية تجاه إيران، فبرغم التوتر الذي بدا بين البلدين في أعقاب قمة عدم الانحياز والتوجهات المصرية المتناقضة تماماً مع نظيرتها الإيرانية آنذاك، ليس فقط حول الأزمة السورية، ولكن نتيجة المرجعية السنية للأخوان المسلمين ومشروعهم السني، الذي يتناقض جوهرياً مع المشروع الشيعي الإيراني.

أيضاً قرار إغلاق السفارة السورية بالقاهرة وسحب القائم بالأعمال المصري

من دمشق، والذي عكس تخبط واضح في السياسة المصرية، لا يليق بمكانة وتاريخ مصر ودورها السياسي والدبلوماسي الرائد إقليمياً، ففي قمة عدم الانحياز في طهران في أغسطس 2012 شن مرسي في خطابه هجوماً شديداً على النظام السوري وحلفائه، وأعلن رفضه الجلوس مع حلفاء بشار، وفجأة غيرت مصر توجهها واندفعت بقوة نحو إيران، وتم استقبال الرئيس الإيراني أحمدى نجاد بحفاوة في مصر، ورحبت الرئاسة باستقبال السياح الإيرانيين،وسافر مرسى إلى روسيا للقاء بوتين، أقوى وأهم حلفاء سوريا، وأكد تطابق الموقف المصري مع نظيره الروسي من الأزمة السورية، وأن التسوية السلمية هي السبيل الوحيد لحل الأزمة، وبعد أقل من شهرين حدث تحول جذرى مرة أخرى في موقف الرئاسة من سوريا، بإعلان الجهاد ضد بشار في ما سُمى بمؤتمر الأمة المصرية لنصرة سوريا في ملعب القاهرة.

هذه السياسة التي تشبه بندول الساعة في حركتها لم تكن تليق بمصر، فالدول صغيرها وكبيرها يحكم سياستها الخارجية أجندة وأولويات وطنية تحدد مسارها، ولا يسوغ ذلك ما أشار إليه البعض بأن الهدف لم يكن دعم سوريا، وإنما دعم الأخوان في مواجهة الضغوط الداخلية المتزايدة، وما يرونه تهديداً لبقائهم في السلطة، وأن الدعوة للجهاد هي محاولة يائسة لإنقاذ أنفسهم،بافتعال أزمات خارجية غير موجودة أصلاً لتوحيد الجبهة الداخلية، فما حدث لم يزد الداخل إنقساماً فحسب، ولكنه نال بوضوح من مكانة مصر ومصداقية مواقفها وسياستها وإلتزاماتها تجاه الدول الأخرى.

يزاد على ما سبق العديد من المواقف والأحداث المؤسفة، كان من بينها ما حدث في لقاء القوى السياسية المصرية حول سد النهضة، وسوء تصرف الرئاسة بإذاعته في وسائل الاعلام على الهواء مباشرة، الأمر الذي أدى ليس فقط إلى إحراج المعارضة المصرية، ولكن الإساءة لمصر كلها، وصدم الكثير من المصريين التفريط في الكرامة والدم المصري،عندما جرى استقبال خالد مشعل واسماعيل هنيه للتفاوض بشأن العسكريين المصريين المختطفين منذ ثورة 25 يناير، وكيف يتسنى لهؤلاء الجرأة على مصر إلى هذا الحد، وكيف للرئاسة الاحتفاء بهم،برغم ما يتردد عن تورط حماس في حادثة اختطاف المصريين وقتلهم.

عندما جرى استقبال خالد مشعل واسماعيل هنيه للتفاوض بشأن العسكريين المصريين المختطفين منذ ثورة ٢٥ يناير، وكيف يتسنى لهؤلاء الجرأة على مصر إلى هذا الحد، وكيف للرئاسة الاحتفاء بهم،برغم ما يتردد عن تورط حماس في حادثة اختطاف المصريين وقتلهم

إن التخبط وغياب الرشادة وإعلاء المصالح الضيقة لجماعة الإخوان، أدى إلى فقدان مصر كثيراً من رصيدها ودورها التاريخي، وكان التراجع الأكثر خطورة في أفريقيا، بالنظر إلى التهديدات التي يتضمنها هذا التراجع على الأمن القومي المصري، لاسيما في منطقة حوض النيل، ولعل تحويل مجرى نهر النيل الأزرق بعد ساعات من تواجد مرسي في أديس أبابا، وتصديق البرلمان الأثيوبي على الاتفاقية الإطارية (إتفاقية عنتيبي)، التي وقعت عليها ستة من دول الحوض رغم معارضة مصر والسودان والكونغو، لدلالة واضحة على تراجع مكانة مصر وتأثيرها، وتنامي الوزن السياسي النسبي لدول الحوض خاصة أثيوبيا، وأن زيارة الوفود الشعبية المصرية في فترة ما بعد ثورة 25 يناير لعدد من دول الحوض، ومشاركة مرسي في القمة الأفريقية التي عقدت في أديس أبابا، ثم زيارته لأوغندا كانت غير ذات جدوى.

والأخطر أن هذا الخصم من الدور المصري، جاء لصالح دول أخرى أصبحت تمارس دوراً فعالاً في عدد من الملفات الحيوية لمصر، يأتي في مقدمتها اسرائيل التي تملك نفوذاً واسعاً في منطقة حوض النيل، يهدد على نحو مباشر الأمن القومي المصري، وكذلك إيران التي تستخدم المال والأبعاد المذهبية والثقافية والأدوات السياسية، كآليات لتحقيق طموحها في المنطقة العربية والقرن الأفريقي، وبدأ دورها نافذاً في العراق وفي القضية الفلسطينية بدعمها لحركة حماس، وفي لبنان من خلال حزب الله، وغيرها من الملفات.

أيضاً تركيا التي تحاول إحياء ماضيها الاستعماري في المنطقة، ومصر منذ وصول حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوجان إلى السلطة عام 2002، على حساب المصالح الوطنية لدول عربية عدة من بينها مصر، فقد كانت النية مبيتة والنزعة واضحة نحو توسيع النفوذ التركي،بإضعاف الدول العربية الكبرى، حتى تتمكن تركيا من قيادة المنطقة العربية، التي نفضت الغبار التركي وظلام الجهل العثماني الذي فرضته القسطنطينية عليها، وجردها من طاقاتها الإبداعية، واستقلالها الوطني وكرامتها لقرون، وذلك بعد أن قام محمد علي باشا بتحرير مصر مطلع القرن التاسع عشر، وقاد الشريف حسين ثورة عربية كبرى في الحجاز والشام ضد الاستعمار العثماني المستبد مطلع القرن العشرين.

كانت النية مبيتة والنزعة واضحة نحو توسيع النفوذ التركي،بإضعاف الدول العربية الكبرى، حتى تتمكن تركيا من قيادة المنطقة العربية

وبدأت دعاوى إحياء (الخلافة الاسلامية) في المنطقة أو ما عُرف بـــ(العثمانية الجديدة)، والتي كان العراق أولى ضحاياها، إذ وافقت حكومة حزب العدالة والتنمية على فتح المجال الجوي التركي للولايات المتحدة من دون قيد أو شرط، لضرب وتدمير العراق، لم يتوقف منذ ذلك الحين، العبث التركي بأمن العراق واستقراره ووحدة وسلامة أراضيه، وقبيل ثورات الربيع العربي بدا التحالف بين أردوجان وتنظيم الأخوان واضحاً جلياً، وأخذ الطرفان في التخطيط معاً لتمكين الأخوان من سرقة ثورات شعوبنا الحرة في تونس وليبيا ومصر وسوريا واليمن وغيرها من الدول العربية، لتعود القيادة التركية البغيضة للمنطقة تحت حكم المماليك من الأخوان المسلمين في هذه البلدان، والذين قبلوا خيانة أوطانهم وشعوبهم وعروبتهم، ووضعوا أيديهم في يد الشيطان التركي ليعبثوا معاً بأمننا واستقرارنا، من أجل مصالح شخصية ضيقة وزعامة وهمية لن تسمح إرادتنا الحرة بأن تتحقق أبداً، وأن هناك دول عربية مثل قطر تحاول مزاحمة الدور المصري، رغم أن قدراتها وحجمها لا يؤهلها لذلك، ويرى بعض المحللين أن دعم قطر للإخوان المسلمين في مصر، ومحاولتها للتغلغل في الاقتصاد المصري عن طريق الوديعة والمساعدات والاستثمار، هي محاولة للنيل من استقلالية القرار المصري واستغلال الأزمة الاقتصادية المصرية للتأثير في العملية السياسية بها.

فتح المجال الجوي التركي للولايات المتحدة من دون قيد أو شرط، لضرب وتدمير العراق، لم يتوقف منذ ذلك الحين، العبث التركي بأمن العراق واستقراره ووحدة وسلامة أراضيه

على صعيد آخر، أدى قلق بعض القوى الإقليمية والدولية من وصول الأخوان وتيار الاسلام السياسي إلى السلطة في مصر إلى توتر علاقاتها بالقاهرة والتحفظ في التعاون معها، وفي مقدمتهم الإمارات العربية المتحدة، ودول أسيا الوسطى وماليزيا والصين وغيرها، بل قامت السلطات الصينية بحذف أيّة إشارة للأحداث الجارية في مصر من الصحف، والتلفزيون، والإنترنت، بل من المواقع المصغرة التي تعمل على الهواتف المتحركة، وفرضت حظراً على كلمة (مصر) على شبكات التواصل الاجتماعي الشهيرة لديها، والمعادلة لـ (تويتر)، والتي يستخدمها ما لا يقل عن (50) مليون مواطن في الصين، وألغت جميع وصلات الإنترنت المحملة بعبارات (ثورة اللوتس) المصرية،

تحت حكم المماليك من الأخوان المسلمين في هذه البلدان، والذين قبلوا خيانة أوطانهم وشعوبهم وعروبتهم، ووضعوا أيديهم في يد الشيطان التركي ليعبثوا معاً بأمننا واستقرارنا

و(انتفاضات شمال إفريقيا)... وما أشبه، وهو ما يكشف في مجمله عن حجم القلق الذي انتاب المسؤولين في الصين، والتي لم تنجح زيارة محمد مرسي للصين في تهدئتها وإعادة العلاقات إلى ما كانت عليه.

تصاعد الأحداث في البحرين، والمسيرات الإحتجاجية التي شهدتها المنطقة الشرقية بالسعودية، أثار المخاوف من إمتداد الثورات العربية إلى منطقة الخليج

وأن تصاعد الأحداث في البحرين، والمسيرات الإحتجاجية التي شهدتها المنطقة الشرقية بالسعودية، أثار المخاوف من إمتداد الثورات العربية إلى منطقة الخليج، وتتباين آراء المحللين والساسة في هذا الشأن، فيرى البعض أن الثورات وإن ألقت بظلالها على منطقة الخليج، فإن تغييرات جذرية وعميقة لن تحدث في دولة لأسباب عدة، لعل أهمها الموقف الأميركي، وكون الولايات المتحدة لن تدعم التغيير في الخليج كما دعمته في الدول العربية الأخرى، وأن استقرار الخليج يبدو مصلحة أمريكية مباشرة، لا سيّما أن مثل هذه التغييرات قد تخل بميزان القوى في المنطقة لصالح إيران، لأن قادة الاحتجاجات في السعودية والبحرين والقوة الدافعة لها من الشيعة في البلدين.

إذا كان عام ٢٠١١ هو عام سقوط الجمهوريات في العالم العربي، فإن عام ٢٠١٤ أو ما يليه قد يكون عام سقوط الملكيات العربية

على حينرأى البعض الآخر أن الأمور أكثر تعقيداً مما تبدو، وأنه إذا كان عام 2011 هو عام سقوط الجمهوريات في العالم العربي، فإن عام 2014 أو ما يليه قد يكون عام سقوط الملكيات العربية، وأن دعم دول الخليج للثورة السورية ومن قبلها الليبية ولقوى سياسية بعينها في مصر يعطي شرعية لمطالب التغيير ويشجع الثورة داخلها، وأن وهم الدعم الأميركي غير صحيح إذ تؤكد الخبرة السابقة أن الولايات المتحدة ليس لها أصدقاء أو حلفاء، وإنما خدم تتخلى عنهم وتبيعهم في أيّة لحظة، وأن من يوقد ناراً في الجوار، يجب أن لا يأمن شرها، وأن الثورة قادمة لا محالة في باقي الدول العربية.

وبرغم اختلاف الآراء فإنه من المؤكد أن هناك تغييراً جوهرياً في ميزان القوى الإقليمي ستشهده المنطقة في السنوات القليلة القادمة، وأن ظلت ملامح هذا التغيير غير واضحة المعالم بعد ويكتنفها الغموض والضبابية، ولاشك في أن هذه التطورات سوف تؤدى إلى بروز متغيرات إقليمية جديدة

تماماً. وبنهاية مرحلة التحول هذه سوف يعاد تعريف الحلفاء، وكذلك الخصوم أو المنافسين، الأمر الذي سيؤثر حتماً في السياسة المصرية.

أن الولايات المتحدة ليس لها أصدقاء أو حلفاء، وإنما خدم تتخلى عنهم وتبيعهم في أيّة لحظة، وأن من يوقد ناراً في الجوار، يجب أن لا يأمن شرها

ويعّد هذا التغير بنفسه تحدياً مهماً يواجه المكانة المصرية، ولاشك في أن القراءة السليمة والمبكرة لهذا التغير في المحيط الإقليمي، سوف يكون له أكبر الأثر في تجاوز السياسة المصرية للتحديات التي يفرضها، إن المنطقة بأكملها يعاد رسم خريطة القوى والتحالفات بها، وذلك بالنظر إلى التغير السريع والجذري الذي تمر به، والذي سيغير دون شك من حسابات مصر ومعطيات اتخاذ قرارها الخارجي.

ثالثاً: السعي لأستعادة المكانة الأقليمية لمصر

أتاحت ثورة 30 يونيو فرصاً وآفاقاً رحبة لاستعادة المكانة الإقليمية لمصر، ومثلت فرصة حقيقية لأحداث تغييرات جوهرية في السياسة الخارجية المصرية، وتدشين مرحلة جديدة تقطع الصلة بكل السلبيات والأشكاليات التي اكتنفت السياسة المصرية في فترة ما قبلها، وتوظيف ما لدى مصر من رصيد ضخم ودور تاريخي في الانطلاق برؤية وأدوات تحقق المصلحة الوطنية المصرية، وتصون الأمن القومي المصري بمفهومه الشامل. وقد تضمن ذلك مجموعة من الأبعاد:

أولها: عودة مصر لهويتها العربية ومكانتها في قلب العالم العربي، وذلك في ضوء الدعم العربي القوى لمصر في أعقاب ثورة 30 يونيو من جانب دول الخليج، وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية والإمارات، وباستثناء قطر، إلى جانب العراق والأردن والجزائر وغيرها، لتعود قيادة الأقليم للدول العربية ويتم إحباط المخطط الإخواني التركي الذي يسلم بقيادة تركيا للمنطقة بدعوى إحياء الخلافة الاسلامية.

ثانيها، صمود مصر في مواجهة الضغوط الدولية والإقليمية من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتوابعهم في المنطقة تركيا وقطر، والذي أكسب مصر احتراماً وتقديراً واضحين ليس فقط من جانب الشعب المصري وإنما إقليمياً أيضاً، وساعد على خروج مصر والمنطقة العربية من خطر الارهاب والتقسيم، وقد كان للدعم والمساندة العربية السياسية والمعنوية والمادية لمصر أكبر الأثر في هذا.

فقد مثلت ثورة 30 يونيو بحشودها غير المسبوقة، وحجم الرفض الشعبي الواسع الذي عبرت عنه الجماهير لجماعة الإخوان ومحمد مرسي، مفاجأة وربما صدمة للعديد من دوائر صنع القرار التي راهنت على الجماعة ودعمتها بقوة، فقد عّدت الولايات المتحدة والغرب أن الأخوان هم القوة السياسية المنظمة الوحيدة بالمنطقة، التي يمكن التعامل معها ليس في مصر وحدها، بل في المنطقة العربية بشكل عام،وأعتقدوا أنها القادرة على تحقيق الاستقرار السياسي بفضل ما تتمتع به من شعبية وقبول جماهيري، وهو ما دفع الإدارة الأميركية إلى تبني إستراتيجية تدعم الجماعة (المعتدلة) من وجهة نظرهم، ولذا كانت صدمة الإدارة الأميركية كبيرة عندما ظهر حجم الرفض الشعبي لجماعة الإخوان ورئيسها، الذي لم يمضِ على انتخابه أكثر من عام فقط، وهذه المفاجأة هي ما أربكت الموقف الأميركي، فعّدت ما حدث انقلاباً وطالبت الجيش المصري بالإسراع في إعادة السلطة لمدنيين منتخبين، وطالب ويليام بيرنز، نائب وزير الخارجية الأميركي، بالإفراج عن القادة السياسيين المحتجزين من جماعة الإخوان المسلمين، كي تستطيع الأطراف السياسية البدء في حوار حول المستقبل، . وفي أكتوبر الماضي أعلنت واشنطن تعليق المعونة العسكرية لمصر جزئياً.

تزامن هذا مع موقف أوروبي لا يقل دعماً للإخوان، ومثلت زيارةكاترين أشتون لمحمد مرسي في مكان احتجازة تدخلاً صارخاً في الشأن المصري، زاد المصريين إصراراً على موقفهم ورفضهم للضغوط الأوربية والأميركية، وغضهم الطرف عنالهجمات الإرهابية ضد الجيش المصري في سيناء، والتي رأى البعض أنها ارتبطت بالاستراتيجية الأميركية والأوروبية، وسعيها إلى (تنظيف) مجتمعاتهم من المتطرفين بتوطينهم في سيناء وسوريا والمنطقة العربية بشكل عام، وما يؤكد ذلك أن الجماعات التي تسمي نفسها بالجهادية، تتواجد بالقرب من الحدود مع فلسطين المحتلة، ومع ذلك لم تقم بعملية واحدة ضد اسرائيل، أو تقتل جندياً إسرائيلياً واحداً.

الجماعات التي تسمي نفسها بالجهادية، تتواجد بالقرب من الحدود مع فلسطين المحتلة، ومع ذلك لم تقم بعملية واحدة ضد اسرائيل، أو تقتل جندياً إسرائيلياً واحداً

غير أن مثل هذه العمليات الإرهابية زادت القيادة المصرية تصميماً على محاربة الإرهاب والاستمرار في سياسة إخراج مصر من فلك التبعية لواشنطن، وهو ما عكسته مواقفها الحازمة في رفض التدخل الأميركي

والاتجاه شرقاً إلى روسيا، وكان تراجع الإدارة الأميركية عن موقفها وتصريح كيري الشهير في نوفمبر الماضي (إن الثورة المصرية سُرقت من كيان كان الأكثر تنظيما في البلاد، وهو جماعة الإخوان، وإن ما قام به الجيش كان استجابة لمطالب الشعب لإعادة الديمقراطية)، مؤشر واضح على انتصار الإرادة المصرية، وهو ما أكسب مصر احترام القوى الإقليمية الآخرى وتقديرها، وكان عاملاً أسأسياً في استعادتها لمكانتها كقوة إقليمية فاعلة.

عزز من هذا قيام مصر بطرد سفير تركيا، بعد استمرار انقرة في تدخلاتها السافرة وغير المقبولة في الشأن الداخلي المصري، وإمعان رئيس الحكومة التركية اردوجان في تجاوزته بحق مصر، والتي تجاوزت كل التقاليد والأعراف الدولية، ومثلت خرقاً للقواعد الدبلوماسية التي تحكم العلاقات بين الأمم والشعوب المتحضرة، ولم يقف الأمر عند حد التجاوزات اللفظية المسيئة والمؤتمرات البهلوانية، التي لا تليق بقادة دول وإطلاق قناة (رابعة) من تركيا على غرار الجزيرة مباشر مصر القطرية، فقد قام أردوجان وحكومته بدعم غير مسبوق لتنظيم الأخوان، وسمح لنفسه بمناقشة الوضع الداخلي المصري في اجتماعات التنظيم الدولي للأخوان باسطنبول، واتخاذ قرارات من شأنها زعزعة الاستقرار والأمن القومي المصري، وتمكين الجماعات المتطرفة من ممارسة نشاطها الإرهابي لترهيب المصريين وحصد أرواح الأبرياء من مواطنينا وجنودنا.

إلا أن قدرة الدولة على الحركة بفاعلية على الصعيدين الإقليمي والدولي مرتبطة عضوياً بوجود قيادة وطنية، تتمتع برؤية ثاقبة للمصالح الوطنية وأولوياتها وسبل تحقيقها، في ضوء فهم سليم وواضح للبيئة والمتغيرات الإقليمية والدولية وسبل التعاطي معها، ترتبط أيضاً بالقدرات الاقتصادية للدولة، ومدى تمتعها بالاستقرار السياسي والاجتماعي، ولايمكن تصور دور فاعل لدولة تعاني غياب أجندة واضحة لسياستها الخارجية، وأزمات اقتصادية أو عدم استقرار سياسي.

ومن ثم فإن التحدي الأول الذي يواجه استعادة مصر لمكانتها الإقليمية، هو التحدي النابع من الداخل المصري، والمتمثل في عدم الاستقرار السياسي الذي تموج به البلاد منذ ثورة 25 يناير، فمازالت مصر في إطار مرحلة

انتقالية، لم تتحدد فيها النخبة الحاكمة بعد على نحو واضح، ولا توجهاتها الأساسية في مجال السياسة الخارجية على نحو دقيق، ولا يوجد توافق وطني واضح على أولويات السياسة الخارجية في المرحلة الراهنة، خاصة مع تراجع الاهتمام بقضايا السياسة الخارجية عامة، في إطار إلحاح القضايا الداخلية وطبيعة المرحلة الثورية التي تمر بها مصر.

فاستعادة مصر لمكانتها تتطلب إعادة ترتيب البيت المصري من الداخل، والتوافق المجتمعي والسياسي حول الرؤية المستقبلية لمصر الدولة والمجتمع، ويتضمن هذا توافقاً وطنياً بين القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة حول قواعد العمل السياسي والأطر الحاكمة له، وفي مقدمتها الدستور والقوانين المكملة له، على النحو الذي يدعم الاستقرار السياسي ويقضي على الارهاب والعنف الإخواني في الشارع المصري، ويتطلب كذلك تأكيد على قيم المواطنة لدعم التماسك المجتمعي، وإحياء القيم المصرية الأصيلة وروح الفخر والإعتزاز بالوطن.

ويدعم هذا التوجه سياسة داخلية تستهدف النهوض بالقدرات المصرية والوصول إلى درجة مقبولة من الأكتفاء الذاتي، لا سّيما في السلع الاستراتيجية التي تمس الأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي الداخلي، مما يكسب مصر قدرة على التحرك المستقل والفاعل إقليمياً ودولياً، ويتيح لها الموارد اللازمة لذلك، وهو أمر ليس بالعسير إذا أحسن توظيف الموارد المصرية لخدمة الصالح العام، فمشكلة مصر ليس في قلة مواردها ولكن في سوء توظيف وإدارة هذه الموارد.

ولاشك في أن استعادة مصر لمكانتها يجب أن تنطلق من رؤية جديدة لمقومات التعاون ومجالاته، وبرامج تنموية حقيقية تجد فيها دول الجوار خاصة الأفريقية مصالح حيوية لها، وتعود بالنفع اقتصادياً واستراتيجياً على مصر، فاستعادة المكانة يستحيل بالآليات القديمة، وعلى مصر إعادة بناء جسور الثقة مع دول حوض النيل وإحداث طفرة ملموسة في التعاون معها، لا سيّما على الصعيدين الاقتصادي والتقني، فالمطلوب ليس دوراً قارياً لمصر في أفريقيا يفوق قدراتها وإمكانياتها الحالية، ويخرج أيضاً عن نطاق أولوياتها الوطنية، وإنما المطلوب دوراً إقليمياً فاعلاً يحقق المصالح الوطنية المباشرة والحيوية لمصر، وأن الإفراط الدبلوماسي والتشتت الحادث لا

يتناسب وطبيعة المرحلة، التي تمر بها مصر على الصعيدين الداخلي والخارجي، فهناك حاجة إلى تركيز واضح في أولوياتنا الخارجية.

إن هناك فرصاً ما زالت متاحة لمصر والسياسة المصرية، إلا أن الأمر يتطلب رؤية شاملة لمستقبل مصر، وعملاً جاداً لإدخال هذه الرؤية حيز التنفيذ، فمصر لا تبدأ من فراغ وإنما من قاعدة من العلاقات الوطيدة مع مختلف الأطراف الفاعلة إقليمياً ودولياً، إلا أن التحدي الأساسي الذي يواجهها، يتمثل في التغير الحادث في المعطيات الدولية والإقليمية، وفي محددات هذه العلاقات، الأمر الذي يقتضي ضرورة إعادة صياغة هذه العلاقات على النحو الذي يكفل لها الدوام والاستمرارية، وذلك في إطار أولويات واضحة تتضمن استمرار الشراكة والتعاون مع الولايات المتحدة، وتعزيز التعاون مع القوى الكبرى الأخرى، إلى جانب استعادة الدور المصري في الدوائر الإقليمية، التي تمثل مجالاً حيوياً لمصر، فلابد من اتباع نمط غير تقليدي لإدارة علاقاتنا في إطار النظام العالمي الجديد، إذ بدا واضحاً أن الاستمرار في انتهاج الأسس نفسها وذات الآليات لن يكفل تحقيق الأهداف المرجوة.

إن مصر في حاجة إلى رؤية وطنية صادقة للمصالح المصرية وأولويات العمل، تأخذ بالحسبان مصالح الأطراف الأخرى وما يمكن أن تقدمه مصر لها إذا أرادت مصر أن تحتل مكانة الشريك الفاعل في علاقاتها بهذه القوى، فعالم اليوم يقوم على تبادل المصالح، واستمرار ما تقدمه الدول الأخرى لمصر رهناً بما تستطيع مصر تقديمه في المقابل، ومن ثم فإنه يتعين إعادة النظر في أسس ومقومات السياسة الخارجية المصرية، حتى لا يتجاوزنا التاريخ.

السعودية وحسابات التوازنات الجديدة في الشرق الأوسط

أ. م. د. أسامة مرتضى باقر*
أكاديمي وباحث من العراق

* تدريسي ـ كلية العلوم السياسية ـ الجامعة المستنصرية

مقدمة

تعاني المملكة العربية السعودية من أزمة مركبة (داخلياً ـ خارجياً)، أفضت إلى جملة من الإشكاليات التي تواجهها في كيفية احتوائها، والبحث عن آليات لعدم خروج الأمور عن نطاق السيطرة. إن المتغيرات التي حصلت في المنطقة مؤخراً تدفع باتجاه تضييق خيارات صانع السياسة الخارجية السعودية، لكونها عمدت منذ تشكيل المملكة على حليف أوحد، ولم تعد المرونة والتعددية في التعاطي الخارجي، مما أفضى إليإصابة السياسة الخارجية بمأزق عدم القدرة على التكيف، إلى جانب اعتماد مبادئ تخالف ما هو معمول في العلاقات الدولية، وهو المحرك الطائفي في بوصلة علاقاتها وتوجهاتها وأهدافها، حيال الوحدات الدولية كافة وهو أمر لم يعد يتناسب ومعطيات القرن الحادي والعشرين.

نحاول هنا تعرف ماهية تلك الأزمات مدخلاتها وتفاعلاتها ومخرجاتها في التوازنات الإقليمية في المنطقة، والوصول إلى رؤية مؤداها: أن السعودية أضحت تعاني من انتكاسات وإخفاقات في سياستها الخارجية، الأمر الذي يشير إلى مقدمات خروجها من اللعبة إقليمياً ودولياً، ولإثبات ذلك سيتم تناول ما يأتي:

أولاً: الواقع السعودي بعد التحولات والتغيير في المنطقة

تشير العديد من الدراسات إلى أن مصير المملكة على المحك، بعد أضحت المملكة تعاني من مرض الشيخوخة والصراع القائم بين المعمرين والشباب

من الأمراء الراغبينفي السلطة، هذا الأمر بدأ يثير حفيظة الغرب ومسقبل تلك الدولة النفطية المهمة في سوق الطاقة العالمي، توفي ولي العهد الأمير النايف بن عبد العزيز بعد بضعة أشهر من وفاة سلفه الأمير سلطان، ومن ثم تعيين الأمير سلمان، مما كشف عن توتر في داخل الاسرة الحاكمة، لا يمكن عدّ السعودية أنها تلك الدولة التي استطاعت الصمود وسط عاصفة التغيرات،وأنها الملكية المحصنة من احتمالات التغيير، فهناك الكثير من المشاكل الداخلية المتمثلة بارتفاع معدل البطالة والتضخم المستمر وتراجع القدرة الشرائية.

ومن الواضح أن هيأة البيعة لم تكن الآلية المناسبة، لاحتواء النقمة المتولدة لدى جيل الشباب من الأمراء، إلى جانب ذلك عدم شعور المواطنيين بالإنصاف والعدالة الاجتماعية، وعدم وجود أيّة بارقة أمل لأي إصلاح سياسي وتطبيق الديمقراطية وحرية التعبير والتهميش،الذي يتعرض له الشيعة في شرق المملكة، الأمر الذي أثار حفيظة الكثير من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان[1]، لذا عانت المنظومة السياسية من أزمة وجود حقيقية.

أن هيأة البيعة لم تكن الآلية المناسبة، لاحتواء النقمة المتولدة لدى جيل الشباب من الأمراء

(1) صحيفة المشرق العدد (2404) في 7/تموز 2012. ص2.

فالكل يترقب الاحتمالات بعد وفاة الملك عبدالله، والذي تجاوز عمره (89) عاماً، والتوقعات بوقوع العائلة الحاكمة بفخِّ الانقسامات من جهة، والحراك الجماهيري بدخوله مرحلة الغليان من جهة أخرى، في ظل نظام لم يعد ينتمي إلى التطورات الحديثة ومعايير الحكم الرشيد.

ثانياً: الواقع الإقليمي الجديد والرؤية السعودية

يبدو أن السعودية تسير صوب العزلة إقليمياً ودولياً،بعدما تعرضت في الآونة الأخيرة لسلسلة الانتكاسات السياسية والدبلوماسية، نتيجة لانتهاجها سياسات متخبطة على المستويين الإقليمي والدولي، جسدتها الردود الانفعالية حول عدة قضايا حساسة،أبرزها الاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى، الذي جاء بعد مفاوضات مارثونية بين إيران ومجموعة (الخمسة + واحد) في 24/ تشرين الثاني/ 2013، نجم عنه موجة فتور حادة شابت العلاقات الأميركية السعودية وتأرجح العلاقات بين البلدين المتحالفين، إذ شكل الاتفاق النووي الإيراني صدمة كبرى للسعودية يهدد بضياع نفوذها إقليمياً.

الخشية السعودية من الاتفاق النووي الإيراني

بعد أن وصلت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وألمانيا إلى عقد اتفاق مبدئي،لم ينتظر أولئك الذين ينتقدون الاتفاق من الأطراف الإقليمية وقتاً طويلاً للرد. فقد انتقد رئيس الوزراء الإسرائيلي، (بنيامين نتنياهو) قائلاً بأنه (**خطأ استراتيجياً**) من جهتها، اتخذت المملكة العربية السعودية الحليف الأميركي الآخر في الشرق الأوسط، الذي كان يشعر بالقلق حول الانفتاح على إيران نهجاً مختلفاً، وأصدرت بياناً رحبت فيه بحذر بهذا الاتفاق، لكنهاأعقبته بتصريحات تختلف تماماً عن البيان الأول، ومن ثم أضحى هناك تطابق (إسرائيلي ـ سعودي) حول رؤيتهما للاتفاق الإيراني ـ الأميركي.

أضحى هناك تطابق (إسرائيلي ـ سعودي) حول رؤيتهما للاتفاق الإيراني ـ الأميركي.

إنّ السعوديين لايحظون بأي حليف في السياسة الأميركية لحشد المعارضة ضد إدراة الرئيس اوباما، ولارغبة لديهم في وضع أنفسهم ضد القوى الدولية الأخرى التي وقعت على الاتفاق، بما في ذلك فرنسا وبريطانيا، اللتين تعدان شريكين للمملكة العربية السعودية على الصعيد الأمني، والمنافسين في مجال إنتاج النفط في روسيا، وعملاء النفط الرئيسين في الصين، ولايشعر السعوديين بالقلق تجاه طموح إيران النووي، فخوفهم يتعدى ذلك ليبدو أكثر عمقاً، فالاتجاهات الجيو ـ سياسية في الشرق الأوسط تقف ضدهم، مما يهدد مكانتهم الإقليمية وآمن المملكة الداخلي،يرى السعوديون في إيران أنها خصمهم اللدود المنافس في أغلب المجالات والاتجاهات.

يرى السعوديون في إيران أنها خصمهم اللدود المنافس في أغلب المجالات والاتجاهات

كانت السعودية تطمح لإدامة هيمنتها الإقليمية، غير أن التطورات الدبلوماسية والسياسية الأخيرة تمثلت نتائجها برفض السعودية منصب عضو غير دائم في مجلس الأمم المتحدة الذي شغلته الأردن بدلاً عنها، فضلاً عن إعلان سلطنة عمان رسمياً معارضتها للاتحاد الخليجي الذي دعت له السعودية عقب الاتفاق النووي الإيراني، وعبرت عن استعدادها للانسحاب من مجلس التعاون الخليجي،إذا ما أُنشئ اتحاد بين الدول الخليجية الست، كل هذه الأمور كشفت عن ضعف الحنكة السياسية الاستراتيجية لدى حكام المملكة، التي بدأت تفقد حلفاءها من دول الخليج أيضاً.

وعلى الرغم من الجهود الدبلوماسية التي تبديها الحكومة الإيرانية برئاسة الرئيس حسن روحاني، من أجل توطيد التعاون مع المملكة العربية السعودية سعياً لتخفيف بواعث القلق لدى دول الخليج المجاورة، بشأن نفوذ طهران في إعقاب اتفاقها النووي مع القوى العالمية، لا يضفيصراع السعودية مع إيران، مؤشرات حقيقية للظفر بعلاقات جيدة على المدى القريب، ويخوض حكام السعودية ما يعدّونه صراع حياة أو موت على مستقبل الشرق الأوسط مع إيران، وهم غاضبون لعدم تحرك المنظمة الدولية بشأن سورية،إذ تدعم المعارضة التي تسعى للإطاحة بالمنظومة السياسية القائمة في سوريا.

صراع السعودية مع إيران، مؤشرات حقيقية للظفر بعلاقات جيدة على المدى القريب

وخلافاً للسنوات الماضية لا يقتصر غضب السعوديين على الصين وروسيا العضوين الدائمين بمجلس الأمن، بل يشمل أيضاً الولايات المتحدة الأميركية، التي يعتقدون أنها خذلتهم في عدم توجيه ضربة عسكرية لسوريا، تهيئ لتقوية المعارضة المدعومة إقليمياً[2].

(2) غريغوريغوس:لماذا تخشى المملكة العربية السعودية الاتفاق النووي الإيراني، صحيفة الصباح الجديد، العدد (2746) 30/12/2013، ص10.

الملف السوري والسعودية

من بين الملفات التي عمقت الخلاف بين الإدارة الأميركية والسعودية هو الملف السوري،إذ دعمت الرياض وبحماسة إدارة اوباما في استعمال القوة ضد سوريا في آب / 2013،بعد تقارير من لجان دولية لم تؤكد استخدام النظام للأسلحة الكيميائية جاءت المبادرة الروسية بالقرار(2118)، القاضي بنزع الأسلحة الكيميائية السورية، بعد فشل كل مشاريع القرارات السابقة بخصوص الأزمة السورية وفق الرؤية الأمريكية، جاء القرار والذي تم وفق الفصل السادس، وليس بموجب الفصل السابع كما كانت تطمح الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يعني عدم استخدام القوة العسكرية، وهو فشل جديد يزادعلى سلسلة الإخفاقات لإدارة الرئيس اوباما في ولايته الثانية.

والقرارجاء لحفظ ماء وجه الولايات المتحدة الامريكية لتخليصها من قرار الضربة العسكرية غير الواقعي، والذي اعترف بشرعية المنظومة السياسية في سوريا للتخلص من الأسلحة الكيميائية، والتعامل مع لجان الدولية التابعة للأمم المتحدة[3]، ومن ثم كانت انتكاسة جديدة للانتكاسات السعودية في المنطقة، والتي أعلنت وأكدت استمرار دعمها للجماعات المسلحة في

(3) انظر نص القرار (2118) موقع الامم المتحدة / مجلس الامن/ www.un.org(s/2118/2013).

سوريا. إن المخاوف التي بدأت تنتاب السعودية من إمكانية إقدام واشنطن على المساومة على مصالحها في تسوية كبيرة، يمكن أن تسدل الستار على السعودية وتفتح الباب لأطراف جدد بدلاء عنها.

السعودية وفشل قمة مجلس التعاون الخليجي في الكويت

وفشلت السعودية في تسويق فكرتها باتجاه تشكيل اتحاد خليجي، تكون هي صاحبة القيادة فيه بوصفها (تتزعم المجلس)

كشفت اجتماعات القمة الخليجية (34) التي عقدت مطلع كانون الاول / 2013، عن التناقضات الخليجية البينية، وفشلت السعودية في تسويق فكرتها باتجاه تشكيل اتحاد خليجي، تكون هي صاحبة القيادة فيه بوصفها (تتزعم المجلس)، وتمخضت عن القمة أن هناك ثلاثة محاور داخل مجلس التعاون الخليجي:

الأول: يجمع الكويت والامارات وعمان، يمكن وصفه بالمحور المعتدل.

الثاني: يجمع السعودية والبحرين، يمكن وصفه بالمحور المتشدد.

الثالث: ويتضمن قطر وحيدة بموقف متفرد، إذ تجد أن لها الأهلية في قيادة المجلس، ويمكن وصفها بأنها الداعمة لتنظيم الإخوان المسلمين العالمي.

وكانت السعودية تتمنى أن يتشكل الاتحاد المزعوم على ركيزتين (العملة الموحدة، وتوسيع عدد قوات درع الجزيرة)، لكنها اصطدمت بالموقف العماني والقطري اللذين لم يؤيدان هذا المقترح، ووصف بالمبادرة الميتة والتي عرفت مؤخراً، طرح السعودية لمبادرات ومواقف غير منطقية أو غير قابلة للتطبيق على أرض الواقع، وكانت السعودية قد دعمت توسعة المجلس، ليشمل ما بقي من ملكيات في المنطقة، بعد شعورهم بالضعف بسبب عملية التغير لتشمل المملكة الاردنية والمملكة المغربية، لكن لم تجد إجراءات عملية على أرض الواقع[4].

(4) انظر صحيفة الصباح البغدادية العدد(2997) في 30/12/2013.

الخيارات السعودية في التعاطي الإقليمي

إن الخيارات القابلة للتنفيذ المتاحة للسعودية من أجل انتهاج سياسة خارجية أكثر استقلالية وصرامة محدودة، على الرغم من عدم ارتياحها الشديد بإزاء تقارب الغرب مع إيران، وبعد أن غضبت الرياض من الولايات المتحدة الأميركية، لمّح مسؤولون سعوديون كبار إلى عدد من الاحتمالات، بدءاً

يصعب على دولة احتفظت بتحالف قوي مع الولايات المتحدة الأميركية لعشرات السنين التفكير في قوى بديلة

بإقامة علاقات إستراتيجية مع قوى عالمية أخرى، وانتهاء بتبني موقف أكثر حزماً تجاه حلفاء إيران في العالم العربي، بل ذهبوا إلى التلويح بالسعي لامتلاك قنبلة نووية عبر شراء رؤوس نووية من باكستان، إذا فشلت القوى العالمية في إحباط طموحات طهران النووية، لكن يصعب على دولة احتفظت بتحالف قوي مع الولايات المتحدة الأميركية لعشرات السنين التفكير في قوى بديلة.

واعلنت الرياض أيضاً عن نيتها في انتهاج سياسة خارجية أكثر دفاعاً عن مصالحها، بما يتفق مع وضعها بوصفها (أغنى دولة عربية ومهد الإسلام)، وقال الأمير محمد بن نواف سفير السعودية في لندن لصحيفة التايمز،أن **(الخيارات متاحة امام الرياض بما في ذلك السعي لامتلاك سلاح نووي إن تمكنت إيران من إنتاج قنبلة)**[5].

(5) كمال عبيد، انتكاسات متتالية للرياض تضعها خلف قضبان العزلة، صحيفة النهار البغدادية العدد(768) 2013/12/11، ص11.

لكن الواقع العملي وبعيداً عن التصريحات الإعلامية، تفيد بأن المشكلة الرئيسة في تحويل هذه الأقوال إلى أفعال، تكمن في غياب بديل واضح للمظلة الأمنية التي توفرها الولايات المتحدة الأميركية للخليج، أو لدور الجيش الأميركي في تقديم المشورة والتسليح والمساعدة للقوات المسلحة السعودية.

وفي الإطار نفسه كان مسؤولون سعوديون كبار، قد وجهوا فيما سبق التحذيرات نفسها التي وجهها الأمير محمد بن نواف، بشأن السعي لامتلاك قنبلة نووية منهم وزير المخابرات السابق الأمير تركي الفيصل، لكن عند إمعان النظر تبدو هذه المسألة محاولة لتحفيز القوى العالمية، لتكون أشد صرامة مع إيران، أكثر من كونها تعبيراً عن نية حقيقية، وذلك بإثارة شبح سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط،إذ يعتقد على نطاق واسع أن اسرائيل تملك أسلحة نووية.

إن السعي الحقيقي لامتلاك أسلحة نووية سيأتي بنتائج سلبية، وسيحول المملكة إلى دولة تنشر أسلحة الدمار الشامل بدلاً من إيران، والسعودية في المراحل الأولى من التخطيط لبرنامج للطاقة النووية ووقعت معاهدة حظر الانتشار النووي، وبروتوكولاً إضافياً ينطوي على إجراءات ضمان أشد مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويعتقد أن أية محاولة لتصنيع قنبلة سراً

ستستغرق عقوداً على الأرجح، لافتقار المملكة الحالي لأية تكنولوجيا أو خبرات أو مواد نووية، وحتى إذا حاولت السعودية اختصار العملية بشراء نظام تسلح نووي جاهز من باكستان على سبيل المثال، فإن عقد الصفقة بنفسه، سيكون مليئاً بالصعوبات وستكون العقبات هائلة. يقول مارك هيبس كبير الباحثين في مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي وخبير الانتشار النووي: «هناك حاجة إلى الكثير من البنية الأساسية، حتى يكون للتهديد مصداقية ويصبح قابلاً للتنفيذ، ليس واضحاً لي أن السعودية ستتمكن من القيام بهذا سريعاً على الإطلاق».

وستدفع السعودية ثمناً باهضاً من علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع دول أخرى،إذا قامت بهذه المحاولة خاصة الولايات المتحدة، ويبدو الاقتصاد السعودي المعتمد على تصدير النفط، واستيراد الكثير من السلع والخدمات من الخارج غير جاهز لتحمل هذه الضغوط.

الخلاصة

إن القول بأن السياسة الخارجية السعودية بها حاجة إلى اصلاح حتى تتكيف مع التوازنات الجديدة، لهو أمر يفتقر إلى الدقة، لأن الواقع العملي يشير إليأنها تحتاج إلى تغير جذري،على مستوى السياسات الداخلية والخارجية، والتخلي عن المعتقدات التي حكمتها طيلة عقود خلت واعتماد سياسة الانفتاح الخارجي،واتخاذ إجراءات إصلاحية حقيقية داخلية، تماشياً مع التقارير الصادرة من المنظمات الدولية حول مستوى الحقوق والحريات والتعبير عن الرأي وحرية المعتقد المذهبي، لكي يكون العالم على قناعة أن السعودية قد تغيرت، ولو تمّت عملية مراجعة للتوترات التي حصلت في المنطقة وعدم الاستقرار، لنجد أن السعودية هي عامل رئيس أو مساعد في تلك البؤر، والإشكالية أن هذا النهج لا يزال مستمراً في دعم تنظيمات وجماعات متشددة، وتجنيد وسائل الإعلام وتقنيات التواصل للحشد الطائفي والتجيش العنصري. إن التاريخ يشير إلى عدم قدرة أيّة منظومة على الاستمرار والبقاء، وهي تتبنى قيماً وآليات تعود للقرون الوسطى، لذا يظهر جليّاً أن عملية التحول حاصلة والتغيير قادمة، مهما حاولت العائلة الحاكمة تأجيلها أو الالتفاف عليها.

السياسة الخارجية السعودية بها حاجة إلى اصلاح حتى تتكيف مع التوازنات الجديدة

مستقبل الدور التركي في ظل تغير موازين القوى في المنطقة

د. إدريس هاني*
كاتب وباحث من المغرب

* متخصص في شؤون الأحزاب الدينية.

مقدمة

هناك ثلاثة عوامل أساسية تحكم المسار الجيوسياسي لتركيا، هي ما يفسّر طبيعة التّوتّر والتّقلّب في مسار السياسة التركية الخارجية: الرغبة في الاندماج في الاتحاد الأوروبي ــ القوقاز ــ الشرق الأوسط، وتكاد تكون السياسة الخارجية التركية في امتحان مستدام بإزاء هذه العوامل الثلاثة، التي لا تفتأ تصنع مفارقات السياسة الخارجية التركية في عقود من الزّمان.

ذلك نظراً لصعوبة تحقيق التّوازن بين هذه المطالب أو الرغبات السياسية التي تحمل في ثناياها بذور التناقض والانفجار، تسعى تركيا من حضورها في معادلة القوقازي والشرق الأوسطي في أفق الرغبة التاريخية لتركيا الحديثة في الاندماج الأوروبي، إلى تحقيق أقصى مكسب لها مما يمنحها موقعها الجيوسياسي المميز ليعزز فرصة الاندماج في الاتحاد الأوربي،لهذا تجد تركيا نفسها معنية بتبنّي الأهداف الجيوستراتيجية لواشنطن، لكونها القائدة للتكتل الغربي.

إذ بدا الاختيار التركي المبكّر لهذه الرغبة في الاندماج، التي لا زالت معلّقة لأسباب كثيرة أهمها الابتزاز السياسي، قناعة من الجانب التركي بأنّ الاندماج ليس فقط أمراً اقتصادياً أو سيأسيا، بل هو اندماج يستند إلى بنية قرابة سياسية لو صحّ التعبير، تربطه بالغرب، وهو ما يجعل الغرب يعمل باستمرار على تكريس تطبيع تركيا، مع الكثير من سياساته التي تمسّ البنيات

العلاقة التاريخية التي ربطت بين تل أبيب وأنقرة، منذ نشوء الكيان الصهيوني في المنطقة، العامل الأبرز الذي استبعد تركيا كلاعب حقيقي في الشّرق الأوسط

الثقافية التركية نفسها التي تعد أهم مقتضيات هذه الرغبة المشروطة في الاندماج، والتي تبدو فيها تركيا كطرف في عقد من عقود الإذعان أو تحت الاختبار، هو ما يحدد نوعية الدّور الذي يفترض أن تلعبه تركيا في المجال القوقازي وفي الشّرق الأوسط، وإذا أمكن تركيا أن تحقق نوعاً من التوازن في منطقة القوقاز، نظراً للتقارب مع منافسها الإيراني في كثير من الملفات، لاسيّما أنّ المجال القوقازي هو مجال يحتضن دولاً فاعلة كبرى متحيّزة جغرافياً في منطقة تعد قلب العالم، فإنّ السياسة التركية في الشّرق الأوسط لم تحقق النفوذ المطلوب.

وتبدو العلاقة التاريخية التي ربطت بين تل أبيب وأنقرة، منذ نشوء الكيان الصهيوني في المنطقة، العامل الأبرز الذي استبعد تركيا كلاعب حقيقي في الشّرق الأوسط، ولفهم واقع وآفاق الموقف التركي حيال ما يجري اليوم من أحداث في الشرق الأوسط، لا بدّ من الوقوف على طبيعة اعتمال هذه العوامل في السياسة التركية، إذ يظهر أن الكثير مما يصعب تفسيره من مظاهر التّوتر والتقلب في السياسة التركية، ناتج عن طبيعة تفاعل سياستها مع هذه الأبعاد الثلاثة، وذلك انطلاقاً من وجهة نظرنا التي ترى أنّ مستقبل تركيا هو أسير اختياراتها السياسية، التي ارتهنت لتاريخ ممتلئ بالكثير من المستحقّات، فهي تندفع إلى المستقبل بإصرار كبير على أخطاء الماضي.

أولاً: الرغبة في للاندماج في الاتحاد الأوروبي

ليست الرغبة للاندماج التركي في الاتحاد الأوربي حديثة العهد، فلقد ظلت جزءاً من المهام التي اضطلعت بها الحكومات المتعاقبة في أنقرة، وكان دائما الأرضية التي تنهض عليها هذه الرغبة هي سياسة التحديث التي نهجتها تركيا منذ أتاتورك، الرغبة في الالتحاق بالغرب سبقتها إجراءات كثيرة ليس آخرها تغيير الحرف الذي تكتب به اللغة التركية من العربي إلى اللّاتيني،غير أنّ هذه الرغبة لم تجد قبولاً سلساً.

ظلت تركيا محط ابتزاز من الغرب السياسي، على الرغم من كل الجهود التي بذلتها لإعداد بنية تحتية منسجمة مع أهداف الاندماج، أحتفظت حكومة أوردوغان بالمطلب نفسه بوصفه من الثوابت الراسخة في السياسة الخارجية التركية، غير أنّ مآلات الموقف انتهت إلى أن حكومة أوردوغان، قايضت

الالتحاق بالغرب أيديولوجيا بأشكال من التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري فاق كل العهود التركية الأخرى، وكانت حكومة أردوغان قد جعلت من أطروحة العمق الاستراتيجي لأوغلو، برنامجاً لانطلاق تصور مختلف للعلاقات الغربية يخفف من نزوع تركيا إلى الغرب على حساب التوجهات الأخرى، لا سيّما في المشرق أوسطه وأقصاه، يستطيع المتأمل لأطروحة أوغلو أن يستنبط فكرة عميقة ترى في العلاقات الغربية بالنسبة إلى أوغلو أشبه بعبء ثقيل، لكن لا بدّ منه مع عدم إهمال مناطق العالم الأخرى، وهذا ما يعني أن البرنامج يفترض أن تنهج تركيا سياسة صفر مشكلات مع الجوار، الذي يمثل بوابة تركيا للعالم الخارجي بوصفها دولة لا يمكن أن تعيش معزولة.

لقد سعت تركيا في نظر أوغلو إلى نهج سياسة خارجية في الآونة الأخيرة متعددة الأبعاد، منطلقها أنّ العلاقات مع اللّاعبين الدوليين ليست بديلة بعضها عن بعض[1]، غير أنّ تركيا لم تنجح على عهد أردوغان على الأقلّ في إحراز تقدّم حقيقي في ديبلوماسيتها، بناء على المبادئ التي تناولها أوغو في العمق الاستراتيجي، ليس من حيث أنّها فجّرت أزمات حولها مع كلّ من العراق وسوريا وروسيا، مما جعل فكرة صفر مشكلات ضرباً من أحلام اليقظة، التي يفكّر فيها أوغلو الذي كان الأكثر حرصاً على تسليح المعارضة السورية، بل حتى على مستوى المبدأ الرابع المتعلّق بتعدد الأبعاد في العلاقات الديبلوماسية. إنّ رغبة تركيا في الاندماج الأوربي هو أحد أسباب سياستها التناقضية في المنطقة، وهي تجد نفسها في قاعة انتظار وضعها فيه التماطل الغربي في قبوله باندماج تركيا في أوربا، وهي الرغبة التي تواجه تحديات واعتراضات مزمنة لا تستطيع أن تتجاوزها تركيا.

(1) أحمد داود أوغلو: العمق الاستراتيجي، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم- ناشرون، ط 2، بيروت2011،، ص 614.

بعضها يتعلّق بالدول التي سبق واحتلتها تركيا في العهد العثماني مثل اليونان والمجر، وما دامت تركيا لم تعترف بقبرص، فلن يكون مرورها إلى أوربا ممكناً، وتظهر العديد من الدراسات أنّ هناك أسباباً أخرى بعضها يتعلق بعدم الثقة في الاندماج القيمي والثقافي بين تركيا وأوربا، فضلاً عن حالة الفقر والنمو الديمغرافي لتركيا ووتيرة زيادة السكان (أكثر من 70 مليون نسمة)[2]، وثمة رسوم بيانية تؤكّد أن رفض انضمام تركيا في أوربا، تشارك فيه دول أوربية كثيرة عدا فرنسا وألمانيا والنمسا، وإذا كان هذا هو الوضع في عزّ النمو الاقتصادي الأوربي فماذا بعد الأزمة، إذ التخوف سيزداد أكثر.

(2) http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_4302000/4302376.stm

ثانياً: المجال القوقازي

إذا كان الأتراك قد وضعوا مسافة بينهم وبين المنطقة العربية وتحديداً الخليج، نظراً للعلاقة المبكّرة بين أنقرة وتل أبيب، ونظراً لما عدوه مجالاً للنفوذ الغربي، فإنّ نفوذهم داخل منطقة القوقاز عرف نشاطاً خاصاً جعلها من أولويات الخارجية التركية، وليس ذلك نظراً للدّور التركي التّاريخي في هذه البلدان الذي يعود إلى المرحلة العثمانية فحسب، بل لأنّ الدّور التركي هناك أيضاً مطلوب غربياً، فتركيا العضو في النّاتو هي واجهة غربية في منطقة يتقاسم فيها النفوذ في المنطقة إيّاها كلّ من روسيا وإيران، ولأن كان الموقف الأميركي من الحضور الإيراني في منطقة القوقاز، لا يثير حفيظة الغرب كما هو في الشّرق الأوسط، نظراً لما له من دور في خلق التوازن في المنطقة، التي تشكل ممرّاً استراتيجياً للاعبين الكبار في المجال الأوراسي.

فتركيا العضو في النّاتو هي واجهة غربية في منطقة يتقاسم فيها النفوذ في المنطقة إيّاها كلّ من روسيا وإيران

التنافس التركي الإيراني في المجال القوقازي له وضعية خاصة لا تصل إلى حدّ التناقض، فهي علاقة تقوم على ضرب مما سماه أوغلو بـــ(**التبعية المتبادلة**)، ويشكّل القوقاز شبه حزام أمني للناتو تجاه روسيا، سواء باتجاه الاندفاع إلى أوربا أو المياه الدافئة في الشّرق الأوسط، وهذا ما يفسّر النشاط الذي تقوم به إسرائيل في هذه المنطقة، والتحالفات التي تنجزها في محاولة لمحاصرة روسيا وإيران، فالحرب الباردة التي تخوضها إسرائيل في منطقة القوقاز ضدّ كل من روسيا وإيران، هي امتداد للحرب التي تخوضها إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، وهذا النشاط الإسرائيلي في القوقاز ليس مجرّد نشاط تكتيكي أو معاملة بالمثل، بل هو جزء من مهمّة جيوستراتيجية غربية لتأكيد السيطرة في المجال الأوراسي.

عبور إسرائيل لمنطقة القوقاز عبر العلاقات المميزة مع تركيا، يواجه العقبة الإيرانية، هذه الأخيرة تخوض معركة جيو ـ سياسية ضدّ إسرائيل في المجال القوقازي، لا تقلّ شراسة عنها في الشّرق الأوسط.

وهنا لا تكون انتصارات إسرائيل في القوقاز تصبّ في وضعيتها في الشّرق الأوسط، بل الشرق الأوسط في الجيوستاتيجية الأميركية هو في خدمة الهيمنة في المجال الأوراسي، والنشاطات التي تقوم بها إسرائيل في منطقة القوقاز، هو ما يعزّز ثقة أمريكا بقدرات إسرائيل على المناورة، ولقد كان عبور إسرائيل لمنطقة القوقاز عبر العلاقات المميزة مع تركيا، يواجه العقبة الإيرانية، هذه

الأخيرة تخوض معركة جيو ـ سياسية ضدّ إسرائيل في المجال القوقازي، لا تقلّ شراسة عنها في الشّرق الأوسط.

ولقد أدرك الغرب إمكانيات إيران الهائلة كلاعب جيوستراتيجي في المجالين الشرق الأوسطي والقوقازي، وهو ما يفسّر قدرة إيران على إقناع الغرب، بأنّ لا يوجد لاعب أقوى في المنطقتين من إيران، وهو الأمر الذي توّج باستسلام الغرب لحتمية المفاوضات مع إيران، والوصول إلى اتفاق أولّي ستعقبه الكثير من الاتفاقات، لطيّ مرحلة من العبثية الجيوسياسية في المنطقة.

ثالثاً: المجال الشرق أوسطي

خرجت تركيا من الشرق الأوسط تفادياً للمواجهة مع الغرب، فكانت أوّل دولة إسلامية تعترف بإسرائيل وتربط معها علاقة ديبلوماسية، ومن ثم تعاوناً اقتصادياً وعسكرياً، وذلك بعد سنة فقط من إعلان قيام دولة إسرائيل في 15 أيار 1948[3]، لقد حاولت تركيا في مفاصل كثيرة من الصراع في المنطقة، أن توازن بين مصالحها ومصالح الغرب، ولم تكن دائماً موفّقة في ذلك، لذا كانت ولا زالت تشكّل علاقة تناقضية، وهو ما يعزز وصف هينتنغتون لتركيا بكونها ذات هويّة ممزّقة، وهو وصف يقابل معنى الدّول المتصدّعة، التي تضمّ جماعات وحضارات مختلفة، الدولة الممزّقة في نظر هنتنغتون ومثاله عليها هو تركيا، هي دولة شعبها متّفق حول من هم، ولكن غير متّفقين حول أية حضارة هي حضارتهم[4].

(3) بتول الموسوي، السياسة التركية تجاه منطقة الخليج العربي، نقلاً عن محمد نور الدين: تركيا الجمهورية الحائرة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت ط 1ص193.

كان دخول تركيا كلاعب في الشرق الأوسط قد جاء في سياق ملتبس، فمع وصول حكومة العدالة والتنمية إلى الحكومة في تركيا، بدأت محاولة فتح قنوات الاتصال بدول الشرق الأوسط والخليج، كان هناك سببان كافيات جعل أوردوغان يفوز بنوع من رضا من قبل دمشق وطهران بوابته الرئيسية إلى منطقة الشرق الأوسط، كانت سوريا قد توّسمت خيراً في قدوم حكومة العدالة والتنمية على أساس بناء شراكة سياسية واقتصادية، تجنّب البلدين التّوتر الذي كان قد بلغ مداه في الحكومة السابقة لعهد أربكان، والتي كادت تؤدّي بالبلدين إلى الحرب.

(4) صمويل هنتنغتون: صدام الحضارات، ترجمة مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ط 1، بنغازي- ليبيا1999،، ص 261.

من جهتها إيران رحبت بحكومة أوردوغان، وكانت الرغبة في عزل إسرائيل هو مساعدة تركيا على الاندماج في سياسة الشرق الأوسط، من بوابة الممانعة وليس من بوابة إسرائيل، اغتنم أوردوغان ثقة دمشق وطهران، وبما

وكانت الرغبة في عزل إسرائيل هو مساعدة تركيا على الاندماج في سياسة الشرق الأوسط، من بوابة الممانعة وليس من بوابة إسرائيل

أنّ عقدة تركيا تجاه الشرق الأوسط تكمن في العلاقة المميّزة مع تل أبيب، رفع أوردوغان الإيقاع تجاه إسرائيل في محاولة للتغطية عن الاتفاقيات المبرمة بين البلدين، فكانت قصة مرمرة ومقاطعته لخطاب بيريز في دافوس، فرصة لكسب ثقة الشعوب العربية ولا سيّما الفلسطينون.

كان دخول تركيا إلى الشرق الأوسط مجدداً عن طريق الممانعة، غير أنّ ما لم يلتفت إليه الرأي العام العربي، هو أنّ هذا التّوتر العارض بين أنقرة وإسرائيل لا ينفذ إلى العمق، ولم يحدث هذا للمرة الأولى، ففي تاريخ العلاقة بين تركيا وإسرائيل توجد منعطفات تعكس هذا التوتر، الذي يعطي صورة عن تناقضية العلاقة بين أنقرة وتل أبيب، مثل سبق وسحبت تركيا سفيرها من إسرائيل كرد فعل عن العدوان الثلاثي سنة 1956، ولكن الأمر لم يتعدّى إلى تخفيض العلاقة الديبلوماسية إلى سكرتير ثانٍ[5].

(5) المصدر نفسه، ص 196.

وحدث الأمر نفسه في حرب 1967 حين احتلت إسرائيل سيناء والجولان والضفة الغربية والقطاع، لم يفعل أوردوغان بموقفه ذلك سوى استعادة مواقف تركية سابقة حفظاً لتناقضات العلاقة مع لإسرائيل، لتفادي الضغط الشعبي الدّاخلي وأيضاً للحفاظ على الحدّ الأدنى من العلاقة مع الدّول العربية، وزادت ثورات الربيع العربي من ارتباك الموقف التركي، فلقد تضاربت حسابات المصالح التركية مع الحسابات الأيديولوجية لحزب المصباح، مما أدّى إلى تراجع واضح في الموقف التركي حيال ما يجري في المنطقة. في الشرق الأوسط ستصطدم تركيا بالمصالح الغربية، فلقد فشلت تركيا في محاولة التوليف بين مصالح الغرب بالإبقاء على التعاونمع إسرائيل، ومصالح الفلسطينيين عن طريق الموقف من السياسة الإسرائيلية في غزّة.

فشلت تركيا في محاولة التوليف بين مصالح الغرب بالإبقاء على التعاونمع إسرائيل، ومصالح الفلسطينيين عن طريق الموقف من السياسة الإسرائيلية في غزّة

فبينما استمرت المصالح بين أنقرة وتل أبيب في مجال التجارة والعسكرية، لم يجن الفلسطينيون من مواقف أوردوغان سوى الشعارات. من جهة أخرى سيصطدم الموقف التركي بالموقف الإيراني في الشرق الأوسط، ولكنه اصطدام لم يؤدّ إلى قطيعة. ذلك لأنّ ثمة تقاطعات إيرانية، تركية توازنية في منطقة القوقاز، فالعلاقة التركية الإيرانية في الشرق الأوسط والخليج كانت

محكومة باستحقاقات العلاقة بين أنقرة وطهران في المجال القوقازي، ومع ذلك لا شيء ينفي أنّ العلاقات بين تركيا وإسرائيل من جهة، ومع الغرب من جهة أخرى تطورت أكثر من أي وقت آخر الحقبة الأوردوغانية.

أنّ العلاقات بين تركيا وإسرائيل من جهة، ومع الغرب من جهة أخرى تطورت أكثر من أي وقت آخر الحقبة الأوردوغانية

رابعاً: الربيع العربي وتركيا

كان الربيع العربي هو اللحظة المفصلية في هذا الرهان التركي الجديد على إقليم الشرق الأوسط. فلقد بدا النموذج الأوردوغاني مثالاً لدول الربيع العربي، الذي أتى بحكومات الإخوان المسلمين الذين عدها غراهام فولر النائب الأسبق لرئيس (CIA)، الذي كان له دور كبير في تسويق النموذج الأوردوغاني في تركيا والعالم العربي، بوصفه النموذج الأكثر اعتدالاً وتحديثياً وقابلية للعلاقة مع الغرب، الامتحان الأول لتركيا، أوردوغان كان في ليبيا، حين اتخذ القرار للإطاحة بنظام القذافي، الشيء الذي لم يرق أوردوغان، وهو بالتأكيد لم يكن موقفاً مبدئياً، وإنّما لأنّ تركيا لن تكن لتستفيد من الكعكة الليبية. بل كان ذلك يتهدّد الكثير من الشّركات التركية العاملة في ليبيا. ولكي يتم تعديل الموقف فضل أوردوغان إدارة ظهره لدمشق وتبنّي مخطط الحرب على سوريا، تحوّلت تركيا إلى معبر للمقاتلين وقادة الإخوان المسلمين، بل أصبحت بعد شهور قليلة من اندلاع الحرب في سوريا هي العمق الإستراتيجي للمقاتلين داخل سوريا، وسوف تكون لهذا الموقف تداعيات كبيرة، فالموقف المناوئ لسوريا في هذه الظرفية الاستثنائية، سيثير على تركيا موقفا معاديّاً من طهران وروسيا والكثير من القوى الداخلة في منظومة الممانعة.

بعد أكثر من سنتين من عمر الأزمة السورية ظهر أنّ تركيا كانت هي الخاسر الأكبر. فلقد انعكست الأزمة السورية على الداخل التركي، الذي افتقد الكثير من الامتيازات الاقتصادية مع سوريا، فضلاً عن المشاكل التي تطورت في السنتين بخصوص اللّاجئين السوريين، وتدفّق المسلحين من سوريا على تركيا مما يهدد الأمن التركي، إنّ فشل المخطط الأميركي وتوابعه في المنطقة في مشروع الإطاحة بالنظام السوري، ما جعل الأزمة تنتقل إلى تركيا لا سّيما بعد الأحداث التي عرفتها تقسيم وبعض المناطق التركية. وهو ما جعل تركيا في وضعية حرجة.

خامساً: الآفاق التركية في المستقبل

سبق تراجع الموقف التركي في الموضوع السوري جملة من المؤشّرات، لقد وصّلت أنقرة من طهران أكثر من إشارة، تؤكّد أنّ إيران لن تسمح بسقوط سوريا، فالدعم الإيراني لسوريا شكّل تحدّياً كبيراً لتركيا، التي أدركت أنها غير قادرة أن تجاري طهران في لعبة الشرق الأوسط، وتلقت تركيا إشارات كثيرة من روسيا، فحادث إسقاط المقاتلة التركية في الأجواء الإقليمية السورية من الدفاعات السورية، هو في الحقيقة رسالة من روسيا للناتو دفعت فيه تركيا الثّمن.

ما أظهر لتركيا أنّ التحرش بسوريا هذه المرة، لن يكون أمراً مقبولاً ومسكوتاً عنه، بدأت إرهاصات تراجع تركيا في موضوع سوريا، في قرار نشر بطاريات ستينغر على الحدود التركية ـ السورية

وهو ما أظهر لتركيا أنّ التحرش بسوريا هذه المرة، لن يكون أمراً مقبولاً ومسكوتاً عنه، بدأت إرهاصات تراجع تركيا في موضوع سوريا، في قرار نشر بطاريات ستينغر على الحدود التركية ـ السورية، وقد جاء هذا على إثر تزويد روسيا لسوريا بصواريخ استراتيجية وتعزيز منظومتها الدفاعية، وكان ذلك مؤشّراً على بداية شكل من الحرب الباردة بين واشنطن وموسكو. تراجع الموقف التركي فضلاً عن ضعف إسرائيل، هو ما جعل هذه الأخيرة تبحث عن امتدادات أخرى في المنطقة، فبينما بدأت تركيا تتقارب مع طهران على خلفية الحل السياسي في سوريا، بدأ إسرائيل تنزع نحو بلدان الخليج لا سيّما بعد أن أسفرت المفاوضات بين السداسية وطهران عن اتفاق، كان له انعكاس مختلف على المنطقة. أصبح مؤكّداً أنّ تركيا أدركت أنّ تداعيات الوضع في سوريا سينعكس عليها بشكل مباشر، وهو ما يفرض تحدّياً على الأمن التركي، مما جعل تركيا تتصدّى للجماعات المسلحة في على الحدود السورية ـ التركية وتغلق الحدود في وجهها.

سادساً: تركيا بعد الاتفاق النووي بين طهران والغرب

تحتاج تركيا أن تدخل في عهد جيوسياسي جديد على إثر الاتفاق بين طهران والغرب، وهو اتفاق له دلالات تفوق لكونه اتفاقاً منحصراً في الملف النووي، فمما لا شكّ فيه أنّ الملف النووي الإيراني يطرح مشكلات سياسية لها علاقة بدور إيران في المنطقة وموقفها من الغرب، وحتمية الوصول إلى اتفاق، وإن كانت المفاوضات لم تدخل ملفات أخرى غير الملف النووي،

من شأنه أن ينعكس على الوضع الجيوسياسي للمنطقة، تدرك تركيا أن طهران دولة عظمى في المنطقة، وأن مصالحها مع طهران تفوق مصالحها مع الخليج وإسرائيل، ولا يمكن لتركيا أن تضحّي بمصالحها مع إيران في القوقاز لصالح موقف ملتبس في الشّرق الأوسط، يضاف إلى ذلك أنّ حكومة العدالة والتنمية هي اليوم أضعف من أي وقت مضى، وأنّ المعارضة في الدّاخل هي أقوى من أي وقت مضى، وتدرك حكومة أوردوغان أنّ الحكومة التركية لو مضت في سياستها تلك في المنطقة فستكون هي الخاسر السياسي. ويفترض أنّ حكومة أوردوغان في الانتخابات القادمة ستواجه صعوبات كثيرة. وهذا من شأنه أن يجعل تركيا في وضع مختلف ستطوى معه سياسة بكاملها. تدرك تركيا أنّ علاقاتها التجارية والاقتصادية مع طهران يعطي أملا بتبديد كل الخلافات مع طهران بخصوص قضايا إقليمية، لا سيما في الشرق الأوسط، وسوف تجد تركيا نفسها في محيط استرجعت فيه الممانعة إمكاناتها، وستجد نفسها كذلك في منطقة نفوذ كل من روسيا وإيران. كما سيظل ملف الأكراد ملحّاً على السياسة التركية إلى أمد بعيد. وهو سيكون مصدر قلق مستدام وتوتر مع الجار العراقي.

ولا يبدو أنّ ثمة ما يوحي بإمكان قيام علاقة عراقية تركية غير متوترة في ظل حكومة أوردوغان، فيبدو أنّ العداء الشخصي بينه والمالكي قد تعدّى الحسابات الديبلوماسية، وتدرك تركيا أيضا أنّ الانضمام إلى الغرب السياسي والاقتصادي أمر متعذّر، وأنّها لن تكون سوى محور جيوسياسي للناتو، وفي مثل هذه الحالة لا بدّ من استئناف الانفتاح على الجوار بأسلوب آخر. إنّ مشروع صفر مشكلات هو حلم تركي فشل فيه أوردوغان وأوغلو، هذا فضلاً عن أنّ الواقعية الدبلوماسية تؤكّد خلافاً للمثالية الدبلوماسية استحالة صفر مشكلات، بقدر ما يمكن الحديث فقط عن الحدّ الأدنى من المشكلات.

ولا تشكّل جنيف ـ ٢ منعطفاً حاسماً في صراع جيوستراتيجي مرير في المنطقة فحسب، بل هي تشكّل مرحلة فطام جيوسياسي كبير لقوى إقليمية غير قادرة على الاندماج والتّأقلم مع المناخ الجديد في المنطقة

سابعاً: مستقبل السياسة التركية في المنطقة

في ضوء المؤشّرات الجديدة على التّحولات التي ستشهدها المنطقة تبدو تركيا في محكّ الاندماج في السياسة الجديدة لما بعد جنيف ـ 2، الذي يفترض أن تضع حدّاً نهائيّاً للأزمة السورية، ولا تشكّل جنيف ـ 2 منعطفاً حاسماً في

صراع جيوستراتيجي مرير في المنطقة فحسب، بل هي تشكّل مرحلة فطام جيوسياسي كبير لقوى إقليمية غير قادرة على الاندماج والتّأقلم مع المناخ الجديد في المنطقة. وبالنّسبة إلى تركيا فإنّ الحراك الدّاخلي استطاع أن يلجم حكومة أوردوغان عن المضي في تلك المغامرة، مما جعل الحكومة خوفاً من الاستحقاقات القادمة أن تتراجع بحثاً عن صيغة للاندماج في اللعبة السياسية القادمة.

وتجد تركيا اليوم في طهران وسيطاً مناسباً لمساعدة تركيا على الانتقال إلى المرحلة الجديدة، وكذلك تجد طهران فيها عنصراً مهمّاً يستطيع أن يلعب دوراً في تهيئة المجال لقيام مؤتمر جنيف2، وليس أمام تركيا في هذا المجال سوى طهران، وسيتّضح الموقف التركي أكثر عشية الانتخابات التشريعية القادمة، مع حلول حكومة جديدة ستجد نفسها غير معنية بحسابات حكومة أوردوغان، فطيّ الملف السوري هو قرار جيوستراتيجي لا يمكن أن تقف تركيا ضدّه، وستقتضي مصلحة تركيا الإقليمية والدولية أن تتغيّر الحكومة في الاستحقاقات القادمة.

غير أنّ تركيا التي ستظلّ محوراًجيوسياسياً للغرب في المنطقة، ستجد نفسها أمام لاعبين جدد مثل إيران وروسيا والصين وسوريا، وهو ما يفرض إقرار نهج ديبلوماسي جديد أكثر واقعية من فكرة العمق الإستراتيجي، وأيضاً أكثر قابلية للتطبيق منه، أمام صعود قوى الممانعة وتراجع الرعب الإسرائيلي في المنطقة، لن يبق لتركيا مجال لتطوير علاقات نوعية بين إسرائيل ودول الممانعة، فلكي تتأكّد الثّقة في المدى القريب في الأقل بين تركيا ومنظومة الممانعة، يتعيّن أن يجري تعريف العلاقة بين تركيا وتل أبيب والتي تشهد تراجعاً وفتوراً. لن يكون هناك الكثير مما يستطيع أن يقدّمه الغرب لتركيا في ضوء التدهور الاقتصادي الذي تعرفه الكتلة الغربية.

وفي إطار بحث الغرب عن بدائل أخرى بعيداً عن الشرق الأوسط، في شمال أفريقيا وأفريقيا، فتركيا تواجه مرحلة لم تعد محكومة باستحقاقات الحرب الباردة التي كانت ملحّة على الغرب، ولا ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي الذي يعد لحظة ذهبية في بسط الغرب الهيمنة على المجال الأوراسي، بل هي اليوم محكومة بمنطقة يتراجع فيها الغرب بشكل دراماتيكي في أفق أزمة اقتصادية غربية كبيرة، وبروز معالم نظام عالمي جديد قائم على تعدد الأقطاب.

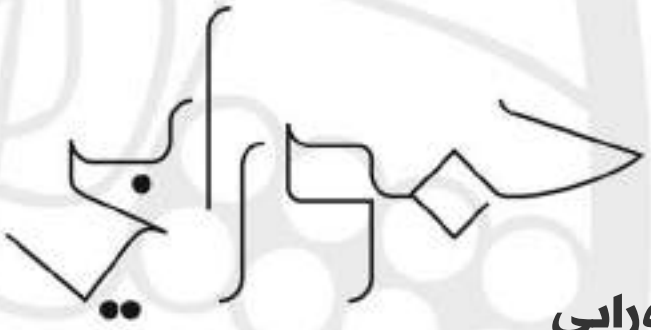

بحوث حمورابي

- هل القرن الحالي باسفيكي؟ نظام دولي جديد ثلاثي الأقطاب — مهند حميد رشيد
- الجيل الجديد في الحروب الإمبريالية الجهادية: (داعش) و(النصرة) أنموذجاً — بهاء عدنان الرقماني
- فرص تقسيم ليبيا: رغبات الداخل ورفض الخارج — د. عمار حميد ياسين
- دوافع التغلغل الاسرائيلي في آسيا الوسطى — أ. د. حميد شهاب، د. راشـد مزاحـم

هل القرن الحالي باسفيكي؟ نظام دولي جديد ثلاثي الاقطاب

مهند حميد رشيد*
باحث من العراق

مقدمة

إن من أبرز ملامح شخصية هذا الإقليم هو وجود المحيط الهادئ (pacific ocean)، الذي يُعدّ من أعظم محيطات العالم مساحة وعمقاً، إذ تبلغ مساحته حوالي (34٪) من مساحة الأرض، ويُعد مضيق بيرنك (Bering) المفتاح الشمالي لهذا المحيط، ويبلغ أعظم عمق له نحو (300) قدم بعرض حوالي (56) ميلاً، وهنا تقام الحدود الفاصلة بين قارتي أسيا وأمريكا الشمالية عند جزيرة (ديوميد)، ويقسم المحيط الهادئ إلى قسمين، الأول: القسم الشرقي والذي يتضمن سواحل الأميركيتين شرقاً، والثاني: القسم الغربي والذي يتضمن سواحل شرقي أسيا وجزر الهند الشرقية واستراليا غرباً.

ويتسع الإقليم بإتجاه الشرق فلا يفصله عن أميركا الشمالية سوى مضيق (بيرنك)، وأنّه يقترب من قارة استراليا إذ تنتشر مجموعة كبيرة من جزر جنوب شرق أسيا التي يُسهل اتصالها بشمال شرق قارة استراليا، انطلاقاً من مقولة الإقليمية الجديدة، فإننا نجد أن النظام السياسي الدولي يتجه في هيكليته إلى نظام ثلاثي الأقطاب الاقليمية، إذ سيتم تقسيم العالم بناء على وجود أقطاب إقليمية مرشحة وهذه الإقاليم هي:

أولاً: الاقليم الاسيوي (بقيادة الصين)

فيما يتعلق بالإقليم الآسيوي، فإن الصين تعد من بين القوى الكبرى، التي يتوقع لها أن تؤدي دوراً مهماً ومؤثراً في أطار النظام الدولي مستقبلاً، إذ

جسد ظهور الصين التدريجي قوة كبرى سمة أساسية للوضع العالمي الجديد

جسد ظهور الصين التدريجي قوة كبرى سمة أساسية للوضع العالمي الجديد، مما حدا بالكتاب والمحللين السياسيين، أن يتوقعوا بروز الصين بوصفها قطباً في القرن الحادي والعشرين، فضلاً عن أنها ذات امكانيات وقدرات تساعدها على ذلك[1]، فلا توجد قوة في هذا الاقليم تضاهي قوة الصين، إذ إنها تمتلك ثالث قوة نووية في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، وأن لديها أكبر جيش في العالم من حيث العدد، فضلاً على أنها تتجه الى تطوير قدراتها العسكرية عن طريق التركيز على التقنية العسكرية بدلاً من المشاة.

(1) سرمد امين، حروب التجسس الصناعي والسيطرة على تكنولوجيا المعلومات: ميدان جديد للتنافس الدولي، سلسلة أوراق استراتيجية، العدد (85)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2001، ص 3.

تنظر الصين الى هذه المنطقة بعدها مصدراً مهماً للطاقة في المستقبل، لذا سعت الى توطيد علاقاتها مع معظم دول أسيا الوسطى، وببحث عديد من المشاريع الاستثمارية في مجالات الطاقة والبنية التحتية، فعلى سبيل المثال تمكنت الصين من مد خط أنابيب نفط بينها وبين كازاخستان، علماً بأن خطاً مماثلاً للغاز يجري إنشاؤه حالياً بين الدولتين، لأن الصين ترمي إلى بناء قاعدة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية، تمكنها من خوض تجربة المنافسة في السوق العالمية[2].

(2) هدى ميتيكس، الصعود الصيني: التجليات والمحاذير، مصدر سبق ذكره، ص 74.

إذ تعمل الصين على بناء نظام اقليمي تابع، عبر إزالة أسباب العداء الإقليمي لها، ومن ثم تؤسس لتقبل تلك البيئة للفعل السياسي الصيني، إذ إنها استطاعت أن تحقق مراحل متقدمة في ذلك، كالعلاقة مع فيتنام وكوريا الجنوبية ودول منظمة الأسيان الأخرى، وسعت في المقابل الى بناء قدرات عسكرية بحرية وجوية متقدمة نسبياً، تكفل لها الانتشار والسيطرة على الاقاليم المجاورة عند الضرورة[3].

(3) خضر عباس عطوان، الصين ومستقبل علاقات القوى، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 5.

تعمل الصين حالياً على بناء أسطول بحري حديث من المدمرات والغواصات، فضلاً عن إعادة صياغة العقيدة العسكرية لتفعيل قدرتها على التحرك في جنوب وشرق الصين، فضلاً عن مد نفوذها في البحار والمحيطات، يشير تقرير لوزارة الدفاع الأميركية (البنتاجون)، إلى إن الصين ستصبح أكثر الدول قدرة علي منافسة الولايات المتحدة عسكرياً على الصعيد الدولي[4].

(4) Robert D. Kaplan, Center Stage for the 21st Century, Foreign Affairs, March/April 2009, Volume 88, Number 2.

ويرى هنري كيسنجر (أن على الولايات المتحدة حسم خيارها الاستراتيجي مع الصين، الذي تأرجح في العقود الثلاثة الأخيرة بين الشراكة الاستراتيجية

يشير تقرير لوزارة الدفاع الأميركية (البنتاجون)، إلى إن الصين ستصبح أكثر الدول قدرة على منافسة الولايات المتحدة عسكرياً على الصعيد الدولي

الحذرة والاشتباك المحدود، فالصين تملك أطول تاريخ غير منقطع في العالم، وأنها الدولة ذات الأمكانات الأكبر، التي بإمكانها أن تصبح منافساً للولايات المتحدة في مرحلة ما من القرن الجديد)[5].

وأن ظهور الصين من جديد قوة عالمية سيعيد أسيا الى نظام يشبه النظام التقليدي، وأنه من الممكن أن تتمركز أسيا حول الصين[6]، وبذلك يمكن أن تقود أسيا في استقطابها حولها في نظام ثلاثي الاقطاب الاقليمية، إذ إن هناك شغفاً صينياً بالأندماج الاقليمي شبيه بالاندماج الأوروبي، ويتحدث القادة الصينيون عن تشكيل (الأسرة الآسيوية) على غرار الاتحاد الأوروبي، وكذلك العملة الآسيوية المبنية على الين الصيني، لكي لا يستمر بالاعتماد على الدولار الأميركي[7].

إذ تدرك القيادات الصينية أن الانطلاق نحو العالمية والاسهام الفعال في تشكيل البنية المستقبلية للنظام الدولي، لابد من أن تسبقها مكانة إقليمية، ذلك أن البيئة الاقليمية الآسيوية تقدم قاعدة ارتكازية أساسية، ومدخلاً لتحقيق المصالح الصينية على المستوى العالمي، وعلى هذا حرصت الصين على انتهاج سياسة حسن الجوار مع الدول المحيطة بها، والتي أصبحت الصين تعطيها أولوية متقدمة[8].

لذلك أصبحت الاستراتيجية الأمنية للصين تعتمد على إقامة علاقة صداقة وحسن جوار مع الدول المحيطة بها، وانعكس ذلك على الاستراتيجية العسكرية للصين، فأصبحت تعتمد على مبدأ الاعتماد على النفس، بدلاً من اعتماد مبدأ السعي وراء العدو واللحاق به، الذي كان متبعاً في الماضي[9]، فضلاً عن اهتمام الصين بعلاقات التعاون الأمني الثنائي مع الدول المجاورة، فإنها تسعى لكي توسع من نطاق اهتمامها بآليات التعاون الأمني متعدد الاطراف[10].

وتمتلك الصين حالياً قدرات عالية من ناحية القوة العسكرية، إذ قام الصينيون في العقود الماضية بتحسين وسائلهم العسكرية في البر والبحر والجو، والنظر في أقامة وتطوير نظم دفاعية بحرية مسلحة، فضلاً عن انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، سوف يتوسع نشاطها ويتضاعف،

(5) هنري كيسنجر، هل تحتاج الولايات المتحدة الى سياسة خارجية، مصدر سبق ذكره، ص 144.

(6) Song Boom ahen,China as Number One, (Current History, 43, Magazine, September, 200).

(7) مارك ليونارد، مصدر سبق ذكره، ص 146.

(8) عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (42)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي 2000، ص 21.

(9) Felix K. Chang: «Beijing Reach in the South China Sea, Beyond the Unipolar Movement». Orbis, Vol. 40, No. 3, 1996. PP: 373-374.

(10) Ibid, p 355.

وسوف ينعكس ذلك في تبني مشاريع أخرى عملاقة، يمكن أن تجعلها أحد الاقطاب الاقليمية التي تقود إقليم آسيا[11].

(11) William S. Cohen and Maurice R. Greenberg, Smart Power in U.S - China Relations, Center For Strategic and International Studies, March 2009. P 32.

إذ يعتقد البعض أن عمليات تطوير الجيش الصيني حالياً، ترميإلى مواجهة طويلة الأمد ضد الولايات المتحدة في أسيا والمحيط الهادئ، ويعمل الجيش الصيني على تحديث عقيدته وتكتيكاته العملياتية، بالتخلي عن الاعتماد الكبير على الرادع النووي، وتطوير القدرة على توجيه ضربات هجومية حاسمة، لمراكز القيادة والسيطرة والاتصالات والحاسبات ومجموعات حاملات الطائرات الأميركية، المتمركزة في المنطقة والقواعد الأجنبية لحلف شمال الاطلسي باستخدام الأسلحة التقليدية، مع تطوير نظم الدفاع السلبي والإيجابي ضد القوات الجوية والأسلحة الهجومية الأميركية بعيدة المدى في حال اندلاع مواجهة بين الطرفين[12].

(12) Ren Dongfeng, The Central Asia Policies of China, Russia and the USA, and the Shanghai Cooperation Organization Process: a View from China, Institute (SIPRI) in Oct. - Dec. 2003. P55.

وكان تخوف الولايات المتحدة من القدرات الصينية واضحاً في تقرير البنتاجون عن القدرات العسكرية الصينية لعام 2008، إذ يركز التقرير على قدرات الصين العسكرية في ظل نهوضها كقوة سياسية واقتصادية ذات طموح أقليمي وعالمي، ويرحب التقرير بما يسميه النهوض السلمي للصين وبضرورة مشاركتها في النظام العالمي عبر تحمل المزيد من المسؤوليات، إلا أن التقرير يشكك في نوايا القيادة الصينية مستقبلاً، في ظل جهودها الحثيثة والرامية الى تطوير ترسانتها العسكرية وقوتها الهجومية[13]، ولذا ترى كونداليزارايس وزيرة الخارجية الأميركية السابقة، أن قلق الولايات المتحدة يستمر بشأن التطور السريع،الذي تشهده نظم الأسلحة ذات التقنية العالية لدى الصين، إذ إننا نتفهم أن تقوم الدول التي تشهد تطوراً بتحديث قواتها المسلحة، بيد أن عدم التزام الصين بالشفافية سواء من حيث نفقاتها وعقيدتها العسكرية،أو من حيث أهدافها الاستراتيجية، أمر يزيد انعدام الثقة والشكوك[14].

(13) مسعد المشتاوي احمد، القدرات العسكرية الصينية، مصدر سبق ذكره، ص 130.

ترى كوندالیزارایس وزیرة الخارجية الأميركية السابقة،أن قلق الولايات المتحدة يستمر بشأن التطور السريع، الذي تشهده نظم الأسلحة ذات التقنية العالية لدى الصين

(14) كوندو ليزا رايس، إعادة التفكير في المصلحة القومية: واقعية أمريكية من أجل عالم جديد، سلسلة دراسات عالمية، العدد (77)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2008، ص 10.

وسهلت زيادة الانفاق العسكري حصول الصين على منتجات وتقنية عسكرية متطورة من الدول المختلفة المصدرة للسلاح، ومما أسهم في ذلك عدم ممانعة الولايات المتحدة الأميركية من حصول الصين على السلاح المتطور من مصادر متعددة، وبضمنها الشركات الأميركية الأمر الذي انعكس ايجاباً

على قواتها المسلحة، تطويراً وتحديثاً، فالثغرة النوعية بين هذه القوات وسواها من الدول الصناعية تقلصت بوتائر سريعة، فقد أصبحت البحرية الصينية الأولى في أسيا والثالثة في العالم[15].

إذ أتاح نزوع الصين نحو التحديث الاقتصادي اكتسابها قدرة عسكرية متطورة، يتيح لها ممارسة التأثير الخارجي عندما تقتضي الحاجة أو يتطلب الظرف، فالاستخدام الفعلي للقوة المسلحة لنشوء ترتيبات أمنية خارجية، وعدم التردد عن تزويد دول الجنوب بالخبرة النووية، فضلاً عن تصدير الفائض من السلاح إليها[16].

وفي حال نجاح الصين من اقامة قوتها الكبرى والتحكم بنظامها الإقليمي، فإن ذلك سيجعل منها منافساً دولياً كبيراً يؤثر في النظام الاقليمي في أسيا وربما في النظام الدولي كله[17]، إما فيما يتعلق بالجوار الآسيوي، فإن الصين تدعو دول الجوار الأسيوي إلى اتباع سياسة مشتركة تقوم على تعزيز الثقة السياسية المتبادلة، التي من شأنها أن تنحي الخلافات جانباً، وتحقق العيش في تناغم على أساس الاحترام والمساواة المتبادلين، وتعميق التعاون الاقتصادي والتصدي للتحديات المشتركة والتعاون في مجال مكافحة الارهاب ومنع الانتشار النووي ومكافحة الجرائم عبر الوطنية والهجرة غير القانونية والاتجار في المخدرات، فضلاً عن زيادة التبادلات الثقافية والشعبية والالتزام بسياسة الانفتاح[18]، إذ ينماز الموقع الجغرافي للصين بوجود خمس عشرة دولة جارة في البر وست دول في البحر، ولما كان من الصعوبة جمع هذه الدول المجاورة كلها للصين في اتفاقية أمنية واحدة، اعتمدت الصين مبدأ التعايش السلمي واتفاقيات الأمن والتعاون الثنائية، وهو المبدأ الذي يحكم علاقاتها مع عديد من الدول المجاورة، إذ تتطلع الصين ضمن المدى الزمني المتوسط والبعيد، الى أن تكون محوراً لتقديم مزيد من الدعم للدول المجاورة، تأسيساً على قواعد التعاون الأمني الثنائي[19].

تنامي القوة الاقتصادية الصينية يعني أن هذه الدولة منفردة أو مع محيطها الآسيوي ستسعى إلى توسيع مناطق نفوذها وتواجدها في العالم

ولذا فإن تنامي القوة الاقتصادية الصينية يعني أن هذه الدولة منفردة أو مع محيطها الآسيوي ستسعى إلى توسيع مناطق نفوذها وتواجدها في العالم، ولاسيما إذا تذكرنا حاجتها المتزايدة إلى الطاقة[20].

(15) James L. Watson, China's Big Mac Attack, Foreign Affairs(NY), Vol. 79, No. 3, 2000, pp. 124 - 129.

(16) غسان العزي، سياسة القوة، مصدر سبق ذكره، ص 284.

(17) وليد عبد الحي. المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي...، مصدر سبق ذكره، ص 235.

(18) Mingjiang Li, Soft Power: China's Emerging Strategy in International Politics, (British: Lexington Books, 2009), p 55.

(19) عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، مصدر سبق ذكره، ص 40.

(20) Charles Glaser, Will Chinas Rise Lead to War, Foreign Affairs, vol. 2, no. 90, March - April 2011, pp 80 - 81.

ثانياً : الإقليم الأوراسي (بقيادة روسيا الاتحادية)

أما فيما يتعلق بالأقليم الأوراسي، فإن روسيا تعد نفسها القطب الدولي المقابل للولايات المتحدة الأميركية، ويتضح ذلك من تصريحات وزير خارجيتها الاسبق (بريماكوف)، إذ اعلن أنه من بين أهداف روسيا موازنة اتجاهات الهيمنة الأميركية[21].

وتحرص روسيا على الاحتفاظ بعلاقاتها مع حلفائها في مناطق العالم المختلفة، من ذلك الموقف الروسي بإزاء التغيير في سوريا، فضلاً عن الملفين النووين لكوريا الشمالية وايران، وأن روسيا تتصدى للمبادرة الأميركية فيما يتعلق بنظام الدرع الصاروخي، وتراه بالأساس موجها إلى أمنها القومي، من دون أن تغلق باب التفاوض مع الولايات المتحدة بغرض تعظيم المكاسب وتحجيم الخسائر[22].

وفي إطار الدفاع والأمن، لا تزال روسيا تحتفظ بمكانة عالية على المستويين العالمي والإقليمي بوصفها واحدة من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، فضلاً عن مكانتها العالمية وامتلاكها لحجم هائل من الأسلحة النووية، وأيضاً لشهرتها في إنتاج الأسلحة المتقدمة ودورها في غزو الفضاء الخارجي، ولذا فإن روسيا لا تزال تؤثر في الأمن الأوروبي، وفي أماكن أخرى حساسة في شرق أسيا وشمالها[23].

إذ أكد خبراء في وزارة الدفاع الروسية، أن لدى روسيا تدابير مضادة وفاعلة للتصدي لمشروع الدرع الأميركي المضاد للصواريخ، إذ نجحت روسيا في تطوير نظام متكامل للدفاع ضد الصواريخ، يمكنه اصابة 24 هدفاً طائراً و16 هدفاًبالستياً في وقت واحد بنظام تحكم ذاتي كامل، إذ أثبتت التجارب الأولية فاعليته بنسبة (98%)[24].

ونجحت روسيا في استعادة مكانتها في مصاف القوى الكبرى، وعادت لتمارس دورها وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا الإقليمية والدولية، وبالرغم من أن الولايات المتحدة لا تزال القطب الأوحد،إلا أن روسيا ربما لا تقل كثيراً من حيث القدرات والإمكانات عن الولايات المتحدة، بل إن بعضها يفوقها في بعض القدرات.

وعلى الرغم من هذا كله، فإن السياسة الخارجية الروسية تنطلق من رؤية

(21) ايرل تيلفورد، رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية، سلسلة دراسات عالمية، العدد (23)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 1998، ص 38.

(22) Julianne Smith, The NATO - RUSSIA Relationship, Center For Strategic and International Studies, November 2011. p 27.

(23) صالح بكر الطيار، روسيا في ظل ولاية جديدة لبوتين، مجلة آراء حول الخليج، العدد (91)، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2012، ص 73.

(24) Thomas Gomart, Frances Russia Policy: Balancing Interest and Values, Washington Quarterly, Vol. 30, no. 2 September 2007, pp 147 - 148.

تقوم على توظيفها لخدمة متطلبات التنمية والنهوض الداخلي، ومن ثم هيمنة الاعتبارات الاقتصادية على أولويات السياسة الخارجية الروسية، إذ تجد أن قوتها الاقتصادية هي الضمانة الاساسية لأمنها القومي ولدور اقليمي ودولي فعال، وأن المكانة الدولية تتحدد بالقدرة الاقتصادية للدولة في المرتبة الأولى، ولذا يحتل تنشيط الصادرات النفطية وصادرات الاسلحة والتعاون التكنولوجي الأولوية ضمن توجهات السياسة الروسية.

فمكانة روسيا بوصفها قوة كبرى ودورها الفاعل في النظام الدولي أصبح أمراً لا ريب فيه، إذ تنطلق السياسية الروسية من رؤية قوامها، إن روسيا ذات عمق آسيوي واضح، ومن ثم فهي تنتمي للمحيطين الأوروبي والاسيوي كليهما، ليس جغرافياً فحسب ولكن سياسياً واقتصادياً وربما اجتماعياً وثقافياً.

مستقبل روسيا لن يسمح بانتمائها الأوراسي بأن يظل مجرد خيار ثانوي، وإنما ضرورة حيوية متزايدة

ولذا فإن هناك نزعة روسية تدعو إلى توثيق العلاقات مع الدول الأوراسية، وتركيز الاهتمام عليها بما في ذلك إعادة صياغة التحالفات الاستراتيجية، ولذا فإن مستقبل روسيا لن يسمح بانتمائها الأوراسي بأن يظل مجرد خيار ثانوي، وإنما ضرورة حيوية متزايدة يفرضها الطموح الى استعادة دور اللاعب الرئيس في العالم سلماً وحرباً[25]، إذ تعد روسيا أن الحلقة الأولى لعملها الدولي هي اقليمها الواسع (أورآسيا)، لهذا تسعى جاهدة الى تقوية العلاقات ضمن هذا الإقليم وتعمل على تطويره ليكون بمثابة سوق مشتركة وقدرة عسكرية موحدة واقتصاد مندمج[26].

ويزيد من اهتمام روسيا في هذه المنطقة، بأن في دولها أقليات روسية كبيرة جداً، وتحاول روسيا حماية مصالح هذه الأقليات في هذه الدول، فضلاً عن أن بعض هذه الدول ترتبط بروابط اثنية وثقافية وحضارية وتاريخية عميقة مع روسيا[27]، فضلاً عن أن هذه المنطقة كانت الجناح الجنوبي لأحد الركائز الاساسية في مجال أمن الاتحاد السوفيتي (لكونها أقرب إلى أوروبا)، لذا ركز فيها الكثير من الأسلحة الاستراتيجية[28].

لذا تعمد روسيا الى ممارسة أقصى ما يمكن من نفوذ في هذه المنطقة التي تسميها بالخارج القريب، لأنها تؤدي دوراً محورياً بوصفها القوة الرئيسة بين هذه الدول، وهذا ما أكده الرئيس الروسي (بوريس يلتسن) في أيلول عام 1995 بقوله (إن الهدف الرئيس للسياسة الروسية بإزاء كومنولث الدول

(25) خير الدين نصر عبد الرحمن، أسيا مسرح حرب عالمية محتملة، مصدر سبق ذكره، ص 107.

(26) وليم نصار، روسيا كقوة كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (20)، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاونمع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 12.

(27) History of Post - Soviet Russia, Wikipedia, The Free Encyclopedia, 7/11/2006, p 14, http:// en.wikipedia.org/ wiki/ History - of - Post - Soviet - Russia, 7/11/2006, p14.

(28) خليل علي مراد، جمهوريات أسيا الوسطى وقفقأسيا، مركز الدراسات التركية- جامعة الموصل، العراق، 1993، ص 22.

المستقلة، هو إيجاد رابطة اقتصادية سياسية متكاملة لدول قادرة على المطالبة بالموقع اللائق بها ضمن الجماعة الدولية، وتعزيز دور روسيا بصفتها القوة الرئيسية في تشكيل المنظومة الجديدة للعلاقات السياسية والاقتصادية)[29].

(29) زبغينيو برجينسكي، رقعة الشطرنج العظمى، مصدر سبق ذكره، ص 138.

ولتأكيد هذا الدور فإنها تسعى وبإصرار لبناء نظام عالمي جديد قادر على استيعاب روسيا الجديدة والمتجددة، ولذا فإنها لا تقبل العمل كوسيط لتسهيل ضخ موارد وثروات جمهوريات القوقاز وأسيا الوسطى لصالح أية قوة كبرى، لأنها تعد هذه الجمهوريات بمثابة مناطق نفوذ لها،إذ ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأمنها القومي ومصالحها الاقتصادية والاستراتيجية[30].

(30) ايمن طلال يوسف، روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيبولوتيكية الخارجية، مجلة المستقبل العربي، العدد (358)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 87.

فقد سعى الرئيس بوتين وبعد وصوله الى السلطة في عام 2000،إلى تعميق التوجه الأوراسي لروسيا الاتحادية، إذ أدرك بوتين في الخسارة الاستراتيجيةالأميركية في العراق وافغانستان، على العثور على أمل، وهكذا عمل على إعادة بعث الكرملين ـ دبلوماسياًواستراتيجياً ـ بوصفها قوة إقليمية مستغلاً خسارة الولايات المتحدة كسلطة إخلاقية وكمصداقية استراتيجية[31].

(31) نزار اسماعيل الحيالي وعبد الحميد العيد الموساوي، العلاقات الروسية الأميركية من الشراكة الاستراتيجية الى المنافسة الجيوسياسية، مجلة قضايا سياسية، العدد (16)، كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين، بغداد، 2009، ص 46.

ثالثاً: الإقليم الأطلسي (بقيادة الولايات المتحدة الأميركية)

أما فيما يتعلق بالأقليم الاطلسي، فيشمل الدول المطلة على المحيط الأطلسي، وستكون هذه المنطقة واقعة تحت نفوذ الولايات المتحدة الأميركية عبر هيمنتها وتوظيفها لحلف شمال الأطلسي الناتو، ولاسّيما أنها تعمل على توسيع الحلف ليشمل الدول المنظوية كلها تحت منطقة المحيط الأطلسي، فضلاً عن أنها تسعى إلى توسيعه ليشمل دولاً أخرى.

ويتضح الحماس الأميركي عبر المسوغات التي أعلنتها لتوسيع الحلف، التي تمثلت بالفوائد التي يعطيها هذا التوسيع في عملية بناء الأمن الأوروبي، من حيث أنه سيملي الفراغ الذي خلفه تحلل الاتحاد السوفيتي وحلف وارشو، وسيحول من دون عودة روسيا الاتحادية لممارسة سياسة قيصرية تخل بالتوازن والاستقرار في أوروبا، مثلما سيساعد في عمليات التحول الديمقراطي والاقتصادي لبلدان وسط وشرق أوربا، ثم إنَّ توسع حلف الاطلسي يحد من النزعة الأوروبية التي تريد الانسلاخ من الأمن الجماعي ـ ألمانيا بعد الوحدة ـ فضلاً على إيجاد إطار مؤسسي يعمل مع الأمم

المتحدة، التي أصبحت غير قادرة على القيام بأعباء حفظ السلام بمفردها[32].

وتحول الولايات المتحدة ربط الاتحاد الأوروبي بهابالإبقاء على حلف شمال الأطلسي، فضلاً عن أنها تحاول أقناع الأوربيين، على أنه أداة دفاعية عن أوروبا من الأعداء المحتملين، وخاصة روسيا الاتحادية فضلاً عن الأصولية الإسلامية.

(32) عماد جاد، الجدل حول توسيع الناتو، مجلة السياسة الدولية، العدد (129)، مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، القاهرة، 1997، ص 76.

تصر الولايات المتحدة مثلاً على مصالحة (فرنسية ألمانية)، لضمان تماسك (حلف شمال الأطلسي) في أوربا، لمواجهة العدو الذي يتحين الفرصة للانقضاض على أوربا الغربية

نشأ حلف شمال الأطلسي حلفاً عسكرياً دفاعياً، وشمل ذلك أرضية ترتبط بمنظومة القيم كما يراها العالم الغربي، وفي مقدمتها الديمقراطية سياسياً والرأسمالية اقتصادياً، إنما بقيت الأولوية في مرحلة التأسيس وطوال الحرب الباردة للجانب الأمني العسكري ومقتضياته، ولم يختلف ذلك كثيراً في مرحلة توسعه الجغرافي شرقاً وتوسيع نطاق مهامه العسكرية دولياً، في حين اتخذت المصالح المادية مكانة متقدمة أكثر من ذي قبل، تحت عنوان النهج الرأسمالي الليبرالي في منظومة القيم كما يجدها الحلف، في هذه الأثناء تطورت العلاقة السببية بين القيم والأمن العسكري، فضلاً على المهام الأمنية العسكرية، وحماية مصالح مادية، بدأ تطوير صياغة المهام الأطلسية يتجه إلى توظيف الحلف «دفاعاً» عن منظومة القيم الغربية الأطلسية، وسعياً لنشرها عالمياً[33]، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة هي حليف لدول أوروبا، التي تمثل كتلة واحدة ضد الشيوعية، إلا أن البعض وصف علاقتهم بأنها مزدوجة، أي إنها تتأرجح بين رضا أميركي عن أوربا، وتبعية أوربية للولايات المتحدة، وبين تخوف أميركي من أوربا، ورفض لأي نوع من أنواع التبعية للولايات المتحدة، إذ تصر الولايات المتحدة مثلاً على مصالحة (فرنسية ألمانية)، لضمان تماسك (حلف شمال الأطلسي) في أوربا، لمواجهة العدو الذي يتحين الفرصة للانقضاض على أوربا الغربية، ومن ثم السيطرة عليها، وبسط نفوذه فيها، وما يتفق الطرفان الأميركي والأوربي على محاربته، واستبعاده عن أوربا الغربية، وفي الوقت نفسه الذي تدفع فيه الولايات المتحدة إلى المصالحة بين الدول الأوروبية، فإنها تتخوف من قيام كيان استراتيجي منافس لها مثل (فرنسا، وألمانيا)، ولذلك نلحظ أن الولايات المتحدة تبدأ بحملات تشجيع للوحدة بين الدول الأوربية، لكن نلحظها في أحيان أخرى

(33) نبيل شبيب وآخرون، حلف شمال الاطلسي في عامه الستين: نظرة استشرافية وموقع العالم الاسلامي فيها، مصدر سبق ذكره، ص 14.

تبدي استياءها لبعض نماذج التقارب الأوروبي، الذي قد يكون كتلة منافسة لها أو قد يشكل قوة خارجة عن سيطرتها، وليس من السهولة من تحتويها[34].

(34) ايمانويل تود، ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأميركي، تعريب محمد زكريا إسماعيل، دار الساقي، بيروت، 2003، ص93.

الخاتمة

إن احتمال ثلاثي الأقطاب الإقليمية، وارد كأحد الاحتمالات التي سيؤول إليها النظام السياسي الدولي، ولاسيما إذا علمنا أن العالم يتجه في الوقت الحالي الى ما يعرف بالإقليمية الجديدة، فضلاً عن وجود تنافس (**واضح**) وصراع (**خفي**) بين الغرب الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة من جهة، والشرق الآسيوي بقيادة الصين ضمن ما يعرف بـ(**الأسيوة**) من جهة ثانية، وبينهما الإقليم الأوراسي بقيادة روسيا الاتحادية الذي يتأرجح بين الإقليم الآسيوي والإقليم الأطلسي. فعلى الرغم من أن هناك تداخل بين كل من الإقليم الآسيوي والإقليم الآوراسي من جهة وبين الإقليم الآوراسي والإقليم الأطلسي من جهة ثانية، إلا أن هذا يعتمد بشكل كبير على ما يمكن أن نسميه (**الإزاحات الاستراتيجية**)، بمعنى أنه عندما نقول أن القطبية الاحادية بدأت بالضغف، فأن هذا يعني أنها لن تتمكن من الهيمنة الكاملة على العالم، إيّ أنها ستضطر الى الانسحاب من بعض المناطق وهذه الانسحابات ستترك هذه المناطق فارغة، ومن ثَمَّ فأن القوى الأخرى ستعمل على ملئ هذه الفراغات، أي ستكون هناك (**إزاحات استراتيجية**) في الاقاليم الثلاثة من القوى الثلاثة التي تقود كل إقليم.

إن (**الازاحات الاستراتيجية**) التي من الممكن أن تعتمد في النظام السياسي الدولي بناءً على احتمال ثلاثي الاقطاب الاقليمية، فإنها من الممكن أن تكون في حالة السلم أو في حالة الحرب ولكنها في حالة الحرب تكون ذات فاعلية أكبر، ولاسيّما في الحروب الاقليمية، فضلاً عن أنها تعتمد على الاتفاقيات الدولية بين الفاعلين (**الاقطاب الثلاثة**)، في التنازل عن موقع استراتيجي في إقليم معين لقطب معين مقابل تنازل القطب الآخر لموقع استراتيجي للقطب الأول، ومحاولة كل قطب من هذه الاقطاب الثلاثة ملئ الفراغ الذي سيخلفه أحد الاقطاب وهكذا.

أن النظام السياسي الدولي يتجه الى الاقليمية الجديدة، وعليه فإن احتمال ثلاثي الاقطاب الاقليمية، هو الأقرب لما سيؤول إليه النظام السياسي الدولي

وبذلك نرى أن النظام السياسي الدولي يتجه الى الاقليمية

الجديدة، وعليه فإن احتمال ثلاثي الاقطاب الاقليمية، هو الأقرب لما سيؤول إليه النظام السياسي الدولي، ولاسيمّا أن الولايات المتحدة بعد أن عجزت عن السيطرة الكاملة على النظام السياسي الدولي كله، فإنها تحاول تقسيم العالم الى أقاليم، فضلاً على توجهات القوى الصاعدة الأخرى الى مثل هذا الاحتمال، ولاسيَّما وأن الصين تسعى الى ما يعرف بـ **(الاسيوة)**، وذلك يسوغ لها الهيمنة ـ أوعلى الأقل قيادة ـ آسياأو الاقليم الآسيوي، في حين تسعى روسيا الى قيادة منطقة أورآسيا لكونها (روسيا) ذات توجهين آسيوي وأوروبي.

الجيل الجديد من الحروب الامبريالية الجهادية: (داعش) و(النصرة) أنموذجاً

بهاء عدنان الرقماني*
أكاديمي وباحث من سوريا

* باحث في مركز دمشق للبحوث الاستراتيجية ـ سوريا

مقدمة

استندت العديد من الدراسات والمقالات والتقارير البحثية، التي تناولت نشاط الجماعات المسلحة المرتبطة بتنظيم القاعدة، كـ «جبهة النصرة» وتنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، إلى ما يصدر عن تلك المنظمات وقادتها من تصريحات صوتية أو مصورة، وقرارات منشورة مع الإقرار بعدم إمكانية متابعة مصادر تلك المعلومات، إذ إنّه لا حقيقة ملموسة عن تلك الجماعات والتنظيمات، سوى أعمالها الإرهابية والتخريبية على الأرض. وسيتم تسليط الضوء على مجموعة من الحقائق المرتبطة بنشأة التنظيمين، والأدوار العديدة التي يجسدونها في مشاريع التدخل التي يخطها حلف التدخل المعادي لسوريا،في أطار ما يسمى حديثاً (بالامبريالية الجهادية)، وهو المنتج الأحدث للولايات المتحدة وإسرائيل والسعودية وأخواتهم.

أولاً: مشروع التدخل الغربي في سوريا وخيار الحرب بالإنابة

بعيداً عن جدلية جذور الأزمة السورية الراهنة ودوافعها، أصبحت سوريا ومنذ الأيام الأولى للأزمة موضوعاً للتدخل الخارجي من الولايات المتحدة وحلفائها، إذ توزعت أدوار معادلة التدخل بين عدد من الدول والمؤسسات الاقليمية والدولية، لذلك تولت واشنطن إخراج مشهد التدخل بكامل أبعاده وإدارته وتوجيه أدواته، بمساندة حلفائها الصغار في المنطقة، واستغلت واشنطن فرصة الأزمة السياسية لتمارس مزيداً من الضغوط على دمشق،

تولت واشنطن إخراج مشهد التدخل بكامل أبعاده وإدارته وتوجيه أدواته، بمساندة حلفائها الصغار في المنطقة

عن طريق تصعيد وتيرة الأزمة وحرف مسارها بعيداً عن الحلول السياسية، ذلك بدعم ومحاولة شرعنة أعمال التنظيمات والجماعات المسلحة في الداخل، (وهو ما أطلقت عليه واشنطن تسمية المعارضة المسلحة)، وإمدادها بالمال والسلاح عن طريق عملائها من دول ومنظمات وتيارات سياسية وأجهزة استخبارية اقليمية وعالمية، وأعلت من صوتهم وقوَّت مواقفهم عبر وسائل الاعلام الموجهة ضد الدولة السورية، والهدف الأميركي الأول هو إضعاف سوريا ومقدرات جيشها ووحدة صفها الداخلي، وإرضاخها سياسياً للمطالب الأميركية، أياً كان شكل نظام الحكم في دمشق.

ولتوضع التصريحات الأميركية وكل التناقض الذي يلفها بخصوص الدور الأميركي في الأزمة السورية جانباً، إن الولايات المتحدة تقود اصطفافاً واسع الطيف (من حيث الأدوات) على الضفة المعادية للدولة السورية، وليس هذا بمستغرب أو وليد موقف أمريكي مستجد في مقابل حدث دولي طارئ. إن واشنطن أعلنت منذ بداية الأزمة موقفها المعادي للدولة السورية والقائل بوجوب تغيير النظام السياسي وإسقاط الدولة السورية، وإن موقف واشنطن من دمشق يجسد استمرارية لسياسة أمريكية عالمية وشرق أوسطية، لطالما استهدفت سوريا في مختلف المراحل لتحقيق مصالحها الاستراتيجية في هذا البلد وفق معطيات كل مرحلة.

أدارت القوى الغربية حرباً سرية/بالإنابة منظمة ترمي إلى إسقاط الدولة السورية، أوكلت فيها مهمة العمل العسكري إلى مجموعات قتل ومنظمات إرهابية يرعاها الناتو وأتباعه

لجأت واشنطن وبالتعاونمع حلفائها الإقليميين والدوليين إلى مجموعة من الأدوات لفرض إرادتها السياسية على سوريا، ومن أبرزها العقوبات الاقتصادية والهجمة الإعلامية ـ وتشكل الحربين الاقتصادية والإعلامية ركيزتين في الحروب الأميركية المباشرة وغير المباشرة ـ ، وعلى الأرض أدارت القوى الغربية حرباً سرية/ بالإنابة منظمة ترمي إلى إسقاط الدولة السورية، أوكلت فيها مهمة العمل العسكري إلى مجموعات قتل ومنظمات إرهابية يرعاها الناتو وأتباعه.

إن مصطح (**التدخل العسكري**)يشمل طيفاً واسعاً من الأشكال تتدرج من الحرب غير المباشرة، وهو ما يعرف (**باستراتيجية الحرب السرية/ بالإنابة**)، والتهديد باستخدام القوة عن طريق حشد القوات على الحدود وخلق ذرائع

للتدخل العسكري، وصولاً إلى الحرب المباشرة بمختلف أشكالها المحدودة والشاملة، وفي الحالة السورية انحسرت خيارات قوى (حلف التدخل) المعادي لسوريا ضمن حدود التدخل العسكري غير المباشر، واحتكمت بشكل رئيس إلى استراتيجية (**الحرب بالإنابة**).

إن الفعل لدى الدول يتقيد بمقدار القوة المتاح، وفي هذا الصدد تشير التقارير إلى تبلور مذهب جديد للحرب في ظل إدارة أوباما، تفرضه الضغوط الاقتصادية الخانقة التي تعاني منها الولايات المتحدة، والتي تفرض بدورها قيوداً على الإنفاق العسكري الأميركي.

تعاني الولايات المتحدة من أزمة اقتصادية خانقة مستمرة منذ مطلع العام 2008، أدت إلى عجز متزايد في الميزانية الأميركية بلغ (1،1) ترليون دولار في عام 2012، وهو يعكس واقع ارتفاع الدين العام الأميركي ليصل إلى (16) ترليون دولار في عام 2012، الأمر الذي فرض على الإدارة الأميركية اتخاذ اجراءات صارمة تحّد من الإنفاق الحكومي في معظم القطاعات الفيدرالية، ويعدّ القطاع العسكري من أكثر القطاعات الفيدرالية المستهلكة نتيجة الاستراتيجية العسكرية والسياسية العالمية التي تنتهجها واشنطن، والتي تفرض عليها نشر قواتها في بقاع مختلفة من العالم، وإنشاء قواعد عسكرية خارجية من أساطيل بحرية وقواعد جوية وفرق مدرعات وقوات خاصة برية، ومن هنا كان لزاماً على الإدارة الأميركية خفض نفقات الدفاع لتقليص العجز في الموازنة الأميركية.

أصدر الكونجرس في عام 2011 قانون ضبط ميزانية الدفاع لخفض الإنفاق العسكري الأميركي بين عامي 2013 و2021، وفي حال تم تطبيق إجراءات الخفض المقررة على نفقات الدفاع، من دون أي تعديل لاحق فيالسنوات المقررة حتى عام 2021، فإن نفقات البنتاغون ستنخفض بمقدار (500) مليار دولار بحلول عام 2021، عن ما هو متوقع في حال تركت دون خفض (يؤخذ بالحسبان مقدار التضخم في الاقتصاد الأميركي)، وأصدر الرئيس أوباما قراراً بخفض الإنفاق الحكومي بمقدار (85) مليار دولار اعتباراً من 1 آذار 2013 لغاية شهر أيلول 2013، ويكون نصفه مُقتصاً من ميزانية الدفاع.

وتفرض السياسات المالية الجديدة على الإدارة الأميركية انتهاج استراتيجيات عسكرية بديلة تتلاءم مع قيود الأزمة المالية، وتسد الفراغ الناتج عن خفض

الإنفاق العسكري، وكان الإعلان عن(**مذهب أوباما العسكري**)Obama Doctrine لمحدودية التدخل العسكري الأميركي في بقاع العالم، ويمكن تلخيص هذا المذهب بالكلمات الآتية: (**أثر خفيف للتدخل الأميركي، ولا إرسال للجنود إلى أرض المعارك**)، a light footprint, not involving boots on the ground، ويأتي تأكيد أوباما أنه لن يزج الولايات المتحدة في حروب خارجية طويلة الأمد، محدداً للدور الأميركي في مواجهة المتغيرات الدولية الحالية، ويشير إلى موقف إدارته المبدئي والمعارض للتدخل العسكري المباشر تجاه عدد من أبرز القضايا الدولية كالملف النووي الإيراني والأزمة السورية، ولكنه فيالوقت نفسه، يعزز من لجوء واشنطن إلى أدوات التدخل البديلة غير المباشرة، لمتابعة تنفيذ سياساتها واستراتيجيتها الخارجية.

الدولة السورية تواجه حرباً تديرها شبكة مترابطة من دول ومراكز استخباراتية ومنظمات وأفراد، إذ يساهم كل طرف في الشبكة بأكثر من دور في عمليات تمويل وتسليح الجماعات المسلحة

وتعد الحرب بالإنابة من أبرز أدوات وأشكال سياسة التدخل في مرحلة التدخل غير المباشر، إذ تسعى قوى التدخل الخارجي إلى ترجمة مصالحها على الأرض، بواسطة دعم وتوجيه جماعات مسلحة لخلق وقائع جديدة تخدم مشروع التدخل وأهدافه.

إن الدولة السورية تواجه حرباً تديرها شبكة مترابطة من دول ومراكز استخباراتية ومنظمات وأفراد، إذ يساهم كل طرف في الشبكة بأكثر من دور في عمليات تمويل وتسليح الجماعات المسلحة، وتجنيد وتدريب المقاتليين الأجانب من مختلف بلدان العالم[1]، وأغلبهم من (الجهاديين) نظراً للدوافع المعلنة التي يقاتلون في سبيلها، وهي إقامة إمارة إسلامية في سوريا أو أجزاء منها.

(1) تشير التقارير الميدانية إلى إنتماء المقاتلين الأجانب «الجهاديين» داخل سوريا إلى دول عدة، وهي وفق آحدث التقارير: (بلجيكا، الولايات المتحدة الأميركية، استراليا، انكلترا، صربيا، الشيشان، افغانستان، باكستان، داغستان، النمسا، هولندا، فرنسا، أذربيجان، تشاد، بلغاريا، ألمانيا، تركيا، الصين، ليبيا، الجزائر، تونس، السودان، العراق، قطر، اليمن، المغرب، مصر، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، الأردن، فلسطين، ولبنان)

ثانياً: القاعدة في سوريا صنيعة مشروع الحرب بالإنابة

الشبكة العالمية لتنظيم القاعدة كما روج لها الغرب، هي في الواقع مظلة للعديد من الأفراد والجماعات والتيارات والتنظيمات، التي تتبنى أيديولوجية (**الجهاد العالمي**) كمنهج منظم لإقامة (**دولة إسلامية**)، تعتنق الفكر السلفي التكفيري المتشدد، ومع تبني حلف معاداة سوريا خيار الحرب بالنيابة لإسقاط الدولة السورية، وبحكم الوقائع الجيوسياسية والديمغرافية لسوريا، استحضرت قوى التدخل منهج القاعدة، وأُطلق (الحلف) حملة منظمة لتجنيد

(الجهاديين) من مختلف بقاع العالم، وإرسالهم للقتال ضد الدولة السورية وتأمين استدامة إمدادهم بالمال والسلاح والتدريب والمعلومات الاستخباراتية، ونتج عن تطابق منهجية العمل لكل من (حلف التدخل) و(القاعدة)، خلق أرضية خصبة لولادة تنظيم (جبهة النصرة) والإعلان اللاحق عن إقامة (الدولة الإسلامية في العراق والشام)، وهو ما يعرف اختصاراً بـ(داعش).

توافق ظهور تنظيم (جبهة النصرة) ـ الذي أعلن تبعيته للقاعدة في نيسان 2013 ـ ، مع إطلاق حملة منظمة لتسليح (المعارضة السورية المسلحة) بآلاف الأطنان من السلاح والذخيرة على مختلف أنواعها في مطلع العام 2012، والتي استمرت بوتيرة متزايدة حتى تاريخه[2]، بقيادة قطر بشكل رئيس وتحت إشراف وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية.

(2) An Arms Pipeline to the Syrian Rebels," the New York Times (March 24, 2013) available at http://www. nytimes.com/interactive/2013/03/25/world/middleeast/an-arms-pipeline-to-the-syrian-rebels.html?_r=2&

تتولى السعودية وقطر تمويل الجماعات المسلحة المقاتلة ضد الدولة السورية، وتمويل شراء السلاح من كرواتيا وتجار السلاح في السوق السوداء في أوروبا

إن ما يمكن أن يُطلق عليه (قوى التحالف) ضد سوريا تدير عملية تسليح الجماعات المسلحة في سوريا، وفق مبدأ توزيع العمل والأدوار: تتولى السعودية وقطر تمويل الجماعات المسلحة المقاتلة ضد الدولة السورية، وتمويل شراء السلاح من كرواتيا وتجار السلاح في السوق السوداء في أوروبا، وتؤمن تركيا والمملكة الأردنية دخول السلاح إلى سوريا عبر أراضيها، وتشرف الولايات المتحدة إلى جانب عدد من الدول الأوروبية على كامل عملية التسليح.

وأكدت مصادر الأسوشيتيد برس تولي عناصر من الاستخبارات الأميركية، إلى جانب عدد من العاملين في الاستخبارات البريطانية والفرنسية، مهمة تدريب مقاتلي (المعارضة) السورية والإشراف على توزيع السلاح المهرب إلى داخل سوريا منذ مطلع العام 2012، وتشترك عدد من الشركات الأمنية وشركات المقاتلين المأجورين (المرتزقة) الخاصة والمتعاقدة مع البنتاغون في برامج تدريب مقاتلي المعارضة السورية[3].

(3) Michel Chossudovsky, «The Syria Chemical Weapons Saga: The Staging of a US-NATO Sponsored Humanitarian Disaster?» Global Research, (December 12, 2012)

وأشارت صحيفة النيويورك تايمز في مقالة نشرتها في 26 أذار 2013، إلى أنه وبمساعدة وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية ضاعفت الحكومات العربية وتركيا، في الأشهر الأخيرة منذ مطلع العام 2012، من مساعداتهم العسكرية إلى مقاتلي المعارضة السورية، عبر إيصال كميات ضخمة من

(4) C. J. Chivers and Eric Schmitt, "An Airlift to Syria, Guided by the C.I.A.," International Herald Tribune, (March 26, 2013) and C. J. Chivers and Eric Schmitt, "Arms Airlift to Syria Rebels Expands, With Aid From C.I.A.," the New York Times, (March 24, 2013)

أكثر من (160) حمولة عسكرية تم شحنها جواً، بواسطة طائرات شحن عسكرية قطرية وسعودية وأردنية

الأسلحة والمعدات العسكرية المشحونة جواً بشكل سري[4]، وتشير الصحيفة إلى أن أكثر من (160) حمولة عسكرية تم شحنها جواً، بواسطة طائرات شحن عسكرية قطرية وسعودية وأردنية. والتي كانت تحط بشكل أساسي في مطار إزينبوغاEsenboga قرب أنقرة وغيره من المطارات التركية والأردنية.

وبحسب الباحث هيوغ غريفيث Hugh Griffiths، من معهد بحوث السلام الدولية في استوكهولم، ومن تتبعه لشحنات الأسلحة غير الشرعية وآتكاله على مصادر مستقلة وعديدة، أن (الحمولات التي كانت على متن هذه الرحلات بلغت ثلاثة آلاف و500 طن من المعدات العسكرية، وفق تقديرات أولية لكمية الأسلحة المشحونة منذ مطلع العام 2012)، وأضاف غريفيث (إن كثافة ووتيرة هذه الرحلات تشير الى وجود عملية عسكرية لوجستية سرية مخطط لها ومنسقة بشكل جيد،[5] وقامت دولة قطر بإرسال طائرات شحن عسكرية من نوع (سي ـ 130 وسي ـ 17) محملة بالأسلحة والمعدات العسكرية، حطّت في مطار اسطنبول ومطار إيزينبوغا التركي، وتنطلق الطائرات القطرية من قاعدة العيديد الجوية في قطر، التي تعد أكبر معقل لإدارة الموارد اللوجستية الأميركية العسكرية في الشرق الأوسط، وتولت الحكومة التركية الإشراف على معظم خطوات برنامج نقل الأسلحة، من بينها تزويد الشاحنات التي كانت تنقل المعدات العسكرية من أراضيها بأجهزة لاسلكي، لتتمكن من تتبعها في تقدمها داخل سوريا، وفي تقرير صادر عن النيويورك تايمز، أشارت الصحيفة إلى أن الجماعات الجهادية المتطرفة، والتي ينتمي معظمها إلى تنظيم القاعدة، كجبهة النصرة تحصل على النصيب الأعظم lion's share من شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية، التي ترسلها قطر والسعودية إلى الجماعات المسلحة داخل سوريا[6].

(5) "Officials: Arms Shipments Rise to Syrian Rebels," Associated Press, (March 27, 2013)

(6) "Rebel Arms Flow Is Said to Benefit Jihadists in Syria," the New York Times (October 14, 2012)

من أبرز الأعراض المرافقة لحملة التسليح العالمية، نمو وانتشار الجماعات السلفية (الجهادية) المسلحة وعلى رأسها تنظيم (النصرة)، وبرز تنظيم (النصرة) منذ إعلان تشكله في مطلع العام 2012، كأكثر المجموعات المسلحة تنظيماً وقوة وفعالية على الأرض في مواجهة الدولة السورية، حتى إنه اصبح القوة المحركة الرئيسية في جبهة (المعارضة المسلحة)[7].

(7) Barbara Starr, Holly Yan and Chelsea J. Carter, "Analyst: Al Qaeda affiliate in Syria now best-equipped of the group," CNN (June 18, 2013) http://edition.cnn.com/2013/06/17/world/meast/syria-civil-war/index.html

وفي مقالة نشرها مركز غلوبال ريسيرتش Global Research بعنوان (السي أي أيه، قطر، وتشكل جبهة النصرة السورية)، خَلُص الباحث فيل غريفز Phil Greaves إلى أن الحقائق على الأرض وسيطرة الجماعات السلفية وجبهة النصرة على تكتل (المعارضة المسلحة)، تدحض إدعاءات قوى التدخل الخارجي المتمثلة في الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين والدوليين، بأنها سلحت ودربت ودعمت فقط الجماعات المسلحة (المعتدلة)[8].

(8) Phil Greaves, "The CIA, Qatar, and the Creation of Syria's Jabhat al Nusra," Global Research (May 17, 2013)

ويضيف غريفز بأن الاستخبارات المركزية الأميركية وشريكها القطري، كانوا مطلعين وعلى دراية بالجهات التي ستتلقى دعمهم وسلاحهم، فجبهة النصرة نفذت عدة عمليات عسكرية مركزة تستهدف قواعد الدفاع الجوي السورية، وهي أنظمة صاروخية ورادارية لا تشكل أي خطر يذكر على المعارضة المسلحة، وهو ما يعزز الاعتقاد بأن (النصرة تنفذ أجندة وأوامر خارجية ترمي إلى إضعاف القدرات الدفاعية للدولة السورية)[9].

(9) المرجع السابق نفسه.

وكذلك تشير التقارير إلى وجود تنظيمات مسلحة تعمل على تجميع المقاتلين وتدريبهم وتتواجد قرب الحدود السورية في داخل الأراضي اللبنانية، ومعظم من ينتمي لتلك الجماعات يعمل تحت راية «الجهاد» ويحمل ذات العقيدة الأيديولوجية التي تتبناها (النصرة)، وأكدت عدة تقارير، منها ما صدر عن معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، وجود مخيمات تعمل على تدريب المقاتلين وإرسالهم إلى سورية في كل من لبنان وليبيا. إذ تضم منطقة البقاع في لبنان مجموعة من المخيمات التي تحوي وتدرب ما يسمى (مجاهدين) ـ مقاتلين ذوي عقيدة متطرفة وتكفيرية، على حين تتواجد عدة مخيمات للتدريب في صحراء ليبيا الواسعة بالقرب من منطقة الهون، وكذلك في منطقة الجبل الأخضر، وتعمل على تجنيد وتدريب المقاتلين القادمين من شمال أفريقيا وبعض الدول الأوروبية[10].

(10) Aaron Zelin, "Foreign Fighters Trickle into the Syrian Rebellion," The Washington Institute for Near East Policy (June 11, 2012).

تشير تقارير نشرتها صحيفة الشروق التونسية، تقوم قطر بضخّ أموال إلى جمعيات تونسية غير حكومية لتجنيد جهاديين وإرسالهم إلى سوريا

تشير تقارير نشرتها صحيفة الشروق التونسية، تقوم قطر بضخّ أموال إلى جمعيات تونسية غير حكومية لتجنيد جهاديين وإرسالهم إلى سوريا، وتحصل هذه الشبكات من قطر على عمولةبمبلغ 3 آلاف دولار عن كل شاب تونسي يتم تجنيده، وذكرت جريدة (الشروق الجزائرية) في المقال

الذي يتناول الظاهرة السلفية في تونس، تحت عنوان (عودة جهاديي سوريا التونسيين يهدد استقرار الجزائر)، أن أكثر من (20) جمعية بين حقوقية وخيرية متورطة في عملية التجنيد إلى جانبسياسيين[11]، ويضيف المقال أن عمليات تجنيد الشباب تقوم بها شبكات تنتمي لتنظيمالقاعدة، تتكون من تونسيين وجزائريين وليبيين تتولى استقطابهم في المساجد، ثمتخضعهم لدورات تدريبية في معسكرات توجد بمحافظة غدامس الليبية التي تبعد 70كم عن الحدود التونسية، ثم يخضعون لتدريب أكثر دقة بمحافظة الزاوية الليبية مدة 20 يوماً، وبعد استكمال عمليات التدريب يتم ترحيلهم من ميناءالبريقة إلى إسطنبول وصولاً إلى الحدود السورية[12].

(11) «عودة جهاديي سوريا التونسيين يهدد استقرار الجزائر»، جريدة الشروق الجزائرية، (31 آذار 2013) متاح على الموقع http:// www.echoroukonline.com/ara/articles/160533.html

(12) المرجع السابق

تقدر تقارير إستخباراتية وإعلامية أعداد (الجهاديين) التونسيين الذين يقاتلون في سوريا بين (12000 ـ 17000) مسلح، يقاتلون في معظمهم تحت راية (جبهة النصرة)

وفي غياب إحصائيات دقيقة، تقدر تقارير إستخباراتية وإعلامية أعداد (الجهاديين) التونسيين الذين يقاتلون في سوريا بين (12000 ـ 17000) مسلح، يقاتلون في معظمهم تحت راية (جبهة النصرة) الامتداد التنظيمي للقاعدة في بلاد الشام، وأشارت بعض التقارير إلى دخول قرابة 10،000 مقاتل ليبي إلى الأراضي السورية في مطلع العام 2012، بعد تمركزهم وتلقيهم التدريب في شمال الأردن، وتولت قطر والسعودية تمويل تلك الجماعات بمبالغ تقدر بألف دولار شهرياً لكل فرد[13]،وأفادت صحيفة دير شبيغل الألمانية، أن ما يقارب (600)أوروبي انضموا إلى القتال في سورية منذ بداية الأحداث في 2011، جميعهم من المتطرفين الإسلاميين[14]،ويشير الباحث أرون زيلين، من معهد واشنطن لدرسات الشرق الأدني، إلى أن المقاتلين الأجانب في سورية ينتمون إلى جنسيات عربية مختلفة (لبنانيين، وسودانيين، وليبيين، ومصريين، وعراقيين، وجزائريين، ويمنيين، وتونسيين، وفلسطينيين، وأردنيين، وكويتيين، وسعوديين)، إي جامعة الدول العربية، ومن دول جنوب ووسط أسيا (أفغان، وبنغلادشيين، وباكستانيين، وقرغيزيا)، وينتمي العديد إلى الدول الغربية (ألمانيا، بلجيكا، بريطانيا، فرنسا، وأمريكا)[15].

(13) Made in Jordan: Thousands of gunmen preparing to enter Syria?" RT, (February 21, 2012) available at http:// rt.com/news/jordan-syria-intelligence-training-859/

(14) Bürgerkrieg in Syrien:?ber hundert Europ?er haben sich Rebellen angeschlossen," Der Spiegel (3 April 2013) available at http://www.spiegel.de/politik/ausland/syrien-bis-zu-600-europaeer-kaempfen-gegen-assad-a-892228.html

(15) Aaron Zelin, "Foreign Fighters Trickle into the Syrian Rebellion," The Washington Institute for Near East Policy (June 11, 2012).

ولا يمكن تصور دخول تلك الجماعات الإرهابية إلى سوريا إنطلاقاً من بنغازي وعبر تركيا والأردن، من دون دراية وتنسيق مع الولايات المتحدة الأميركية، سياسات الناتو الداعمة للجماعات الإرهابية في سوريا، تغذي تنظيم القاعدة في إقليم الشرق الأوسط، وهو ما يفسر صعود تنظيم جبهة

النصرة ونموه المتسارع، وهذا ما يشكل تهديداً مباشراً لأمن المنطقة ودولها، وتفيد دراسات مركز ستراتفور الاستخباري، بأن السعودية هي الداعم الأكبر للجماعات (الجهادية) المسلحة وجماعة (جبهة النصرة) داخل سوريا[16].

(16) "In Syria, the Challenges of Sanctioning a Rebel Group," Stratfor (December 12, 2012)

إن المملكة السعودية تدعم انتقال المقاتلين (الجهاديين) إلى سوريا للقتال ضد الحكومة السورية، وتقوم هذه السياسة السعودية على مجموعة من الحسابات، التي يلخصها تقرير صادر عن مركز ستراتفور يحمل عنوان (تبعات التدخل في سوريا)[17]، في النقاط الآتية:

(17) Scott Stewart, "The Consequences of Intervening in Syria," Stratfor (January 31, 2013)

- كسر (محور المقاومة) عبر تدمير الدولة السورية، وتضييق الخناق على حزب الله اللبناني.
- إضعاف النفوذ الإيراني في المنطقة، عن طريق دعم المتطرفين التكفيريين في سوريا.
- التخلص من المتطرفين في السعودية واليمن ـ الدولة الجارة على حدودها الجنوبية ـ بإرسالهم للقتال في سوريا.
- تصوير السعودية على أنها مدافع عن العالم الإسلامي، وتهدئة الانتقادات الداخلية لتحالفها مع القوى الغربية.

(18) Kamran Bokhari, "State Sponsors of Jihadism: Learning the Hard Way," Stratfor (July 18, 2007)

غير أن تاريخ السياسة السعودية التي لطالما استخدمت المتطرفين الاسلاميين كأداة في سياستها الخارجية، يشير إلى كثير من الحالات التي انقلبت فيها تلك المجموعات المتطرفة على المملكة وشكلت خطراً عليها[18].

ويشار إلى كون المملكة السعودية وعدد من دول الخليج العربي، تشكل أدوات رئيسة في أي مشروع أمريكي، يستعين بالتنظيمات الإرهابية والمتطرفة الإسلامية، التي تنشط تحت راية (الجهاد العالمي)، إن المملكة السعودية وقطر هي رأس الأفعى للتيارات الإسلامية المتطرفة في جميع أنحاء العالم، والتي تجعل من وجود جماعة إسلامية أو تنظيم إسلامي في أي بلد في العالم، خطراً يتربص بالأمن القومي لذلك البلد متى أرادت القوى الغربية استهدافه. إن جزءاً من معادلة الأمن القومي المتعلقة بالوحدة الوطنية

إن المملكة السعودية وقطر هي رأس الأفعى للتيارات الإسلامية المتطرفة في جميع أنحاء العالم

إن السعودية خبرت صناعة القنابل المتطرفة الموقوتة (التنظيمات الإسلامية المتطرفة والتكفيرية)، واستخدامها متى صدرت الأوامر من واشنطن

والإقليمية، والاستقرار السياسي والأمني في الدول التي تضم أقاليم إسلامية،أو يدين جزء من سكانها بالدين الإسلامي، لا يمكن أن يتحقق بشكل كامل إلا بقطع رأس الأفعى في خطوة استباقية،أو إبعادها عن المحور الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية. إن السعودية خبرت صناعة القنابل المتطرفة الموقوتة (التنظيمات الإسلامية المتطرفة والتكفيرية)، واستخدامها متى صدرت الأوامر من واشنطن، وغالباً ما يُستدل إلى دخول تلك القنابل في مرحلة الإعداد والتحضير من الملامح التالية:

- استهداف التيارات والرموز الاسلامية المعتدلة في البلد المستهدف.
- بدء تشكل جماعات وتيارات إسلامية متطرفة غير معتدلة، وغالباً بشكل غير علني، ويُستدل عليها استخباراتياً في مراحلها البدائية.
- انطلاق حملة إعلامية ودعائية ممنهجة تطال النسيج الاجتماعي والتركيبة الدينية للبلد المستهدف (وتُسخدممنها لغة البلد المستهدف).
- نمو مظاهر التطرف الديني وظهور دعوات دينية متشددة، لا تتلاءم مع واقع وعرف التعايش الاجتماعي السائد في البلد المستهدف.
- تدفق أموال خليجية وسعودية بشكل خاص إلى جماعات معينة وأشخاص ينشطون داخل البلد المستهدف.

وفي مرحلة انفجار القنبلة (التنظيمات الإسلامية المتطرفة والتكفيرية) تبرز المعطيات التالية:

- ظهور الجماعات الإسلامية المتطرفة والتكفيرية بشكل علني.
- تمويل نشاط تلك الجماعات من دول ومؤسسات عالمية، تحت مختلف الذرائع وعلى رأسها الدعوات الدينية والإنسانية والديمقراطية.
- تدريب وتسليح أفراد الجماعات المتطرفة.
- الدعوة إلى «الجهاد العالمي» لتجنيد المقاتلين من مختلف أنحاء العالم.
- فتح منافذ لتدخل القوى الخارجية المعادية للبلد المستهدف، عن طريق ما يعرف باستراتيجية الحرب بالإنابة.

وعقب انفجار قنبلة التطرف، يجب على البلد المستهدف إحتواءها ومن ثم إزالة آثارها، وإن فشلت عملية الإحتواء يرجح عندئذ تفشي آثار القنبلة على نطاق عابر للحدود، وتكون الدول التي ينتمي «الجهاديين» إلى جنسيتها، الأكثر عرضة للخطر نتيجة الروابط الشبكية العابرة للحدود التي تقوم عليها التنظيمات «الجهادية» التكفيرية المتطرفة. وفي حال نجاح عملية الاحتواء يتم تعطيل مفعول القنبلة، وقطع أواصلها الشبكية حول العالم، وبالتالي تُثبط القنابل المتطرفة في مراحلها التحضيرية في البلدان الأخرى.

ثالثاً: (جبهة النصرة) و(داعش): أدوار عديدة في مشروع التدخل الغربي

إن انخراط تنظيم القاعدة أو التنظيمات التابعة له أو التي تتبنى نهجه في أزمة سياسية أو نزاع مسلح داخلي في بلد ما، يدفع إلى استدامة النزاع وتفاقمه ويقلل من احتمالات بلوغ حلول سياسية للأزمة، وتتبني الجماعات المسلحة التابعة للقاعدة تعاليم متشددة ترفض المساومات، وأية تسويات عقلانية قد تكبح حدة الأزمات الداخلية، فهي طرف خارجي ذو أجندات خارجية تُعرِّف نشاطها في معطى إقليمي معين، على أنه جزء لا يتجزأ من مشروعها العالمي في إقامة دولة إسلامية.

يخدم تنظيم القاعدة بمختلف تسمياته وتفرعاته، ومن الناحية العملية بأقل تقدير، مشاريع التدخل الغربية والأميركية التي تستهدف دول العالم الإسلامي أو المجتمعات والدول، التي تضم في نسيجها جماعات إسلامية على وجه الخصوص، إذ تساهم نشاطات القاعدة الإرهابية في تمكين ثلاث من أهم دعائم سياسة التدخل الغربي:

- **الفوضى**: إن تفشي الفوضى شرط لازم لتمكين تشكل وانتشار تنظيم القاعدة، وعليه يعمل التنظيم على تأمين استدامة حالة الفوضى، وهي مرحلة ضرورية ومتقدمة في مشروع (الفوضى الخلاقة)، الذي ابتدعته قوى التدخل الغربية والذي يتيح المجال أمام تفعيل سياسة التدخل، لإعادة ترتيب الأوضاع السياسية والاقتصادية بما يضمن مصالح الغرب الاستراتيجية في البلد المستهدف.

- **الدمار**: تعلن القاعدة أن مشروعها البعيد المدى، هو بناء دولة إسلامية

سلفية تطبق أحكام الشريعة الإسلامية بالصورة المتطرفة والمتشددة التي يقدمونها، وهو ما قد يأخذ شكل إمارات محلية ومناطقية على المدى القريب والمتوسط، ويتطلب تحقيق أهدافهم أولاً تدمير الدولة المستهدفة بكل مؤسساتها القائمة من جيش وأمن وإدارات مركزية ومحلية ومؤسسات دينية. ويطال دمار إرهابهم البنى التحتية بمختلف أشكالها تلبية لفتاوى تكفير الدولة والعاملين لديها. وبالتالي تضعف قدرة الدولة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً على الصمود أمام هجمة التدخل الخارجي.

● **الانقسام**: تتبنى القاعدة ومختلف التيارات السلفية «الجهادية» التي تسير على دربها الفكر التكفيري الإقصائي، مما يساهم في خلق شروخ اجتماعية وانقسامات سياسية حادة قد تصل حد اندلاع حرب أهلية وتشجع على ظهور دعوات التقسيم، وتتشكل بذلك بيئة سياسية واجتماعية هشة مستقطبة للتدخلات الخارجية، وفي كثير من الحالات مطالبة بها.

أكد تقرير مركز ستراتفورالمعروف بنشاطه الاستخباري تواجد مجموعات وتيارات تنتمي إلى تنظيم القاعدة وتعمل على الأرض السورية، وحدد التقرير هدف القاعدة في البلاد العربية بإسقاط الحكومات العربية والحلول محلها، وبأن التنظيم يلجأ إلى الإرهاب والهجمات الإرهابية بهدف استجلاب تدخلات أمريكية في المنطقة، مما يفتح المجال أمام الجهاديين للاستيلاء على السلطة[19]، بكلمات أخرى فأن تنظيم القاعدة يسعى نحو الاستيلاء على السلطة عن طريق إضرام الفوضى، والتدخل الخارجي العسكري يمثل أسرع الطرق نحو الفوضى وإحداث فراغ في السلطة. ويكمل التقرير بأن (إشعال فتيل الحرب الطائفية في المنطقة، يمثل البديل التكتيكي للقاعدة لخلق حالة الفوضى وفراغ السلطة)[20]، وعليه تسعى تلك الجماعات نحو إفشال أي مساعي سياسية أوتفأوضية لحل الأزمات القائمة.

(19) Kamran Bokhari, "Jihadist Opportunities in Syria," Stratfor (February 14, 2012). Available at http://www.stratfor.com/weekly/jihadist-opportunities-syria

(20) المرجع السابق.

وتكشف مقالة نُشرت في عام 2007 للباحث والصحفي الأميركي سيمور هيرش بعنوان (إعادة التوجيه) The Redirectio، عن دور الولايات المتحدة وبالتعاونمع حلفائها في منطقة الشرق الأوسط، في تهييج التطرف والانقسام الديني في دول المنطقة واعتمادها على الجماعات الإسلامية المتطرفة، كأداة في تنفيذ مشاريعها في المنطقة التي تستهدف كل من سوريا وإيران وحركات المقاومة وخاصة حزب الله اللبناني[21].

(21) Seymour Hersh, "The Redirection," the New Yorker (March 5, 2007) available at http://www.newyorker.com/reporting/2007/03/05/070305fa_fact_hersh#ixzz2EXIihXWV

ينشط تنظيم القاعدة بشكل علني عبر تنظيمي (جبهة النصرة)، الذي أعلن عن تشكيله في مطلع العام 2012، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، والدولة الإسلامية في العراق والشام هي تنظيم (جهادي) مسلّح ينشط في العراق وسوريا، وينتمي أفراده إلى مختلف بقاع العالم، ويهدف إلى نشر فكره المتطرف وإقامة إمارته السلفية (الجهادية)، على أرض الشام والعراق بمفهومها الجغرافي الواسع، والذي يشمل سوريا والأردن ولبنان وفلسطين والعراق.

الدولة الإسلامية في العراق والشام هي تنظيم (جهادي) مسلّح ينشط في العراق وسوريا، وينتمي أفراده إلى مختلف بقاع العالم

يلقب قائد التنظيم بـــ(أمير المؤمنين)، والمعلن أن القائد الحالي هو أبو بكر البغدادي، الذي ينسب إليه تشكيل تنظيم (الدولة الإسلامية في العراق) في 15 تشرين الأول 2006. ودولة العراق الإسلامية هي تنظيم مسلح شكل عام 2006، من عدد من الجماعات المسلحة التي تدعي حمل راية الجهاد لإقامة دولة إسلامية في العراق، ومن أبرز تلك التنظيمات: (مجلس شورى المجاهدين في العراق)، (التوحيد والسنة)، (جيش الطائفة المنصورة)، (الجهاد الإسلامي ولواء المرابطين) و(جند الصحابة).

قُدّمَت (داعش) في بادىء الأمر على أنها اندماج لتنظيمي (دولة العراق الإسلامية) و(جبهة النصرة لأهل الشام)، وأعلن زعيم التنظيم أبوبكر البغدادي، في رسالة صوتية بُثت على الانترنت في التاسع من نيسان 2013، (لقد آن الآوان لنعلن أمام أهل الشام والعالم بأسره، أن جبهة النصرة ما هي إلا امتداد لدولة العراق الإسلامية وجزء منها).

أبرز تلك التنظيمات:)مجلس شورى المجاهدين في العراق)، (التوحيد والسنة)، (جيش الطائفة المنصورة)، (الجهاد الإسلامي ولواء المرابطين) و(جند الصحابة)

وأضاف في رسالته أنه تم (إلغاء اسم دولة العراق الإسلامية وإلغاء اسم جبهة النصرة وجمعهما، تحت اسم واحد هو الدولة الإسلامية في العراق والشام)، غير أن قيادات «النصرة» سارعت في رفض قرار الاندماج الذي أعلنه البغدادي، ومن جانبه أمر زعيم «القاعدة» أيمن الظواهري بإلغاء الاندماج، إلا أن البغدادي أصر على توسيع دائرة نشاط تنظيمه ليضم سوريا، ولتصبح «داعش» واحدة من الجماعات المسلحة الرئيسية التي تقاتل ضدّ الدولة السورية.

في واقع الأمر يشكل وجود جماعات القاعدة ضرورة عملية في مشروع التدخل الغربي، لتعقيد مشهد الأزمة السورية إذ يتنصل جميع أطراف وقوى التدخل الخارجي من ارتباطهم بجماعات القاعدة، ويدعون افتقارهم لأي نفوذ للتأثير على نشاط القاعدة، مما يمكنهم مثلاً من خوض عملية تفاوضية دون الإلتزام بإنهاء العنف، وهو ما يقوي من موقفهم التفاوضي.

وفي هذا السياق، دفعت السعودية إلى تشكيل كيان مسلح جديد تحت مسمى «جيش الإسلام»، ليحل محل ما يسمى (الجيش السوري الحر)[22]، وأُعلن عن تشكيل «جيش الإسلام» في 29 أيلول 2013 ليضم تحت رايته ما يقارب الخمسين ألف من عناصر الجماعات المسلحة السلفية، التي كان ينشط معظمها تحت مظلة «الجيش الحر» سابقاً. وتأتي خطوة السعودية لضمان استمرار دوامة العنف بالتزامن مع التحضيرات لإطلاق عملية التفاوض في المرحلة القادمة، إذ أعلنت الجماعات المنضوية تحت راية «جيش الإسلام» عدم اعترافها أو تقيدها بقرارات مجالس المعارضة الخارجية (المجلس الوطني السوري والإئتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة) أو «المجلس العسكري الأعلى»، وأن هدفها هو إقامة حكم الشريعة في البلاد. وعملت آلة الدعاية الغربية والخليجية على إظهار «جيش الإسلام»، على أنه تحالف للجماعات السلفية «المعتدلة» المحلية لمواجهة العناصر الأجنبية المتطرفة التي تشكل تنظيم (داعش)[23].

(22) Ian Black, "Syria crisis: Saudi Arabia to spend millions to train new rebel force," *the Guardian* (November 7, 2013) available at http://www.theguardian.com/world/2013/nov/07/syria-crisis-saudi-arabia-spend-millions-new-rebel-force

(23) Phil Greaves, "Syria: 'The Army of Islam'; Saudi Arabia's Greatest Export," Global Research (October 3, 2013)

ويرى الصحفي السعودي عبد الله القفاري في مقالة نشرتها صحيفة الرياض، أن الهدف من ظهور تنظيم داعش هو (إطالة عمر الدولة السورية)، عن طريق شيطنة أعدائها وإرباك قوى التدخل الغربية، ودفعها نحو التردد في دعم «المعارضات السورية المسلحة»، وهي بذلك ضرورة صنعها (عقل شيطاني كبير) بحسب قول القفاري[24].

(24) عبدالله القفاري، «من صنع داعش؟» جريدة الراض، عدد 16562 (28 تشرين الأول 2013) متاح على الموقع http://www.alriyadh.com/2013/10/28/article879058.html

في حين تؤكد مختلف المصادر الغربية، أن الجزء الأعظم من مقاتلي تنظيم «داعش» هم منشقين عن «جبهة النصرة» وغيرها من التنظيمات السلفية «الجهادية»، التي تنشط داخل سوريا تحت مظلة ما يسمى «الجيش السوري الحر». وعليه يكون حلف التدخل المعادي لسوريا الذي تقوده واشنطن، المصدر الرئيس لإمداد «داعش» بالمال والسلاح والمقاتلين المدربين.

وفي مقالة نشرتها الواشنطن بوست، رأت الصحفية لوفيداي موريس

Loveday Morris، أن ظهور «داعش» مؤخراً على ساحة الصراع المسلح في سوريا، ساهم في تحسين صورة «جبهة النصرة» وإظهارها أكثر اعتدالاً كحركة سورية، إذانشق أكثر المقاتلين تشدداً ومعظمهم من الأجانب عن «النصرة»،وإنضموا إلى «داعش»[25]، وبذلك قد يدفع ظهور «داعش» إلى تمكين قوى التدخل من إيجاد منفذ جديد لشرعنة «جبهة النصرة»، أكثر التنظيمات المسلحة فعالية، وإعادة دعمها والتراجع عن إدراجها ضمن قائمة الإرهاب الأميركية.

(25) Loveday Morris, "In Syrian civil war, emergence of Islamic State of Iraq and Syria boosts rival Jabhat al-Nusra," the Washington Post (October 25, 2013)

أدرجت الحكومة الأميركية «جبهة النصرة» ضمن القائمة الأميركية للمنظمات الإرهابية في كانون الأول 2012، بعد عام من انتشار التنظيم وترسخ أقدامه، وهو القرار الذي أتاح عملياً مساحة أوسع للمناورة لدى كل من قوى حلف التدخل المعادي لسوريا والجماعات المقاتلة بالإنابة عنها على الأرض. أتت الخطوة الأميركية لتبتدع فكرة التمييز بين جماعات مسلحة «معتدلة» مجسدة أساساً في كيان ما يسمى «الجيش السوري الحر» وأخرى متشددة وإرهابية تابعة للقاعدة تمثله «النصرة»، وبهذا يتم تحميل القاعدة جميع الجرائم المرتكبة من قبل تيارات «المعارضة المسلحة»، وكذلك يصبح دعم وتسليح الجماعات «المعتدلة» خياراً ضرورياً للحد من نفوذ القاعدة.

أن إعلان واشنطن جبهة النصرة ضمن قائمة المنظمات الإرهابية، لا يعدو كونه خطوة رمزية لتفادي التناقض في السياسة الخارجية الأميركية

غير أن إعلان واشنطن جبهة النصرة ضمن قائمة المنظمات الإرهابية، لا يعدو كونه خطوة رمزية لتفادي التناقض في السياسة الخارجية الأميركية، فالعقوبات انتقائية وغير ممكنة التنفيذ عملياً، والدعم مستمر فالهدف واحد هو إسقاط الدولة السورية والأداة هي الإرهاب. وسياسة دعم واستخدام الحركات الإرهابية، المصنفة كذلك من الولايات المتحدة، ليس بجديد في السياسة البرغماتية التي تنتهجها واشنطن. أكدت مجلة النيويوركر الأميركية New Yorker أن الولايات المتحدة تقوم بتدريب وتمويل عناصر من جماعة مجاهدين خلق[26]، المعارضة للقيادة الإيرانية والمصنفة ضمن قائمة المنظمات الإرهابية التي تصدرها الولايات المتحدة الأميركية[27]، والمسؤولة عن اغتيال العديد من العلماء النوويين الإيرانيين[28]، ولتعزيز صلاتها بالمنظمة، رفعت وزارة الخارجية الأميركية منظمة مجاهدي خلق من قائمة المنظمات الإرهابية في 28 أيلول 2012. وقامت واشنطن بدعم وتسليح وتمويل وتدريب مسلحي الجماعة المقاتلة الإسلامية الليبية،في غزو

(26) "Our Men in Iran?" The New Yorker(April 6, 2012)

(27) "Foreign Terrorist Organizations, Bureau of Counterterrorism," U.S. Department of State, (Janurary 27, 2012)

(28) "US operated deep in Iran, trained assassins," YNET News, (April 8, 2012)

الناتو لليبيا في عام 2011، وذلك دونما أي حساب لواقع انضمام تلك الجماعة لتنظيم القاعدة في المغرب سنة 2007، بحسب التقارير الرسمية الصادرة عن مركز الموقع الغربي لمكافحة الإرهاب في الجيش الأميركي US Army's West Point Combating Terrorism Center (CTC).

إن واشنطن تبني تحالفاتها وعلاقاتها في الشرق الأوسط بشكل يتعارض مع ما تعلنه من قيم ومبادئ بشكل صارخ، مما يطرح التساؤلات حول مصير تلك السياسة، وما إذا كانت واشنطن قادرة على متابعتها وتدارك تبعاتها الدولية والداخلية. فالجماعات المسلحة التي دعمتها واشنطن في ليبيا وسوريا، قامت وتقوم بأفظع الجرائم وتكشف عن أهدافها إقامة دولة أصولية، لا تعنى بالقيم والمبادئ الديمقراطية وحكم القانون، وتؤجج النزاعات الطائفية والعرقية، وتعلن عن ارتباطاتها مع التنظيمات الإرهابية الدولية وعلى رأسها تنظيم القاعدة، وكل ذلك يتعارض مع ما تعلنه الولايات المتحدة من قيم وأهداف وحرب على الإرهاب.

وينتقد الباحثان سيميس وساوندرس الازدواجية الصارخة في السياسة الأميركية في العقدين الأخيرين، إذ تبعث تلك السياسة المزدوجة برسائل متناقضة ومختلطة تقلل من المصداقية الأميركية. فمن جهة أولى تدعو الولايات المتحدة إلى نشر القيم «الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتضغط على الآخرين للتقيد بالمعايير الأميركية، حتى إنها تعمل على الإطاحة بالنظم غير الديمقراطية[29]، وعلى الطرف الآخر عملت واشنطن مع عدد من أكثر النظم الشمولية في العالم، ومازالت تعمل مع السعودية وقطر ـ وهما من أكثر النظم الاستبدادية ـ لإزالة نظام الأسد في سوريا، وهو ما يشكل تناقضاً جلياً بين المعلن الأخلاقي والعملي البرغماتي في السياسة الأميركية[30].

(29) Dimitri K. Simes and Paul J. Saunders, "Leading Blindly across a Minefield," the National Interest (January 2, 2013)

(30) المرجع السابق

وفي سوريا تتكشف عيوب التناقض في السياسة الأميركية وازدواجيتها، في التعامل مع التنظيمات الإرهابية المتطرفة في واقع أن أتباع مقاتلي الجماعة الاسلامية الليبية الذين أتهموا بهجمات الحادي عشر من سبتمبر 2012 ضد القنصلية الأميركية في بنغازي هم نفسهم من يتلقى دعم الناتوعن طريق تركيا، العضو في الناتو ليتولوا نقل المقاتلين والسلاح إلى داخل سوريا. وهذا ما أكدته مجلة التلغراف البريطانية عبر تسمية

عملت واشنطن مع عدد من أكثر النظم الشمولية في العالم، ومازالت تعمل مع السعودية وقطر ـ وهما من أكثر النظم الاستبدادية ـ لإزالة نظام الأسد في سوريا

مقاتلي الجماعة الإسلامية الليبية وقياداتهم بالاسم، كواحد التنظيمات المقاتلة ضد الدولة السورية، في تغطيتها لتطورات الأحداث في سوريا في شهر تشرين الثاني عام2011، في مقالة بعنوان «قيادي إسلامي ليبي يلتقي جماعة الجيش السوري الحر المعارضة[31]»، وفي مقالة أخرى بعنوان «الحكام الليبيون الجدد يقدمون السلاح للمتمردين السوريين[32]»، أكدت التلغراف دور التنظيمات الإسلامية الليبية المتطرفة والدولة الليبية في العمليات القتالية ضد الدولة السورية.

(31) Leading Libyan Islamist met Free Syrian Army opposition group," the Telegraph (November 27, 2011)

(32) Libya's new rulers offer weapons to Syrian rebels," the Telegraph (November 25, 2011)

إن الإعتراف بنشاط القاعدة داخل سوريا أو غيرها من الدول المستهدفة التي يستهدفها الغرب، يقدم ذريعة ذات أوجه عدة ومتباينة، كالآتي: إن وجود جماعات مسلحة تابعة للقاعدة في بلد ما، يتيح منفذاً واسعاً للتدخل الغربي بذريعة مكافحة الإرهاب العالمي، وفي المقابل يمكن لقوى الغرب أن تسوغ عدم تدخلها المباشر في بلد ما لحسم الصراع ـ وهو ما يمكن أن يطلق عليه (سياسة الحفاظ على الوضع الراهن) (سياسة إطالة الأزمة) ـ خشية المساهمة في تقوية نفوذ القاعدة وانتشارها، وهنا أيضاً يمكن الاستناد إلى ذات الذريعة لإيجاد مخرج للإنسحاب من ساحة الصراع الدائر مع حفظ ماء الوجه.

إن وجود جماعات مسلحة تابعة للقاعدة في بلد ما، يتيح منفذاً واسعاً للتدخل الغربي بذريعة مكافحة الإرهاب العالمي

وفي الحالة السورية، تذرعت قوى التدخل الغربية بوجود القاعدة لتسويغ سياسة التدخل تحت مختلف المسميات، وكان أبرزها: التدخل لحماية الأقليات; تأمين غلبة أطراف من «المعارضة المسلحة» غير المنتمية لتنظيم القاعدة، عن طريق تزويدهم بالمال والسلاح والمعلومات الاستخباراتية والتدريب، بمزيد من المال والسلاح[33]، وهنا تسعى دول حلف التدخل ضد سوريا إلى تبرير سياسة تسليح المتمردين والجماعات المسلحة، بدعوى موازنة نفوذ القاعدة والحد منه في سوريا، وفي حال تصديق دعوى الغرب، بشأن سياسة سباق للتسلح بين أطياف الجماعات المسلحة التي تعمل ضد الدولة السورية، فإن النتيجة تبقى واحدة، إسقاط الدولة السورية، والوسيلة نفسها، التدخل الخارجي.

(33) Martin Chulov and Ian Black, "Syria: Jordan to spearhead Saudi Arabian arms drive," the Guardian (14 April 2013) available at http://www.guardian.co.uk/world/2013/apr/14/syria-jordan-spearhead-saudi-arms-drive

وفي هذا الصدد، يوصي أرون زيلين Aron Zelin، باحث في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، واشنطن بضرورة التدخل في سوريا لاحتواء نفوذ

تنظيم القاعدة المتنامي في البلاد، وذلك عن طريق دعم حركات وتيارات «المعارضة المسلحة» الأخرى غير المنتمية للقاعدة[34]، وأطلق زيلين مصطلح «الإمبريالية الجهادية» واصفاً به النشاط العالمي لتنظيم القاعدة. وفحوى هذا المصطلح، هو أن القاعدة تنشط على مستوى عالمي وبشكل هادف وتقودها أيديولوجية «إسلامية متطرفة»، تتعارض بشكل كامل مع الأيديلوجية الغربية العالمية، التي تبنت (الديمقراطية والليبرالية) عنواناً لها. وحكم تلاقي الايديولوجيات العالمية المتعارضة في تاريخ العلاقات الدولية هو الصراع. وبعبارة أخرى، فإن «الإمبريالية الغربية» في صراع مع «الإمبريالية الجهادية»، وهي العدو العالمي، ضرورة موضوعية لخلق ذريعة سياسة التدخل الغربية.

(34) Aron Zelin, "Al-Qaeda Announces an Islamic State in Syria," the Washington Institute for Near East Policy (April 9, 2013)

أحد أوجه تعقيدات المشهد السوري المتداخل هو (تطور حالة) صراع بالإنابة بين العالم الغربي، بقيادة الولايات المتحدة وتنظيم القاعدة الدولي

وفي السياق نفسه، كتب الصحفي جيم موير Jim Muir في مقالة نشرتها شبكة أخبار البي بي سي BBC، بأن «أحد أوجه تعقيدات المشهد السوري المتداخل هو (تطور حالة) صراع بالإنابة بين العالم الغربي، بقيادة الولايات المتحدة وتنظيم القاعدة الدولي[35]، ويُرجع موير هذا الصراع إلى إعلان جبهة النصرة أنها فرع للقاعدة في سوريا، وبأن هدفها هو إقامة دولة إسلامية، وهو ما يتعارض حكماً مع المشروع «الديمقراطي»، الذي تتبناه جماعات «المعارضة المسلحة المعتدلة» المدعومة من الغرب وأتباعه الاقليميين.

(35) Jim Muir, "Syria: Proxy war heats up as endgame inches closer," BBC News (April 12, 2013) available at http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-22123660

انطلاقاً من موقع سوريا الجيوستراتيجي ومجاورتها لحلفاء واشنطن وخاصة إسرائيل، يمكن القول بأن أقلام الباحثين في المعاهد ومراكز الدراسات الموالية للغرب والصهيونية، فضلاً عن التقارير الإنسانية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية، تتحضر لخط دعوات التدخل العسكري في سوريا، في حال انهيار الدولة السورية تحت راية مجابهة الجماعات والتنظيمات «الجهادية» المتطرفة وتلك المرتبطة بالقاعدة.

خاتمة: نهج القاعدة من ضرورات الحرب الأميركية بالإنابة

يعتمد الكثير من الباحثين في حقل العلاقات الدولية والسياسة ووسائل الإعلام بتنوعها، في تناولهم لقضية أو حدث معين على التسميات العلنية المتداولة، كمعطيات جامعة مانعة وخطوط متمايزة تبنى عليها التحليلات والاستنتاجات. فالمقاتلون المنتمون «لجبهة النصرة» و«داعش»، هم أعضاء

في تنظيم القاعدة، وبالتالي نشاطهم إرهابي،أما المقاتلون والمجموعات المسلحة التي تشارك «القاعدة» عملياتها وتعتنق عقيدتها السلفية والتكفيرية وتنادي بشعاراتها الايديولوجية نفسها، لها حكم مختلف فدأب الغرب على وصفهم بمقاتلي الحرية. يتجاهل هذا النمط «البحثي» الضيق، عمداً في كثير من الحالات، العناصر الأخرى المكونة لشخصية جماعة مسلحة، كالأهداف الاستراتيجية والعقيدة الأيديولوجية، ووفق هذا المنظور الأخير، لا يوجد ضابط فعلي يمكن منه التمييز بين عناصر أفرع تنظيم القاعدة وغيرها من الجماعات «الجهادية» السلفية.

في الواقع تعتمد قوى التدخل الغربية وأتباعها الإقليميين، الأساليب نفسها التي تنتهجها القاعدة في تجنيد وتدريب المقاتلون حول العالم، ويحملوهم بالأيديولوجية السلفية «الجهادية» والتكفيرية، وبناء عليه يكون المقاتلين من غير الجنسية السورية، الذين يتم تجنيدهم باسم «الجهاد» وإرسالهم للقتال ضد الدولة السورية في بوتقة واحدة، مع «جبهة النصرة» وتنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، ويخدمون عملياً ما يسميه الغرب «المشروع العالمي لتنظيم القاعدة».

وفي استهدافها لسوريا استخدمت قوى التدخل الخارجي بزعامة واشنطن المنظمات الإرهابية، لتكون أداة القتال بالإنابة عنها داخل سوريا، وشكلت منها جماعات للقتل تابعة للناتو، لتكون جنود مشاة لها على الأرض، وضمنت واشنطن عبر حلفائها الاقليميين، تمويل وتسليح وتجنيد المقاتليين وتدريب جماعات القتل والمنظمات الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة، لتمكينهم من اسقاط حكومة دمشق عبر استراتيجية الحرب السرية/ بالإنابة.

استخدمت قوى التدخل الخارجي بزعامة واشنطن المنظمات الإرهابية، لتكون أداة القتال بالإنابة عنها داخل سوريا، وشكلت منها جماعات للقتل تابعة للناتو

في إدارة حربها السرية/ بالإنابة تستعين واشنطن بعدد من الدول الحليفة لها، ويتم انتقاء تلك الدول وفق المعطيات الجغرافية والسياسية والديمغرافية للبلد المستهدف. تحتاج واشنطن إلى دولة أو أكثر من دول الجوار الجغرافي للبلد المستهدف، فضلاً عن تيارت سياسية حليفة للغرب في تلك البلدان لتشكيل مراكز قيادة متقدمة لإدارة الحرب بالإنابة، وتسهيل عملية الإمداد اللوجستية بمختلف أشكالها للجماعات المسلحة الموالية للغرب، والتي تعمل ضد

حكومة البلد المستهدف، وهي في الحالة السورية تمثل كل من تركيا والأردن وإسرائيل وعدد من التيارات السياسية في لبنان. وتستعين الولايات المتحدة بعدد من الدول ذات النفوذ الاقليمي والدولي،إذ تخدم كأدوات لتنفيذ جزء رئيس من المشروع الأميركي، وهنا تبرز السعودية وقطر كحليفين رئيسين لواشنطن في صناعة وإدارة شبكات الإرهاب التكفيري.

إن الهجمة الإرهابية الغربية ضد سوريا، هي جزء من حملة إمبريالية عالمية لإخضاع الدول المعادية للمشاريع الغربية في مختلف بقاع العالم، وفي هذا السياق ينبغي التنبه إلى الخطر المشترك الذي يتهدد مختلف دول العالم وهو الإرهاب، الذي يعد أخطر أدوات تنفيذ المشاريع الامبريالية الغربية في مختلف بقاع العالم.

ويبقى الصراع مستمراً، غير أن الواقع هو ما يفرض نفسه على الدول في آخر المطاف. إن السياسة الأميركية الحالية تجاه الملف السوري، تقوم على محاولة التغيير وقلب الموازين التي كانت قائمة، والاختتام بنتائج تصب في مصلحة أمريكا وإسرائيل في ملفات المنطقة، التي تتدخل فيها سوريا، ومثلما يمكن أن يترتب نتائج على تغيير الواقع، فإن خروج سوريا منتصرة من أزمتها يفرض قواعد معادلة جديدة في وجه دول العالم أجمع، وبالأخص دول الإقليم والولايات المتحدة.

للانتصار مستحقاته فهو أول ما يعني فشل أطراف الرهان المعادي، وجميع مشاريعهم المرتبطة بمصير الأزمة. وستكون واشنطن أمام منعطف حاسم في سياساتها الاقليمية كلها، فإما أن تصر على عدائيتها وتعدل في أدوات معاداة سوريا،أو تبارك وتحترم الواقع الجديد وتعدل من سياساتها الاقليمية، بالاحتكام إلى الذرائعية والواقعية، كي لا تصبح خارج حسابات الواقع الجديد.

فرص تقسيم ليبيا: رغبات الداخل ورفض الخارج

د. عمار حميد ياسين*
باحث واكاديمي من العراق

* تدريسي ـ العلوم السياسية ـ جامعة بغداد.

مقدمة

تشكل الحالة الليبية أنموذجاً لتأثير التغيرات في الأوضاع الداخلية في مناطق الجوار الإقليمي بعد الثورات العربية، إذ إن ليبيا ما بعد القذافي تعاني من إشكالات معقدة قابلة للامتداد جغرافياً في محيطها سواء العربي أو الإفريقي، وذلك بحكم موقعها الجيوستراتيجي كمدخل للعالم العربي على القارة السمراء، لاسيما إن ليبيا التي شكلت استثناء في علاقاتها الإقليمية المتقلبة مع دول الجوار إبان عهد القذافي، دخلت في استثناء من نوع آخر في مرحلة ما بعد الثورات العربية، بفعل معطيات وضعها الداخلي المضطرب، الذي يتراوح مابين انتشار الأسلحة واشتباكات ذات طابع قبلي، ومليشيات ثورية ترفض الانضواء تحت سلطة الدولة، التي تعاني هشاشة سياسية وأمنية، فضلاً عن ضعف المجلس الوطني الانتقالي وفشله في تقديم أنموذج نظام سياسي مستقر، يجمع تحت مظلته جميع الأطياف السياسية التي شاركت في إسقاط النظام الليبي السابق.

كل هذه المعطيات حفزت برقة إلى إعلان نفسها إقليما فيدرالياً، وعليه فإن مرحلة ما بعد القذافي، تثير مخاوف على مختلف المستويات في الداخل والخارج، ومنها ما يتعلق بهوية النظام البديل ومكوناته السياسية وتوجهاته الإستراتيجية، ومنها مرتبط بكيفية توزيع مراكز القوى التي تتنافس داخل المجلس الوطني الانتقالي، وحقيقة النزاع الخفي بين المجلس الذي يدعي لنفسه تمثيل كل الشعب

مرحلة ما بعد القذافي، تثير مخاوف على مختلف المستويات في الداخل والخارج، ومنها ما يتعلق بهوية النظام البديل ومكوناته السياسية وتوجهاته الإستراتيجية

الليبي حصراً، وفئات أخرى مستقلة عنه ومعارضة للنظام في أن واحد.

ومن هنا فإن هناك شكوكاً عما إذا كانت ليبيا ستظل كياناً موحداً لمرحلة ما بعد القذافي أم لا، في ظل الوضع الميداني على الأرض، نظراً لطبيعة الدولة الليبية التي ستظل أسيرة الولاءات القبلية ـ الجهوية، فضلاً عن وجود انقسام حاد في المعارضة الليبية بين التيار الإسلامي والتيار الليبرالي، من دون تبلور جبهة معارضة موحدة.

إذ تواجه ليبيا مرحلة انتقال غير مكتملة من نمط ديمقراطية تعرف في العلوم السياسية بديمقراطية الباب الدوار، أي التحول السياسي في ظل الضعف التام للدولة وغياب الأحزاب أو ضعفها الشديد، وغياب المجتمع المدني، فالطبيعة السريعة والفوضوية للتحولات في حالة التمزق، غالباً لا تنتج سوى القليل من التغيير المؤسسي الحقيقي.

وعليه أفرزت مرحلة ما بعد القذافي لنا معادلة مفادها: الاتجاه نحو مرحلة اللادولةعنطريق تعزيز مفاهيم القبلية والتشرذم الجهوي ـ المناطقي، على حساب مفاهيم الولاء للوطن، مما ستسهم بالمحصلة في إعادة تقسيم الدولة الليبية على أسس جغرافية ـ قبلية ـ مناطقية لمرحلة ما بعد الثورة الليبية.

اولاً: توصيف الحالة الليبية في مرحلة حكم القذافي

منذ استقلال وانقلاب العام 1969 وحتى اندلاع ثورة 17 شباط العام 2011، استمر الاستقطاب السياسي للمعطى القبلي عنصراً فاعلاً في علاقة الدولة بالمجتمع الليبي، إذ نلمس حضور المعطى القبلي من طرف النظام الليبي السابق أكثر مما نلمسه من طرف خصومه، وهذا أمر طبيعي، لأن خاصية التوظيف السياسي للبنيات الاجتماعية التقليدية ظلت ملازمة لطبيعة سياسات النظام في مرحلة حكمه.

وفي هذا السياق تندرج محاولات النظام تحريك المدن والمناطق،باستنفاره للرصيد القبلي أخلاقياً وعسكرياً وسياسياً، إذ انطوى الإعلام الرسمي في فترة الثورة على دعوة صريحة إلى هذا الاتجاه، معتمداً على عقد المؤتمرات القبلية وعدّ الثائرين على النظام مجموعات إرهابية متواطئة تهدد استقرار ليبيا هذا من جانب[1]، ومن جانب آخر أن درجة حضور المعطى القبلي، بقيت

(1) مصطفى عمر التير، مسيرة تحديث المجتمع الليبي، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1992، ص 17.

متفاوتة بين مجتمع وأخر، بحسب طبية العلاقة التاريخية بين النظام الليبي السابق والبنى الاجتماعية.

بقايا البنى التقليدية ولاسيما القبيلة، ظلت تعرقل نشأة مكونات المجتمع المدني وتعيق تطورها وأداءها

وبرغم هذا التفاوت فإن بقايا البنى التقليدية ولاسيما القبيلة، ظلت تعرقل نشأة مكونات المجتمع المدني وتعيق تطورها وأداءها، ويعد المثال الليبي أنموذجاً معبَّراً عن عودة القبيلة إلى دائرة الفعل السياسي ـ الاجتماعي في المنطقة العربية، ففي ليبيا اتخذ التمرد ضد النظام السياسي الليبي والاصطفاف إلى جانب الثورة أو ضدها طابعاً جماعياً، يحاول فيه كل طرف ولاسيما النظام توظيف هذا المعطى في ضوء ما تم صياغته في (42) عاماً من مخططات وبرامج لرسم الخارطة القبلية الليبية.

فمنذ قيام الانقلاب العسكري عام 1969 لا يفتأ النظام الجماهيري في ليبيا يستند بقوة إلى القبيلة، ولكنه ارتكاز يخلو من اضطراب دائم وفوضى معهودة في توظيف المفاهيم واعتماد المقاربات، فبين المغازلة والمهاجمة، وبين التوظيف والتعنيف، تبرز لنا تناقضات شتى لهذا النظام، وهذا ما يلاحظه كل متخصص في الشأن السياسي الليبي، وهو ما تؤكده ترسانة النصوص والقوانين التي ظلت تحوم حول النص المقدس(الكتاب الأخضر)[2]، مما يزيد من خلط الأوراق تجاه النظام الليبي السابق تصريحاً أو تلميحاً، نحو تبني مرتكزات أخرى للهوية فوق ـ وطنية كالإسلام والعروبة والافريقانية والعالمية، وهكذا فإن اللجوء إلى القبيلة في خطابات القذافي وتحركاته لم تخل من توظيف صارخ وصريح لهذه البنى الاجتماعية، في ظل عملية منع صارمة لأي تنظيم مدني أخر، وحتى تنظيمه للجان الثورية يخلو أيضاً من عملية ارتكاز على أساس الانتماء المناطقي ـ القبلي، وهذا ما يفسر ظاهرة الولع الشديد بالرجوع إلى الإرث القبلي الليبي[3].

(2) إبراهيم شرقية، إعادة أعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، مركز بروكنجز، دراسة تحليلية رقم(9)، الدوحة، كانون الأول، 2013.

(3) المنصف وناس، السلطة ولمجتمع والجمعيات في ليبيا، مطبعة الوفاء، ط1، تونس، 2000، ص 81. للمزيد من التفاصيل انظر: محمد نجيب بو طالب، الإبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تشرين الأول، 2011، ص 1.

تفضي المتابعة المتأنية لمسيرة البناء السياسي للدولة الليبية، إلى تأكيد حضور القبيلة في خطط النظام وسعيه المتواصل لتوظيفها في المجالات المختلفة

إذ إن استعمال النظام الليبي للقبائل كان بمثابة الملجأ الذي يمكنه في ظل تحالفاته الخارجية، المراهنة على العلاقات الحميمة الداخلية وأهمها العلاقات القبلية، فالقبيلة ظلت الهيكل الاجتماعي الأقدر على احتضان الإفراد والتحكم في مساراتهم السياسية، في ظل غياب مكونات مدنية أخرى للانتماء كالأحزاب والنقابات والجمعيات، إذ تفضي المتابعة المتأنية لمسيرة البناء السياسي للدولة الليبية، إلى تأكيد

حضور القبيلة في خطط النظام وسعيه المتواصل لتوظيفها في المجالات المختلفة.

وقد أدى ذلك إلى الاعتراف بالتنظيمات السياسية القبلية منذ بداية تسعينات القرن الماضي، فالمعروف أن الهياكل السياسية الأساسية في ليبيا، ظلت تتمحور حول أمانة المؤتمر الشعبي من جهة، واللجنة الشعبية من جهة أخرى، لكن ذلك تزامن مع بروز تنظيمات أهلية ذات طابع قبلي مثل(روابط شبان القبائل)، التي تتمركز مقراتها في العاصمة طرابلس، وكانت هذه النوادي ترمي إلى مراقبة تحركات الشبان في المناطق القبلية واكتشاف بؤر التوتر الممكنة، وهي الأهداف نفسها التي وضعت لتنظيمات القيادات الشعبية والاجتماعية، وهي هياكل قبلية تتمثل وظيفتها في مراقبة الحركات المعارضة ومواجهتها، فقد تم في العام 1977 تشكيل ما يسمى بالنوادي القبلية بهدف محاصرة المطالب المناطقية والمحلية الضيقة، التي بتراكمها يمكن أن تتحول إلى حركات احتجاجية ضد النظام الليبي السابق[4].

(4) المصدر نفسه، ص81.

وفي مقابل روابط شبان القبائل تم إنشاء تنظيم الحرس الشعبي الذي يضم كبار السن من القبائل، الذين يتطوعون لحمل السلاح والدفاع عن النظام وما يسمى بمكتسبات الثورة، ويمنح المتطوعون للعمل في هذه التنظيمات امتيازات وهبات رمزية ومادية، رسخت مبدأ العلاقات الزبونية، كما قام القذافي باستثمار التحالفات القبلية في دعم نظامه وإضعاف الدولة، وتحييد الحركة السياسية داخل المجتمع، لاسيما إذا علمنا إن القبائل أدت دوراً في قمع الاعتراضات الطلابية في عقد السبعينات من القرن الماضي، إذ عمل القذافي على تشكيل ما يسمى بالإدارة الشعبية الاجتماعية في العام 1993، وذلك لاحتواء شيوخ القبائل عبر ايلاء أدوار سياسية ومجتمعية لهم[5]، ولم يكتف القذافي بهذه السياسات بل إنه أردف تلك التنظيمات بنشاط شخصي دؤوب،بتنظيم سلسلة من الزيارات إلى المناطق والجهات المختلفة، وذلك بعد القيام بدراسة مسبقة لكل زيارة وتعرف خصائص الجماعات القبلية وتأريخها، لاسيما أن كل زيارة تفضي إلى توقيع وثيقة عهد ومبايعة من طرف كل مجموعة قبلية يزورها، لاسيما أن القذافي قام بإنشاء لجان شعبية للقيادات الاجتماعية قوامها الأساسي القيادات القبلية، وهو ما ترسخ وازداد وضوحاً عام 1997 مع توقيع قادة

عمل القذافي على تشكيل ما يسمى بالإدارة الشعبية الاجتماعية في العام ١٩٩٣، وذلك لاحتواء شيوخ القبائل عبر ايلاء أدوار سياسية ومجتمعية لهم

(5) خالد حنفي علي، سقوط الجماهيرية: من يحكم ليبيا بعد مقتل القذافي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، تشرين الثاني 2012، الموقع على الرابط: www.siyassa.org,25/11/2013.

القبائل على ما عرف بـ(وثيقة الشرف)، التي تعهدوا بمقتضاها بالولاء للنظام الثوري، والتكاتف ضد أية قبيلة تقوم بأية معارضة مسلحة ضد النظام[6].

لذا فإن الهدف الأساسي من هذه الزيارة، حشد التأييد والعمل على ضمان عملية إدماج المجموعات القبلية في النظام بشكل جماعي يحول دون إمكانية تمرد الأفراد. وعليه منعت دولة الجماهيرية بشموليتها المجتمع الليبي على مدى نحو نصف قرن من وجود أي تنظيمات مدنية، ولذلك ظلت العلاقات الحميمية والروابط الأولية في سياقاتها الجهوية والقرابية والقبلية، تتحرك داخل انساق المجتمع الليبي في عهد القذافي[7].

هذه الخصوصيات التي انماز بها النظام الاجتماعي الليبي، فرضت القبلية كبنية اجتماعية ثقافية سياسية كامنة، لكنها ليست فاعلة إلا حينما يتم توظيفها في الحراك الاجتماعي صعوداً أو نزولاً، حينذاك تصبح هذه البنية التي خلخلها التحديث، ولم يقض عليها أداة يتم بها التجنيد والتهديد، بعدها وسيلة احتماء للفرد والجماعة من الدولة، وفي الوقت نفسه وسيلة لاحتماء الدولة من الإفراد[8].

أما فيما يتعلق بالأمن الوطني في فترة حكم القذافي، فيمكن لنا التركيز هنا على جانبين أساسيين:

الأول: يركز على العوامل المؤثرة في الأمن الوطني، والكيفية التي استغلت فيها هذه العوامل في فترة حكم القذافي، أما **الجانب الآخر** يتعلق بمفهوم الأمن وتطبيقاته في هذه الفترة.

فيما يتعلق بالجانب الأول يمكن القول بأن هناك ثلاثة عوامل ارتبطت تاريخياً بأمن ليبيا، وكان لها أثرها على مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية، هذه العوامل تمثلت في النفط كثروة إستراتيجية، الموقع الجغرافي، والعامل السكاني أو الديمغرافي، وهذان العاملان الأخيران يصبان في خانة الدراسات الجيوبوليتكية، التي أوضحت لنا مدى أهمية العامل الجغرافي في تقرير مصادر قوة الدولة.

واتساقاً مع ذلك يعد **العامل الأول** من أهم العوامل التي ارتبطت استراتيجياً باقتصاد البلاد، ولقد برز تأثير هذا العامل في منظومة الأمن الوطني

(6) Bertelsmann Shifting, Libya country Report)
الموقع على الرابط: www. bertelsmann transformation-index 17/5/2011
وكذلك أنظر: محمد مهدي عاشور، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، سلسلة دراسات ومقالات، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة2011، ص 4.

(7) أمحمد مالكي، تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد(6)، أيلول،المغرب، 2011، ص 3.

(8) مصطفى عمر التير، مصدر سبق ذكره، ص17. وكذلك انظر: المولدي الأحمر، الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تونس، 2008، ص 23.

باستغلال عائدات النفط، ولاسيما بعد العام 1969 من نظام معمر القذافي، لتعزيز كثير من السياسات التي أثرت سلباً في تحديد علاقات ليبيا على المستويين الإقليمي والدولي، وساهمت مع مرور الوقت في عزلة ليبيا دولياً وفرض عقوبات دولية عليها من الغرب، نتيجة سياسات القذافي غير المسؤولة، مما اكسب أنساق السياسة الخارجية الليبية علاقات ذات طابع غير متوازن، لذا أصبح القذافي غير مرغوباً فيه، على الرغم من سعي النظام الليبي في ذلك الوقت إلى تصحيح مسارات علاقته بالغرب، وذلك بتعديل سلوك النظام الليبي بعد العام 2003، عندما أعلن عن برامجه التسليحية غير التقليدية، وحل تداعيات أزمة لوكربي[9].

أما العامل الثاني فهو الموقع الجيوستراتيجي لليبيا، إذ ساهم هذا الموقع في تحديد هويتها التاريخية، وذلك من ثلاثة أبعاد مختلفة متمثلة في (البعد العربي ـ البعد الإفريقي ـ البعد المتوسطي)، تلك الأبعاد حددت أنساق العلاقة المنتظمة للدور والمكانة التي كان على ليبيا الاضطلاع بهما، إلا أن هذا العامل ارتبط بسياسات غير مدروسة أسهمت في استعداء دول المحيطين الإقليمي والدولي.

أما العامل الثالث فهو العامل السكاني أو الديمغرافي، إذ تعد ليبيا من الدول التي تنماز بكثافتها السكانية المحدودة، ولكن سياسات الحدود المفتوحة والآليات غير المنظمة للهجرة والتوظيف للعمالة الوافدة، أسهمت بأن تتحول ليبيا إلى عامل تهديد أمني لدول أخرى،كأوربا بعدها من دول العبور فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية. أما الجانب الثاني فهو ما يتعلق بمفهوم الأمن الوطني في فترة حكم القذافي،إذ إن مفهوم الأمن الوطني ارتبط بأمن النظام الليبي السابق، وهناك العديد من المظاهر التي أكدت سيادة هذا المفهوم ومنها[10]:

1 ـ محاولات تحييد المؤسسة العسكرية وحلها[*]: إذ برزت ظاهرة الإحلال التي من خلالها تم تشكيل قوات بديلة، أخذت على عاتقها التركيز على الجوانب الأمنية المتعلقة بالمحافظة على النظام، بما فيها الدور الذي لعبته اللجان الثورية في الدفاع عن أمن النظام وحمايته، وهذا ما تلمسناه من تفريغ محتوى المؤسسة العسكرية، وإنشاء جيش بديل تمثل في الكتائب الأمنية، التي تصنف في خانة مليشيات عائلية بالدرجة الأساسية، وذلك

(9) أمال العبيدي، مفهوم الأمن الوطني في ليبيا: تأصيل نظري، ورقة عمل حول مشروع ليبيا 2025: رؤية استشرافية، كانون الأول، 2007. وكذلك انظر: محمد مالكي، مصدر سبق ذكره، ص 3-4.

(10) Amal obeidi, Libyan security policy between existence and feasibility:An Exploratory study, paper submitted to security Governance in the Mediterranean project, Geneva, Geneva center for security studies, 2004.

(*) لقد عمد القذافي على مدى عقود حكمه إلى إضعاف المؤسسة العسكرية، خوفاً من أن تكون أداة للتغيير السياسي في المجتمع بعد هيمنته على القوى القبلية والمدنية إن وجدت، لذا بدا الفارق واضحاً بين المؤسسة العسكرية المصرية ذات الطابع الوطني والتي لعبت دوراً في حماية ثورة 25 يناير، والمؤسسة العسكرية الليبية التي تتشكل من ولاءات عشائرية وقبلية غالبيتها قياداتها من المقربين للقذافي، لذا لم يتورع القذافي عن جعل المؤسسة العسكرية الليبية أشبه بحالة المليشيات الشعبية، لأنه يؤمن بأن السلاح يجب أن يكون في أيدي الشعب، لذا إن حل الجيش الليبي بعد هزيمته في تشاد، وإعاد تشكيله على أسس ولائية مرتبطة به تحت مسوغات جماهيرية السلاح، وإن كانت هناك مؤشرات مفادها: خشية القذافي من بروز احتجاجات وانشقاقات بين صفوف المؤسسة العسكرية الليبية.

لخدمة نظامه، إذ تم تهميش الجيش الوطني مقابل تقوية الأجهزة الأمنية، من مثل لواء (32) المعروف باسم كتائب العقيد خميس نجل القذافي[11].

تم تهميش الجيش الوطني مقابل تقوية الأجهزة الأمنية، من مثل لواء (32) المعروف باسم كتائب العقيد خميس نجل القذافي

2 ـ اعتماد المؤسسة العسكرية والمؤسسات الأمنية الأخرى، على مصادر التجنيد التقليدية كالقرابة والولاء الإيديولوجي، أي التأثير الفاعل لمظاهر الانتماء القبلي والولاء الثوري، وهي مظاهر انتشرت في السنوات الأخيرة كأسس للتجنيد في المناصب العسكرية بصفة عامة، والأمنية على وجه الخصوص، وهنا ركز النظام الليبي السابق بصفة خاصة على دور القرابة(قرابة الدم)، في تولي المناصب منذ الثمانينات من القرن الماضي، تحت توصيف إعادة القبلية للمجتمع الليبي واستشراء ظاهرة التحكم غير الديمقراطي في قطاع الأمن.

(11) إبراهيم شرقية، مصدر سبق ذكره، ص 3.

ومن الناحية السياسية نرى أن هناك تنافساً ضمنياً بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة، لاسيما في عهد حكم القذافي، إذ يمكن القول إنه على الرغم من أن الولايات الشرقية، ولاسيما بنغازي كانت من أكثر المدن الليبية التي ساندت القذافي في حركة الانقلاب التي قادها في العام 1969 ضد النظام الملكي، ولكن نلاحظ أن هذه المدن تحولت إلى معقل للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية، ومصدر للاضطرابات والمحاولات الانقلابية ضد نظام القذافي منذ السبعينات من القرن الماضي وما بعدها، الأمر الذي أدى إلى مواجهات عنيفة بين الطرفين، فضلاً عن هجرة أعداد كبيرة من الكفاءات والمهنيين إلى أوربا، مما رسخ بالمحصلة حالة القطيعة بين القذافي ونظامه وبين تلك المدن، الأمر الذي أدى إلى بروز ملامح حلقة مفرغة عناصرها الإقصاء والقمع، الذي قاد بالنتيجة للاحتجاج والتمرد ضد نظام القذافي في أطار ثورات الربيع العربي، التي أفضت إلى انطلاق شرارة الثورة الليبية في17 فبراير العام 2011 ضد نظام القذافي[12].

(12) محمد مهدي عاشور، مصدر سبق ذكره، ص 4.

ثانياً: واقع الثورة الليبية ومخرجاتها لمرحلة ما بعد القذافي

لقد واجهت ليبيا تحديات صعبة على جميع الأصعدة،منذ إن انتقلت إليها موجة التحولات التي شهدتها المنطقة في ما سمي (بثورات الربيع العربي)، التي أفرزت واقعاً جديداً لم يكن سهلاً على البلاد، التي عاشت على مدى

إن تنامي وجود القاعدة والجماعات الجهادية الأخرى، يشكل خطراً على ليبيا ومحيطها الإقليمي والدولي

أكثر من أربعة عقود تحت سيطرة القذافي وقبضته الحديدية، ولكن بعد انهيار نظام القذافي كانت الأرضية في ليبيا هشة الأمر، الذي فتح المجال أمام ظهور العديد من التهديدات التي عمقت من أزمة البلاد، لاسيما مع بروز شبح تقسيم البلاد، وظهور حركات انفصالية وأخرى متشددة، ومع محاولة الإخوان المسلمين فرض أنفسهم على الساحة السياسية الليبية، لتحقيق بعض المكاسب على غرار الإسلاميين في تونس ومصر، كما إن تنامي وجود القاعدة والجماعات الجهادية الأخرى، يشكل خطراً على ليبيا ومحيطها الإقليمي والدولي[13].

وعليه فقد اتسمت الثورة الليبية بخصائص عن ثورات بلدان الربيع العربي الأخرى، ولعل من أبرزها حالة العسكرة التي فرضت على الثورة، والإسهام الفاعل لقوات الناتو في إسقاط نظام القذافي، فضلاً عن اختفاء البنية السياسية التحتية للنظام الجماهيري، سواء أكانت سياسية أم عسكرية، مما يؤشر لنا أن التحدي الرئيس في المرحلة الانتقالية لا يتعلق ببناء نظام سياسي فحسب، وإنما صياغة دولة جديدة على أسس مختلفة[14]. ولكن المفارقة هنا أن ما حدث هو أن ثورات الربيع العربي حملت معها فكرة التقسيم والتسويق لمشاريع الحكم الفدرالي في المنطقة العربية، على أساس دعامتين هما: الديمقراطية وتمكين الأقليات الاثنية والطائفية، لاسيما أنه بدأت تظهر مفاهيم جديدة في تطبيقات التقسيم يمكن تسميتها(بالتجزئة داخل الحدود)، في ظل المعادلة الإقليمية المعقدة في المنطقة العربية، ولاسيما في ليبيا لمرحلة ما بعد القذافي[15].

اليوم يعود الجدل حول الفيدرالية[*] للبروز ويطرح إشكاليات وتحديات ستؤثر في شكل المستقبل السياسي للبلاد، هذه التحديات لا تتعلق فقط بكون ليبيا تفتقر لسلطة فاعلة، بل أيضاً بحالة ما بعد القذافي، فضلاً عن تفاعل قوى داخلية مختلفة الطبيعة والتوجهات مع حضور القوى الدولية والإقليمية، ففرص تجاوز تحديات التحول وإعادة البناء تتحكم فيها الآثار السلبية لديكتاتورية القذافي، والافتقار لأية خبرة سياسية أو مؤسسات تضمن استمرارية العمل البناء وشروطه الأساسية، فمثلاً توحدت القوى الفاعلة والصاعدة حول هدف الإطاحة

برزت الخلافات حول ملفات عديدة تتعلق بالهوية والاندماج الوطني والتحول الديمقراطي ومحددات المنتظم السياسي الجديد برمته بما فيه ملف الفيدرالية

(13) صحيفة العرب، الصراعات السياسية والنزعات الانفصالية تغرق ليبيا، السنة (36)، العدد(9394)، 2013/11/29.

(14) خالد حنفي علي، مصدر سبق ذكره، ص 1.

(15) عبد الوهاب العمراني، الفدراليات والأقاليم المستقلة.. ثمار ثورات الربيع العربي، صحيفة العرب، السنة(36)، العدد(9394)، 2013/11/29.

(*) من المعروف إن أبرز منظري الفيدرالية هو الانكليزي ألبرت دايسي، الذي يرى إن ثمة شرطين لتشكيل الدولة الفدرالية هما، الأول، هو وجود عدة دول وثيقة الارتباط بعضها ببعض محلياً وتاريخياً وعرقياً، الأمر الذي يجعلها قادرة على إن تحمل في نظر سكانها هوية وطنية مشتركة، والأخر هو الرغبة في تحقيق الوحدة الوطنية والتصميم على المحافظة على استقلال كل دولة في الاتحاد.

بالنظام الليبي السابق، ولكن بعد تحققه برزت الخلافات حول ملفات عديدة تتعلق بالهوية والاندماج الوطني والتحول الديمقراطي ومحددات المنتظم السياسي الجديد برمته بما فيه ملف الفيدرالية(*)، ومن الواضح إن إعلانها في هذا التوقيت له أبعاد إستراتيجية لوروده من إقليم يمتد من حدود مصر شرقاً إلى وسط البلاد غرباً، ومن البحر المتوسط شمالاً إلى الحدود مع كل من السودان وتشاد جنوباً، فضلاً عن أنه الإقليم الذي تخزن أرضه القسم الأعظم من إمدادات الطاقة(**)(16).

فمن الناحية التاريخية عندما قامت ليبيا العام 1951، أثر قبول طرابلس بالحكم السنوسي ظل الخلاف بين نظرتين مختلفتين، فطرابلس طالبت بقيام دولة موحدة، في حين أن فزان وبرقة طالبتا بالدولة الاتحادية، فقامت أولاً دولة اتحادية تتألف من ثلاث ولايات هي برقة، طرابلس، وفزان(17).

وعليه تعد المطالبة بالنظام الفيدرالي في ليبيا إحدى القضايا الحساسة في المرحلة الانتقالية، ومن هنا فإن تحليل خلفيات إعلان الفيدرالية في برقة يقتضي النظر إليه من زوايا جغرافية، تاريخية، اجتماعية، واقتصادية، إذ إن لإقليم برقة ملامح جغرافية تفصله عن طرابلس لوجود صحراء سرت من ناحية، ومن ناحية أخرى سيطرت داخل برقة تحالفات قبلية قوية(18)، أما على المستوى التاريخي، أن سكان برقة يشددون على أن ثمة خصوصية محلية لإقليمهم، ويشمل ذلك بعدين: البنية الاجتماعية القبلية المتمايزة عن تلك القائمة في الغرب، والبنية السياسية الخاصة والمتمثلة بشبكة علاقات اقتصادية وقبلية، تكونت منذ أن تمكن عالم الدين الجزائري محمد السنوسي(السنوسي الأكبر)، في أواسط القرن التاسع عشر من توحيد قبائل الشرق، ونجاح هذا التحالف القبلي في السيطرة على الطرق التجارية بين إفريقيا الوسطى وساحل البحر المتوسط، وثمة بعد آخر لا يقل أهمية في تشكيل هذه الخصوصية، وهو السنوسية بعدها طريقة صوفية ـ إصلاحية اقتصر انتشارها على الشرق الليبي، ولكن في هذا السياق جاءت السياسات التعسفية والقمعية، التي انتهجها القذافي لتعزز شعور أبناء الإقليم الشرقي بأن إقليمهم قد سلب منهم، لمصلحة نظام مركزي استبدادي، ولهذا لم يكن مستغرباً أن تكون بدايات ثورة 17 فبراير من الشرق الليبي(19).

ومن هنا كان لظهور الحركة السنوسية دور في اكتساء إقليم برقة بمظهر الكيان السياسي، إذ أشار العديد من الباحثين إلى أنه برز وسط البيئتين

(*) لقد أعلنت مجموعة من أعيان المنطقة الجنوبية من ليبيا يوم 27 أيلول العام 2012 منطقة فزان إقليماً فيدرالياً، وتم تشكيل المجلس الاجتماعي الأعلى لقبائل فزان وانتخب نوري محمد القويزي رئيساً لإقليم فزان.

(**) يشكل وجود القسم الأعظم من احتياطات الطاقة الليبية في المنطقة الشرقية، احد الحوافز الرئيسة لطرح مشروع الفيدرالية، والحجة التي يطرحها الانفصاليون تسويفاً للفيدرالية، هو الظلم والإقصاء والتهميش الذي عانت منه المنطقة الشرقية طيلة حكم القذافي.

(16) مركز الجزيرة للدراسات، ليبيا والفيدرالية: سياقات الماضي ومآلات المستقبل، الموقع على الرابط: www.aljaszeera.net/264/2012
وكذلك انظر: مركز الجزيرة للدراسات، ليبيا: تنامي صراع المصالح الضيقة يهدد الكيان الهش، الموقع على الرابط: www. aljazeera.net, 25/8/2013
وكذلك انظر: صحيفة القدس العربي، 2011/4/25.

(17) جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى: دراسة في الجغرافية السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص 81.

(18) علي عبد اللطيف حميدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا: دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار 1830 ـ 1932، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 109. وكذلك انظر:يو سف محمد الصواني، ليبيا بعد القذافي: الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي في ليبيا... أفاق وتحديات التحول الديمقراطي، حلقة نقاشية، تقديم وإدارة خير الدين حسيب، مجلة المستقبل العربي، بيروت، تشرين الثاني، 2011، ص 12 ـ 13.

(19) وسام متي، دكتاتورية القذافي إلى فوضى النظام الجديد.. (فدرالية برقة): هل هي بداية التقسيم، الموقع على الرابط: www.alrakoba.net,22/ 11/2013.

الجغرافية والاقتصادية، الجانب الجهوي الذي يرسم انساق الحياة السياسية والاجتماعية في ليبيا، فمساحة البلاد وانفصالها بسبب وجود صحراء كبرى، ساعد على نشوء سمات جهوية خاصة، وربما هذا الذي دعا الباحثين إلى القول بـ استقلال برقة الذاتي عن طرابلس إلى ما بعد العام 1835[20]،

(20) علي عبد اللطيف حميدة، الأصوات المهمشة: الخضوع والعصيان في ليبيا أثناء الاستعمار وبعده، ترجمة:(عمر أبو القاسم الككلي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 26.

أشار مصطفى عمر التير إلى التشابه الكبير بين الإعلان الأخير عن الفيدرالية والإعلان عن استقلال برقة عام 1949

إذ أشار مصطفى عمر التير إلى التشابه الكبير بين الإعلان الأخير عن الفيدرالية والإعلان عن استقلال برقة عام 1949، مذكراً بالعلاقة الخاصة التي كانت تربط بريطانيا بالأمير إدريس السنوسي، إذ وافقت على إعطاء برقة حكماً ذاتياً تحت إمارته، هكذا أعلن عن استقلال الإقليم في أول حزيران 1949، رأى في تلك الخطوة عملاً يتسق مع البرنامج السياسي لبريطانيا في تلك الفترة، الذي رمى إلى تحويل مناطق نفوذ الإمبراطورية العثمانية إلى دويلات ملكية ترتبط بالتاج البريطاني، واستنتج التير أن السيناريو نفسه تكرر يوم السادس من آذار العام 2012، عن طريق ما أصبح يعرف بإعلان مؤتمر برقة[21].

(21) رشيد خشانة، مشروع الفدرالية في ليبيا... انتقام من التهميش لكنه يثير المخاوف من التقسيم، الموقع على الرابط: www.swissinfo. ch/ara/detail/ content,19/3/2012,p.4

واتساقاً مع ذلك يمكن تفسير أسباب تنامي الحركات الانفصالية في ليبيا لمرحلة ما بعد القذافي، وذلك على النحو الآتي[22]:

(22) احمد رجب، التداعيات الاقتصادية للنزعات الانفصالية في ليبيا، الموقع على الرابط: www.rcssmideast.org, 2/ 11/2013, p. 2.

1 ـ مركزية السياسات التنموية، إذ أفضت السياسات التنموية لنظام القذافي، والتي اهتمت بالعاصمة على حساب باقي المناطق إلى إحداث نمط غير متوازن، مما أشعر سكان هذه الأقاليم بظلم بسبب تلك السياسات، ولازالت هناك مخاوف من الاستمرار في إتباع هذا النمط التنموي حتى بعد الإطاحة بالنظام السابق.

2 ـ عدم العدالة في توزيع الثروة، تتمتع ليبيا بنوع من الثراء النسبي نتيجة للمخزون النفطي الهائل، بحيث تقدر أرصدتها من الفوائض النفطية بما يزيد على (200) مليار دولار، فضلاً عن توافر حوالي(50) مليار دولار كعوائد مالية تدخل الخزينة المالية سنوياً، لكن نظراً لسياسات النظام السابق واستئثاره بمعظم هذه العوائد، والتوجه نحو زيادة الإنفاق على التسليح، لازالت هناك الكثير من الفئات تعاني من انتشار الفقر والتخلف.

3 ـ سياسات التهميش والفساد، إذ عانت كثير من الأقاليم الليبية من مظاهر التهميش والفقر، ولاسيما برقة، التي تضم وحدها نحو75% من مجموع الحقول النفطية الليبية، والتي شهدت ارتفاعاً في الأصوات المطالبة بالتحول

نحو الفيدرالية، وذلك نتيجة استبعاد القبائل من المشاركة في الحكومة في آذار العام 2012، وحرمانهم من تولي بعض المناصب كالوظائف الدبلوماسية والعسكرية.

4 ـ استعجال المجلس الوطني الانتقالي بالتحول من مدينة بنغازي مهد الثورة إلى طرابلس بعد تحريرها، وقد أدت هذه الخطوة إلى إنهاء الحالة الثورية التي كانت عليها البلاد والعودة إلى نمط بيروقراطي، ثم بداية ظهور فساد سياسي وإداري، فضلاً عن العجز عن إيجاد الحلول لمشكلات المرحلة الانتقالية، مما أسهم في اعادة إنتاج ظاهرة التهميش والإقصاء القديم لدى سكان هذا الإقليم، وكذلك بعض الأقاليم الليبية الأخرى أفرزتها حالة التحول وما حملته من مشكلات لمرحلة ما بعد القذافي[23].

(23) عزة الصيد الحوتي، كلمة المرأة، مؤتمر إعلان إقليم برقة، بنغازي، 6 آذار، 2012.

5 ـ التوتر الناشئ بين السلطات المؤقتة(المجلس الانتقالي) والمليشيات لمرحلة ما بعد القذافي، أدى إلى بروز صراع بين المركز الذي يسيطر على المؤسسات الوطنية، وتدفق إمدادات الطاقة ومليارات من الأصول المجمدة من جهة وإطراف مهمشة يمكن أن تتحدى شرعية المركز، بلجوئها إلى العنف والاحتكام إلى الولاءات المحلية ـ الجهوية من جهة أخرى، الأمر الذي يسهم في بروز قناعات ومدركات سايكولوجية لتعزيز فرص التقسيم الجهوي مستقبلاً[24].

(24) باراك بافي، وجيسون باك، في أعقاب الحرب: الصراع على ليبيا مرحلة مابعد القذافي، 2012/2/27.

6 ـ قانون العزل السياسي والإداري الذي ينطلق من فكرة أساسية مفادها: تجاوز إرث ديكتاتورية القذافي، ولكن إفرازات هذا القانون قد يعرض المؤسسات الليبية الهشة إلى تحديات كبيرة، ويشكل سابقة خطيرة لكونه يسمح للمليشيات المسلحة التأثير في صياغة القوانين بواسطة الإكراه والعنف، فالإقصاء السياسي الجماعي والمطلق لكل كبار المسؤولين في الأنظمة المتسلطة في المرحلة الانتقالية، لا تسهم في التغلب على مشاكل الماضي ولا إصلاح المجتمع للتطلع بأمل نحو المستقبل، مما ينتج لنا انساقاً وصوراً غير مكتملة لمرحلة ما بعد القذافي، في ضوء نظرية الإدراك غير المتوافق مع الواقع[25].

(25) هيثم عميرة فرنادث، ليبيا وإشكالية قانون العزل السياسي، الموقع على الرابط: www.realinstitutoelcano.org, 18/7/2013.

وامتداداً لذلك يمكن لنا طرح مجموعة من المتغيرات سواء الداخلية أو الخارجية، التي شكلت محددات حيال التحولات في انساق السياسة الليبية لمرحلة ما بعد القذافي، ولعل من أبرزها ما يأتي[26]:

(26) خالد حنفي علي، الاشتباك المنخفض: التحولات الانتقالية في السياسة الخارجية الليبية، مجلة السياسة الدولية، العدد(193)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، يوليو، 2013.

1 ـ تعثر بناء النظام السياسي والدولة في المرحلة الانتقالية، إذ واجهت ليبيا بعد الثورة معضلتين أساسيتين:

أولاهما: إيجاد رؤية شاملة للدولة تعيد صياغة منظومة الولاءات التحتية لمصلحة الوطنية منها، والتي تضررت من جراء تجذير القذافي لـ(اللادولة).

ثانيهما: تتعلق بصياغة نظام سياسي يستوعب مجمل القوى السياسية والاجتماعية لمرحلة ما بعد الثورة الليبية.

لا سيما إذا علمنا إن هاتين المعضلتين شكلتا محددات رئيسة للنظام السياسي الليبي لمرحلة ما بعد الثورة، وذلك عبر أربع إشكاليات رئيسة يعانيها المشهد الداخلي الليبي:

الأولى: ضعف الدولة الليبية إزاء ممارسة وظائفها الأمنية في المرحلة الانتقالية، أثر تغلغل المليشيات المسلحة وعدم القدرة على بناء جيش ليبي وطني، مما أفقد الدولة الليبية أحد عناصر القوة في صياغة حسابات سياستها الخارجية للمرحلة القادمة.

الثانية: بروز تيارات إسلامية على الساحة الليبية بتنويعاتها المتشددة والمعتدلة، أسهمت في إعادة النظر في مسألة هوية المجتمع، وتغيير مدركات النخب القائمة تجاه العالم، إذ برزت جماعات دينية متشددة رافضة للمصالح الغربية، وأخرى ليبرالية ترى أهمية الانفتاح على الغرب.

الثالثة: تتعلق بأن خريطة القوى السياسية التي ظهرت بعد انتخابات المؤتمر الوطني العام في تموز العام 2012، خلقت تشظياً للقوة أو بالأحرى (توازناً للضعف)، فلا توجد قوة مركزية مسيطرة على المشهد الداخلي وتساعد على صياغة رؤية ليبية موحدة تجاه العالم الخارجي، وبالتالي خضعت مواقف النظام السياسي الليبي إلى تجاذبات عديدة بين تلك القوى.

ظهرت بعد انتخابات المؤتمر الوطني العام في تموز العام ٢٠١٢، خلقت تشظياً للقوة أو بالأحرى (توازناً للضعف)

الرابعة: تتعلق بإعادة التفكير في شكل الدولة الليبية نفسها، بعدما تعالت أصوات الاتجاهات القبلية ـ الجهوية كمخرج للتهميش المناطقي والتنموي، الذي سبب إرباكاً للمرحلة الانتقالية، ومن هنا فإن مرحلة المخاض الانتقالي بعد الثورة خلقت بيئة تتمحور حول إدارة الصراعات غير الصفرية بين القوى السياسية، أكثر من سعيها إلى مأسسة للنظام السياسي الليبي لمرحلة ما بعد الثورة الليبية.

2 ـ تنامي تأثير العامل الدولي في الداخل الليبي، نظرا للدور الغربي الحاسم في إسقاط نظام القذافي، عبر تدخل حلف الناتو عسكرياً في ليبيا، لذلك أصبحت ادوار القوى الغربية لمرحلة ما بعد الثورة أصبحت مؤثرة في موازين القوى السياسية الداخلية، لاسيما أنها مدفوعة بمصالحها الجيوستراتيجية، ولاسيما إمدادات الطاقة في ليبيا، وعلى الرغم من الدور المحوري للناتو في إسقاط القذافي، فإنه لم يلجأ إلى نشر قوات حفظ السلام أو مستشارين، وهو ما رجعه البعض إلى التخوف من أن يؤدي وجود الناتو إلى تحويل منطقة المتوسط إلى منطقة عدم استقرار، لاسيما بعد بروز تنظيمات جهادية في ليبيا تستهدف المصالح الغربية في داخل ليبيا وخارجها[27]، أما الولايات المتحدة الأميركية التي قامت بدور اللاعب الخلفي في إسقاط القذافي، فإنها صاغت سياستها تجاه ليبيا لمرحلة ما بعد الثورة على مرتكزات تستند إلى تامين العقود النفطية، انطلاقاً من رؤية مفادها: أن ليبيا تعد إحدى دول الأوبك وقريبة من السوق الأوربية وتقدر احتياطات النفط فيها بما يقارب(50) مليار برميل، وينماز نفطها بالجودة العالية وتكلفة استخراجه أرخص، بالإضافة إلى الحوافز الايجابية المتعلقة بمشاريع إعادة الأعمار في ليبيا، ولكن دون إسهامات فاعلة في تعزيز دعائم النظام الليبي الجديد، ولكن بعد الهجمات التي تعرضت لها المصالح الأميركية في أيلول العام 2012، والتي أسفرت عن مقتل السفير الأميركي في بنغازي، حفزت الولايات المتحدة الأميركية لصياغة سياسة تقوم على تقوية حكومة المرحلة الانتقالية لمواجهة خطر التشدد الديني، نظر لتنامي الهواجس الأميركية ـ الأوربية من استحداث إمارات إسلامية متطرفة في الداخل الليبي، الأمر الذي يؤدي إلى وقوع مناطق إمدادات الطاقة الرئيسة في أيدي الجماعات الخارجة عن القانون، لذا عملت على إنشاء قاعدة استخبارية في منطقة الهواري في بنغازي تعمل على مراقبة المتشددين في الشرق الليبي، وعليه حرصت الولايات المتحدة الأميركية على أن تكون قريبة من التطورات الجارية في ليبيا لمرحلة ما بعد القذافي[28].

(27) خالد حنفي علي، الاشتباك المنخفض، مصدر سبق ذكره.

(28) خيام محمد الزعبي، ليبيا: تداعيات الواقع وسيناريوهات المستقبل، الموقع على الرابط: www.akhbaralalam.com, 4/11/2013.

3 ـ ميراث السياسة الخارجية لنظام القذافي، إذ اختزل القذافي السياسة الخارجية لبلاده في شخصه وتوجهاته، وبالتالي أضعف الأطر المؤسسية في عملية صنع السياسة الخارجية[29].

(29) مصطفى عبد الله خشيم، تأثير التحولات الديمقراطية على الثقافة السياسية في ليبيا الجديدة، مركز البحوث والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بنغازي، 2013، ص 136.

4 ـ تنامي التشابك بين الداخل الليبي والإقليم، إذ باتت الحدود الممتدة

لليبيا، سواء من الجهة العربية أو الإفريقية، ناقلة لمشكلات الإقليم (تجارة السلاح، الهجرة غير المشروعة، الجماعات الإسلامية المسلحة، وتجارة اختطاف الأجانب)، إلى الداخل الليبي والعكس، ولعل أزمة مالي شكلت أنموذجاً لهذا التشابك ما بعد الثورة الليبية، ورأينا كيف شجعت الأسلحة المهربة من مخازن ليبية، (حركة أزودا) الانفصالية في مالي على تحدي الحكومة المركزية في باماكو، والاستيلاء على النصف الشمالي من البلاد، فضلاً عن أنه يحد ليبيا نظامان سياسيان هشان هما تونس ومصر، وبالتالي أي امتداد للوضع الليبي خارج الحدود، قد يؤدي إلى بروز مظاهر عدم الاستقرار فيهما[30].

شجعت الأسلحة المهربة من مخازن ليبية، (حركة أزودا) الانفصالية في مالي على تحدي الحكومة المركزية في باماكو

(30) خالد حنفي علي، الاشتباك المنخفض، مصدر سبق ذكره.

ثالثاً: البعد المستقبلي حيال ليبيا لمرحلة ما بعد الثورة

لا نستبعد أي افتراض قابل للتحقق فيما يتعلق بالاحتمالات المستقبلية، وعليه يرى الباحث أن هناك ثلاثة احتمالات رئيسة:

الاحتمال الأول: هو التقسيم الفيدرالي، الذي يشير إلى تحويل ليبيا الموحدة إلى عدد من المناطق التي تسيطر عليها المليشيات والقبائل، وذلك بأحياء نظام ما قبل العام 1963 أي مرحلة الحكم الملكي للبلاد، إذ كانت ليبيا مقسمة إلى ثلاثة أقاليم، طرابلس في الغرب، وبرقة في الشرق، وفزان في الجنوب الغربي، وأن إعلان إقليم برقة إقليماً فدرالياً يعد خطوة تمهيدية للانفصال في المستقبل، للهيمنة على أكثر من70% من إمدادات الطاقة الليبية.

الاحتمال الثاني: إيجاد بديل وطني يقوم على أساس العمل لبناء دولة مركزية، توحد ليبيا على قواعد وأسس تعزز دولة العدالة الاجتماعية والمساواة بين جميع المواطنين الليبيين، وذلك عن طريق توفير الأمن والوئام الاجتماعي وتجريد الجماعات المسلحة من أسلحتها وحصر السلاح بيد الدولة، فضلاً عن إمكانية انتاج حكومة ديمقراطية، تسهم بشكل ايجابي وفاعل في تعزيز أسس الاستقرار الداخلي والإقليمي.

إعلان إقليم برقة إقليماً فدرالياً يعد خطوة تمهيدية للانفصال في المستقبل، للهيمنة على أكثر من 70% من إمدادات الطاقة الليبية

الاحتمال الثالث: التحول إلى أنموذج الدولة الفاشلة على

كافة المستويات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية، فالمشهد الليبي لمرحلة ما بعد القذافي يتجه نحو مسارات صراع بين القوى الرئيسة، أي بين التيار الليبرالي وبين التيار الديني، والذي يضم حركة الإخوان المسلمين وتيارات سلفية وحركات قريبة من إيديولوجية تنظيم القاعدة.

الاستنتاجات

1 ـ أدت الثورة التي انطلقت ضد القذافي إلى نشوء قوى مناطقية وقبلية، وقوى ذات توجهات سياسية، وتمكنت هذه القوى من بناء شرعيات على أسس مختلفة، ولم تعد تأبه لأهمية التوافق لإنجاح المرحلة الانتقالية.

2 ـ إن المعضلة الحقيقية هي في كيفية إحداث توازن بين السلطة المركزية من ناحية، والولايات من ناحية أخرى، لاسيما أن مسألة الفيدرالية لازالت تهدد كيان الدولة الليبية.

3 ـ خلفت الثورة الليبية ثقافة الانقسام التي تنعكس في الاستخدام الشعبي لمصطلح الثوار والأزلام، وذلك يتعارض مع روح الثورة المستندة إلى مفاهيم الولاء للوطن.

4 ـ يتعين على الحكومة الليبية أن تفرض احتكاراً على الاستعمال الشرعي للقوة داخل الدولة، إذ شكلتمرحلة ما بعد القذافي دولتين متوازيتين: الدولة الرسمية ودولة الثوار.

5 ـ الآثار السلبية لقانون العزل السياسي رقم (13) للعام 2012 على مستقبل الاستقرار السياسي والاجتماعي للبلاد.

6 ـ القدرة على إيجاد حد أدنى من التوافق على شكل النظام والدولة، لاسيما أنه لا توجد رؤية واضحة، فهل ستتم إقامة دولة مركزية أو دولة فيدرالية تتيح لامركزية مع الأقاليم الثلاثة.

7 ـ بروز تحديات تواجه المجلس الوطني الانتقالي فيما يتعلق بكيفية توزيع عوائد النفط بما يرضي جميع المكونات الجغرافية والقبلية.

8 ـ معادلة التوازنات القبلية ليست بالمهمة السهلة في بلد طمس فيه القذافي الطابع المؤسساتي للدولة.

دوافع التغلغل الإسرائيلي في آسيا الوسطى

أ. د. حميد شهاب أحمد*
د. أرشد مزاحم مجبل**
أكاديميين من العراق

* استاذ العلاقات الدولية ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد
** رئيس قسم القانون ـ كلية النسور الاهلية

مقدمة

عنيت إسرائيل منذ وقت مبكر باختراق دول أسيا الوسطى بأكملها، وكانت لديها استراتيجية متكاملة، لذلك اعتمدت على التركيز في المرحلة الأولى على التغلغل الاقتصادي عن طريق رجال الاعمال الاسرائيليين من شتى الجنسيات من جهة، وتقديم نفسها كوسيط نشيط لجذب رؤوس الاموال الغربية والأميركية الى تلك البلدان من جهة أخرى، غير أن هذا التغلغل ارتبط منذ بدايته بالأستراتيجية الأميركية الهادفة الى الهيمنة على المنطقة.

أولاً: ماهية أسيا الوسطى

تتحد ساحة دراستنا بذلك الاقليم تراتسأوكسانيا[1]، الذي يضم الدول الأسيوية الخمس التي استقلت نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي سنة 1991، وهي (كازخستان، أوزبكستان، طاجكستان، تركمانستان، قرغيزستان) أنظر الخارطة (1).

كان الكسندر فون هيولت قد حدد مصطلح أسيا الوسطى كمنطقة جغرافية أول مرة سنة 1829م[2]، في حين كان ماكيندر أول من أدرك أهمية هذه المنطقة من منظور السياسة الخارجية[3]. وتشير آخر الإحصائيات المنشورة سنة 2012، إلى أن مجموع مساحات الجمهوريات الخمس هو (4،003،451) كيلو متر مربع.

(1) تراتسأوكسانيا: هو الاسم التي تعرف به دول أسيا الوسطى حتى بداية القرن العشرين. وهو ترجمة لاتينية للاسم الذي أطلقه العرب، عندما فتحوا تلك الدول في القرن الهجري الأول، وهو «بلاد ما وراء النهر» بالإشارة إلى النهرين العظيمين اللذين يحدانها شرقاً وغرباً، وبالعربية نهر جيحون ونهر سيحون.

(2) أحمد دأوودأوغلو، العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، بيروت، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012، ص493 ـ 494.

(3) أشار ماكيندر إلى أن منطقة أوراسيا تمتلك طاقات كامنة تعادل ما تمتلكه أمريكا الشمالية من مصادر طبيعية ومعادن، واتخذ من ذلك مرتكزاً لنظرياته الجيوسياسية، ومن الملاحظ أن مقاربة ماكيندر وجدت تأييداً كبيراً في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، نظراً لامتلاك أسيا الوسطى خزين هائل من النفط والغاز الطبيعي والمعادن الأخرى. للمزيد ينظر: المرجع السابق، ص499.

خارطة (1)

جدول (1) مساحة الجمهوريات في أسيا الوسطى

	الدولـة	المساحة الكلية م. ك. م	مساحة اليابسة م.ك.م	مساحة المسطحات المائية أ.ك.م
1	كازاخستان	2،724،900 مليون كيلو متر مربع	2،699،700 مليون كيلو متر مربع	25،200 ألف كيلو متر مربع
2	تركمانستان	488،100 ألف كيلو متر مربع	469،930 ألف كيلو متر مربع	18،170 ألف كيلو متر مربع
3	أوزبكستان	447،400 ألف كيلو متر مربع	425،400 ألف كيلو متر مربع	22،000 ألف كيلو متر مربع
4	قرغيزستان	199,951 ألف كيلو متر مربع	191،801 ألف كيلو متر مربع	8،150 ألف كيلو متر مربع
5	طاجيكستان	143،100 ألف كيلو متر مربع	140،510 ألف كيلو متر مربع	2،590 ألف كيلو متر مربع
6		4,003,451 مليون كيلو متر مربع	3،927،341 مليون كيلو متر مربع	76،110 ألف كيلو متر مربع

Source: CIA-The World Fact Book- Central Intelligence Agency\
http//www.cia. Gov\library\ publicatations\the - world - Fact Book

في حين تمثل مساحة الجمهوريات الإسلامية المستقلة (جمهوريات أسيا الوسطى) الخمسة بالإضافة إلى أذربيجان حوالي (7،18%) من مساحة

الاتحاد السوفيتي[4]، وتقع دول أسيا الوسطى من الناحية الجغرافية في نقطة التقاء عدة ديانات[5]، وحضارات عريقة[6]، وتتوسط بين الشرق والغرب.

وكما تضم شعوباً ذات أغلبية من العرق التركي[7]، وتدين غالبية شعوب هذه الدول بالديانة الإسلامية، وبالرغم من أنه لا يوجد تعريف متفق عليه عالمياً لوصف هذه المنطقة، فإن منظمة اليونسكو ترى أسيا الوسطى أو أواسط أسيا بأنها (منطقة واسعة تقع في قارة أسيا محاطة باليابسة)[8]، تعد منطقة أسيا الوسطى أهم الرقع الجغرافية التي ثار بشأنها جدل واسع بين مبالغ في قدرتها على تأمين الطاقة العالمية، ومقلل من مكانتها، إذ تحتوي تلك الدول على أكبر احتياطات نفطية في العالم بعد دول الخليج العربي، للمزيد ينظر الجدول (2).

إمكانات الطاقة في دول آسيا الوسطى

الدولة	كازاخستان	قيرغيزستان	طاجكستان	تركمانستان	أوزبكستان	المجموع	نصيب آسيا الوسطى من الاحتياطيات العالمية %
النفط (مليار برميل)	30,000	0,040	0,012	0,600	0.594	32,246	2,37
الغاز الطبيعي (تريليون قدم مكعب)	100	—	—	100	65	265	4,28
الفحم الحجري (مليون طن)	34,502	895	—	—	3,307	38,704	4,26
اليورانيوم لكل ألف طن	817	—	—	—	111	928	17
الطاقة الكهرومائية لكل مليار كيلو وات/ سنة	317	99	27	15	2	460	—

Source: Energy Resources: Enormous Development Potential. Central Asia Atlas of Natural Recources, p. 51, available at: http://carecprogram.org/uploads/docs/Central-Asia-Atlas/Energy-Resources-Enormous-Development-Potential.pdf

ونتيجة لذلك ازدحمت خريطة أسيا الوسطى بقوى دولية وإقليمية متنافسة للسيطرة عليها، ليس فقط من روسيا والصين وتركيا وإيران بما تمتلكه من ميراث تاريخي وجغرافي، بل وصل الأمر إلى الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل وغيرهما بتطلعات وافدة في هذا الإقليم وموارده[9]، بوصفها تمثل

(4) أحمد نوري النعيمي، العلاقات التركية الروسية: دراسة في الصراع والتعاون، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص140.

(5) أبرز هذه الديانات هي الإسلامية والبوذية والهندوسية والمسيحية واليهودية.

(6) تنافس هنالك عدة حضارات أبرزها الصينية والروسية والهندية والتركية والفارسية. للمزيد أنظر: عمار جفال، التنافس التركي الإيراني في أسيا الوسطى والقوقاز، سلسلة دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 106،أبو ظبي، 2005، ص8.

(7) تعد اللغة التركية والفارسية هي الأساس في دول أسيا الوسطى، فضلاً عن اللغة السلافية ولهجات محلية أخرى مختلفة. للمزيد أنظر: حميد فارس حسن، السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 2006، ص341.

(8) يحدها من الشمال روسيا الاتحادية، وتطل من الجنوب على كل من إيران وأفغانستان وباكستان، بينما يحدها من الشرق الصين الشعبية، وتعد هذه الدول كيانات متماسكة وحبيسة نظراً لأنها بعيدة عن البحار والمحيطات المهمة.

(9) عاطف عبد الحميد، إبعاد الصراع على نفط أسيا الوسطى وبحر قزوين، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2006، ص67.

المتغير الجيوسياسي اللازم الذي يمثل مفتاح السيطرة على العالم، وتأسيساً على ذلك، يمكن الإشارة إلى المزايا الآتية التي تتمتع بها منطقة أسيا الوسطى:

1) التمركز في دول أسيا الوسطى يتيح الإطاحة الأكثر سهولة، والأقل تكلفة باتجاه:

أ) العمق الحيوي الروسي باتجاه الشمال.

ب) العمق الحيوي الصيني باتجاه الجنوب الشرقي.

ت) العمق الحيوي لشبة القارة الهندية باتجاه الجنوب.

ث) العمق الحيوي الإيراني باتجاه الجنوب الغربي.

ج) العمق الحيوي لكامل منطقة بحر قزوين باتجاه الغرب.

2) السيطرة على موارد دول أسيا الوسطى تتيح التحكم في إمدادات النفط والغاز والمعادن والموارد الزراعية إلى روسيا والصين وشبه القارة الهندية ودول الاتحاد الأوربي.

3) السيطرة على ممرات دول أسيا الوسطى تتيح السيطرة على الممرات البرية والجوية التي تربط بين شبه القارة الهندية وروسيا والصين، وغير ذلك من الطرق والممرات التي تتيح ضبط التفاعلات والعلاقات البينية التي تربط الأقاليم المحيطة بمنطقة أسيا الوسطى.

ثانياً: مراحل التواجد الإسرائيلي في أسيا الوسطى

لما كانت دول أسيا الوسطى جزءاً لا يتجزأ عن الاتحاد السوفيتي، لم تكن علاقتها بإسرائيل مفصولة أو معزولة عن علاقتها بموسكو[10]، الأمر الذي جعل منها دولاً تابعة[11]، وغير فاعلة في صنع العلاقة وتحديدها، عليه يمكن تقسيم الوجود الإسرائيلي في دول أسيا الوسطى إلى ثلاث مراحل زمنية هي:

1) المرحلة الأولى: هي الفترة الممتدة منذ نجاح اليهود في إقامة كيانهم في أيار ـ مايو سنة 1948[12]، إلى مشارف سقوط وتفكك الاتحاد السوفيتي، إذ أنمازت هذه الفترة بوقوف دول أسيا الوسطى موقف الخصم لإسرائيل،

(10) يرجع ذلك لكونها كانت تتبع للإدارة المركزية السوفيتية، وبالتالي لا تستطيع تحديد شكل علاقتها بإسرائيل.

(11) الدولة التابعة: هو مصطلح سياسي يشير إلى الدولة التي تعتبر مستقلة رسمياً ولكنها تقع تحت تأثير اقتصادي وسياسي هائل أو تحت سيطرة دولة أخرى.

(12) وضع ديفيد بن غورين أول رئيس وزراء إسرائيلي في مطلع خمسينيات القرن المنصرم بعض ثوابت السياسة الخارجية الإسرائيلية والتي اعتبرها ضرورية لتجأوز ما سمي آنذاك بـ (الطوق العربي).

وذلك نتيجة ظروف الحرب الباردة[13]، بالإضافة إلى طبيعة العلاقات العربية ـ السوفيتية، والصراع العربي ـ الإسرائيلي.

فانمازت هذه الفترة بعدم ووجود أي ترابط أو علاقة بين دول أسيا الوسطى وإسرائيل[14]، على الرغم من جميع المساعي التي بذلتها إسرائيل آنذاك للتقرب من هذه الدول[15]، إلا أنها باءت بالفشل.

2) المرحلة الثانية: شهدت هذه المرحلة بالرغم من قصر مدتها من سنة 1985، إلى سنة 1991[16]، تطور وتحول في العلاقة بين دول أسيا الوسطى وإسرائيل، إذ أدت سياسة ميخائيل غرباتشوف آخر رئيس للاتحاد السوفيتي قبل تفككه، دوراً مهماً في تسويق إسرائيل وتقديمها كدولة طبيعية لدول الاتحاد السوفيتي السابق، لكونه كان يدعو إلى تبني سياسة (البرسيترويكا)[17]، وتبعاً لذلك تحسنت العلاقة ما بين الاتحاد السوفيتي وإسرائيل، الأمر الذي ولد تطور في علاقة دول الاتحاد السوفيتي مع إسرائيل[18].

3) المرحلة الثالثة: تعد هذه المرحلة هي الأخيرة، إذ إنها تمتد من سنة 1991، إي بعد استقلال دول أسيا الوسطى عن الاتحاد السوفيتي، ولغاية الآن، إذ بوصفها الأكثر تأثيراً وفعلاً، والأعمق أثراً ونفوذاً[19]، إذ قامت إسرائيل بسرعة الاعتراف بسيادة واستقلال دول أسيا الوسطى، وعملت على بدء علاقات معها على الصعد كافة [20]، وشهدت هذه المرحلة ترحيب متبادل في إتمام العلاقات بينهما، حيث نشطت العلاقات التجارية والاقتصادية بعد تبادل الاعتراف الدبلوماسي بينهم. وعملت إسرائيل على استعراض قوتها وتفوقها وتطورها التقني والعسكري والصناعي على دول هذه المنطقة، المتعطشة لكل إشكال التعاون[21].

ثالثاً: أسباب التغلغل الإسرائيلي في دول أسيا الوسطى.

بعد استقلال دول أسيا الوسطى سارعت إسرائيل والعديد من الدول الإقليمية والدولية، إلى اختراق هذه الدول من أجل حصول أعلى الامتيازات والمكتسبات لصالحها، وبالنسبة إلى أهمية التي توليها إسرائيل لدول أسيا الوسطى، فإنها لا تأتي من فراغ، بل هنالك العديد من العوامل أدت بدفع إسرائيل نحو بذل المزيد من أجل هذه الدول، والتي يمكن حصرها فيما يأتي:

(13) الحرب الباردة: مصطلح استخدم لوصف حالة الصراع والتوتر والتنافس التي كانت قائمة بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي وحلفائهم في العالم منذ منتصف القرن المنصرم، ولغاية العقد الأخير من ذات القرن.

(14) يرجع السبب في ذلك خضوع دول أسيا الوسطى بشكل مباشر إلى حكومة موسكو آنذاك، بسبب خضوعها للسياسة المركزية السوفيتية. كما لم يكن لديها القدرة والحرية على تغير شكل ونمط العلاقة لو أرادت.

(15) استخدمت إسرائيل جميع الإمكانيات المتاحة بما في ذلك اليهود الروس المهاجرين إليها، من خلال الاستعانة أو الاستفادة من جنسيات بلادهم الأصلية، وعلاقاتهم الواسعة فيها، وقدراتهم المالية الكبيرة التي ساهمت في بناء شركات وأساطيل تجارية عملاقة كان لها دور كبير فيما بعد في رسم السياسات الخارجية لدول هذه المنطقة.

(16) تعد سنة 1985، سنة تولي ميخائيلغرباتشوف مهام زعامة الحزب الشيوعي السوفيتي، مما أهله بعد ذلك لاعتلاء رئاسة الاتحاد السوفيتي في 26 كانون الأول ـ ديسمبر سنة 1988.

(17) البرسيترويكا: تعني إعادة البناء، وهي برنامج للإصلاحات الاقتصادية أطلقه غربا تشوف مهمتها إعادة بناء الاتحاد السوفيتي، صاحبتها سياسة غلاسنوست والتي تعني المكاشفة، أدى تطبيق السياستين إلى تفكك الاتحاد السوفيتي وتقسيمه سنة 1991.

(18) معين أحمد محمود، إسرائيل واختراق جبهة أسيا، باحث للدراسات، بيروت، 2009، ص151.

(19) شكل تفكك الاتحاد السوفيتي نقطة انطلاق للعلاقة ما بين دول أسيا الوسطى وإسرائيل.

(20) مصطفي يوسف الدواي، الكيان الصهيوني في القوقاز وأسيا الوسطى طبيعة وأهداف التواجد، مجلة الوحدة الإسلامية، بيروت، العدد 143، 2013، ص14–15.

(21) المرجع السابق، ص15.

1) العوامل الجيو سياسية: كما هو معروف تقع دول أسيا الوسطى بين دولتين كبيرتين هما روسيا والصين، فضلاً عن قربها من تركيا التي تعد بوابة المنطقة إلى أوربا، وكذلك إيران التي تشكل هاجساً حقيقياً لإسرائيل وشعبها، وتهدد مستقبل وجودها، وتعرض استقرارها للخطر.

لذلك تولي إسرائيل أهمية قصوى لمنطقة أسيا الوسطى، إذ قامت وزارة الخارجية الإسرائيلية بتوسيع قسم اورأسيا فيها عما كانت عليه قبل تفكك الاتحاد السوفيتي، بحيث أصبح القسم الجديد يعرف باسم (اوراسيا 2)، وهو مسؤول الآن عن جمهوريات أسيا الوسطى وجنوب القوقاز[22]، عليه تعد إسرائيل وجودها من الناحية الجغرافية مهم جداً في تلك المنطقة، إذ ترى في دول أسيا الوسطى منطقة عمق إستراتيجي لها.

2) العوامل السياسية: تتلخص هذه العوامل فيما يأتي:

- تحديد دور العرب والمسلمين في دول آسيا الوسطى، والحد من تطوير علاقتهما المشتركة[23].
- تحسين الوجه الإسرائيلي وجعله مقبولاً لدى الأوساط الآسيوية[24].
- تحاول إسرائيل أن تربط بين دول أسيا الوسطى ودول الشرق الأوسط، إذ إن جذب دول أسيا الوسطى في مشروع الشرق أوسطي سيخلق واقعاً جديداً في الشرق الأوسط[25].
- يضاف إلى ذلك ما تتمتع بها دول أسيا الوسطى من أهمية علمية وتنكولوجية ورثتها من تركة الاتحاد السوفيتي[26].

3) العوامل الديموجرافية: يرتبط هذا العامل بالأقلية اليهودية المتواجدة في دول أسيا الوسطى، إذ تعنى إسرائيل بذلك وعملت على جمع اليهود الشرقيين والغربيين من بقاع العالم، وعليه استغلت إسرائيل هذا العامل ووظفته بما يخدم مصالحها الإستراتيجية[27]، إلا أن الأمر المؤكد هو إن الوجود اليهودي في دول أسيا الوسطى يضمن لإسرائيل فرصة لتدعيم نفوذها، واختراقها لمجتمعات ونخب هذه الدول، إذ استفادت إسرائيل من هذا التواجد في اتجاهين: **الأول**: فتح باب الهجرة من هذه الدول إلى إسرائيل خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي[28].

(22) هذا العمل لم يقتصر فقط على وزارة الخارجية الإسرائيلية، وإنما حذت حذوها جميع الوزارات ذات الاختصاص والمؤسسات الأمنية والعسكرية من خلال إعداد دراسات خاصة بهذه الدول، وتشكيل فرق ميدانية وعملية لمتابعتها، من أجل التعرف على مختلف تفاصيل الحياة في تلك الدول.

(23) بيسان عدوان، النزاع الإسرائيلي ـ الإيراني في أسيا الوسطى والشرق الأوسط، مجلة مختارات إيرانية، العدد 56، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2005، ص154.

(24) جاسم الحريري، التغلغل الإسرائيلي في دول أسيا الوسطى وانعكاساته على علاقاتها مع المنطقة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 371، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص77.

(25) تعمل إسرائيل على ذلك من أجل إضفاء الصبغة غير عربية على منطقة الشرق الأوسط، من خلال ضم دول غير عربية إليها كدول أسيا الوسطى والقوقاز من الشرق، وإثيوبيا من الجنوب. للمزيد أنظر: بيسان عدوان مرجع سابق، ص154.

(26) مثال على ذلك مطار بايكونور الفضائي في كازاخستان، وهو مركز إطلاق سفن الفضاء وتجارب الصواريخ وأبحاث حرب النجوم في الحقبة السوفيتية، وما تزال روسيا تستأجره للأغراض ذاتها حتى الآن. للمزيد أنظ: محمد فراج أبو النور، إبعاد التغلغل الإسرائيلي في أسيا الوسطى: غنائم إسرائيل في كازاخستان، البيان، 2005.

(27) حميد شهاب أحمد، التنافس الإقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات الإسلامية في أسيا الوسطى، سلسلة دراسات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العدد بلا، 2004، ص18.

(28) بناءاً على ذلك فتحت إسرائيل في العاصمة الأوزبكية طشقند فرعاً للوكالة اليهودية (سحتوت)، لتنظيم هجرة اليهود إليها. للمزيد انظر: ليوندسيو كيانين، تغلغل سياسي واقتصادي وأدوار مشبوهة: الدولة الصهيونية.. الشريك الأصغر لأمريكا في أسيا الوسطى، جريدة البيان، 2002.

الثاني: إبقاء عناصر وجماعات ضغط يهودية في تلك المنطقة[29]، لضمان بقاء النفوذ الإسرائيلي في هياكل صنع القرار داخل دول أسيا الوسطى.

4) **العوامل الاقتصادية**: يبدو إن إسرائيل أعطت الجانب الاقتصادي أهمية خاصة في تحركها اتجاه دول آسيا الوسطى، فعملت نحو تطوير وتنمية تعاونها الاقتصادي في المجالات التي تحتاجها دول أسيا الوسطى وتوظيف الاستثمارات فيها، إذ شهدت مدينة طشقند العاصمة الأوزبكية أول مؤتمر اقتصادي إسرائيلي بعد أقل من ثلاثة أشهر على استقلالها في آذار ـ مارس سنة 1992، يضم دول آسيا الوسطى، لبحث احتياجات هذه الدول من المشروعات والمساعدات الاقتصادية، والدور الذي يمكن أن تقوم به إسرائيل[30]، فعملت على ثلاثة محاور من أجل ذلك وهي:

أ) **المحور الأول**: أدركت إسرائيل أنه بتدعيم علاقاتها وترصين نفوذها في هذه الدول، تستطيع من ذلك توفير كل متطلباتها من اليورانيوم اللازم لتعزيز ترسانتها النووية، واحتياجات مفاعلاتها غير العسكرية، وأدركت أنها جراء ذلك تستطيع إن تصبح لاعباً مهماً في أسواق اليورانيوم العالمية بكل ما يضفيه ذلك من أهمية اقتصادية لها على الساحة العالمية[31]، هذا بالإضافة إلى المخزون الهائل من النفط والغاز والفحم[32].

ب) **المحور الثاني**: تعد منطقة أسيا الوسطى من المناطق الزراعية الشهيرة بالعالم، وإسرائيل هي متقدمة في مجال الزراعة ونظم الري والمكننة الزراعية، ولذلك استطاعت إسرائيل بسهولة أن تحل محل أوكرانيا وبيلاروسيا في تزويد هذه الدول بالمعدات المتطورة في مجال الزراعة والري والمستلزمات الزراعية الأخرى[33]، هذا بالإضافة إلى قيام الهيئات الحكومية الإسرائيلية المتخصصة بهذا المجال، بالبحث في إقامة مشروعات مشتركة ونقل تكنولوجيا إسرائيل إلى دول أسيا الوسطى[34].

ت) **المحور الثالث**: لعل سعي هذه الدول الناشئة حديثاً لإعادة بناء جيوشها، التي لم تكن موجودة سابقاً ولم يكن لها أدوار محددة وخاصة بها، مما جعلها دولاً غير مهيئة، وينقصها الكثير للتطور والارتقاء، الأمر الذي جعلها سوقاً مفتوحة لاستيراد السلاح والخبرات العسكرية والأمنية، خاصة بعد الحرب على أفغانستان، والحروب التي خاضتها لعض تلك الدول ضمن الاتحاد السوفيتي[35].

(29) جماعات الضغط: هي تنظيم قائم للدفاع عن مصالح معينة، ويمارس عند الاقتضاء ضغطاً على السلطات العامة، بهدف الحصول على قرارات تخدم مصالح هذه الجماعة. للمزيد أنظر: سعاد الشرقأوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مركز الدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2007، ص243.

(30) قامت إسرائيل هنا على تقديم نفسها كوسيط نشط لجذب الأموال والاستثمارات لغربية والأميركية إلى هذه الدول. للمزيد أنظر: محمد عباس ناجي، الوجود الإسرائيلي في أسيا الوسطى: الأهداف والآليات، مجلة مختارات إسرائيلية، العدد بلا، مؤسسة الأهرام، سنة النشر بلا، ص25.

(31) ذلك لما تحتوي كازاخستان من مخزون هائل من اليورانيوم.

(32) ناهض محمد صالح أحمد، القوى والعوامل المؤثرة في النظام الإقليمي في أسيا الوسطى، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 2008، 239.

(33) بناءاً على ذلك قام وزير الإشغال الإسرائيلي (ايجدور ليبرمان) بزيارة كل من كازاخستان وازبكستان بهدف توسيع حجم التجارة بينها وبين هاتين الدولتين.

(34) لعل الغاز والنفط والمعادن المشعة هي أكثر ما يسعى إليه الإسرائيليين للحصول عليه، ويحركهم بقوة تجاه هذه المنطقة، ويدفعهم للتفكير في كيفية اختراقها والتأثير عليها، والاستفادة منها، وحرمان الآخرين من الاستفادة منها، خاصة إن إمكانياتها كبيرة، ومخزونها هائل، وأسواقها مفتوحة، وقدرتها على الاستيعاب غير محدودة.

(35) مصطفي يوسف الدواي، مرجع سابق.

5) العوامل الأمنية: يتعلق هذا العامل بقلق إسرائيل من تنامي تيار الأصولية الإسلامية في دول أسيا الوسطى، خاصة منذ سيطرة طالبان على أفغانستان قبل أن يسقط نظامها سنة 2001[36]، حيث تعد إسرائيل الأصولية الإسلامية بمثابة عدو أساسي موجه لها، ومن ثم تحركت لاحتواء تهديده وخطره على مصالحها، مستغلة في ذلك علمانية النظم والنخب الحاكمة في دول أسيا الوسطى، لذلك عدّت إسرائيل وهذه الدول الأصولية الإسلامية عدو مشترك بينهما، خاصة بعد اندلاع الحرب الأهلية في طاجيكستان سنة 1992[37]، وسيطرة طالبان على أفغانستان. وعليه تحركت إسرائيل على هذا الأساس لتفعيل وجودها في هذه الدول[38].

رابعاً: وسائل التغلغل الإسرائيلي في أسيا الوسطى.

كان لإسرائيل عدة طرق ووسائل استطاعت بها النفوذ إلى دول آسيا الوسطى، وتتمحور هذه الوسائل في عدة محاور هي:

1) المحاور السياسية: سخرت إسرائيل الوسائل السياسية كمنفذ للتغلغل في دول أسيا الوسطى، وتنوعت هذه إلى وسائل عدة هي[39]:

أ) إقامة علاقات دبلوماسية.

ب) تبادل الزيارات الرسمية.

ت) المشاركة في قمم دول أسيا الوسطى.

2) المحاور الاقتصادية: مثلما كان لإسرائيل طرق وأساليب سياسية نفذت بها إلى داخل دول أسيا الوسطى، كان هنالك إجراءات اقتصادية سهلت في ذلك، وهذه الإجراءات هي:

أ) توقيع عقود واتفاقيات اقتصادية.

ب) إشراك الخبرات الإسرائيلية في المشاريع الاقتصادية لهذه الدول.

ت) تشجيع المستثمرين الإسرائيليين للعمل في دول أسيا الوسطى.

ث) إنشاء خط نقل الغاز من دول أسيا الوسطى إلى منطقة الشرق الأوسط.

ج) تقديم المساعدات الاقتصادية.

(36) على الرغم من سقوط نظام طالبان في أفغانستان وخضوع الأخيرة إلى سيطرة القوات الأميركية، لم يتوقف التخوف الإسرائيلي من الأصولية الإسلامية، خاصة مع التقارب النووي الإيراني ـ الروسي، والوجود الإيراني الجيوسياسي في دول أسيا الوسطى. للمزيد أنظر: بيسان عدوان، مرجع سابق.

(37) محمد عباس ناجي، مرجع سابق.

(38) إن اندلاع هذه الحرب زاد من قلق ومخاوفأوزبكستان المجاورة، حيث هيأت هذه الحرب الفرصة إمام تنامي الحركات الأصولية فيها، وفي مقدمتها حزب النهضة، وضاعف من المخاوف الأوزبكية وجود تشابك كبير بين شعب طاجيكستان وشعبها، حيث إن حوالي (25٪) من سكان طاجيكستان من أصول أوزبكية، وان حوالي (20٪) من سكان أوزبكستان من أصول طاجيكية.

(39) جاسم الحريري، مرجع سابق.
ـ كذلك: جعفر عبد الرزاق، الجمهوريات الإسلامية في أسيا الوسطى والاستقطاب الدولي، الفكر الجديد، 1993.
ـ كذلك: خالد إبراهيم البعباع، إسرائيل والجمهوريات الإسلامية في أسيا الوسطى، الدستور، 2005.

3) المحاور الأمنية: استغلت إسرائيل حالة الصراع الذي شهدته دول أسيا الوسطى بين أنظمتها السياسية الحاكمة، وحركات المعارضة المسلحة، التي تصطبغ بالصبغة الإسلامية، وتطرح الأنظمة السياسية الحاكمة في هذه الدول نفسها كأنظمة علمانية، وذلك استمراراً للنظام السوفيتي، الأمر الذي جعل من إسرائيل تعزف على هذا الوتر، واتكأت على مخاوف تلك الدول من الأصولية الإسلامية، وعملت على إبعادها من بناء علاقات قوية مع العالم العربي والإسلامي، بوصفه المحيط الطبيعي لحركة هذه الدول.

خامساً: أهداف التغلغل الإسرائيلي في دول أسيا الوسطى.

تعد أهداف إسرائيل من علاقاتها مع دول أسيا الوسطى، وهي مزيج من أكثر من جانب، وهي قد لا تختلف كثيراً عن طموحاتها من بناء علاقات جديدة، مع دول أخرى في أي مكان آخر من العالم، فهي تقوم على الأسس نفسها، وتتفق مع نفس السياسة والهدف، ومنها[40]:

1) الظهور كقوة إقليمية تلعب دوراً مؤثراً في المنطقة، معززة بذلك نفوذها العالمي.

2) إضعاف الأمن القومي للدول العربية، وعزل العرب عن الامتداد إلى تلك الدول، وعزل تلك الدول عن المحيط العربي.

3) مد نفوذها السياسي في تلك الدول بما يعزز الاعتراف بها دولياً، ويحسن صورتها ويمنحها دعماً دعائياً.

4) تأمين خط جيهان النفطي، حيث تسعى لتأمين منابع النفط التي تغذي خط الأنابيب الذي يمتد من أذربيجان، ثم جورجيا حتى ميناء جيهان التركي ثم إلى ميناء عسقلان[41].

5) عملت على ربط اقتصاد بعض تلك الدول باقتصادها، بحيث يصعب على تلك الدول فك هذا الربط، وتسعى من ذلك لتقوية اقتصادها بفتح تلك السواق لمنتجاتها واستثماراتها، فضلاً عن التحكم في تلك الدول اقتصادياً.

6) تكثيف تواجدها العسكري والأمني في تلك الدول، والاستفادة من بيع الأسلحة والتعاون معها[42].

(40) مصطفي يوسف الدواي، مرجع سابق، 124.
ـ كذلك: خالد إبراهيم البعباع، مرجع سابق.
ـ كذلك: معين أحمد محمود، مرجع سابق، ص123.
ـ كذلك: أمنية سالم، الكيان الصهيوني في أسيا الوسطى: خطط التغلغل واستغلال الفراغ العربي والإسلامي، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط:
http;\\ www.asiaalwsat.com

(41) يشكل النفط الوارد من دول أسيا الوسطى إلى إسرائيل مانسبته (40٪) من احتياجات إسرائيل النفطية.

(42) تسعى إسرائيل لملء الفراغ الذي أحدثه تفكك الاتحاد السوفيتي في دول أسيا الوسطى، ضمان عدم ظهور إسلاميين في تلك الدول، وضمان بقاء تلك الدول على حالها من حيث الضعف والتبعية للولايات المتحدة الأميركية ولها على حد سواء، مستعينة بالأنظمة الحاكمة المستبدة في تلك الدول التي تستشعر خطر الحركات الإسلامية عليها. كما ذكرنا سالفاً.

7) أخيراً إضعاف نفوذ إيران العسكري والأمني والسياسي في تلك الدول، واستخدامها كورقة ضغط لتهديد إيران عسكرياً وأمنياً.

سادساً: عوامل نجاح التغلغل الإسرائيلي في دول أسيا الوسطى

لعبت عوامل عديدة ومختلفة في نجاح إسرائيل من النفاذ إلى دول أسيا الوسطى، وهي عوامل كان بعضها موجوداً، إلا أنه كان ضعيفاً وغير مؤثر، على من ظهرت عوامل أخرى جديدة، لها دور أكثر قوة، فضلاً عن غياب موانع وعقبات كثيرة كانت تمنع وتعرقل، هي عوامل داخلية وخارجية، وذاتية وموضوعية، ومن أبرز هذه العوامل هي:

1) ترحيب الولايات المتحدة الأميركية بالوجود الإسرائيلي في دول أسيا الوسطى وتدعيمه سياسياً ومادياً[43]، لأن هذه الدور يخدم مصالحها، ويجيء في إطار استراتيجياتها للهيمنة على المنطقة، كخلفية من خلفيات الإستراتيجية الأميركية الهادفة للهيمنة على العالم[44].

2) أفادت العلاقات القوية والمتعددة بين تركيا وإسرائيل كثيراً في فتح طريق إمام الأخيرة في دول أسيا الوسطى[45]، ويرجع ذلك إلى وجود علاقات مشتركة بين الأخيرة وتركيا، فأغلب شعوب هذه المنطقة يتحدث بالتركية أو لهجة متفرعة عنها[46]. عدا طاجيكستان التي تتحدث الفارسية. مما شكل التمهيد الأولي الواضح والصريح لإسرائيل في تلك الدول.

3) استغلت إسرائيل الفراغ الذي أحدثه التفكك المفاجئ للاتحاد السوفيتي[47]، وسارت إلى الاعتراف بدول أسيا الوسطى، وركزت خلال المرحلة الأولى من تاريخ علاقاتها مع تلك الدول على الجانب الاقتصادي[48].

4) لم تجد دول أسيا الوسطى أي بديل آخر يحميها من التعامل مع إسرائيل كقيام تعاون عربي أو إسلامي معها[49]، ونلاحظ في هذا الصدد أن الوجود العربي والإسلامي في هذه الدول محدود للغاية (سياسياً واقتصادياً)[50]، هذا بالإضافة إلى الدعم العربي للنخب الدينية المعارضة في دلو آسيا الوسطى، جعلت من الأخيرة تتجه نحو الولايات المتحدة الأميركية وحليفتها إسرائيل.

(43) كان للولايات المتحدة الأميركية دوراً كبيراً وبارزاً ومهماً، في إنجاح إسرائيل في عملية اختراقها دول أسيا الوسطى، وتعزيز علاقتها بهم، وبناء أوسع شبكة علاقات شعبية ورسمية معهم. للمزيد أنظ: مصطفي يوسف الدواي، مرجع سابق، ص122.

(44) ذلك لاحتلال دول أسيا الوسطى أهمية بالغة بالنسبة إلى القوى الكبرى بصفة عامة، والولايات المتحدة الأميركية بصفة خاصة، ويرجع ذلك للأسباب التالية: 1 ـ ضمان عدم عودة تلك الدول إلى مجال النفوذ الروسي. 2 ـ عدم ارتهان ثروات هذه الدول للهيمنة الروسية. 3 ـ الحيلولة دون مد النفوذ الصيني من الشرق، والنفوذ الإيراني من الجنوب إلى المنطقة. للمزيد أنظر: جاسم الحريري، مرجع سابق، ص91.

(45) بلغ التعاون التركي الإسرائيلي في ظل رئاسة القوى العلمانية التركية للبلاد أوجه، وهو الذي ساعد إسرائيل على التوغل في دول أسيا الوسطى، وكان ذلك على حساب العلاقات العربية ـ التركية التي كانت في تلك الفترة سيئة، لكون الأخيرة كانت تعتقد بتقربها من الغرب وابتعادها من العرب سيجني لها مكاسب أكثر.

(46) جاء ذلك نتيجة تعرض دول أسيا الوسطى إلى سياسة التتريك التي كانت متبعة من قبل الإمبراطورية العثمانية منذ القرن الثاني عشر الميلادي، حتى عرفت تلك الدول بـ (تركستان) وبقيت تربطها بها علاقات قوية حتى تفكك الإمبراطورية العثمانية.

(47) خاصة إن شعوب هذه الدول كانت قد عانت من الحقبة السوفيتية، ورأت أنها خسرت الكثير بالارتهان إليها. لذلك تسارعت رغبتها في التحرر من الشيوعية، وأبدت رغبتها في تسريع اتجاها نحو الدول الغربية.

(48) سعت إسرائيل إلى السيطرة على مقومات دول أسيا الوسطى الاقتصادية كمرحلة أولى، ثم ربط اقتصادياتها بالاقتصاد الإسرائيلي مما يجعل انفصاله عنه صعباً للغاية إن لم يكن مستحيلاً، لذلك لا توفر إسرائيل أي فرصة للالتفاف الاقتصادي على تلك الدول.

(49) لم تنشغل الدول العربية والإسلامية بهذه الدول، ولم تهتم بها، ولم تكن تعتقد أنها قد تستفيد من التعاونمعها، فهي في اغلبها دول نفطية وغازية، ولديها مقومات اقتصادية جيدة.

(50) هذا بالرغم من الدعوات الرسمية التي قدمت من هذه الدول إلى الدول العربية للاستثمار فيها، ونلاحظ ذلك

5) لا شك في أن ماتشهده دول أسيا الوسطى من ضعف في الهيكل الأمني والسياسي والاقتصادي[51]، يشكل فرصة مؤاتية وسانحة لإسرائيل في زيادة تقاربها مع هذه المجموعة من الدول، سواء من حيث التعاونالعسكري أو الاستثمارات الاقتصادية أو تزويدها بالمعونة الفنية التي هي في أمس الحاجة إليها[52].

حيث ساعد ذلك إسرائيل من سرعة اختراق دول آسيا الوسطى، بسبب حاجة الأخيرة للأولى لإعادة بناء قواتها الأمنية والعسكرية لتقوية حكمها، ومنع المنظمات الإرهابية من الإطاحة بها، تحت لافته مكافحة (الأصولية الإسلامية)[53].

6) ساعدت الجالية اليهودية المتواجدة في دول أسيا الوسطى في تمهيد الطريق للتغلغل الإسرائيلي إليها، على الرغم من قلة عددهم إلا إن لهم تأثيراً كبيراً[54]، ويرجع ذلك لما يتمتعون به من قوة سياسية ومالية، فكثير من المهاجرين اليهود هم من جمهوريات الاتحاد السوفيتي، يعرفون هذه البلاد، ويتقنون لغتها، ويدركون قدراتها وخيراتها، ويعرفون كيف يتعاملون معها، وهو الممر الذي سهل على الإسرائيليين إيفاد بعض المختصين إليها[55].

7) أخيراً يتمثل بعدم وجود عداء تاريخي بين دول أسيا الوسطى وإسرائيل، الأمر الذي ساعد تقبل الأخيرة في تلك الدول[56].

سابعاً: انعكاس التغلغل الإسرائيلي في دول أسيا الوسطى على الدول العربية.

من المؤكد أن يؤثر هذا التغلغل الإسرائيلي في المنطقة على التواجد العربي هناك، وتتلخص انعكاسات هذا التغلغل على العلاقة دول أسيا الوسطى بالمنطقة العربية فيما يلي[57]:

1) حدوث اختلالات أمنية في المنطقة بسبب أية عملية مواجهة سياسية واقتصادية بين دول أسيا الوسطى المؤيدة لإسرائيل، وبين إيران، ولاسيما بعد تواجدها في المنطقة العربية بشكل فعلي، وهو ما سيؤثر بالتأكيد في مسلمات الأمن القومي العربي.

2) وجود دول أسيا الوسطى في أي منظمة إقليمية كمشروع الشرق الأوسط

في الزيارة التي قام بها رئيس أوزبكستان سنة 1991، والتي تعد الأولى للبلدان العربية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، فقد قدم إمكانية التعاونالاقتصادي بينها وبين هذه الدول، وإمكانية الاستثمارات العربية فيها، إلا انه لم يجد استجابة عربية لمتطلبات بلاده. للمزيد أنظر: محمد سعيد أبو عامود، في ظل أخطاء السياسة العربية والتحولات الإستراتيجية: أمريكا ودولة الكيان وسيناريوهات المصالح المشتركة في أسيا، الشرق الأوسط، 2006.

(51) بعد تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال تلك الدول، وجدت نفسها تعاني من أزمة اقتصادية وأمنية.

(52) شعرت هذه الدول بالفارق الكبير بينها وبين كثير من دول العالم، إذ إن الفجوة التي تركها الاتحاد السوفيتي بينهم وبين المجتمع الدولي تعد فجوة كبيرة، ويصعب عليهم ردمها بأنفسهم. للمزيد أنظر: صلاح الصيفي، التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في منطقة أسيا الوسطى، مقال منشور على شبكة نوافذ الإخبارية على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط: htpp:\\www.nawtfeth.com

(53) دفعهم على ذلك قيام بعض المجموعات الإرهابية المتشددة بعمليات عسكرية في بعض دول هذه المنطقة. مما حدا بهذه الدول إلى رفع مستوى التنسيق وتبادل المعلومات والخبرات مع إسرائيل، فضلاً عن مساعدة النخبة الحاكمة فيها في تبرير مواقفها وسياساتها المتقاربة والمتشاركة مع إسرائيل. للمزيد أنظر: مصطفي يوسف الدواي، مرجع سابق، ص123.

(54) يقدر عدد اليهود الموجودين في دول أسيا الوسطى بنحو (12٪) من إجمالي اليهود السوفيت. للمزيد أنظر:عبد الوهاب المسيري، هجرة اليهود السوفيت: منهج في الرصد وتحليل المعلومات، دار الهلال، القاهرة، 1990، ص149. نقلاً عن: جاسم الحريري، مرجع سابق، 85.

(55) مصطفي يوسف الدواي، مرجع سابق. ص123.

(56) يرجع ذلك إلى فشل الدول العربية في تأسيس حقيقة للصراع العربي ـ الإسرائيلي، ولم تبين مخاطر الحركة الصهيونية على الأمة العربية والإسلامية، وأخيراً لم تستطيع كشف حقيقة المؤامرات الإسرائيلية ضد القدس والمسجد الأقصى.

(57) جاسم الحريري، مرجع سابق، ص89.

الكبير برعاية أمريكية وإسرائيلية، كما اشرنا سالفاً سيكون عبئاً على العرب، واختلالاً واضحاً في موازين القوى، لأن دول أسيا الوسطى ستكون مجندة لصالح الإستراتيجية في المنطقة بفعل العلاقات الوظيفية معها، مما سيرتب ضغوطاً جديدة على السياسات العربية في مواجهة السياسة الإسرائيلية، بالتوافق مع الدول الآسيوية المنضمة إلى الشرق الأوسط الجديد.

الخاتمة

إن التغلغل الإسرائيلي في دول أسيا الوسطى قد وصل إلى مستوى بدأ يهدد العلاقات بين تلك الدول والدول العربية، لأن إسرائيل من خلال اختراقها تلك الدول، لم تكتفِ فقط بتوطيد العلاقات السياسية والاقتصادية معها، بل عملت إلى تقليل وتحجيم الدور العربي في دول أسيا الوسطى، باستعمال مختلف الوسائل السياسية والاقتصادية والاستخباراتية، لذلك يجب على الدول العربية والإسلامية الوعي بحقيقة وأهداف الدور الإسرائيلي في تلك المنطقة، والإسراع في عمل ما يأتي:

- إبرام اتفاقيات علمية وعسكرية ونفطية بالإضافة إلى الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية.

- إذا كانت مشكلة البعد الجغرافي تمثل أحد العناصر الرئيسية لمحدودية التعاونالتجاري، فإن التعاون الاقتصادي في مجمله يحمل العديد من أوجه الاستثمار المباشر وغير المباشر، التي يمكن الاستفادة منه في إطار إستراتيجية تعمل على توطين الاستثمارات العربية في تلك الدول.

- تشجيع رجال الإعمال العرب ودول أسيا الوسطى، على إنشاء مجالس رجال الإعمال المشتركة لتوطيد العلاقات بين الطرفين، ولتسهيل تعّرف الفرص التصديرية في المنطقتين، وفتح أسواق مشتركة بينهما بالمشاركة في المعارض الدولية العامة والمتخصصة، من أجل الترويج للمنتجات العربية، بالإضافة إلى تشجيع هذه الدول على إقامة بنوك مشتركة.

- أخيراً الاستفادة من الخبرة التركية في تعاملها مع دول أسيا الوسطى.

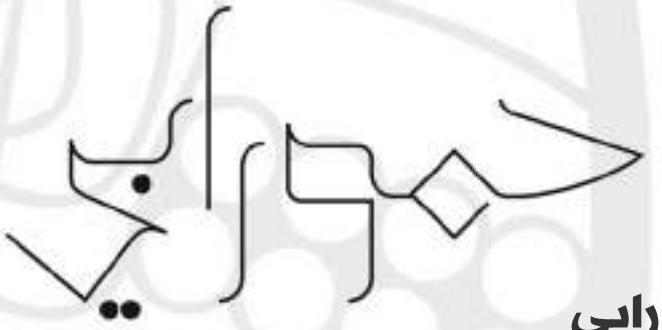

أوراق حمورابي

- إشكالية الانتماء والهوية الوطنية في مجتمعات التنوع (حالة العراق) — أ.د. عبدعلي كاظم المعموري
- أزمات النظم الوراثية وإعادة التوريث: قطر والبحرين أنموذجاً — أ. د سعيد مجيد دحدوح
- ثورة البحرين... صراع لم يستهلك حدوده بعد — حوراء رشيد الياسري
- الحاجة الى نقد الماركسية التقليدية — أ. د. أمحمد مالكي

إشكالية الانتماء والهوية الوطنية في مجتمعات التنوع (حالة العراق)

أ. د. عبد علي كاظم المعموري*
أكاديمي وباحث من العراق

* مدير مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مقدمة

إزاحت مرحلة ما بعد 2003، الغطاء عما اعتمل في المجتمع العراقي تاريخياً سواء الحديث منه أم الوسيط، وبانت من خلال هذه الإزاحة كل التراكمات التي كانت تتساكن مع نفوس العراقيين وعقولهم، تحت سطوة القوة والدكتاتورية والنظم الآمرة، لتجد الفرصة وقد أتت، لتعبر عن كل المكنونات الغاطسة وما ترتب عليها، فالبعض رأى في هذا التغيير إعادة تنظيم اجتماعي وهيكله للتنظيم السياسي، وازاحة التشوهات العميقة التي ضربت بمداميكها أسس التراتب الاجتماعي لقرون مضت، بينما البعض الأخر وجدها مفاتيح لمغاليق صدئت، وها هيه الفرصة قد سنحت لتأكيد الذات القومية، عبر متاريس تم نسجها حتى مع قوى خارجية مختلفة، فالكل يستقي من الفرصة المتاحة تأكيد وجوده بالتكور على هويته الفرعية، وصولاً الى ربطها الى هويات مماثلة حتى خارج الوطن، مما جعل الانتماء الوطني ينتابه الضعف بإزاء انتماءات عابرة لحدوده .

لقد شكلت أزمة المواطنة (Citizenship) والهوية (Identity) والانتماء (Belongingness) والولاء (Loyalty)، هماً كبيراً للشعب والطبقة المثقفة فيه، كونها تشكل جزءاً مهماً من أرصدة القوة والمنعة للعراق، والتي جرى تشظيتها وتسييلها وتفكيكها، وبدلاً من أن يكون الجامع المانع هي الهوية الوطنية،جرى التوزع على هويات فرعية تتمحور حول القومية والمذهب والقبيلة والمنطقة... الخ، وهو ما ساهم الاحتلال الأميركي في إيصال المجتمع له، عندما بدء بتشكيل صورة الدولة العراقية الجديدة على وفق

معطيات (مذهبية ـ وقومية) في مجلس الحكم سيء الصيت، وهو ما قبلته الطبقة السياسية التي حلت بسرعة على أرض الوطن، للمشاركة مع المحتل في الإدارة والحصول على المغانم، من دون أيَّ موقف حقيقي تجاه ما تخفيه أجندة هذا الاحتلال، ولذلك كانت هذه الطبقة وأحزابها سلبية تماماً، إزاء ما كان يجري، بل أنها غضت الطرف وأشاحت بوجهها عما يحدث، وبذلك سمحت بأن يتم استنبات عوامل جديدة للتشرذم في المجتمع وإعادة دورة الثأرية والعنف.

إن إغفال حوامل الهوية الوطنية للمجتمع على الأقل بعد عام 1925، قد ألقى بظلالها على كامل اللوحة الاجتماعية ـ الثقافية، وقد بانت كل تلكم المظاهر دفعة واحدة بعد عام 2003، وكأنها كانت تنتظر اللحظة المناسبة، كيما توسم المشهد العراقي، بكل ما يدفعه الى التطاحن والتنابز والانكفاء الى الخارج لحل مشكلاته، فالمواطنة كعلاقة بين المواطنين والدولة تتضمن التزامات وواجبات وحقوق متبادلة، فالمواطنة بما تحمل من دلالات وابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ترتب حقوقاً عدة للمواطن على الدولة.

على أن تراكمات السنين فعلت فعلها في تعطيل عملية البناء المادي والمعنوي للعراق، وكرست بشكل أو بأخر الشعور لدى مختلف الجماعات الأثنية والطائفية بالشخصية المنفصلة، وأحيت ارتباط الإفراد بالولاءات الأولية، مما جعل من المواطنة العراقية مفهوماً عائماً، لا يخدم مقصداً مشتركاً لدى الجميع، ولا يعبر عن الذات العراقية. عندما بدت المواطنة الفعالة عاجزة/ أو غائبة عن فعل إنقاذ للذات العراقية من تذرر وتفتت، بل لا نغالي أذا قلنا بصعود(تصدير) فعل (عهر الهوية). والتماهي مع تلاشيها رويداً رويداً . . .

من هنا تتبدى رؤيتنا في أن الحالة العراقية على الرغم من خزينها السيئ والدافع الى الشرذمة الاجتماعية، إلا أن الانعطافات التاريخية الكبرى في مسيرة أيَّ شعب، لابد أن تدفع القوى الحية فيه الى تبني خيارات الحفاظ على الهوية الجمعية للمجتمع، وأن تنبري الشرائح الاجتماعية المختلفة وعلى رأسها شريحة (الانتلجنسيا ـ Intelligentsia) الى اجتراح الحلول للاستظلال بظلال الجامع الوطني، إلا أن صعود القوى المعارضة لسدة

السلطة بعد اسقاط النظام على الرغم من توافقاتها تحت ضغط الولايات المتحدة وبريطانيا في مؤتمري (لندن وصلاح الدين)، قد كشف عن عجزها عن الوفاء/ أو الايفاء بوعودها في إعادة بناء الانتماء والمواطنة والهوية الوطنية واعلاء سلطة القانون. وعليه فإن العوامل السياسية هي التي اضرت بشكل مباشر بالمواطنة والانتماء والهوية، وبشكل يفوق كل العوامل الأخرى رغم اهميتها.

أولاً: طواف مفاهيمي

إن الهوية والانتماء والمواطنة موضوعات إشكالية، وأن البحث فيها هو الأخر أشكالي أيضاً، وتكمن الاشكالية ليس كونها نتاج أبستمولوجي/ معرفي بامتياز، بل كون لغة الحوار لا تستقيم بين مواريث وايديولوجيات لا تؤمن بهذه المفاهيم، ـ إلا في حدود الاستخدام المنفعي الضيق ـ ، وبين حركة تغيير وثقافة وارتقاء إنساني جديد، يتطلع الى قبول التنوع والتعدد والحوار الإنساني مع الأخر، فالإنسان على الأرض مهما اختلف شكله ودينه ومشاربه، **(إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق)**[1].

(1) نهج البلاغة، عهد الامام علي بن ابي طالب(عليه السلام) الى عامله على مصر مالك الاشتر.

إذ لازال العقل السائد في المنطقة العربية أسير الثنائية المانوية، القائم على نسق العلاقات الأولية البسيطة (النسق القرابي) (عائلة ـ عشيرة ـ قبيلة)، أو النسق الأكثر تعقيداً في أطاره الاختياري العقدي (النسق العقائدي) (دين، مذهب)في أطارها الجبري[2]، وصولاً الى الحزبية وبخاصة في الاحزاب الاسلامية، ممالا يوفر مساحة لتعددية الاتجاهات وقبول الأخر، ففكرة الاقصاء والتهميش والتكفير والتفسيق، قائمة في أصولها التاريخية على مفهوم الغلبة واستباحة الأخر، حتى وأن كان بالعنف الدموي، لأن الأخر هو النقيض، هذه العقلية الجامحة والعصابية، تلقي بكلكلها على الممارسة الحياتية بمفاصلها المتعددة، وأغلب الطبقة السياسية العربية والعراقية منها تقع تحت تأثيرها، سواء أكانت تدعي الليبرالية منها أم الاسلاموية ناهيك عن الاحزاب القومية. ويشيح الواقع برفض الأخر كتعبير عن عدم قبول التعددية بكل أشكالها، بدءاً من الفكر الى الوجود المادي .

(2) عبد الجبار محمود العبيدي، مقومات المواطنة، والهوية الوطنية ومرتكزاتها في الفكر الاقتصادي بين المحتمات العقائدية والعصبية. (من) المواطنة والهوية العراقية: عصف احتلال ومسارات تحكم، مركز حمورابي ـ دار بيسان، بيروت، 2011.

لذلك فإن التنوع الثقافي والديني والقومي، هو حقيقة لا جدال فيها، ولابد من الحوار والتفاعل والتنافذ بين مكونات أي مجتمع حاضن لهذا التنوع، ومن دونه فإن الخيار الأنسب هو الإلغاء للأخر، فيقول جاك لاكان (إما

الحوار تحت مظلة نظام الكلام الرمزي، والاعتراف المتبادل بين ذاتين، وإلا فهو العنف). وبحسب كولن ماك كابي (فإن قانون الكلام هو المؤسس للكلام، وهو ملزم للطرفين والناظم للعلاقات بينهما).

وعليه فالتعددية المجتمعية (Pluralistic community) ظاهرة ملازمة للمجتمعات البشرية، منذ أن عرفت هذه المجتمعات ظواهر التبادل السلعي والتنافذ المعرفي والحضاري، وفي مكنونات الخلق أريد أن تكون هذه التمايزات ملازمة لطبيعة البشر، وعنواناً للأثراء الفكري والثقافي والانساني لا للتشاحن والصراع .

والتعددية (Pluralism) تعني (عدم الأحادية)[3]، والتأكيد والإقرار والتسليم بعالم سمته الكبرى هو التنوع، وليغدو توسيم عالمنا المعاصر التنوع والتعدد، صفة معبرة عن الاحترام والتسامح والحوار والتعايش ما بين مختلف مكوناته، والتنوع والاختلاف (اثني، عرقي، ديني، ثقافي، اقتصادي)، هي ظواهر طبيعية أو نتاج حركة وتطور المجتمعات الانسانية، هي حقيقة قائمة على الأرض، ولا تعد بحد ذاتها مشكلة، إلا حينما تؤدي إلى أثار سلبية تهدد أمن المجتمع واستقراره .

(3) C. t. Oninons (ed) The Shorter Oxford English Dictionary, The Clarendon Press, Oxford, 1956, P1528.

ويذهب معجم المصطلحات الاجتماعية إلى أن التعددية تعني: (تعدد أشكال الروح الاجتماعية في نطاق كل جماعة، وتعدد الجماعات داخل المجتمع وتعدد الجماعات نفسها)[4].

(4) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، الطبعة الثانية، 1986، ص317.

أما معجم المصطلحات السياسية فيعرفها التعددية على أنها: توزيع القوة بصورة واسعة في مجتمع ما على جماعات متعددة، ومرتبة تبعاً لحالة التعايش بينها (الصراع ـ المنافسة ـ التعاون)[5].

(5) علي الدين هلال، نيفين عبد المنعم مسعد(محرران): معجم المصطلحات السياسية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1994، ص 109.

ويستوجب القبول/ الاعتراف بوجود التعددية، الاعتراف الكامل بحقوق الانسان وبكرامته وبرسالته بجانب الاقرار على واجباته ومسؤولياته، وهو ما يتطلب بالحتم القبول بالديمقراطية كألية تنظيم وبيان لحدود التفاعل المجتمعي، مهما تباينت الاصول العرقية واللغوية والطائفية للجماعات التي تشكل المجتمع[6].

(6) جابر سعيد عوض، مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة: مراجعة نقدية، بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، الكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية،1993، ص15.

ويرى آخرون إن المجتمع التعددي (نقيض المجتمع الوطني المنصهر)، هو مجتمع مجزأ بفعل الانقسامات الدينية أو الأيديولوجية أو اللغوية أو الجهوية

أو الثقافية أو العرقية، وتنتظم فيه مؤسسات مجتمعية من مثل الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني ومجموعات المصالح، على اساس الانقسامات المميزة له، إلا أن الافراد هم غالباً يشتركون في عضويات متداخلة (Overlapping Memberships)، مما يلزم سلوكهم بالاعتدال والتوافق مع الاعضاء الأخرين في هذه المؤسسات، وبهذا يتم نبذ التعصب والتثاقف بين الاجيال على أن تحقيق الفردية والجماعوية، يتم بموازاة ضمان ذات الآخر ومصالحه وحقوقه، مما يجعلها أداة مصالحة وتعايش وفسح المجال للآخر لينسجم في فسيفساء المجتمع الواحد.

لهذا تعد موضوعة (المواطنة) كمفهوم وكقيمة، هي المرتكز الصالح لتحقق الهوية والمواطنة، وبالتالي تَحُقق الانتماء والشعور به، وهو يشكل أبرز مخرجات هذه الهوية، والهوية (Identity)، هي السمة الجوهرية لأية ثقافة ما، تتغذى من عناصر متداخلة ومتشابكة وربما متزاوجة حد الزيجة المطلقة فيما بينها، كيما تشكل بطبيعتها مرجعيات منتقاة منها تتوزع مابين مادية وغير مادية، تتفاعل مع التاريخ والتراث والواقع الاجتماعي والديني وغيرها، لتنصهر في بوتقة الشعور بالانتماء (Belongingness) الفاعل، ككينونة[7] خالدة.

(7) نجلاء عبد الحميد راتب، الانتماء الاجتماعي للشباب المصري: دراسة سيسيولوجية في حقبة الانفتاح، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 1999 ص 57.

إن المواطن في الفكر اليوناني هو الأثيني الحر الذي له حق الاقتراع والانتخاب، وممارسة العمل البرلماني، والمشاركة في الندوة الشعبية (وهي جمعية يحضرها من بلغ العشرين عاماً من الذكور) والمجالس البلدية والقضائية، من دون أية أشاره الى العقيدة، أو العصبية، أو الطائفة، أوالطبقة.

ويطل مفهوم الاغتراب في أيَّ مجتمع عندما يتوارى الانتماء الاجتماعي الى الخلف، لذلك نلحظ أن عدم الشعور بالانتماء من شأنه أن يطيح بالمواطنة، التي تعرفها دائرة المعارف البريطانية (علاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة، متضمنة مرتبة من الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات، وتسبغ عليه حقوقاً سياسية مثل حقوق الانتخاب وتولي المناصب العامة... الخ).

ويجمع الباحثين على أن شعور الفرد بالانتماء وبمواطنته يرتبط بتحقيق العدالة والمساواة والحقوق التي يحصل عليها، والتي لا بد أن يتضمنها

الدستور والقوانين المفسرة له، وهو ما يشعره بالمواطنة الكاملة، بعيداً عن انتماء هذا الفرد لطائفة أو قومية معينة، وهذا هو المفتاح الرئيس لخفض مستويات البحث عن ملاذات بديلة لهويته الوطنية المذابة، صوب هويات وانتماءات فرعية أولية بسيطة، بجانب المدى الذي يساهم به في صوغ أوضاع مجتمعه.

ومظاهر الترابط بين الانتماء والهوية والمواطنة، تتجسد بالمشاركة الايجابية لأفراد المجتمع في الحفاظ على سير القوانين والنظام، والحفاظ على المال العام، والشعور بالفخر والاعتزاز بانتمائه لهذا المجتمع، وهو ما ينعكس في سلوكيات الافراد بإزاء ما ينتاب المجتمع في ظروف الازمات والحروب والمشكلات .

ثانياً: التسلط والعنف في العراق (مسار تاريخي)

يرى بعض الباحثين أن لحالة العراق خصوصية مرتبطة بظاهرة التنوع،التي اعطته وصفاً بأنه مجتمع (تنوعي) فسيفسائي غير متجانس، وهي تبدو مختلفة عما تتوسم به مجتمعات التنوع الأخرى، والتي عندما تشهد تقلبات سياسية أو مراحل انتقالية، كتعبير عن حركة التطور الإنساني، والتي قد تشهد وقتياً وعند الحافات الحرجة مظاهراً للاختلاف الحاد، وشيئاً من الدموية[8].

(8) باقر ياسين، تاريخ العنف الدموي في العراق، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1999.

إن القراءة الموضوعية لتاريخ العراق، يستدل منها على وجود متلازمة العنف وعدم الاستقرار السياسي، وارجع بعضهم مسوغاتها الى هذا التنوع الذي يتميز به المجتمع، وتعدد أصوله العرقية والدينية والمذهبية، ومن ثم تعدد المرجعيات الضابطة له، واختلاف مشاربها وميولها وأهدافها[9].

(9) ياسين سعد البكري، بنية المجتمع العراقي: جدلية السلطة والتنوع، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب، بيروت، 2011، ص7.

وعلى طول مسار التاريخ، نلحظ قيام فئة بقمع فئة أو أكثر، من قبل فئة/ أو فئات من مكونات التنوع، تحت دعاوى مختلفة ولأسباب شتى، تحت هذه الذريعة أم تلك،وفي كل الاحوال فأن القامع لم يكن يعلن عن أسباب قمعه، ولأنه الأقوى والمنتصر، وهو الذي يكتب التاريخ في هذا البلد، فأنه غالباً ما يتهم فئات التنوع المقموعة بالخيانة والعمالة والتعاون مع الاجنبي.

مع أن كل فئة من فئات المجتمع (حتى الفئة المهيمنة) لها امتداد في المنطقة، وهو مما ييسر دمغها بعدم الولاء الوطني، بل ذهب الأمر(في بعض الأحداث المفصلية ـ انتفاضة 1991)، الى التشكيك بعدم عراقية بعض

الفئات، وأنها ليست فئات أصلية في الوطن، بل جاءت مع سلسلة الغزوات والاحتلالات التي شهدها العراق تاريخياً، من قبل اقوام ومجموعات بشرية مجاورة، وهو ما خلق هذا التنوع العرقي والديني والمذهبي(*).

(*) على خلفية انتفاضة عام 1991، كتب بعض من رموز النظام السابق في جريدة الثورة، سلسلة مقالات تبحث في تاريخ سكان مناطق جنوب العراق، اريد منها ان تشكك في عراقيتهم على انهم قبائل نزحت من القارة الهندية ومقترباتها. في حين يسجل التاريخ جملة احتلالات للعراق على مر التاريخ من قبل اقوام مختلفة .

إن متراكم سلوكيات العنف والظلم والاقصاء والتعسفالتي مورست باسم القبيلة والطائفة والقومية، وخوضها الصراع مع مكونات التنوع الاجتماعي الأخرى، تحت شعار الانتصار للجماعة التي تهيمن على القرار السياسي، والتي تظل الملاذ الاستراتيجي ومادة القمع للحاكم، حتى وأن كان ينتمي الى حزب أو مجموعة سياسية، إذ يلجأ الى استثمار رمزيته في استدعاء قوميته أو طائفته، ويترتب على هذا القهر والظلم للفئات الأخرى، صراع وثأرية لتأخذ شكل الدورة والتي يمكن تسميتها بدورة (الصراع والثأرية)، وهذه لم تكن نتاج تنافس اجتماعي صرف، بل هي مخرجات للتنافس السياسي يقودها السياسيين واحزابهم، ويوظفون الفئات الاجتماعية في هذا الصراع.

لقد جرى ترقية الصراع بين المكونات المجتمعية على الهوية الوطنية أو الثقافية، أو في لوي الاعتقادات الدينية الى مستوى الثأرية والتعسف في العمل السياسي العراقي، فكل جهة تصل الى سدة السلطة تمارس البطش بخصومها، وتحاول إرغامهم على قبولها تحت سطوة السلطة والقوة ولا غيرها، هذا الأمر أخذ شكل متوالية حسابية لا نهاية لها، وهي متوالية شيطانية وجهنمية، ستمتد طالما أنها تتغذى من معين الثأرية والضغينة والشبق للتسلط والتمتع بمغانم الحكم والتصرف بموارد الدولة والمجتمع(10).

(10) عبد علي كاظم المعموري، إشكالية المواطنة والهوية الوطنية العراقية (إرث الماضيوعصف الاحتلال)، المواطنة والهوية العراقية: عصف احتلال ومسارات تحكم، مركز حمورابي ـ دار بيسان، بيروت، 2011.

وعلى وفق كل ما تم تناوله أنفاً، نعتقد أن الاحتقانات السياسية والدينية التي تراكمت طوال تاريخ العراق الحديث (على الأقل)، على خلفية أزمات سياسية وضغوط اجتماعية، وما رافق ذلك من تحشيد ديني وسياسي وإيديولوجي، وما لعبته الأحزاب السياسية من دور مدمر في الحياة السياسية العراقية، عندما دفعت الايدلوجيا كبديل عن الهوية الوطنية، تكون قد ساهمت عن عمد في تسريع وإذابة وانحلال الروابط الاجتماعية وتفاعلاتها المعضدة للمجتمع،عندما أسّست سياسة النّخبة الحاكمة (المتحيزة) نوعاً من الهويّات (الحدّية)، أو كما يسميها أمين معلوف (القاتلة) في كتابه (الهويات القاتلة)(11)، التي من شأنها أن تمهدالبيئة المناسبة للصراع الجمعي .

(11) امين معلوف، الهويات القاتلة، دار الفارابي، بيروت، 2012.

هذه النخب ربما لم يكن يدر بخلدها، أنها كانت تنمي من دون وعي بذور تشظي الهوية الوطنية، وأضعاف روح المواطنة لدى فئات التنوع الأخرى المضطهدة، وتبذر لزراعة قابلة للانقسام والتكور على هويات ثانوية غير جامعة للكل الموحد.

وهو ما دفع بعض فئات التنوع الى الاستعانة بالخارج للتدخل في شؤون البلد، إذ لا يمكن لأيَّ مجموعة عنفية أن تمارس نشاطها ضد فئة اجتماعية في بلد أخر، من دون توافر حواضن اجتماعية لها، لهذا نلحظ أن التدخل في شؤون العراق تاريخياً لم يفتر يوماً، ربما يخبو فترة من الزمنثم سرعان ما يظهر، إلا أنها سرعان ما تظهر في حواضن معينة، في الأغلب الأعم منها كانت سياسية ذات أهداف فئوية أو شخصية، ليصبح الصراع في بعض المراحل التاريخية صراع الكل ضد الكل عندما تكون هناك حالة إقصاء مابين الفئات السياسية، والتوافق بين الكل لتوزيع المغانم.

الخاتمة

إن السعي الصادق والحقيقي لإيقاف تدهور حالة الشعور بالمواطنة الحقة، يتطلب البدء بإرساء أسس هوية وطنية تتجاوز حالة الإقصاء السياسي والاجتماعي والثقافي لجميع مكونات التنوع المجتمعي في العراق، ومن الطبيعي لإدارة التنوع إن تنهض بالظروف الموضوعية التي يعيشها الاجتماع السياسي في البلد، وهو ما أخذه (أنطوان نصري مسره) في الحسبان، ليدفع بقواعد يمكن اعتمادها،عند اجتراح الافضل لإدارة التنوع، وهي[12]:

الأول: احتضان كل دوائر الانتماء المتاحة في أطار أكبر منها وأشمل، وهي الدولة ودونما أي كيان أخر، وجعلها مرجعية المجتمع في تأمين حاجات الناس الأساسية المتمثلة بالعيش والأمن والإيمان والرعاية والسيادة.

الثاني: توفير الحرية بما هي قيمة مساوية للحياة نفسها، ومع الحرية يجب توفير حقوق الإنسان التي تعد المحتوى الذي يغني الديمقراطية .

بالإضافة الى ذلك، هناك اشتراطات عدة من شأنها أن تساهم في إعادة بناء الذاتانية الفردية العراقية صوب ترسيخ الانتماء والمواطنة وصولاً الى بناء هوية وطنية جامعة، وهي:

(12) أنطوان نصري مسره، إدارة التنوع في أنظمة الحكم العربية: التعددية السياسية والتعددية الاجتماعية.. إطار نظري وتطبيق على الواقع العربي، في: «ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي»، 24 ـ 26/3/1989.

1 ـ الاعتراف بالتنوع لكي يكون نقطة الشروع في دمج مكونات التنوع سلمياً.

2 ـ احترام خصوصية الفرد بوصفه عضواً في جماعة فرعية، لها خصوصيتها في التعبير عن ثقافتها بعيداً عن الإلغاء لثقافة الأخر، من دون تذويب للهوية الفرعية.

3 ـ اصلاح المركز السياسي والقانوني للفرد العراقي في جانبي الحقوق والواجبات، من أجل تعميق مفهوم المواطنة، ويحول الولاء الى الوطن بعيداً عن السياسات الفوقية والقسرية.

4 ـ تشريع قوانين ترفض العنصرية والطائفية في العمل السياسي في العراق.

5 ـ اعتماد ثقافة التسامح والتعايش والاعتراف بالأخر في مناهج التعليم بكل مستوياته.

6 ـ إلزام المؤسسات الثقافية والاعلامية والدينية بعدم الترويج للتباغض المستند على العرق أو الديانة أو الطائفة.

7 ـ اقرار الاحزاب السياسية لمشروع وطني في نبذ الثأرية في العمل السياسي، وايقاف الصراع الدموي بين الاحزاب.

8 ـ الركون الى الكفاءة والمهنية كأساس لتولي المناصب في ادارة الدولة، وهو ما سيحجم الارتكاز على الطائفية والعرقية في تقاسم الاحزاب والمكونات للنفوذ في مؤسسات الدولة العراقية الحديثة.

أزمات النظم الوراثية وإعادة التوريث: قطر والبحرين أنموذجاً

أ. د. سعيد مجيد دحدوح*
أكاديمي وباحث من العراق

* تدريسي ـ كلية العلوم السياسية ـ الجامعة المستنصرية

مقدمة

أثار أقدام أمير قطر (محمد بن خليفه) على تنازله عن السلطة الى نجله (تميم بن محمد) ولي العهد، الكثير من المناقشات والاستغراب، خاصة وأنه أول حاكم من حكام الوراثة العربية، يقدم على هذه الخطوة، في ظل نظم حكم متكلسة، لا يخرج الحاكم او الامير او السلطان،إلا بالموت أو الازاحة بالقوة،وجاء التنحي في وضع إقليمي ملتهب، كان الأمير ورئيس وزراءه من الفاعلين الاساسيين فيه، سواء من دول (الربيع) العربي وفي غزة، ومن ثم وضع كل اوراقهم في (لعبه) تغيير النظام في سوريا، وهذه الازاحة لم تكن بعيدة عن ارادة الولايات المتحدة.

النظم الاوتوقراطية في مجملها تستبعد حق الشعب في اختيار الحاكم، فالحاكم يفرض نفسه بأيّ وسيلة من الوسائل، منها الوراثة أو استعمال القوة، وبعد هذه المدة التي استقرت بها انظمة الحكم في الخليج، نجد أن قضية الخلافات السياسية يفترض أن تكون محسومة في النظم الملكية، بحكم وضوح آليات انتقال السلطة، بل وتقنينها في الدساتير الوطنية، إذ تتسم انظمة الحكم الخليجية، بأنها انظمة ملكية تعتمد على انتقال السلطة في البلاد بين أفراد الاسرة الحاكمة، ويسير هذا التناقل والتوارث للسلطة في خط الابوة، ولكن هناك حالات لا تحترم فيها هذه القواعد، إذ يتم استعمال العنف في خلافة عروش هذه النظم، فيما يعرف بـ(انقلاب

تتسم انظمة الحكم الخليجية، بأنها انظمة ملكية تعتمد على انتقال السلطة في البلاد بين أفراد الاسرة الحاكمة

الامراء) أو (انقلاب القصر) أو (ثورة القصر) أو (الانقلاب الابيض) من الداخل أو صراعات دموية، ويلاحظ أن هذه الظاهرة لها سوابقها في الممارسات السياسية الملكية.

إن عدم الاستقرار واستمرار الاحتجاجات الشعبية في البحرين منذ شباط 2011 للمطالبة بالحرية والديموقراطية، ونظراً للتماثل بين النظامين (**القطري والبحريني**)، ولاستمرار الانتفاضة الزخم والتصميم نفسه لنيل المطالب المشروعة، على الرغم من كل اساليب القسوة التي يستعملها النظام، برزت على السطح عملية استحضار الخطوة التي أقدم عليها أمير قطر وإمكانية استنساخها في البحرين (**لرفع فتيل الازمة**). يعد أمراً قابلاً للمناقشة برغم الاختلاف في المعطيات بين الحالتين.

في عام1968 اعلنت بريطانيا عن نيتها الانسحاب من جميع محمياتها ومستعمراتها شرق المتوسط في نهاية عام1971، لذلك تبلورت فكرة انشاء إتحاد ما بين المحميات، في اجتماع عقد بين الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم ابو ظبي والشيخ راشد بن سعيد ال مكتوم حاكم دبي في شباط عام 1968، واتفق الحاكمان على دعوة حكام الامارات المتصالحة الأخرى، فضلاً عن حاكمي قطر والبحرين.

بعد سلسلة من الاجتماعات عقدها حكام الامارات التسع في مدينه دبي في 25 شباط 1968، قرروا اقامة اتحاد بين اماراتهم يسمى (اتحاد الامارات العربية)، ولكن الاتحاد واجه صعوبات كثيرة، فلم يبقِ امام حكام الامارات مناص من البدء في التفكير في قيام الاتحاد السباعي، وبعد الانسحاب البريطاني تم الاعلان عن استقلال قطر والبحرين في ايلول عام 1971[1].

وقد اقترن تاريخ قطر الحديث بظهور الاسرة الحاكمة اسرة (آل ثاني)، ومفهوم الاسرة الحاكمة يستمد مقوماته واصوله من (نظام المشيخة) القائم على الاتساق القبلية، الذي يشير إلى تولي اسرة ما الحكم بناء على اعتبارات ومعطيات عدة، من سماتها التوافق بين القبائل والعشائر على قبولها واختيارها ووجوب الطاعة والولاء لها، والسلطة تنتقل بين افراد الاسرة الحاكمة بالوراثة أو عن طريق الصراعات الداخلية بين افراد الاسرة الحاكمة.

(1) احمد خليل عطوي، دولة الامارات العربية المتحدة، نشأتها وتطورها المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت1981، ص80 ـ 92.

إن (آل ثاني) بزعامة الشيخ محمد بن ثاني، ارتحلوا إلى قطر في اوائل القرن الثامن عشر وهم فرع من بني تميم، وفي منتصف القرن التاسع عشر حكمت قطر اسرة (آل ثاني)، التي اخذت اسمها من جدها ثاني بن محمد والد الشيخ محمد بن ثاني، الذي كان أول أمير مارس سلطته الفعلية في شبة الجزيرة القطرية، وقبل الاستقلال قام الشيخ (خليفة بن حمد) سنة 1970، بانقلاب اقصى فيه (احمد بن علي) عن الحكم، وظل يحكم البلاد إلى أن قام حمد بن خليفة بانقلاب (ابيض) على والده، عندما كان مسافراً الى سويسرا عام 1995 ليستولي الابن على كرسي الحكم، وهو ما جعل الملك الراحل الحسن الثاني ملك المغرب، يصفه فيما نسب اليه حينها (بالأمير العاق) لوالده.

حكم البحرين (آل خليفة) بتأييد من بريطانيا، بعد أن اسندوا الحكم الى الشيخ (عيسى بن علي آل خليفة)

فيما حكم البحرين (آل خليفة) بتأييد من بريطانيا، بعد أن اسندوا الحكم الى الشيخ (عيسى بن علي آل خليفة)، الذي كان يعيش في (الزبارة) في قطر، فأنتقل الشيخ الى البحرين عام 1869 برعاية بريطانية توجها بتوقيع معاهدة مع بريطانيا عام 1880، من أجل حمايته ومساعدته خوفاً من بطش الايرانيين والعمانيين، ثم معاهدة اخرى عام 1892 فحكام البحرين من آل خليفة هم ليسوا من أبناء البحرين، وأنما دخلاء عليها وعلى تاريخها، إذ سيطروا على البلاد بالقهر ومعاونة (الانجليز).

وبعد اعتزال الشيخ عيسى بن علي عن حكم البحرين، عين ولي عهده الشيخ حمد بن عيسى الذي بقي في الحكم من (1923 ـ 1942)، وفي عهده الغت الحكومة البريطانية جميع المحاكم الوطنية في البحرين، وأقامت ديوان خاص للفصل في القضايا، يتألف من الشيخ المذكور والمقيم البريطاني، وبعد وفاة الشيخ حمد بن عيسى تولى الحكم من بعده ابنه الشيخ سلمان بن حمد بن عيسى ال خليفة، الذي استمر بحكم المشيخة إلى أن توفى عام 1961، وخلفه في الحكم أبنه عيسى بن سلمان ال خليفة الذي استمر في حكم البلاد الى عام 1999، وبعد وفاته نودي في 9 اذار بالشيخ حمد بن عيسى ال خليفة حاكماً على البحرين، وفي (14 شباط 2002)، تم تغير مسمى دولة البحرين الى مملكة البحرين واصبح الامير ملكاً للبحرين.

حكام البحرين من آل خليفة هم ليسوا من أبناء البحرين، وأنما دخلاء عليها

تنحي أمير قطر عن الحكم

جاء تنحي الامير حمد بن خليفة ال ثاني، عن الحكم طواعية لنجله الشيخ تميم بن حمد لتثير اسئلة كثيرة، لا سّيما أنه أول حاكم يملك، ويحكم حكماً وراثياً يقوم بهذه الخطوة. وعندما نأخذ بالرواية الرسمية القطرية عن تنحي الامير حمد بن خليفة، أو ما عرضته وسائل الاعلام الموالية للنظام أو الروايات الأخرى، والتي يمكن حصرها بالآتي:

1 ـ إن سبب التنحي جاء لإفساح المجال لطاقات الشباب، وأن المرحلة التي تمر بها قطر تحتاج لدماء جديدة .

2 ـ منذ عام 2010، اصبحت (85%) من ملفات الدولة باتت بيد الشيخ تميم بن حمد ولي العهد.

اصرار زوجة الشيخ حمد بن خليفة (موزة بنت ناصر المسند)، على تسليم نجلها تميم بن حمد ولي العهد، الموقع الأول في البلد

3 ـ اصرار زوجة الشيخ حمد بن خليفة (موزة بنت ناصر المسند)، على تسليم نجلها تميم بن حمد ولي العهد، الموقع الأول في البلد، في ظل وجود والده الامير المخلوع لحمايته من الاجنحة الأخرى في العائلة.

أن القرار بالتنحي كان قراراً أميركياً، وهذا تبلغ به أمير قطر عن طريق موفد استثنائي، وهو مسؤول بارز في المخابرات الأميركية، حسب ما جاء بصحيفة السفير اللبنانية، وأن القرار تم دراسته في البيت الابيض، وأن الموفد الرئاسي الأميركي نقل الى الشيخ حمد بن خليفة رسالة خاصة نصها (أمامك خيار محدد، إما أن نحجز على اموالكم حيثما كان في مختلف انحاء العالم، أو أن تترك موقعك وتسلمه لواحد من ذريتك نسميه لتعتمده حاكماً بعدك)، وعندما حاول الأمير مناقشة الأمر قال له الموفد الخاص، (لم أتِ اليك مفوضاً بالتفاوض معك، بل جئت لأبلغك قرارنا، وأن يرحل رئيس الحكومة ووزير الخارجية حمد بن جاسم معك)[2].

(2) www.bcsl.org.uk/ar/pubications/2-13-

أمامك خيار محدد، إما أن نحجز على اموالكم حيثما كان في مختلف انحاء العالم، أو أن تترك موقعك وتسلمه لواحد من ذريتك نسميه لتعتمده حاكماً بعدك

إن هذا الاهتمام الدولي والاقليمي بتنحي الامير حمد بن خليفة عن الحكم، يعود الى السياسة التي اتبعتها قطر في السنوات الثلاث الأخيرة، وزج نفسها في ملفات كبيرة ومهمة، تجاوزت القدرات ومنطق الاشياء، وبدت كأنها

تستطيع تحريك أو توجيه المنطقة بالشكل الذي تريد، بما تمتلكه من مال ووسيلة اعلام مؤثرة ممثلة بـ(الجزيرة)، فضلاً على فتاوي الشيخ يوسف القرضاوي التي توزع بكل الاتجاهات والداعمة أو المبررة لسلوك أو خطوات الامير حمد بن خليفة أو رئيس حكومة.

لم أتِ اليك مفوضاً بالتفاوض معك، بل جئت لأبلغك قرارنا، وأن يرحل رئيس الحكومة ووزير الخارجية حمد بن جاسم معك

لقد دخلت دولة قطر في قلب احداث المنطقة الملتهبة، من دون دراسة أو حساب دقيق ورؤية سديدة للدخول في هذه (اللعبة) العالمية، التي يحركها المال والسلاح والاساليب الاجرامية القذرة، وتشترك فيها مافيات دولية. ودول تريد كسر الهيمنة على الساحة الدولية، لذا وجد الأمير أن الانكفاء هو ورئيس وزراءه حمد بن جاسم هو أفضل طريق للخروج من التوريط الأميركي ـ الاسرائيلي.

البحرين . . . واستنساخ الخطوة القطرية

ربما كان تنحي امير قطر (حمد بن خليفة) عن الحكم الى نجله ولي العهد، قد حفظ كيان الدولة ووجودها، بعد أن اقحم بلاده هو ورئيس وزراءه في نزاعات وملفات، قد تبدو أكبر من قدرتهما على ادارتها أو التعامل معها، وبدل من أن تكون قطر جزء من الحل، كما كانت تفعل في أكثر من مناسبة، اضحت في قلب الاحداث وأزماتها، فضلاً على تبني المشروع (الاخواني) في المنطقة.

وفي البحرين على الرغم من أن المعطيات ثم الحاضر بين البلدين (قطر والبحرين) قد تختلف، ولكن مملكة البحرين تتعرض الى أزمة داخلية، قد تجر البلاد الى الهاوية، تتمثل في استمرار الاحتجاجات الشعبية التي تطالب بالإصلاح السياسي منذ أكثر من سنتين ونصف، في ظل معادلة خطيرة، وهي انحياز الحكومة الى الخيار الامني لقمع الاحتجاجات بوحشية مفرطة، بالمقابل استمرار هذه الاحتجاجات والتصميم على نيل الحقوق وتحقيق المطالب المشروعة مهما كانت النتائج، في ظل هذا الوضع في المملكة، تم استحضار الخطوة القطرية وامكانية استنساخها، أي أن يتنحى ملك البحرين (حمد بن عيسى) عن الحكم الى ولي العهد (سلمان بن حمد).

السياسة التي اتبعتها قطر في السنوات الثلاث الأخيرة، وزج نفسها في ملفات كبيرة ومهمة، تجاوزت القدرات ومنطق الاشياء

الانتفاضة الشعبية

امتداداً لما سمي (بالثورات العربية) التي انطلقت في تونس ومصر وامتدت الى مناطق أخرى في الوطن العربي، اندلعت في مملكة البحرين حركة احتجاجات شعبيه ضخمة، شاركت فيها قطاعات مختلفة من المجتمع مثل (المحاميين، والاكاديميين، والصحفيين، والاعلاميين والمعلمين، والاطباء وغيرهم)، كما انظمت اليهم الجمعيات المعارضة السبع التي تتمثل في الوفاق الوطني الاسلامي (التيار الشيعي الرئيس)، والعمل الوطني الديمقراطي (يسار قومي) والمنبر الديمقراطي القومي (يسار) والعمل الاسلامي (شيعة)، التجمع القومي الديمقراطي (بعث)، التجمع الوطني الديمقراطي (يسار قومي)، الاخاء الوطني (الليبراليون الشيعة)[3].

(3) محمد عز العرب، لماذا تعد الاحتجاجات البحرينية الاستثناء في الربيع العربي، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 2012، Http://acpssahrandiglath-org

لقد خلقت الاحتجاجات الشعبية في البحرين أزمات شديدة في النظام، انعكست على مستوى علاقة الدولة بالمجتمع، وأزمة نظام ومعارضة كما حاول النظام أن يطبعها بطابع طائفي، لاسيما بعد تصريحات الشيخ (يوسف القرضاوي)، الذي انتقد المعارضة في البحرين واتهمها بأنها ثورة طائفية شيعية موجهة ضد السنة.

تصريحات الشيخ (يوسف القرضاوي)، الذي انتقد المعارضة في البحرين واتهمها بأنها ثورة طائفية شيعية موجهة ضد السنة

قد يكون من المناسب في ظل الازمة الشديدة التعقيد التي يواجها النظام والمنطقة، من استنساخ الخطوة القطرية في مملكة البحرين من أجل الاستقرار السياسي، وخوفاً من انحدار البلاد نحو الهاوية، لكن قضية تنحي ملك البحرين (حمد بن عيسى) عن الحكم الى ولي العهد (سلمان بن حمد)، لها محددات عديدة نذكر منها ثلاث:

1 ـ ثنائية الحكم أي أن الأبن يساعد والده في الحكم، وفي بعض الاحيان كان الاحفاد ايضاً يشاركون في السلطة، وهكذا تتفرع مراكز الحكم حتى يصبح عن الحاكم حكاماً على قرية أو عدة قرى.

2 ـ تغلغل العائلة المالكة في كل مفاصل الدولة ومؤسساتها السياسية والعسكرية والامنية فضلاً على الاقتصاد والتجارة والاستثمار.

ويبدو أن العائلة المالكة تدرك جيداً، إن مملكة البحرين ومؤسساتها، لا يمكن أن تستوعب (ال خليفة) ورغبتهم في الامساك بكل مفاصل الدولة، في

ظل أغلبية شيعية، تطالب بتغيير بنية النظام. لهذا نلحظ أن النظام البحريني وعن طريق المزيد من استخدام القوة والعنف، يظل تقاوم الى الحد الذي من الممكن أن تهذب من خلاله الكثير من المطالب التي تطرحها المعارضة .

الوضع في البحرين مرتبط بموقف المملكة العربية السعودية، التي لديها حق النقض (الفيتو) في أي توجه سلمي توافقي مع مطاليب المعارضة الشيعية

كما أن الوضع في البحرين مرتبط بموقف المملكة العربية السعودية، التي لديها حق النقض (الفيتو) في أي توجه سلمي توافقي مع مطاليب المعارضة الشيعية، فالسعودية وهي (اللاعب) الاقليمي الكبير لا تريد بحرين ديمقراطية، ذات اغلبية شيعية في الحكم، لأن هذا سيكون له انعكاسات على سكانها الشيعة في الاحساء والقطيف، الذين يطالبون بالحرية والمساواة، وانها الاضطهاد الواقع عليهم في الاحساء والقطيف. . . وقد فعلت ذلك من قبل مع العراق بعد الانتفاضة الشعبية في اذار عام 1991، فيذكر الكاتب (محمد حسنين هيكل) بأن الذعر استولى على قلب (الرياض)، التي راحت تلح وتحذر وتدق نواقيس الخطر، معتبرة ما تصفه الخطر الشيعي، هو العدو رقم واحد، فإذا ما نجح الشيعة في الجنوب واستولوا على بغداد، واذا اقاموا دولة في الجنوب، فأن المد الشيعي سوف يصل الى منطقة القطيف في السعودية[4].

(4) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج... اوهام القوة والنصر، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة 1992، ص575.

لقد تم استقدام قوات سعودية لقمع الاحتجاجات في البحرين، ومواجهة شعب يطالب بالحرية والمساواة والاصلاح، وصرح الرئيس السابق لجهاز المخابرات السعودية (تركي الفيصل) من أننا لا نترك البحرين لإيران، بهذه الكلمات تختزل ثورة شعب لازال يقاوم كل ادوات القمع لنيل حقوقهم المشروعة.

الملك عبد الله بن عبد العزيز فهو في حالة شرود ذهني لا يعي ما يدور حوله

● إن الموقف السعودي من انتفاضه الشعب البحريني، يعبر عن موقف طائفي بأمتياز، وهو ما أكدت لجنة (بسيوني)، من أنه لا يوجد دوراً ايرانياً في تأجيج الشارع البحريني. كما أن الجيل الاول من القيادة السعودية يعاني من امراض مزمنة، وحتى الملك عبد الله بن عبد العزيز فهو في حالة شرود ذهني لا يعي ما يدور حوله[5].

(5) انظر: (صحيفة المنار المقدسية) على الموقع /www.alalam.ir/news 116004

وهناك قلق كبير من احتمال صراع بين ابناء العائلة الحاكمة، خاصة في

صفوف ابناء قادة الحرس القديم، فعلى سبيل المثال أن ولي العهد الاسبق (سلطان بن عبد العزيز) متزوج من سبع نساء وله (37) ولد، يتولى بعضهم مسؤوليات مهمة في المملكة، وهذا الحال من جاء بعده (نايف بن عبد العزيز) وولي العهد الحالي.. فالسعودية مقبلة على تطورات حادة وصراعات لا تعرف نهاياتها بين ابناء العائلة الحاكمة والاحفاد، وهكذا دولة لا تستطيع الاستمرار بتقديم الحماية لغيرها إلا الى حين. كما أن البحرين تعد الحديقة الخلفية للسعوديين، لممارسة الفحشاء والمنكر وشرب الخمور المحرمة في بلادهم.

البحرين تعد الحديقة الخلفية للسعوديين، لممارسة الفحشاء والمنكر وشرب الخمور المحرمة في بلادهم

● الموقف الأميركي الذي يهمه استقرار الوضع في البحرين، قاعدة الاسطول الخامس الأميركي فعلى الرغم من النداءات المستمرة من المسؤولين في الولايات المتحدة الأميركية الى البحرين الى الحوار والتهدئة وعدم استعمال القوة المفرطة، إلا أن الموقف الأميركي بدأ يتكشف بناء على المؤشرات الآتية:

1 ـ دخول القوات السعودية درع الجزيرة الى البحرين بمباركة أميركية، كما أن قمع الاحتجاجات الشعبية السلمية، جاء بعد زيارة وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس الى المنامة في آذار 2011[6].

(6) زيارة وزير الدفاع الأميركي، صحيفة الوسط، العدد 12، اذار 2011

2 ـ منع المؤسسات الحقوقية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، من ممارسة دورها في محاسبة ومعاقبة نظام الحكم في البحرين على جرائمه تجاه الشعب البحريني.

3 ـ التعتيم الاعلامي المقصود والمدعوم أميركياً على ما يجري في البحرين.

وفي الختام لابد من القول أن فرصة استنساخ انتقال السلطة مملكة البحرين، ربما وصلت الى طريق مغلق، إذ يبدو ولي العهد(سلمان بن حمد)، أنه مغلوب على أمره، بعد انضمام أخيه غير الشقيق الى المتشددين الذين يعملون على تقويض سلطته.

ثورة البحرين...
صراع لم يستهلك حدوده بعد؟

حوراء رشيد مهدي الياسري*
أكاديمية وباحثة من العراق

* متخصصة في الشأن البحريني

مقدمة

لقد اختلفت الظروف التاريخية التي ظهرت فيها الحركات الاحتجاجية والإصلاحية في البحرين إذ تميزت كل حركة بخصائص عن الحركات الأخرى، إستمرت هذه المطالب الإصلاحية طوال الثمانينيات، وقد قابلتها السلطة بالحوار أحياناً والقمع أحياناً أخرى، من دون الوصول إلى نتيجة في ذلك، ومع مطلع التسعينيات وبالتحديد في عام 1992 تزايدت وتيرة المطالبة بإعادة الحياة النيابية، وإعادة العمل بدستور (الدستور الأول)، والدعوة إلى تأسيس التنظيمات والأحزاب السياسية في البلاد، من أجل ممارسة دورها في مراقبة عمل الحكومة وتقويمه، وخاصة الأحزاب المعارضة منها، وتعددت الاحتجاجات منذ عام 1994 والتي استمرت الى عام 1999.

يمثل هذا التاريخ تسلم حمد بن عيسى آل خليفة للسلطة في البحرين بعد الإطاحة بوالده، وقد تجشم أهل البحرين فيه خيراً نظراً لما أطلقه من برنامج إصلاحي متكامل، والمتضمن إطلاق سراح المعتقلين والسماح بتأسيس جمعيات سياسيه تعمل عمل الأحزاب، والعودة إلى دستور 1973 إذ عاشت البلاد في هذه الفترة هدوء نسبي، ولكن مع مرور الوقت اثبت أن هذه الأمور كانت مجرد وعود أطلقها الملك للسيطرة على الوضع الداخلي للبلد وتهدئته، ومحاوله منه لكسب المعارضة لجانبه وامتصاص غضبها.

أطلق الملك مشروعه المعروف (ميثاق العمل الوطني)، من أجل أجراء بعض التعديلات على دستور 1973، والتي طالبت بها قوى المعارضة

وجمع من أبناء الشعب البحريني، من أجل ضمان حقوقهم وحرياتهم، وتم إجراء استفتاء على الميثاق وكان هذا بتاريخ 14/ شباط/ 2002، وتم التصويت علية بأغلبية ساحقة لم يشهد لها نظير وبنسبة (98,4%)[1]، بعد ذلك أصدر الملك دستور2002 الذي تمخض عن ميثاق العمل الوطني، وعّد الملك هذا تعديلاً على الدستور الأول، لكن الواقع بين أنه دستور جديد، يختلف تماماً عن الدستور الأول وهذا واضح من بنوده، فمنذ ذلك الحين إلى يومنا هذا يناضل الشعب البحريني من أجل الحصول على حقوقهم المسلوبة من فئة قليلة، قد سيطرت على مقدرات الدولة وشعبها وجردت هذا الشعب الأعزل من حقوقه السياسية .

(1) أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في مجلس التعاونلدول الخليج العربية: دراسة لحالات البحرين وسلطنة عمان وقطر، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،أبو ظبي، 2009.

وشهد عام 2004 العديد من التطورات السياسية والاحتجاجية، والتي عكست هذه الطبيعة الصراعية مابين الحكومة والمعارضة، إذ قامت الحكومة بحل مركز البحرين لحقوق الإنسان واعتقال رئيسة (عبد الهادي الخواجة)[2] وتم الإفراج عنه فيما بعد، ومما تجدر الإشارة آليه هو أن الخواجة وبعض القيادات السياسية البحرينية رهن الاعتقال في السجون الخلفية، وجاء حل مركز البحرين لحقوق الإنسان نتيجة لعقدة سلسلة من الندوات، التي تبين ظلم آل خليفة للشعب البحريني، ومن هذه المظالم مشكلة التجنيس السياسي التي يمارسها النظام الحاكم من أجل تغيير الواقع الديموغرافي للبلاد وتغيير التركيبة السكانية، ورغبة النظام في القول إن السنة في البحرين أكثر من الشيعة، لذلك عملت السلطة الحاكمة في البحرين على جذب الأجانب ومن مختلف البلدان العربية، من أجل ضمان ولائهم للأسرة الحاكمة من خلال توفير كل مايحتاجون إليه، وكأنهم في بلدانهم الأم، وأبناء الشعب البحريني يقاسون الحرمان والتهميش والإقصاء بالرغم من أن هذه حقوقهم المشروعة.

(2) شحاتة محمد ناصر، سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (2003 ـ 2008): دراسة مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

جاء حل مركز البحرين لحقوق الإنسان نتيجة لعقدة سلسلة من الندوات، التي تبين ظلم آل خليفة للشعب البحريني

هنا قام النظام الحاكم باستخدام القوة والعنف لمواجهة هذه الحركات الاحتجاجية والاعتصامات، وهذا أن دل على شيء فهو يدل على غباء النظام وضعفه في إدارة الأزمات التي قد تواجهه، واعتماده على الآخرين في إدارة شؤونه، وخير مثال على ذلك استعانة النظام الحاكم بدرع الجزيرة، من أجل القضاء على الثورة وإخمادها بكل الطرق، وأن كانت هذه الطرق

اتبعت الأسرة الحاكمة في أدارة شؤونها سياسة الأمر الواقع، وليس أدارة العمل السياسي المنظم

والوسائل غير شرعية، فقد اتبعت الأسرة الحاكمة في أدارة شؤونها سياسة الأمر الواقع، وليس أدارة العمل السياسي المنظم.

إن ثورة الشعب البحريني منذ قيامها في (14 / شباط / 2011)، قد اتسمت بالسلمية وعدم أستعمال القوة والعنف ضد السلطة الحاكمة وأجهزتها، على الرغم من أستخدام النظام للقوة والعنف في معاملتها مع الثوار، وحاولت الأسرة الخليفية تجريد الثورة من سلميتها، وسعت بشتى الطرق إلى انحراف الثورة البحرينية عن مسارها السلمي، لكنها فشلت في ذلك.

إن ثورة الشعب البحريني قد تعرضت للتعتيم الإعلامي وبمختلف الجوانب، فإذا ما قورنت هذه الثورة بنظيراتها من الثورات العربية الأخرى،برغم من كل هذه الوسائل التي اتبعتها الدول العربية والخليجية وحتى الدول الغربية بمساعدة السلطة الحاكمة في البحرين، عن طريق دخول القوات العسكرية لمجلس التعاون الخليجي والمعروف بـ(قوات درع الجزيرة)، وقام النظام السعودي بتقديم المنح المالية للأسرة الحاكمة في البحرين، من أجل إنهاء الثورة والقضاء عليها، ومن ثم السعي لإنهاء الوجود الشيعي في المجتمع الخليجي، والذي تقدر نسبته في البحرين بـ(65 ـ 75%).

السعي لإنهاء الوجود الشيعي في المجتمع الخليجي، والذي تقدر نسبته في البحرين بـ(65 ـ 75%).

فمنذ الرابع عشر من شباط / 2011، تعيش البحرين أحداث عارمة كانت تهدف إلى إصلاح النظام الحاكم، لكنها اليوم تدعو إلى إسقاط هذا النظام، نتيجة لاستخدامه القوة في تعامله مع المطالب الشعبية المشروعة، إن ما تشهده البحرين اليوم من إحداث يمثل سلسلة مكملة، لما حصل في السابق من مواجهات عنيفة بين الشعب والسلطة، التي سيطرت على مقدرات الدولة وًتحكم البلاد بمنطق الاقصاء لجزء كبير ومهم من الشعب البحريني على أسس طائفية .

لقد مارست أسرة آل خليفة في البحرين طوال السنوات المنصرمة سياسة استبدادية وجشعة وطائفية مقيتة، وعلى مختلف المستويات سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية.

مارست أسرة آل خليفة في البحرين طوال السنوات المنصرمة سياسة استبدادية وجشعة وطائفية مقيتة، وعلى مختلف المستويات سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية

وما تشهده البحرين اليوم من حراك شعبي، لم يكن وليد

اللحظة، لكنه اليوم ومع انطلاق ثورات الربيع العربي، عزز لدى الشعب البحريني الرغبة في إبراز قضيته والدفاع عن حقوقه، آملاً أن تحظى قضيته بالاهتمام الذي حصلت عليه نظيراتها من الثورات والحركات الاحتجاجية الأخرى، وتوجد جملة من الأسباب يمكن أن توصف بأنها الأسباب المباشرة للثورة في البحرين منها ما يأتي:

1) إصدار ميثاق العمل الوطني من حمد بن عيسى آل خليفة، وكان هذا عام 2000، حيث حاول عن طريقه كسب قوى المعارضة، فأطلق برنامجه الإصلاحي وتم التصويت عليه بغالبية ساحقة، وصلت إلى (98%)، وقد صوت الجميع على هذا الميثاق.

2) إصدار دستور جديد للبلاد في عام 2002، يتناقض مع بنود الدستور الأول لعام 1973، إذ أعلن الملك عن رغبته في تعديل الدستور الأول، بما يتوافق والتطورات الحديثة، إذ تم إصدار دستور جديد للبلاد يختلف تماماً عن دستور1973.

بعض المناطق التي لا يحق لأبناء الطائفة الشيعية السكن فيها، وهي منطقة (الرفاع) التي تقسم إلى الرفاع الغربي، وهو مخصص للعائلة الحاكمة، والرفاع الشرقي وهو مخصص للسنة فقط.

3) التمييز الطائفي والعنصري بين أبناء المجتمع، بأقصاء أبناء الطائفة الشيعية من المناصب العليا في الدولة، وعدم منحهم الوظائف الحكومية حتى في السكن، فهناك بعض المناطق التي لا يحق لأبناء الطائفة الشيعية السكن فيها، وهي منطقة (الرفاع) التي تقسم إلى الرفاع الغربي، وهو مخصص للعائلة الحاكمة، والرفاع الشرقي وهو مخصص للسنة فقط.

4) التهميش والظلم الاقتصادي الذي تعاني منه الطائفه الشيعية مقارنة بالطائفة الأخرى، فبسبب الإقصاء من الوظائف الحكومية، لجأ البعض إلى مزاولة الإعمال ذات المردود المالي المنخفض كالزراعة.

5) التجنيس السياسي عمل النظام الحاكم في البحرين، على تجنيس العديد من الإفراد ذات الجنسيات المختلفة، لتغيير البنية الديموغرافية وفقاً للطائفة، بغية بيان أن المكون الشيعي يعد أقلية وليس أكثرية.

6) العمالة الأجنبية الوافدة إلى البحرين من الخارج، وقد شجع النظام الحاكم في البحرين على نموها، إذ أقدمت السلطة الحاكمة في البحرين على

تهميش وإقصاء أبناء البلد من الوظائف، وتم معاملة المجنسين على أنهم مواطنين أصليين، وأبناء البلد (من المكون الشيعي) يعاملون على أنهم مواطنون من الدرجة الرابعة.

معاملة المجنسين على أنهم مواطنين أصليين، وأبناء البلد (من المكون الشيعي) يعاملون على أنهم مواطنون من الدرجة الرابعة

7) وفرت الثورات العربية مدخلاً مناسباً ومحركاً فعالاً للحراك الشعبي البحريني، فمن هذه الثورات أراد الشعب البحريني إظهار قضيته للعالم بأسره، من أجل تحقيق مطالبه المشروعة، والتي ينص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية ذات الصلة.

لقد بات واضحاً أن من بين الأمور التي أدت إلى تأزم الوضع السياسي في البحرين، هو لجوء النظام الحاكم إلى استخدام القبضة الأمنية في تعامله مع الثوار، واستعانته بقوات درع الجزيرة وذلك لسببين هما:

1 ـ السيطرة على الوضع السياسي المتردي رغبة من قبل الأسرة الحاكمة في الإبقاء على سلطتها، مهما كلف ذلك وإضفاء نوع من الشرعية على ممارستها للحكم، وعدم التنازل عنة لأي سبب من الأسباب .

2 ـ خوف المملكة العربية السعودية نفسها، من انتقال الحراك الشعبي البحريني إلى أراضيها، وهذا سيؤدي إلى تهديد سلطتها وأمنها الداخلي، الذي تسعى إلى إبقائه على ما هو علية دون تغيير أو إصلاح.

3 ـ إن السعودية تخشى من تحول النظام الى ملكية دستورية، إن تتم المطالبة فيها بملكية دستورية أيضاً، بجانب الخوف والخشية من سيطرة (الشيعة) على مقاليد الحكم في البحرين، نتيجة سيطرتهم على السلطة التشريعية والتنفيذية، لكونهم الأكثرية.

إن السعودية تخشى من تحول النظام الى ملكية دستورية، إن تتم المطالبة فيها بملكية دستورية أيضاً، بجانب الخوف والخشية من سيطرة (الشيعة) على مقاليد الحكم في البحرين

إن الحديث عن مستقبل النظام السياسي البحريني، يدفعنا إلى القول بأن عملية تغيير أي نظام سياسي ـ ومن ضمنها النظام البحريني ـ سواء كان هذا التغيير سلمياً أم عسكرياً، فيجب أن تتوافر له عدد من المقومات والعناصر الدافعة لنجاح هذا التغيير، وإمكانية تطبيقه على أرض الواقع ومن هذه المقومات الآتي[3]:

(3) اندريه كابيزفسكي في مجموعة باحثين، الإصلاح الدستوري والمشاركة السياسية في الخليج، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2007.

1 ـ وجود فئة مطالبة بالتغيير.

2 ـ وجود عوامل دافعة للتغيير (فقر، قمع، . . . وغيرها).

3 ـ توفر وامتلاك القدرات المادية والبشرية التي تقوم بعملية التغيير .

من هنا يمكننا وضع عدد من السيناريوهات التي تبين ما سيؤول إليه النظام السياسي البحريني مستقبلاً وإمكانية تطبيقها عملياً، وهي تتمثل بما يأتي:

ـ السيناريو الأول: لجوء النظام السياسي إلى أستخدام القوة في تعامله مع المطالب الشعبية المطالبة بالإصلاح ورغبة الأسرة الحاكمة في تخويف وإرهاب الثوار من أجل إجهاض حراكهم الشعبي، وهذا ما يفسر لنا استعانة الأسرة الحاكمة في البحرين بقوات درع الجزيرة، وهذا نفذ فعلياً على أرض الواقع حتى وصل الحد بالسلطة الحاكمة إلى استخدام الأسلحة المحرمة دولياً، وكان هذا بمساعدة بعض الدول الغربية التي تنادي بالديمقراطية وهي بعيدة عنها .

ـ السيناريو الثاني: خضوع النظام السياسي لمطالب الثوار، وهذا هو حجر الزاوية في عملية إصلاح هذا النظام، وجوهره يستند إلى تأسيس عقد اجتماعي مابين الدولة ومواطنيها، الذي يجعل من المواطنة بما تحويه من معنى سياسي وقانوني محور الرابطة المعنوية بين الحاكم والمحكوم، باتباع ما يأتي:

1 ـ احترام حقوق الإنسان.

2 ـ إقرار التعددية السياسية والحزبية.

3 ـ مساعدة القوى السياسية والاجتماعية من التعبير عن مصالحها وتوصيل مطالبها عن طريق قنوات مؤسسية وشرعية.

4 ـ توفير كافة الضمانات للقوى الاجتماعية في هياكل الدولة ومؤسساتها بشكل متوازن وعادل.

5 ـ إفساح المجال لنمو منظمات المجتمع المدني وتطويرها، مع الأخذ بالحسبان أن تكون مستقلة عن الدولة .

وفي حالة أخذ النظام السياسي الحاكم بمبدأ الإصلاح وجديته في ذلك،

فعليه أتباع الخطوات الآتية لإنجاح العملية الإصلاحية في البلاد وتتمثل بما يأتي:

(1) إطلاق سراح جميع المعتقلين في السجون البحرينية، وتعويضهم مادياً ومعنوياً عن الإضرار التي سببها النظام لهم.

(2) حل الدستور وتعديل أغلب المواد الدستورية، والتي هي محل صراع ونزاع بين السلطة والمعارضة.

(3) حل البرلمان والدعوة إلى تغيير نظام التصويت المعتمد، على أن يكون لكل مواطن صوت واحد بدلاً من النظام المتبع والمعروف بـ(1 ـ 11)، أي صوت واحد للمواطن السني يقابله أحد عشر صوتاً من الشيعة.

أن يكون لكل مواطن صوت واحد بدلاً من النظام المتبع والمعروف بـ (1 ـ 11)، أي صوت واحد للمواطن السني يقابله أحد عشر صوتاً من الشيعة

(4) حل الحكومة وتأسيس حكومة جديدة إلى حين عقد المجلس الوطني، وانتخاب رئيس وزراء جديد.

(5) تأليف لجنة لتقصي الحقائق من أجل حصر الأضرار وتعويض ضحايا النظام.

(6) محاكمة جميع الذين ارتكبوا انتهاكات حقوق الإنسان ضد أبناء الشعب البحريني، ومعاقبتهم بصورة تتلائم وحجم الانتهاكات التي ارتكبوها.

ـ السيناريو الثالث: تغيير النظام السياسي الحاكم، وذلك عن طريق إسقاط هذا النظام، وبالتالي بناء نظام سياسي جديد، بعد أن عجزت السلطة الحاكمة عن تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من أجل تفادي الأزمة التي يعيشها البلد منذ 14/ شباط / 2011.

ومن المناسب الاشارة الى ازدواجية ونفاق الدول الاوربية والولايات المتحدة، باستعارة مقولة فيديل كاسترو الرئيس الكوبي المعروف،في مقابلته مع الأب فرأي بيتو (**لقد احتاج الأمر أربعة قرون، ليعترف بنا الغرب أننا أشياء، فكم سيحتاجون من الوقت ليعترفوا بأننا بشر**).

لقد اتسم منهج الحكومة البحرينية في تعاملها مع الأزمة، التي تشهدها البلاد بمجموعة من السمات، أكدت بها الحكومة عدم استجابتها لمطالب الثوار، ومن هذه السمات ما يلي:

1 ـ تحميل أطراف خارجية أسباب اندلاع الثورة، وفي هذا الإطار وجهت أصابع الاتهام نحو إيران .

2 ـ نفي الطابع الطائفي لأحداث العنف التي تقوم بها الأسرة الحاكمة ضد الثوار .

3 ـ التعامل مع الثورة بمنظور أمني .

على الرغم من أن المعارضة السياسية في البحرين تضم قوى من الشيعة والسنة على السواء، وأن كانت الأولى تفوق الثانية، وذلك تبعاً لتعاملها مع السلطة الحاكمة، فإن الحكومة عملت على تفتيت وحدتها بوصفها بأنها (القوى الشيعية)، في إشارة منها إلى أن هذه القوى تهدد الاستقرار الداخلي للبلاد، وهذا نهج قديم قد اتبعته السلطة الحاكمة في البحرين دائماً اتجاه الشيعة منذ نشأة الدولة إلى يومنا هذا.

من هنا سعت الحكومة البحرينية وبالتحديد بعد عام 2003، إلى إيجاد كتلة سنية قوية في البرلمان متحالفة مع السلطة وموالية لها، ومهمتها الأساسية مواجهة الكتلة الشيعية، فشجعت التحالف بين مختلف القوى السنية منهم السلفيون والإخوان المسلمون في سابقة تعد الأولى من نوعها، على المستوى العربي العام، بالنتيجة أدى ذلك إلى فوز تحالف السلفيين ـ والإخوان بـ(13) مقعداً، وكان هذا في انتخابات عام 2006 .

عليه يمكن القول بأنه ليس من مصلحة النظام البحريني صبغ الصراع السياسي في البلاد بصبغة طائفية وهو ما يحقق مصلحة ضيقة للسلطة، ففي هذه الحالة تقدم الحكومة نفسها على أنها وسيط لا غنى عنه بين السنة والشيعة، على حين أن الواقع يشير إلى أن الصراع هو مابين السلطة الحاكمة والشيعة، وليس بين السنة والشيعة.

في الوقت الذي عملت فيه الحكومة عليالتحاور مع قوى المعارضة وبخاصة جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، الا أنها لجأت إلى اتباع الكثير من الأساليب التي تكبل حركتها وتحد من تأثيرها السياسي، ومن أهم هذه الأساليب:

1 ـ الحصار القانوني، بإصدار وتعديل العديد من القوانين المقيدة لنشاطات قوى المعارضة، ومن هذه القوانين:

- قانون الجمعيات السياسية.
- قانون الإرهاب .
- تعديل قانون التجمعات العامة.

1 ـ منع الشيعة من السيطرة على البرلمان، وفي هذا الإطار تم استعملت العديد من الأساليب لتحقيق ذلك منها[4]:

- منع مجلس النواب ـ المنتخب ـ من السيطرة على العمل البرلماني، عن طريق منح مجلس الشورى ـ المعين ـ وضعاً يوازي وضع المجلس المنتخب من حيث الصلاحيات، إذإن عدد أعضاء المجلسين واحد وهو (40) عضواً، ومدة العضوية واحدة وهي (4) سنوات.
- استخدام ورقة تقسيم الدوائر الانتخابية، بتقليص الدوائر الانتخابية المخصصة للشيعة، وزيادتهابالنسبة إلى السنة.
- الحرص على التوازن العددي بين السنة والشيعة في المجلس الوطني ـ مجلسي النواب والشورى ـ بالمخالفة للواقع الديمغرافي في البلاد، الذي يشير إلى أغلبية شيعية يقابلها أقلية سنية.

(4) نسيب حطيط، الانتماء والهوية وفرص التغيير في دول مجلس التعاونالخليجي، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد الخامس، 2013.

2 ـ تأكيد البعد الطائفي للصراع السياسي، على الرغم من اختفائه على أرض الواقع .

3 ـ اللجوء إلى استخدام العنف والقوة والإجراءات القسرية في تعامل السلطة مع الثوار محاولة منها للقضاء على الثورة .

يذكر احد قادة المعارضة البحرينية في أثناء لقائه بالباحثة[5]، يوجد في البحرين 13 مزاراً قد خرب معظمها، وتم اعتقال جميع الكوادر الطبية التي تقوم بإسعاف المصابين من الثوار، إذ أصبح الأهالي يعالجون جرحاهم داخل منازلهم وبأدوات ووسائل بدائية، وإذا ما كشف أمرهم يتم اعتقالهم ويصفهم النظام بالمجرمين.

(5) مقابلة أجرتها الباحثة مع د. راشد الراشد عضو حركة العمل الإسلامي (أمل)، النجف الأشرف، 14 /10/ 2012.

تم اعتقال جميع الكوادر الطبية التي تقوم بإسعاف المصابين من الثوار، إذ أصبح الأهالي يعالجون جرحاهم داخل منازلهم وبأدوات ووسائل بدائية

إن استمرار المقاومة المدنية سوف ترسم خارطة للتغيرات السياسية القادمة، بالإضافة إلى عامل أخر مهم هو مستقبل

العرش السعودي بعد الملك عبد الله أيضاً، سوف تلقي بظلالها على مستقبل العملية السياسية في البحرين، وسوف نكون أمام ثلاث معادلات يجب الانتباه إليها وهي:

- الصراع الأميركي ـ الأوربي ـ الإسرائيلي ـ السعودي مع ايران .
- إمكانية وصول حركة التغيير الى السعودية، مما يؤدي الى انهيار النظام وهو ما سيلقي بظلاله على أوضاع النظم الخليجية الحاكمة بصورة عامة والنظام البحريني بصورة خاصة .
- استمرار وديمومة الثورة في المقاومة وقدرتها على الصمود لحين انتصارها، وهذا يرجع إلى انتصار الإرادة الشعبية والتي تعود للثوار أنفسهم .

إن الثورة في البحرين اليوم قد رسمت خارطة القوى السياسية المعارضة، والتي تتفاوت مابين إصلاح وإسقاط للنظام السياسي الحاكم، وهذه القوى هي:

1 ـ تيار الممانعة الذي يدعو إلى إسقاط السلطة الحاكمة ولا فائدة من أصلاحه، ومحاكمة رموز النظام التي ارتكبت جرائم وانتهاكات بحق الشعب البحريني، ويتكون هذا التيار من الآتي :

- ائتلاف 14 فبراير والذي يقود اليوم المواجهة الميدانية في شوارع البحرين، وقد انطلقت مع انطلاق فجر 14 فبراير .
- تيار العمل الإسلامي (التيار الرسالي)، بزعامة العلامة الشيخ محمد علي المحفوظ، وهو معتقل في السجون الخليفية ومحكوم عليهبالسجن المؤبد .
- حركة الوفاء الإسلامي بقيادة عبد الوهاب حسين، أحد الرموز الدينية وهو معتقل أيضاً.
- حركة الحريات والديمقراطية (حق) بقيادة الشيخ حسن المشيمع، وهو معتقل وبحكم مؤبد.

2 ـ الجمعيات السياسية التي تدعو إلى إصلاح النظام السياسي القائم تحت ما يسمى ـ الملكية الدستورية ـ أملاً منها أن تكون مثل الملكيات العريقة في بريطانيا وبلجيكا وعلى رأس هذه الجمعيات الآتي:

- جمعية الوفاق الوطني الإسلامية.
- جمعية الإخاء.
- التجمع الوحدوي.
- جمعية وعد.

3 ـ هناك جماعتان أقل تأثيراً ولكن يشتركون بهدف واحد، وهو إسقاط النظام الحاكم ولاشيء غير الإسقاط، وهم الذين دعوا إلى جمعة الغضب تحت شعار (الشعب يريد إسقاط النظام) في أول جمعة من الثورة وهما:

- حركة خلاص بزعامة عبد الرؤوف الشايب.
- حركة أحرار البحرين بزعامة سعيد الشهابي.

وبما أن السلمية كانت الخيار الأول للثورة منذ انطلاقها وقد نجحت في ذلك، وتمكنت بسبب ذلك من إيصال صوت الشعب وقضيته إلى العالم إذ تم طرح قضية الشعب البحريني، وما يعانيه من استبداد السلطة الحاكمة في مؤتمر جنيف، وقد حصلت على (176) توصية من (67) دولة، وهذا يحدث أول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، وهناك إجماع دولي على ما يحدث في البحرين سواء فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم النظام السياسي الحاكم، سوف يبقى هذه الثورة مستمرة إلى حين تحقيق مطالب الشعب البحريني، وأن ظلت السعودية تدفع الدول الغربية والولايات المتحدة بالتغاضي عن انتهاكات النظام البحريني، وأن تغير النظام البحريني سيضر بالوجود البحري الأميركي في الخليج، وحاجتها في ذلك بمقابل تعاظم قوة ايران وقدراتها، وطالما أن تشكل النظام العالمي بدء بالتبلور ـ فإن القوى الصاعدة اقليمياً ودولياً، ستفرض إرادتها على المشهد، ولابد للشعب البحريني من نيل حقوقه الكاملة وإن طال المدى.

الحاجة إلى نقد الماركسية التقليدية

أ. د. أمحمد المالكي*
أكاديمي وباحث من المغرب

* مدير مركز الدراسات الدستورية والسياسية ـ جامعة القاضي عياض ـ المغرب

مقدمة

عرفت عبد الحسين شعبان عبر إطلالاته المتكررة على شاشة قناة (الجزيرة)، محلِّلاً ومناقشاً قضية حقوق الإنسان، والإشكاليات الفكرية والسياسية المرتبطة بها، وأعترف أني لم أكن قد قرأت أعماله البحثية بعد، ولا اطّلعت على تفاصيل تجربته السياسية والاجتماعية والفكرية، كل ما تمكنت من معرفته وقتئذ، عن طريق آرائه، أنه عراقي الأصل والانتماء، يعيش حُرقة الغُربة، ويتوق إلى رؤية بلده يخرج من شرنقة الضيق السياسي أيام الاستبداد والدكتاتورية والاحتلال الأجنبي والانقسام الطائفي لاحقاً، ويحافظ على وحدته متكاملاً، متسامحاً، وقوياً، بيد أن الظروف شاءت أن أتعرّف عليه عن قرب، وأن نشارك سوياً في أكثر من مناسبة، وأن نتقاسم الأفكار والآراء، وأن نُقارِب، اتفاقاً واختلافاً، قضايا كثيرة بدت مستعصية على الحل والاستقامة في المجال السياسي العربي، من قبيل (الحرية)، و(الإصلاح)، و(الديمقراطية) و(التسامح)، و(التنمية)، وما إلى ذلك من الإشكاليات إلتي ضغطت على العقل العربي مع مستهل الألفية الجديدة.

حدث ذلك في مناسبات عديدة، حضِنتها عواصم كثيرة، مثل (بيروت) و(عَمَّان) و(صنعاء) و(تونس) و(أكسفورد) و(لارنكا) في قبرص والمغرب، ولا سيما في مراكش، والحقيقة أنه كلّما سنحت مناسبة جديدة بالالتقاء، كنت أقترب أكثر من د. عبد الحسين شعبان: **المفكر والإنسان**، والأهم كنت أُطِلُّ على بنات أفكاره، إما من خلال النقاشات التي كانت تجمعنا، أو عبر الإصدارات التي كان يمدني بها بشكل يكاد يكون منتظماً، فحين أهداني

كتابَه الحواري (تحطيم المرايا: في الماركسية والاختلاف[1]، وطلب مني قراءته ونقده، ثم اتفقنا على تنظيم جلسة نقاش حول مضمونه في المغرب، أدركت مكانة هذا العمل في عقل وقلب د.عبد الحسين شعبان، وقد تأكّد لي ذلك حين قرأته، وأعدتُ قراءته، بل إن كل قارئ لهذا الكتاب، الذي يتجاوز مجرد نص حواري، أو سيرة ذاتية حوارية، يكتشف دون عناء أنه أمام عمل فكري عميق، يبسّط، بروح نقدية عالية، تجربة تنظيمية وسياسية وقلق فكري متميّز، عاشها شخصياً مع (الحركة الشيوعية والماركسية العراقية والعربية)، قدَّم محاوره (خضير ميري) وصفاً دقيقاً يقول فيه: وكان شعبان ومازال مثيراً للجدل في تجربته الفكرية العراقية والعربية، عصيّاً على التصنيف أحياناً، لا سيّما في الاصطفافات والاستقطابات السائدة، ولعل هذا ما حاولت إضاءته بحيث تصغي إليه مفكراً وناقداً وإنساناً، استثمر الفكر بالعمل وغامر وجاهر وانقلب وتمرّد لأكثر من مرّة، ومازال متمسكاً بصميميته وهاجسه الأول والأخير هو الوصول إلى الحقيقة إنها الحقيقة المتعددة، التي لا تطيق التوحّد، ولا تحتمل التنميط.

(1) ينظر: عبد الحسين شعبان، تحطيم المرايا: في الماركسية والاختلاف، الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ط1، بيروت، 2009.

تجربة تنظيمية وسياسية وقلق فكري متميّز، عاشها شخصياً مع (الحركة الشيوعية والماركسية العراقية والعربية)

والواقع أن حوارات (تحطيم المرايا) حُجّة واضحة ومُقنِعة على أن الهمَّ الأساسي لصاحبها لا يكمن في الإقناع بما يستحضِر من وقائع وأشخاص، يقدر ما يهدف إلى استقطاب قارئِه، وجلب عقله وتفكيره للاشتباك معه في تفكيك عُقد مرحلة سياسية سَحَرت الناس وشغلت عقولهم برموزها، وتعقيداتها، وبعض نجاحاتها، وكثير من إخفاقاتها. لذلك، نلمس في لغة شعبان جرأة فائقة وصادِقة في نقد الذات، وتعرية مكامن العطَل في مسارات التجربة وتموجاتها، ليس في بلده العراق، إذ انخرط في العمل السياسي، ولكن أيضاً في دائرته العربية في علاقتها بالفضاءات ذات المشتَرك الإيديولوجي والفكري، إنه ايبيستيمولجيا المنهج (**الوضعي النقدي**)، الذي تمَّ اعتمادُه على امتداد كل مقاطع الحوارات، ثم أن (شعبان)، وهو يتفاعل مع مُحاورِه، كشف في أكثر من سياق عن فهمه النقدي للماركسية، وسعيه النظري إلى تجاوز مصادر إخفاقها إيجابياً، ليس عبر تقريظها، وزرع روح التشكيك في قدرتها على تطوير المجتمعات وفتح آفاق الحداثة في ربوعها، وإنما من خلال إبراز مكامن العَطَل

(2) ينظر، عبد الحسين شعبان، تحطيم المرايا في الماركسية والاختلاف، حوار وتقديم خضير ميري، الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ط1، بيروت، 2009، ص 11.

حوارات (تحطيم المرايا) حُجّة واضحة ومُقنِعة على أن الهمَّ الأساسي لصاحبها لا يكمن في الإقناع بما يستحضِر من وقائع وأشخاص، يقدر ما يهدف إلى استقطاب قارئِه

التي شابتها في الممارسة، أو على الأقل من منطلق النقد الاجتماعي للماركسية، كما أفصح شعبان شخصياً عن ذلك، ولم يتردد في التشديد على أن (**الأطروحات الماركسية ليست سرمديةً صالحة أو جاهزة لكل زمان ومكان، لا يوجد فهم موحد أو اتفاق على من تطلق عليهم مصطلح «الماركسيون»**)[3].

(3) المصدر السابق، نفسه، ص 45.

إننا وفق رؤيته الثأوية في متن حواراته، أمام نماذج متعددة من (الماركسيين)، من قبيل: (**الماركسيون الطقوسيون**)، و(**الماركسيون المدرسيون**) و(**الماركسيون المسلكيون**) و(**الماركسيون الذرائعيون**)، و(**الماركسيون العولميون**)، وهم في عمومهم ينظُمهم خيط رابط، يكمن في فهمهم للماركسية الأقرب إلى «الدوغما Dogma» منه إلى الإدراك المؤسَّس على أن الماركسية فكر إنساني قادر على التجديد والاجتهاد والتطور، أبدعه الإنسان وهو قادر على الاجتهاد فيه، عوض تحنيطه وتحويله إلى ترنيمات لا روح لها، بهذا الفهم، أولى (شعبان) أهمية خاصة لماركسية القرن الواحد والعشرين، في تقابلها مع ماركسية القرنين التاسع عشر والقرن العشرين، وكأني به يروم تقديم خُطاطة نظرية، أو مصفوفة منطلقات معرفية لما يجب أن تُقرأ به الماركسية اليوم، وأخال أن المسافة التي كسبها (شعبان) في مسيرته الفكرية والمعرفية، أمدته بطاقة لا حدود لها في اجتراح مساقات مغايرة لما دأب عليه الماركسيون العرب في قراءة تجاربهم التنظيمية والسياسية، هل توفق في رفع منسوب إقناع القارئ بقوة ما عدّه تجديداً في الماركسية، كما عاشها، وعايشها، وظل محايثاً لها؟ وحدها القراءة الفاحصة لـ (تحطيم المرايا)، تُجيب عن هذا الاستفهام.

لم يكن صدفة، في ما نظنّ، اختيار (شعبان) عنواناً دقيقاً ولافتاً لمؤلفه الحواري، فالأمر يتعلق بـ (التحطيم)، وتحطيم المرايا على وجه التحديد، ومقابلة (الماركسية) بـ (الاختلاف) في العنوان الفرعي، لذلك، جاءت مقاطع عمله مُعبّرةً عن هذا المنحى أو المنهج في التفكير، ونميل إلى تأكيد أن السياق العالمي والإقليمي والداخلي حرَّض (شعبان) على اعتماد النقد الداخلي للماركسية، والسعي إلى بلورة منطلقات منهجية ونظرية جديدة، لا تروم التقليلَ من شأن الماركسية، كما ألمحنا أعلاه، بقدر ما تدافع عن فرضية أن روح

السياق العالمي والإقليمي والداخلي حرَّض (شعبان) على اعتماد النقد الداخلي للماركسية، والسعي إلى بلورة منطلقات منهجية ونظرية جديدة

الماركسية، كمنهج وأفكار، لازالت متّقدةً، تحتاج لمن يجددها، وينزع عنها طابع البَوار الذي ألمَّ بها في قلب وجودها، فبالأحرى في الأطراف التي هاجرت إليها .

ينطلق شعبان، وهو مُحقٌ في ذلك، من أن الماركسية ثابتة ليس في بمعناها السكوني، بل في الأداة والوسيلة ومتغيرة في الغاية، لأنها تحلل وتفسر التطورات التي تجري في العالم، بيد أن الماركسية بحسبها فلسفة، أي منظومة أفكار، تسعى إلى تغيير ما هو ثابت، ولكن ثباتها ليس مطلقا وإنما نسبياً وهو تثبيت المفاهيمالقائمة على التغيير[4].

(4) المصدرنفسه، ص 57.

بل زادَ موضحاً: (أنا أومن بالحقيقة العلمية بمساعدة الماركسية، ولن يكون ماركس مهماً لأنه امتلك النظرية، بل لأنه توصل إليها، ولعل ما توصل إليه ماركس لن يكون هو الحقيقة الوحيدة أو الفكرة النهائية لما توصل إليه هو، وذلك لأننا اكتفينا بالقراءة الماركسية التي توصل إليها ماركس، ولم نستمر نحن بدورنا تطبيق قراءة ماركسية على ماركس، وهكذا كان الأجدر بنا قراءة المنهج الذي قرأ في ضوئه ماركس ماركسيته، وليس الاكتفاء بماركس وتحنيطه وترك ماركسيته جانباً) [5].

(5) المصدر نفسه، المكان نفسه.

والحقيقة أن فكرة (التحنيط)، أو تحويل الماركسية، بحسبها منهجاً ورؤيةً للتاريخ والمجتمع، إلى عقيدة إيمانية غير مختلفة عن الدين في شيء، من الأعطاب البنيوية التي وسِمت تفكير وممارسة الماركسيين والاشتراكيين العرب، علماً أن الفرق شاسع بين الدين والإيمان، حيث المطلقات واليقينيات، والتاريخ المؤسّسِ في كُنهه على أفعال البشر، وهي بطبيعتها أعمال نسبية وغير مطلقة، فحجة (شعبان) في نقد ظاهرة (تحنيط) الماركسية، لاسيما في دائرتنا العربية، وإلى حد ما (العالم ثالثية)، أن يكتسب الماركسيون العرب استقلاليتهم الفكرية، ويستفيدوا من المنظومة الاشتراكية ومَعينِها الفكري والمنهجي لقراءة أوضاعهم وتحليلها، وتغييرها بالقدر الذي يحافظ على ارتباطهم بواقعهم التاريخي، ويساعد على جعل لحُمة التواصل مع مجتمعاتهم مستمرة، عميقة، وفاعِلة وفي هذا المصب، لم يتردد صاحب «تحطيم المرايا» في إقامة مقارنة عمودية بين الماركسيين العرب ونظرائهم في الأحزاب الشيوعية والاشتراكية الأوروبية (حالة اسبانيا على سبيل المثال)[6]، ليخلُص إلى أن بقدر ما جهدت أسماء شيوعية

(6) المصدر نفسه، ص 52.

واشتراكية أوروبية من أجل تجديد فهمها للماركسية واعتماد مقاربات متطوِّرة، قريبة من واقع بلدانها، بالقدر نفسه أخفق نظراؤها العرب في تطويع الماركسية الوافِدَة عليهم لتغدُوَ متساكِنةً مع أوضاعهم، والأهم قادرةً على تغيير أحوالهم نحو الأفضل .

هناك أممية جديدة في طورها إلى التأسيس بعيدة عن مفاهيم التابع والمتبوع وصيغ الإذعان و(الرفيق الأكبر) و(الأصغر)

ومع ذلك، يستشرف (شعبان) بتفاؤل ما يجري من محاولات اجتهادية لإعادة قراءة (الماركسية)، بمعين منهجي ونظري جديد، لاسيما في الضفة الشمالية من المتوسط، فبالنسبة إليه هناك أممية جديدة في طورها إلى التأسيس بعيدة عن مفاهيم التابع والمتبوع وصيغ الإذعان و(الرفيق الأكبر) و(الأصغر) والتدخل بالشؤون الداخلية، بل أساسها الاستقلالية والاحترام المتبادل والتضامن الأممي والاجتهاد والتنوع في تطبيق الماركسية النقدية، غير الأرثوذكسية أو الماركسية المحتطة[7].

(7) المصدر نفسه، ص 53.

فماركسية ما بعد ثورة أكتوبر(هي نوع من تقنين وقولبة للماركسية حيث تحولت بسرعة غير عادية إلى شيء أقرب إلى اللاهوت، انفصلت عن الماركسية الرحبة[8]، إنه المآل الذي حرَّض (شعبان) على الحكم على ما أسماه (الماركسية الرسمية) بالانتهاء، وجفاف معينها، لكونها ابتعدت، في تقديره، عن الماركسية الفلسفية، وروحها النقدية وأطروحاتها الوضعية الجدلية، وتحولت إلى ماركسية بيروقراطية غير مبالية بمنهج النقد الوضعي أو الماركسية الوضعية.

(8) المرجع نفسه، ص 56.

نلمس عند (شعبان)، علاوة على حدّة نقده لماركسية القرن العشرين، الموسومة بقدر مرتفع من «الانحرافية»، دعوةً صريحةً ومستمرةً إلى ردِّ الاعتبار للتراث الماركسي بإعادة قراءته في أصوله بُغية تملّكه منهجياً ومعرفياً، بل نلمس تشديداً على فكِّ قيود الماركسية التي نَسَجتها تأويلات ما بعد ثورة أكتوبر 1917، وربطها بأصولها، كذلك تكوّنت مع اجتهادات مُؤسسي القرن التاسع، وفي مقدمتهم (ماركس)، و(انجلز)، فهكذا، استعار (شعبان) نعتَ (الاعتقال) من الشاعر (أدونيس). ليصوغَ (ما يشبه المانفستو)، في تحريضِه على اجتراح (ماركسية جديدة)، هي (ماركسية ما بعد الحداثة)، التي عدّها الأفق المطلوب لنزعة شوائب التحنيط التي طالت الماركسية حين انتقالها من التفكير إلى الممارسة، بل عدّ صاحب (تحطيم المرايا) انهيار

الاتحاد السوفييتي لحظة تاريخية سانِحة، بامتياز، للاندفاع في دينامية تجديد التراث الماركسي، ونزع الطابع الأسطوري والتقديسي الذي لفَّ جوهَره ومظانَّه النظرية والمعرفية.

ولعل أكثر ما يشدّ القارئ، ويُلفِت انتباهه، وهو يتابع خيط تفكير (شعبان) في ما اقترحه (**ماركسية ما بعد الحداثة**)، خلخلته لبعض الفرضيات الذهنية التي استبدت بعقول الكثير من مؤيدي الماركسية وأنصارها، لاسيما خارج المجال التاريخي والحضاري الأوروبي، ومنها على سبيل المثال، إشكالية التطابق بين النظرية والتطبيق..فعلاوة على نفيه القاطع وجود إمكانية للتطابق بين ما نفكر فيه ونُنَظِّر له، وما نمارسه في الواقع، ابتدع مفهوم أو مصطلح (التخالق)، وهو في ما نظنّ أكثر تعبيراً وإجرائيةً، حين قياس درجة المماثلة بين التفكير والفعل أو الممارسة، فالفرق لازِم وموجود بين (الرغبة) و(الممكن) كما يُقال، ولو أن الماركسية نفسها تحدثت عن (البراكسيس Praxis).

نفيه القاطع وجود إمكانية للتطابق بين ما نفكر فيه ونُنَظِّر له، وما نمارسه في الواقع، ابتدع مفهوم أو مصطلح (التخالق)

لاسيما استمرار وجودي في الحزب الشيوعي دون قناعتي لفترة قصيرة، خصوصاً عدم انسجامي مع العديد من أطروحاته، وكذلك توقفت عند تجربتي في قيادة الانشقاق عنه وتشكيل حركة المنبر وإصدار جريدة المنبر في حينها[9].

(9) المصدر نفسه، ص 62.

يمكن القول إن حوارات القاهرة، التي غطّت القسم الأول من (تحطيم المرايا) (ص: 15 ـ 64)، قاربت، في جوهرها، سؤال المنهج في قراءة الماركسية وإعادة قراءتها، والحال أن الأمر لا يستقيم بمجرد ممارسة النقد من الداخل، والدعوة إلى تجاوزه إيجابياً، بل يتطلب، علاوة على ذلك، استجلاء وتدقيق ما يرتبط به من قضايا وإشكاليات، وهو ما نبّه عليه المحاور في صدر القسم الثاني، أي حوارات بيروت، ثم إن مؤلف (شعبان) الحواري كلّ متكامل، يصعب فصل جزء عن الجزء أو الأجزاء التي تليه، وإن بدت موضوعاته شبه موزعة، فهو كالفسيفساء لا تكتمل صورته وجمالُه إلى بجمع قطَعِه في لوحة واحدة.

غَطَّت حوارات بيروت قرابة نصف حجم الكتاب (ص: 65، 165)، وقد عالجت أربع قضايا بالغة الأهمية، هي تحديداً: ما بعد الحداثة، والثقافة

وإصلاح الفكر الماركسي، والدين والهوية، والمرأة والحب والجنس.بيد أن قراءة القسم، كما أسلفنا الإشارة، لا توحي بأننا أمام سِفر جديد، أو حوار مقطوعَ الصلة بما سبقه، بل بالعكس نلمس وجود خيط ناظم بين ما أثير في القاهرة وما أعقبه في بيروت.. يكمن الفرق فقط في الجغرافيا، في تبدّل المكان بين عاصمة المعزّ بدين الله الفاطمي وبيروت الشامخة منذ الفينيقيين، بدليل أن (شعبان)، وهو يرد على أسئلة مُحاوره، عاود بسطَ رؤيته لماركسية ما بعد الحداثة، التي أعلن عنها في مقاطع من حوارات القاهرة .

يبدو (شعبان) شغوفاً بالتاريخ، ليس كحقل معرفي، بل كمحدد ومفسِّر للأحداث والتحولات، والنجاحات والإخفاقات، فالتاريخ ليس خزاناً للوقائع والأحداث، كما يعتقد الكثيرون، ولكنه كمولّد لمعرفة سيرورات الأشياء ومساراتها، وفي هذا الصدد لم يتردد في نقد (**فوكو**)، الذي وسِمه بـ (**المؤرخ المُشوَّش**)، حين انصاع لإرادة (**النسق الذي قاده إلى ما يشاء لا إلى ما يشاء هو**)، غير أنه رفع من قامة (ماركس)، الذي كان، في تقديره، (**يقرأ على الأنساق والبُنى الفكرية بحثاً عن الإرادة الإنسانية والموجِّه التاريخي**)[10]، فهل يسمح متنُ (تحطيم المرايا) بالقول إن شغف صاحبه بالتاريخ لا يسوغه إلا شيء واحد، هو تطلعه للإمساك بمصادر التفسير الموجِّهة نحو التغيير .

(10) المصدر نفسه، ص 68.

ويستمر شعبان وفياً لمنهجه الوضعي النقدي في مقاربة مجمل القضايا المثارة من مُحاورِه، وإن تباعدت مجالاتها المعرفية ومساقاتها النظرية والفكرية. فالمعروف عن صاحب تحطيم المرايا، علاوة على اهتماماته الفكرية المتعددة وشغفه الدءوب بهموم المجتمع المدني، تكوينه القانوني والحقوقي تفكيراً وممارسة. لذلك، نراه خلافاً للمدارس القانونية الوضعية، يعتمد منهجياً مادياً (ماركسياً) في النظر إلى قواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية، كما تُمارس في الواقع، إذ يربط بينها وبين موازين القوى السائدة، ويُعزز تحليلَه بأمثلة من الواقع الدولي (قرارات)، ساهم شخصياً، ولو بشكل نسبي، في سياقاتها العامة[11].

(11) راجع مؤلفه الحواري «تحطيم المرايا»... مصدر سابق، ص 83 ـ 87.

أشرنا في أعلاه إلى أن حوارات بيروت مسّت أربع قضايا بالغة الأهمية، تندرج عمومُها في دائرة اهتمام «شعبان» الفكرية والسياسية. فضلاً عن موقفه

قدّم منظوراً نوعياً لمفهوم الثقافة والمثقف، وقضية الالتزام الثقافي، وطبيعة المثقف اليوم، أي في السياق الحضاري الموسوم بالعولمة

من النقاشات المتناسلة حول فلسفة ما بعد الحداثة وإشكالية تجديد الماركسية، أو الدعوة الصريحة إلى (ماركسية جديدة)، قدّم منظوراً نوعياً لمفهوم الثقافة والمثقف، وقضية الالتزام الثقافي، وطبيعة المثقف اليوم، أي في السياق الحضاري الموسوم بالعولمة، والثورة المتنامية لتكنولوجيات الاتصال والتواصل الحديثة. وكعادته، لم يفته، وهو يبسُط وجهة نظره في قضية الالتزام ومهام المثقف، الإشارة إلى كوكبة من المثقفين الذين بصموا سجل الثقافة العربية وأثروا في مجرياتها، من قبيل الشاعر لعراقي الكبير (الجواهري)، والمفكر والكاتب (هادي العلوي)، ولعل أعظم ما يشد انتباه القارئ مثلي، وهو يُمعن في مقاطع تحليل (شعبان) لإشكالية الثقافة والمثقف، دفاعه الشرس عن استقلالية المثقف وتجرّده، واستقامته، ونزاهته الفكرية، في أوضاع موبوءة بالمغريات، وكل أصناف الوسائل الجاذبة إلى الإفساد .

لذلك، نرى حال لسانه يقول: «إن حفاظ المثقف على ثقافته وعلى نفسه وعدم التفريط بهما، لأنهما ثروة وطنية نفسية لا يُستهان بها.. «ليضيف» مع الأسف بعض المثقفين تحولوا إلى جلادين إن كانوا قريبين من السلطة أو حتى في المعارضة، مثلما تحوّل قسم آخر منهم إلى كتّاب تقارير رخيصة ضد زملائهم، وكانوا جسراً لعبور السياسيين لاسيما أصحاب (الطموحات) الكبيرة، الذين لم يتورعوا حتى من الصعود على الجماجم في السلطة أو خارجها، لتحقيق مآربهم[12]، لم يكن في مُكن (شعبان)وهو الذي وُلد وترعرع ردحاً من الزمن في سباق مجتمعي متديِّن، أن يتجنب الحديث عن (الماركسية والدين)، والأهم أن يفكك الصورة النمطية التي وسِمت الماركسية كثيراً وجعلت منها نفياً للدين، وحوّلت معتنقيها إلى مجموعة من الملاحِدة ليس إلا.

(12) المصدر نفسه، ص 104.

ولعلّ ما شدني أكثر إلى مقاربته لأطروحة الدين في حياة الناس فصله المنهجي بين أمرين يبدوان متناقضين في المِخيال الجماعي للمجتمعات، أي الدين والعقيدة من جهة، والعقل من جهة أخرى، لذلك، نلمس في مقاربته لإشكالية الدين في علاقته بالتراث الماركسي نقداً للماركسية، وإن بشكل لبيب وفيه قدر من الاحتراز، فالماركسية لا تخلو، في ظنه، من الهفوات وجوانب القصور، على أساس أن أعلامَها بشر، والبشر خطّاؤون بطبيعتهم،

ثم إن تشديده واضح على أهمية الدين، ليس للمسلمين وحدهم، بل لكل أبناء جلدهم من الديانات التوحيدية الأخرى، حُجَّته في ذلك أن للدين والعقيدة والإيمان وظائف نفسية وسيكولوجية، ما أحوج البشرية إليها[13].

(13) أنظرالمصدر نفسه، ص 127.

ويذهب «شعبان» عميقاً في تفسير ضرورة الدين فيعدّه ركناً من أركان الاجتماع البشري، وينظر إلى «محاسبة الدين أو مقايسته في ضوء المنطق العقلي إجحافاً في حق البحث العلميَ وتقصيراً تنقيبياً».[14] ويتابع، في المصبِّ نفسه، إضاءةَ زاوية نظره حُيال إشكالية بالغة التعقيد والحساسية، لاسيما في مجالنا التاريخي والحضاري العربي. ففي إجابته عما إذا كان الدين عائقاً بنيوياً للتنوير، أكد على أن (فهم التاريخ العربي بمعزل عن المكون الغيبي أو الجوهر الروحي، هو نوع خالم أو مستعار من أشكال الحداثة الغربية)، مضيفاً (**وهذا لا يعني أن نستسلم لفهم التاريخ كما هو، بل أن نسعى إلى تقديم نقد شمولي له، وهو النقد الذي بالحسبان فهم المكون العقلي والروحي للشعوب، وليس تقديم النظرية على التاريخ الوضعي**)[15].

(14) المصدر نفسه، ص 128.

(15) المصدر نفسه، ص 129 ـ 130.

ومع ذلك، تحفِّز معالجة (شعبان) للمسألة الدينية في مجالنا التاريخي والثقافي العربي على تقديم مصفوفة من الأسئلة، لعل أهمها سؤال ما إذا كان يروم من مقاربته، كما بسطها حصراً في حوارات بيروت، تحقيقَ نوع من التوفيق بين ما هو روحي وما هو عقلي في حياتنا الجماعية، حجته في ذلك، أن الطابع الغالب على النظرة الماركسية للدين ظل في جوهره إيديولوجياً، وذي منحى دعائي. فالدين، في تقديره، (يمتلك مقومات حضارية كبيرة، وهو نظام كلي يحتفظ للإنسان حقوقه وواجباته ويقدم صورة للأخلاقية، خيرة موروثة، ولا يمكن عدّ الدين صورة من صور التخلف الاجتماعي أو العائق الحضاري).

أن الطابع الغالب على النظرة الماركسية للدين ظل في جوهره إيديولوجياً، وذي منحى دعائي

تأسيساً على هذا الفهم صاغ صاحب (تحطيم المرايا) نقداً مزدوِجاً لبناة التراث الماركسي وأنصاره من الشيوعيين والاشتراكيين العرب، بخصوص مواقفهم الإيديولوجية من الدين وما يرتبط ويتفرع عنه من قضايا. فنعت الحركة الشيوعية والتيارات الماركسية بعدم استيعابها حقيقة الدين في حياة الناس، حين مارست قدراً كبيراً من التعالي والفوقية إزاء العالم الروحي

للإنسان، مستدلاً بالممارسات التي أعقبت ثورة أكتوبر 1917، إلتي قَسَت في جوهرها على الكنيسة وتوابعها والملاحظة النقدية نفسها وُجِّهت إلى التنظيمات الشيوعية في المنطقة العربية، إذ وُسِمت في متن الحوار بـ(النزعات التدميرية) إزاء الموقف من الدين، بل نَظر إلى الشيوعية كإلحاد وكُفر، وجب اتِّقاء شرهما[16]، وما هو لافت للانتباه، صراحة «شعبان» وجرأته في تقديم نقد ذاتي حُيال الموقف السلبي من الدين، حين قال: «لعلنا لم ندرك التأثير المهم للدين إلّا في وقت متأخر، ولذلك كان موقفنا أو بعض تصرفاتنا خاطئة، وذلك بسبب الأدلجة وأساليب الدعاية والترويج، وما كان يصلنا من معلومات ناقصة أو مبتسرة أو حتى مشوهة[17].

لعلنا لم ندرك التأثير المهم للدين إلّا في وقت متأخر، ولذلك كان موقفنا أو بعض تصرفاتنا خاطئة

(16) المصدر نفسه، ص 134.

(17) المصدر نفسه، ص 139.

لا يستقيم الحديث عن الدين لدى بعض المجتمعات، ومنها مجتمعنا العربي الإسلامي، دون إثارة مسألة الهوية، التي قد يشكّل الانتساب الديني والعَقدي أحد روافدها. لذلك، كان منطقياً أن تحظي الهوّية بنصيب في متن حوارات «شعبان»، وهو الذي أصدر في سنوات متقاربة (2002 ـ 2005) ثلاثة مؤلفات أشد الالتصاق بقضية الهوية وما يتفرع عنها. فقد تساءل عن من هو العراقي؟، وعن العلاقة بين الهوية والغرب في (**الإسلام والإرهاب الدولي**)، وظلت الهوّية حاضرة حين كتب عن (**فقه التسامح في الفكر العربي الإسلامي**).

والحقيقة أن مقاربة صاحبنا لهذه الإشكالية، وفي هذه الحقبة التاريخية الدقيقة من مسيرة مجتمعنا العربي الإسلامي لها أكثر من مسوغ.. فـ(شعبان) عراقي الانتماء، عاش تنوعاً ثرياً في هوّية وطنه، نخالُه الأكثر غنى وتعقيداً في المنطقة العربية، ودافع باستماتة عن حق بني جلده في أن يتمتعوا بتكافؤ بثراء تنوع هويتهم، وكابد محنة بلده وهو يرى وحدته تتآكل بسبب تدمير هويتها، وإذكاء جذوة الطائفية في نسيجها المجتمعي العام، وأميل إلى الظن أن الخلفية القانونية والحقوقية التي ميّزت تكوين «شعبان»، لاسيما منظومة القانون لحقوق الإنسان، صقلت وعيَه، وعمقت إدراكه حُيال الهوّية، من حيث أهميتُها وخطورتُها في الآن معاً .

ينتقل «شعبان» من الموضوعات الفكرية الأكثر صلابةً وربما تجريداً، إلى موضوع طريف ختم به القسم الثاني من كتابه الحواري، إنه (المرأة والجنس

والحب)، فيرسم، بقدر كبير من الحِبكة والطرافة، صورة عن مكانة المرأة والجنس والحب في أدبيات الماركسيين وممارساتهم، وبإيحاءاته الذكية لا يتردد في توجيه سهام النقد إلى نظرائهم العرب، الذين فعلت (البداوة) ونزعة الترييف فعلها السلبي في نظرتهم إلى نصفِهم (المرأة)، ووسائل الكياسة اللازمة للتعامل معها.

سيكون من الإنصاف، في ختام هذه الورقة، الاعتراف بجهد صاحب «تحطيم المرايا» في تقديم رؤية جديدة للماركسية، كما فُهمت ومورِست في منطقتنا العربية، وربما للتراث الماركسي، كما طُبق حين تمكّن أنصاره من الانقضاض على السلطة بعد ثورة أكتوبر1917. والحقيقة أن تلك سُنةّ أو قانون يكاد يكون مشتركاً بين الإنسانية. ليس من يقوم بالثورة ـ وإنتاج الأفكار ثورة بكل المقاييس هو نفسه الذي يقطف ثمارها، فكُثر هم الذين تنكّرت الثورات لهم على الرغم من أنهم كانوا في صدارة اندلاعها، ثم إن (شعبان)، وهذا جانب آخر من جهده الكبير، قدّم إجابات عن إشكاليات تبدو وكأنها مزمنة وقديمة، لكنها في الحقيقة أقرب ما تكون من صلب الواقع، وأخال نفسي وهو يجيب عن أسئلة محاورِه كان الحاضر ماثلاً أمامه بكل ثقله وضغطه وتحديّاته .

ليس من يقوم بالثورة ـ وإنتاج الأفكار ثورة بكل المقاييس هو نفسه الذي يقطف ثمارها

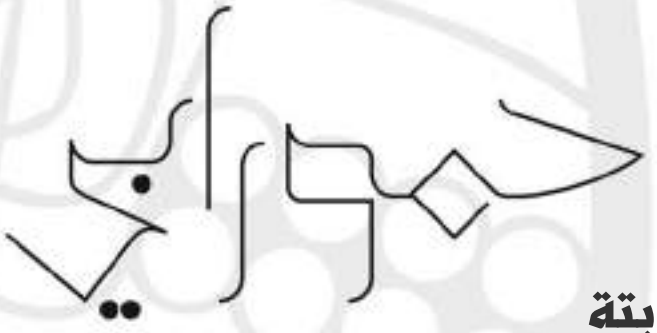

الأبواب الثابتة

- **البحث المترجم:** عبد السليم مجيد
  ـ كيف فجرت أميركا الوضع في الشرق الأوسط
- **متابعة: ندوة واقع العنف والارهاب في العراق** عطارد عوض عبد الحميد
- **الرسائل والأطاريح الجامعية** نضال جهاد حميد
- **عرض الكتب** العربيـــة: رؤى خليل
  الانكليزية: د. سناء حمودي
- **كتاب حمورابي: القوة الناعمة: التحكم عن بعد** بسمة عبد المحسن

البحث المترجم

الإتفاق الأمريكي الإيراني

كيف فجرت أميركا الوضع في الشرق الأوسط

عبد السليم مجيد*

* مترجم ـ وحدة الترجمة ـ مركز حمورابي

The Middle East After a U. S. - Iran Deal

جورج فريدمان

مركز ستراتفور للدراسات والشؤون الدولية

لقد أكدت في كتابي (العقد القادم) أن الولايات المتحدة وايران سوف يتحركان باتجاه اصطفاف استراتيجي، واعتقد أن هذا هو ما نراه يتشكل الآن، إن مجرد امكانية الوصول الى ذلك، يتطلب من أن نبحث أو نضع في اعتبارنا ثلاث أسئلة، لماذا يحدث كل هذا الآن، كيف سيكون شكل الاتفاق، وكيف سيؤثر الاتفاق على المنطقة أن تم التوصل إليه بين الطرفين؟

من المهم أن ندرك أنه على الرغم من وجود أطراف عديدة تعتلي المسرح الدولي فيما يخص هذا الموضوع، أن هذا التفاوض هو بين الولايات المتحدة وايران، ومن المهم ايضاً أن نفهم أنه بينما تركز هذه المرحلة من النقاش بشكل كلي على تطور برنامج ايران النووي والعقوبات المفروضة عليها، فإن التسوية النهائية سوف تعالج العلاقات الأميركية ـ الإيرانية، وكيف ستؤثر تلك العلاقات منطقة الشرق الأوسط، واذا تم حسم القضية النووية ورفُعت العقوبات، عندئذ ستوضع قضايا أخرى من قبيل السيطرة على المتطرفين السنة، والاستثمار في ايران، والحفاظ على ميزان القوى الأقليمي، كلها مواضيع ستطرح على طاولة التفاوض والبحث. إن حل هاتين (المشكلتين الأساسيتين) سوف يستدعي قيام علاقات أمريكية ـ ايرانية جديدة.

واذا تم حسم القضية النووية ورفُعت العقوبات، عندئذ ستوضع قضايا أخرى من قبيل السيطرة على المتطرفين السنة، والاستثمار في ايران، والحفاظ على ميزان القوى الأقليمي

ولكن هناك عوائق كبيرة تواجه كلا الطرفين، واحد منها يتمثل بالعائق الأيديولوجي، ايران تنظر الى الولايات المتحدة بوصفها الشيطان الأكبر، وأمريكا ترى ايران أنها جزء من محور الشر وبالنسبة إلى الإيرانيين فهم لا يزالون يحملون ذكريات سلبية حول رعاية الولايات المتحدة لانقلاب 1953، ودعم واشنطن لشاه ايران في تلك الفترة، ومن جانبهم لا يستطيع الأميركيون التي تتجاوز أعمارهم الـ 35 عاماً، أن ينسوا أزمة الرهائن الإيرانية، وقيام الإيرانيين باحتجاز50 رهينة من موظفي السفارة الأميركية، تعتقد ايران أن الولايات المتحدة قد اخترقت سيادتها، أما الولايات المتحدة فتعدّ أن ايران قد اخترقت معايير القانون الدولي .

هناك سابقة مر بها الجانب الأميركي في تسوية الخلافات القومية، التي مر بها وعمل على ترويض نفسه عليها : وهي الصين، فعندما تواصلت الولايات المتحدة مع الصين في سبيعينات القرن الماضي، كانت بكين تقوم بتزويد الفيتناميين الشماليين بالسلاح لمواجهة القوات الأميركية، وكان الخطاب الصيني يصور أمبريالية الولايات المتحدة، بأنها وحش مفترس والأميركيين بـ(الكلاب الجامحة)، وكانت الولايات المتحدة ترى الصين، قوة نووية، خطرها أكبر من خطر الاتحاد الأتحاد السوفيتي بالنسبة إلى لتهديد بالحرب النووية، لأن زعيم الصين آنذاك، ماوتسي تونغ، إعلن بشكل صريح ـ وكان يعني ما يقول ـ بأنه ينبغي على الصين الشيوعية أن ترحب بالحرب النووية بدلاً من الخوف منها، وهكذا بدا العائق الأيديولوجي نظراً لتطرف الثورة الثقافية الصينية وكأنه حاجز لا يمكن تجاوزه .

لكن المصالح الأستراتيجية لكلا البلدين أبطلت العامل الأيديولوجي. لم يكن أي من البلدين يعترف بالآخر، لكنهما كانا بحاجة لأحدهما لآخر، يومئذ كانت قد ظهر الاتحاد السوفيتي كقوة دولية، وحصل وقتها قتال عنيف بين الصين والسوفييت على طول نهر أوسيري في عام 1969، وحشد الاتحاد السوفيتي قوات كبيرة على طول حدوده مع الصين، إما الولايات المتحدة فقد لجأت الى إعادة نشر قواتها من أوروبا الى جنوب شرق أسيا، عندما اتضح لها أنها تخسر حرب فيتنام .

وكان كل طرف يساوره قلق من إقدام الأتحاد السوفيتي على مهاجمة الصين أو حلف الناتو كل على انفراد، لأنه كان قادراً على الحاق الهزيمة بهما كل

على حدة، ولكن إذا حصل تعاون بين الصين والولايات المتحدة، حينئذ لن يكون الهجوم السوفيتي ممكناً، خوفاً من جانب موسكو أن تفتح على نفسها جبهتين، لا تقوى على تحقيق نصراً فيهما، وهكذا لم يكن من الضروري أن يكون هناك توقيعاً لمعاهدة تحالف عسكري أو حتى ذكر مثل هذه الإمكانية، الاقتصار وبكل بساطة على إجراء لقاءات، والحديث عن بناء علاقات ديبلوماسية مع الصين، من شأنه أن يجبر الأتحاد السوفيتي على التفكير بأن هناك تفاهماً متيناً بين واشنطن وبكين، حتى لو لم يكن هناك تفاهماً، فإن الهجوم على أيّ منهما كان يستدعي قيام الطرف الآخر بالرد، وإذا ألحقت الهزيمة بحلف الناتو أو الصين، كان سيكون بإمكان السوفيت أن يخضع الطرف الآخر لإرادته، ولذلك فإن تحريك أو نقل العلاقة من حالة العداء الشامل الى الحد الأدنى من التكيف، أدى إلى تغيير في الميزان الاستراتيجي .

السياسة الخارجية الإيرانية كانت متزنة للغاية وليست على عجلة من أمرها، وحتى حربها الكبرى الوحيدة مع العراق في الثمانينات من القرن الماضي، لم تبدأها ايران بنفسها

وبالنظر إلى ايران، فإنَّ أهم شيء يجدر ملاحظته هو الاختلاف بين خطابها وأفعالها، واذا استمعت إلى مسؤولي الحكومة الإيرانيين في الماضي، كنت ستعتقد أنهم يعدون لكارثة دولية، في الحقيقة، إن السياسة الخارجية الإيرانية كانت متزنة للغاية وليست على عجلة من أمرها، وحتى حربها الكبرى الوحيدة مع العراق في الثمانينات من القرن الماضي، لم تبدأها ايران بنفسها، وفي دعمها لحزب الله وسوريا، فهي تتوخى الحذر الكافي باستخدام قوتها الخاصة بشكل علني وتكتفي بإرسال الأمدادات والمستشارين. وفي الأيام الأولى من عمر الجمهورية الإسلامية، عندما كانت تحصل مواجهة بين طهران والمصالح الأميركية، كانت ايران تقترب أكثر إلى الاتحاد السوفيتي، مع أن نظامه ملحد ويشن حرباً على بلد مجاور لها، أفغانستان، كانت ايران بحاجة إلى معادل يقف أمام الولايات المتحدة، فكانت تضع الأيديولوجية جانباً حتى في أوائل وأكثر أيامها تطرفاً وراديكالية .

مصالح استراتيجية جديدة

الأيديولوجيا أو العقيدة ليست أمراً سيئاً، لكنها لا يمكن أن تكون الحَكم في العلاقات الخارجية، مثل كل الدول لدى الولايات المتحدة وايران قضايا

استراتيجية تؤثر في افعالهما، أرادت ايران أن تخلق هلالاً لنفوذها يمتد من غرب أفغانستان الى بيروت، مفتاحه هو الحفاظ والهيمنة على النظام السوري، لقد فشل الإيرانيون في سوريا حيث لا يزال النظام موجوداً، ولكنه لم يعد يحكم اجزاء كثيرة من سورية، وكانت النكسة الناجمة من هذا الفشل، هي ارتفاع حدة نشاط المجاهدين السنة ضد النظام الذي يهيمن عليه الشيعة .

لكن نفوذ هذا الهلال واجه معوق في مكان أخر بالأخص العراق، الذي اثبت أنه تحّدٍ كبير للأمن القومي الأيراني، وبالتزامن مع الفشل في سوريا، فأن تدهور الوضع في العراق وضع ايران في موقف دفاعي، عندما كانت منذ سنة فقط، توشك أن تغير ميزان القوى لصالحها .

وجدت ايران أن برنامجها النووي قد عزز نظامها الذي اضرت به العقوبات بشكل خطير

في الوقت نفسه، وجدت ايران أن برنامجها النووي قد عزز نظامها الذي اضرت به العقوبات بشكل خطير، وقد أكد مركز ستراتفور منذ أمد طويل، أن البرنامج النووي الأيراني هو أساساً رقاقة للمساومة، يمكن تسويقها من أجل الحصول على ضمانات بشأن أمنها والاعتراف بقوتها الإقليمية، كان القصد من البرنامج أن يبدو مهدِداً، وليس مهدداً ولهذا السبب، ومنذ سنين، كانت ايران (مجرد أشهر) بعيدة عن السلاح النووي، المشكلة كانت هي على الرغم من قوتها المتنامية، لم تعد ايران قادرة على تحمل التداعيات الاقتصادية للعقوبات المفروضة على النظام .

وفي ضوء سوريا والعراق، كان البرنامج النووي بمثابة خطأ خطير في الحسابات الذي نجم عنها أزمة اقتصادية، إن الفشل في السياسة الخارجية وما أعقبه من أزمات اقتصادية أضعفت الثقة بسياسات الرئيس السابق أحمدي نجاد، وعملت على تغيير تفكير القائد الأعلى، وفي نهاية المطاف أدت الى انتصار انتخابي للرئيس حسن روحاني، قد لا تكون الأيديولوجيا هي التي تغيرت بل الواقع الأستراتيجي، منذ سنوات كان القلق يساور روحاني حول استقرار النظام، ولهذا كان منتقداً لسياسات أحمدي نجاد، وكان يعلم أن على ايران أن تعيد تعريف سياستها الخارجية .

الولايات المتحدة هي الأخرى كانت تقوم بتغيير سياستها الخارجية، في

امتنعت الولايات المتحدة عن التدخل عسكرياً ضد نظام بشار الأسد بمفردها، لأنها لم تكن تريد أن تعتلي السلطة في سوريا حكومة سنية متطرفة

اعوام الـ 2000، حاولت أن تتعامل مع المتطرفين السنة بأستعمال مباشر للقوة في افغانستان والعراق، لم يكن بوسع الولايات المتحدة أن تلزم قوتها الرئيسية في العالم الاسلامي، عندما يمنح ذلك الالتزام دولا أخرى، كروسيا، الفرصة للمناورة من دون قلق أو اهتمام لقوة الولايات المتحدة العسكرية، كانت لدى الولايات المتحدة مشكلة مع القاعدة، لكنها كانت بحاجة إلى استراتيجية جديدة للتعامل معها، وجاءت سوريا لتوفر لها النموذج، لقد امتنعت الولايات المتحدة عن التدخل عسكرياً ضد نظام بشار الأسد بمفردها، لأنها لم تكن تريد أن تعتلي السلطة في سوريا حكومة سنية متطرفة، وفضلت أن تفسح المجال امام الفصائل السورية ليوازن أحدها الأخر كي لا يكون هناك طرف ضعيف.

إن منهجية ميزان القوى كانت البديل عن الالتزام العسكري المباشر، لم تكن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي يكتنفها القلق من التطرف السني، فإيران يعتريها نفس القلق من المجاهدين السنة، والسعودية خصم ايران الأقليمي، كانت في وقت ما تعارض المتطرفين الأسلاميين في السعودية نفسها، لكنها تدعمهم في أماكن أخرى (في سوريا والعراق)، تمتلك الولايات المتحدة الآن وفرة من النفط، ولم تّعد استراتيجيات السعودية المعقدة تتماشى مع المصالح الأميركية، وعلى نطاق أوسع (بالخط العريض) ايران أقوى في خط الولايات المتحدة، سوف تواجه الطموحات السنية، لن تعالج مسألة شمال افريقيا وقضايا صغيرة أخرى، بل هي ستجبر السعودية على إعادة صياغة سياساتها .

والربيع العربي كان أيضاً مداراً للبحث، والقاعدة التي بنت واشنطن سياستها تجاه ايران، كانت تظن أنه في يوم ما ستخرج انتفاضة تقلب النظام في طهران، لم تشكل انتفاضة 2009 تهديداً حقيقياً للنظام، بل كانت مجرد استعراض، ولو كان هناك احتمال خروج انتفاضة، لم تكن هناك حاجة للاتفاق والتعامل مع ايران، بعد ذلك، أتى الربيع العربي، أخطأ الكثيرون في ادارة أوباما قراءة الربيع العربي، توقعاً منهم أنه سينتج أنظمة أكثر ليبرالية، لم يحدث ذلك، تطورت الأحداث في مصر، وسورية تحولت الى ساحة حرب أهلية، والبحرين رأت أن

(بالخط العريض) ايران أقوى في خط الولايات المتحدة، سوف تواجه الطموحات السنية، لن تعالج مسألة شمال افريقيا وقضايا صغيرة أخرى، بل هي ستجبر السعودية على إعادة صياغة سياساتها

السعودية تقمع انتفاضتها، وليبيا تجد نفسها على حافة الفوضى، لم ينشأ أي نظام ديمقراطي ابداً، وأصبح واضحاً بأنه لن تكون هناك انتفاضة في ايران، وحتى لو حصلت من غير المحتمل أن تكون نتائجها في صالح الولايات المتحدة .

وهكذا أن استراتيجية التشجيع على قيام انتفاضات لم تعد ناجحة ولم تعد تعمل أساساً، وكذلك استراتيجية التدخل على نطاق واسع كانت أيضاً ضعيفة وغير قابلة للأستمرار، ولم تكن فكرة مهاجمة ايران وضربها مستساغة ايضاً، وحتى لو وافقت الأدارة الأميركية اسرائيل واعتقدت أن البرنامج النووي يهدف إلى إنتاج سلاح نووي، لم يكن واضحاً وأكيداً لدى الإدارة أنه يمكن تدمير البرنامج بضربات جوية .

ولذلك، فيما يتعلق بالوضع الخاص لبرنامج ايران النووي، لم يكن بوسع الولايات المتحدة أن تعمل شيئاً سوى فرض العقوبات والتعويل عليها، وعلى النطاق الأوسع لقضية إدارة المصالح الأميركية في الشرق الأوسط، توجب على الولايات المتحدة أن تجد خيارات أخرى، فهي لا تستطيع أن تتكل فقط على السعودية، التي أصبح لها مصالح اقليمية مختلفة جداً، وليس بمقدورها ايضاً الاعتماد كلياً على إسرائيل، التي هي نفسها غير قادرة على حل أو حسم المشكلة الأيرانية عسكرياً وحدها، كل هذه الوقائع أجبرت الولايات المتحدة أن تعيد تقويم علاقتها مع ايران، في وقت توجب على ايران أن تعيد تقويم علاقتها هي الأخرى مع الولايات المتحدة.

على الولايات المتحدة أن تجد خيارات أخرى، فهي لا تستطيع أن تتكل فقط على السعودية، التي أصبح لها مصالح اقليمية مختلفة جداً

وسوف تأتي المفاوضات الحقيقية بعد أن يتم معالجة قضايا النووي والعقوبات المفروضة، وهذا سوف يرتبط بشكل أوسع بالعلاقات الأميركية ـ الأيرانية، سوف يعمد كل طرف الى الاستفادة من الطرف الأخر لتحقيق مآربه، الايرانيون سوف يستخدمون الأميركيين في إصلاح اقتصادهم، والأميركان بدورهم سوف يستفيدون من الايرانيين في خلق ميزان قوى مع الدول السنية، وهذا من شأنه أن يولد منافع غير مباشرة لكلا الطرفين، سوف تجد الشركات الأميركية في الصعوبات المالية التي تعانيها ايران فرصة لها في الأستثمار، وحاجة أميركا الى ميزان قوى سوف يمنح ايران ثقلاً ضد أعدائها، حتى بعد انهيار استراتيجيتها .

بطبيعة الحال، ستبدو منطقة الشرق الأوسط مختلفة، ولكن ليس إلى حد كبير جداً، إن فكرة ميزان القوى لا تعني حصول صدع مع السعودية أو اسرائيل، ميزان القوى ينجح فقط اذا حافظت الولايات المتحدة على علاقاتها القوية مع جميع الأطراف، من المؤكد أن السعودية واسرائيل لن يعجبهم إعادة التوازن الأميركي، لأن خياراتهم في هذا الصدد محدودة، ولكنهم يمكن أن يطمئنوا أن سياسة أمريكية موالية تماماً لإيران لا يمكن أن تحصل، بل هي مستحيلة، كانت استراتيجية أميركا مع الصين في سبعينات القرن الماضي هي محاولة منها لتكون القوة التي توازن بين الاتحاد السوفيتي والصين، بعد لقائه مع الصينيين، ذهب وزير الخارجية الأميركي آنذاك، هنري كيسنجر الى موسكو، وهكذا فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية، يمكن أن تبقى العلاقات الأميركية ـ السعودية، والأميركية ـ الاسرائيلية على حالها دون تغيير، لكنها الآن تنتج علاقة أخرى وخياراً آخر للولايات المتحدة، في نهاية الأمر، لا تزال ايران قوة ثانوية والولايات المتحدة هي القوة الأساسية، ايران سوف تستفيد من هذه العلاقة، لكن إدارة تلك العلاقة ستكون بيد الولايات المتحدة .

فإذا تمكن روزفلت التحالف مع ستالين، ونيكسون مع ماو، يتضح لنا أن كل شيء ممكن في سياسة أميركا الخارجية

من الصعب تصور هذا التطور الذي حدث إذا فكرنا وبحثنا في كل قالته الولايات المتحدة وايران عن احدهما للأخرى على مدى الـ 34 عاماً، لكن علاقات الدول لا تقيدها العواطف، بل تحددها المصالح، فإذا تمكن روزفلت التحالف مع ستالين، ونيكسون مع ماو، يتضح لنا أن كل شيء ممكن في سياسة أميركا الخارجية، لقد تحمل الفرس كثيراً وتبنوا استراتيجيات عديدة، ولكنهم لم يعملوا إلا ما يحفظ لهم البقاء والازدهار .

متابعة:

مؤتمر واقع العنف والارهاب في العراق... رؤية في محاور متعددة

(المؤتمر الوطني السادس لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية)

عطارد عوض عبد الحميد*
أكاديمية وباحثة من العراق

* عضو مركز حمورابي ـ طالبة دكتوراه ـ جامعة بيروت العربية

عقد مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية المؤتمر الوطني السادس، في بغداد يوم السبت الموافق 2013/12/14، على قاعة الأقواس في فندق بغداد، والموسوم: «واقع العنف والإرهاب في العراق... رؤية في محاور متعددة»، وتحت شعار «بالبحث العلمي... نتحاور... نتفاعل... فتتعاضد قدراتنا لتقويض الإرهاب»، وقد حضر المؤتمر ممثلون من الأجهزة الأمنية العراقية، ومجموعة من الباحثين والأساتذة من مختلف الجامعات العراقية فضلاً عن الإعلاميين.

افتتاح المؤتمر: افتُتح المؤتمر بالسلام الجمهوري العراقي، ومن ثم تلاوة آي من الذكر الحكيم للشيخ همام الكاظمي، وكلمة الترحيب ألقاها رئيس اللجنة التحضيرية ومدير مركز حمورابي الأستاذ الدكتور عبد علي كاظم المعموري، التي ذكر فيها أننا نلتقي هذا اليوم في موضوعة تعد هي الموضوعة التي لا نختلف عليها ونلتقي عليها، مهما تعددت مشاربنا ورؤانا وتوجهاتنا.

إنها التحدي الأكبر ليس لوحدة العراق ولا للتنمية والتطور ولا للأمن والاستقرار، بل للحياة نفسها وديمومتها، من الإرهاب والعنف يبدأ كل شيء المحاصصة ورفض الآخر وتراجع الأداء وفقدان السلم الأهلي وانتهاءً بإمكانية أن يكون هناك وطن .

فالصراع الدموي بين الأحزاب قد انسحب على كامل اللوحة المجتمعية فتوسمت به، وأخذت شكل الدورة

والعنف حالة دائمة في الحياة السياسية العراقية في تاريخها الحديث، فالصراع الدموي بين الأحزاب قد انسحب على كامل اللوحة المجتمعية فتوسمت به، وأخذت شكل الدورة

فعند صعود أو استيلاء حزب على السلطة في مرحلة تاريخية ما، تكون أولى أولوياته البطش بخصومه، وهي ثأرية مقيتة مارستها كل الأحزاب السياسية العراقية من دون استثناء، أما فيما يخص الإرهاب فإن المحتل الأميركي بحسب ما أعلنه رئيس إدارته (بوش الابن)، هو الذي جمع الإرهاب من مختلف مناطق العالم في العراق، وهو ما أسّس لتجذره على هذه الأرض، ساندته فيه القوى الإقليمية التي رأت في مقايضة النزوع الوطني لدى الشعوب نحو الديمقراطية بفقدان الأمن والاستقرار والتنمية وشيوع القتل، حتى تسوغ لنفسها حجب حق الحرية والديمقراطية وتداول السلطة وحقوق الإنسان عن مجتمعاتها .

لذا ندعو إلى إقرار تأسيس (الأكاديمية الوطنية العراقية للعلوم الأمنية)، على أن تُدرَّسَ فيها علوم الأمن من مرحلة البكالوريوس إلى الدكتوراه، مستعينة بالخبراء الدوليين والكفاءات والخبرات العراقية. وندعو أيضاً إليإقرار قانون تحريم دعم الإرهاب، وأن لا قبول بأي تشكيل سياسي أو جماعة أو منظمة، من دون التعهد بعدم دعم الإرهاب والعنف، لا اقتصادياً ولا سياسياً، بما فيه خطابها السياسي ومناهجها الثقافية وإعلامها وصحفها، وبخلاف ذلك لا تتم إجازة هذا الحزب. وندعو كذلك إلى تدريس مادة اللاعنف أو التسامح في مختلف مراحل الدراسة في العراق.

الجلسة الأولى:

رئيس الجلسة: أ. م. د. عامر حسن فياض/ عميد كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين.

مقرر الجلسة: د. فائق حسن الشجيري/ معاون عميد كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد.

البحث الأول: في ثقافة اللاعنف: آلة التدمير وآفاق التغيير ـ الأستاذ الدكتور عبد الحسين شعبان[1]، والذي مثّل مفتاحاً للمؤتمر، إذ انطلق من أسئلة يتوخى البحث إثارتها، خصوصاً بتفشي ظاهرة العنف واستمرار ظاهرة الإرهاب، اللتين طبعتا المشهد السياسي ما بعد احتلال العراق في العام 2003 إلى الآن، ومن هذه الأسئلة: هل العنف ظاهرة عراقية منفردة أو هو جزء من ظاهرة كونية؟ وهل نجح العنف في أن يكون ثقافة سائدة للمجتمع أو بقي ظاهرة معزولة عنه؟

(1) أكاديمي ومفكر عراقي ـ أستاذ فلسفة اللاعنف وحقوق الإنسان والقانون الدولي، له أكثر من 50 كتاباً ومؤلفاً في قضايا الفكر والقانون والسياسة الدولية والإسلام والصراع العربي ـ الإسرائيلي وانشغالات خاصة بالحداثة والديمقراطية والمجتمع المدني والإعلام. استشاري في عدد من المنظمات العربية والدولية والدوريات الثقافية والفكرية والإعلامية.

وهناك من يبشر بالعنف ويدعو له بوصفه الوسيلة الناجعة لحلّ مشاكل المجتمع مثلما أن هناك من يمارسه ويتستر عليه، حتى دون إعلان أو تنظير، ثم ما علاقة العنف بالعمران والجمال والسلام والحب؟

هل العنف يجعل الغاية تبرّر الوسيلة؟ وهل هناك غاية شريفة يتم الوصول إليها بوسائل غير شريفة، وما علاقة ذلك بالقيم الأخلاقية؟

يُعدّ العنف دليل شجاعةٍ أم علامة جبن؟ وما هي علاقة العنف بالتدمير للذات والتدمير للآخر؟ ولنتحدث عن نقيضه ونعني به اللاعنف: أهو دليل ضعف واستسلام، أم دليل قوة وشجاعة استثنائية؟ وهل يعدّ الحديث عن اللاعنف واقعياً أم نوعاً من التعالي على الواقع بتعقيداته وهمومه؟

من الذي يميل إلى العنف: الطاغية أم الضحية؟ وهل يمكن بالعنف تحقيق أهدافنا في الحرية والعدالة والسلام والمساواة والمشاركة؟ ألا يلوث العنف المبادئ والقيم النبيلة: الدينية والفلسفية والاجتماعية أم إنه أمرٌ لا غنى عنه؟، لأنه الغالب الشائع في حين أن اللاعنف هو النادر الضائع، فكيف السبيل إلى قلب المعادلة؟ هل يمكن مواجهة العنف بالعنف؟ ولعل رذيلتين لا تنجبان فضيلة، مثلما عنفان لا يولدان سلاماً وجريمتان لا تصنعان عدالة؟ هل ندين العنف بالمطلق؟ وماذا عن إدلجة العنف أو تمجيده؟

وعبر التاريخ أن من يحكم بالعنف ستكون الحصيلة هي هزيمة العدل والحق والسلام، وكان ميكافيلي في كتابة «الأمير» هو من أدلج فلسفة العنف عندما عدّ «الغاية تبرّر الوسيلة»، أيقتضي توحيد الوسيلة بالغاية، والغاية بحسب **غاندي**، الشجرة، أما الوسيلة فهي البذرة، الغاية موجودة في الوسيلة، كما أن الشجرة موجودة في البذرة.

ومَنْ هم أهم دعاة اللاعنف تاريخياً؟ إنهم الآسيوي الهندي غاندي، والأميركي الزنجي مارتن لوثر كنغ، والروسي الأوروبي الأديب ليو تولستوي والجنوب أفريقي (الأفريقي) مانيلا؟ مؤخراً فاز صديقنا وزميلنا جون ماري موليز وهو أستاذ معنا في جامعة اللاعنف في بيروت بجائزة نوبل الشرق أي جائزة غاندي للاعنف وهي جائزة شرقية.

ميكافيلي في كتابة «الأمير» هو من أدلج فلسفة العنف عندما عدّ «الغاية تبرّر الوسيلة»

اللاعنف منتج حضاري ومدني وعصري ومنجز إنساني وهو القاسم المشترك الأعظم، ولتعميمه في العراق نحتاج إلى تحريم الطائفية وتعزيز المواطنة وإلغاء نظام المحاصصة

في العراق نحتاج إلى تحريم الطائفية وتعزيز المواطنة وإلغاء نظام المحاصصة وتحقيق المساواة والاعتماد على حكم القانون واستقلال القضاء والإقرار بالتعدّدية والتنوّع

وتحقيق المساواة والاعتماد على حكم القانون واستقلال القضاء والإقرار بالتعدّدية والتنوّع، والاعتراف بالآخر وإشاعة الحريات والشفافية ونبذ روح الكراهية والبغضاء، ولا يمكن للمجتمع السير في طريق اللّاعنف، الّا بالقضاء على العنف وتجفيف مصادره وردم منابعه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية والقضاء على التطرّف والتعصّب بأنواعهما وتحقيق مستوى من العيش اللائق، بالقضاء على الفقر والأمّية والتخلف.

البحث الثاني: جرائم المعلوماتية وخطرها على المجتمع: الإرهاب الالكتروني ـ تقدم به اللواء المهندس علي حسين الساعدي[2] والذي ذكر أن مما لا شَّك فيه أن العالم اليوم يشهد تطوراً هائلاً في وسائل الاتصالات وتقنية المعلومات، حتى أصبح يطلق على العصر ـ عصر الثورة المعلوماتية ـ وذلك لأن التغيرات السريعة والمتلاحقة المترتبة على التقدم العلمي والتقني شملت معظم جوانب الحياة، وكانت أشبه ما تكون بالثورة في حياة البشرية وأسلوب حياة الناس، فقد أسقطت أنظمة وحكومات وما ثورات الربيع العربي الا نتاج لهذه الثورة المعلوماتية.

(2) مدير عام الاتصالات والمعلوماتية ـ وزارة الداخلية.

وما يهمنا هنا هو تبادل المعلومات الإرهابية ونشرها عن طريق الشبكة المعلوماتية: إذا كان التقاء الإرهابيين والمجرمين في مكان معين لتعلم طرق الإجرام والإرهاب، وتبادل الآراء والأفكار والمعلومات صعباً في الواقع، فإن الشبكات المعلوماتية تسهل هذه العملية كثيراً، إذ يمكن أن يلتقي عدة أشخاص في أماكن متعددة وفي زمن معين، ويتبادلوا الحديث والاستماع بعضهم إلى بعض عبر الشبكة المعلوماتية، بل يمكن أن يجمعوا لهم إتباعاً وأنصاراً، عن طريق نشر أفكارهم ومبادئهم في المواقع والمنتديات وغرف الحوار الالكترونية، وعلى الرغم من أن البريد الالكتروني الأيميل أصبح من أكثر الوسائل استخداماً في مختلف القطاعات E - mail، وخاصة قطاع الأعمال لكونه أكثر سهولةً وآمناً وسرعه لإيصال الرسائل، إلا أنه يعد من أعظم الوسائل المستخدمة في الإرهاب الالكتروني، وذلك باستعماله للتواصل بين الإرهابيين وتبادل المعلومات فيما بينهم، بل إن كثيراً من العمليات الإرهابية التي وقعت في الآونة الأخيرة، كان البريد الالكتروني فيها وسيلة من وسائل تبادل المعلومات بين القائمين بالعمليات الإرهابية

والمخططين لها، ويقوم الإرهابيون كذلك باستغلال البريد الالكتروني والاستفادة منه في نشر أفكارهم والترويج لها والسعي لتكثير الأتباع والمتعاطفين معهم عبر الرسائل الالكترونية، فعن طريق الشبكة المعلوماتية تستطيع المنظمات والجماعات الإرهابية نشر أفكارها المتطرفة والدعوة إلى مبادئها المنحرفة والسيطرة على وجدان الأفراد واستغلال معاناتهم من أجل تحقيق أغراضهم غير المشروعة، والتي تتعارض مع مصلحة المجتمع، ويستخدم الإرهابيون الشبكة العالمية للمعلومات بشكل يومي لنشر أفكارهم الهدامة وتحقيق أهدافهم.

فعن طريق الشبكة المعلوماتية تستطيع المنظمات والجماعات الإرهابية نشر أفكارها المتطرفة والدعوة إلى مبادئها المنحرفة والسيطرة على وجدان الأفراد واستغلال معاناتهم

البحث الثالث: سايكولوجية العناصر الانتحارية: دراسة تحليلية، د. يونس طاهر خليفة[3].

(3) باحث واكاديمي في علم النفس.

يشهد العراق في الوقت الحاضر هجمة إرهابية بربرية شرسة، استهدفت الحرث والنسل استخدم الإرهابيون فيها مختلف الوسائل والأساليب، التي انتهكت حرمة الإنسان وكينونته وكرامته، ولعل واحدة من بين أخطر هذه الأساليب الإجرامية وأكثرها ترويعاً وفتكاً، هي استخدام العمليات الانتحارية، سواء بالأحزمة الناسفة أو العجلات المفخخة، وتعود بداية العمليات الانتحارية في العراق إلى عام 2003، ثم تصاعدت في وتيرتها وتأثيراتها المادية والمعنوية كماً ونوعاً في الأعوام من 2005 ـ 2007، وكان أغلب المنفذين إن لم يكن جميعهم من العرب، وبالرغم من انحسار هذه لعلميات إلى حد كبير في الأعوام من 2010 ـ 2011، بعد نضوب الانتحارين العرب والاعتماد على الانتحاريين العراقيين من كلا الجنسين، إلى أن تفاقمت في العامين 2012 ـ 2013، وباتت تشكل مصدر قلق للأجهزة الأمنية والمدنيين على حد السواء، ولعل ما زاد من خطورة هذه الظاهرة التدميرية، هو استهدافها للأجهزة الأمنية والحكومية والبنى التحتية والمساجد والحسينيات والكنائس والأسواق الشعبية والمقاهي والملاعب الرياضية، فضلاً عن استهدافها للمواطنين الأرياء، ولاسيّما المناطق ذات الكثافة السكانية الشيعية في العديد من محافظات ومدن العراق، بعد أن هيمنت النعرة الطائفية على سلوك وعقول الانتحاريين.

الظاهرة الانتحارية، أنها إفراز لفلسفة معينة تتبناها الجماعات الإرهابية التكفيرية، وثمرة لفقه خاص تدعيه لنفسها

وتكاد تجمع الدراسات التي بحثت في الظاهرة الانتحارية، أنها إفراز لفلسفة معينة تتبناها الجماعات الإرهابية التكفيرية، وثمرة لفقه خاص تدعيه لنفسها بالفهم الخاطئ لبعض نصوص آيات القرآن، وفتاوى بعض المشايخ ورجال الدين التي لا تمتّ للإسلام بصلة، فأصبحت بمجملها عاملاً رئيساً في إدلجة وتشفير عقل الانتحاري، وتشكيل ملامح شخصيته بثقافة خاطئة، تحولت عبر الزمن إلى منظومة فكرية ثابتة، قائمة على التعصب والتطرف والغلو وتكفير الآخر، مقابل الفوز بالفردوس الموعود والتمتع بحور العين، يجعل منها الانتحاري ذريعة لتسويغ سلوكه الإرهابي المريض، وأصبح هذا الفكر المنحرف ماكنة منتجة للإرهابيين، ومفصلاً جوهرياً في التأسيس والتأصيل لكل الأعمال الانتحارية التي شهدتها الساحة العراقية.

وطبقاً للدراسات النفسية يمكن للعقل أن يجرد من سويته ونظمه الطبيعية تحت تأثير عوامل عدة من بينها غسيل الدماغ والتنويم الإيحائي والصدمات النفسية المفاجئة وبعض المخدرات والمؤثرات العقلية التي ترهق خلايا لدماغ وتوصله إلى حالة تفقد فيها أيّ أثر للقيم السابقة.

وتشير الدراسات النفسية إلى أن الشخصية السايكوباثية (المعادية للمجتمع)، والشخصية السيزية (الانفصامية)، هما أكثر الشخصيات عرضة للخروج عن الإطار المجتمعي وقوانينيه ونظمه وأن أفرادها لديهم الاستعداد للانخراط في صفوف الانتحاريين.

ماهي فلسفة الانتحار والرؤية الشرعية له؟ كيف يتم تجنيد العناصر الانتحارية، وماهي آلية إعدادهم؟ وماهي السمات الشخصية والملامح النفسية للانتحاريين؟ ومن ثم ما هي الحلول والمعالجات التي تسهم في تحجيم هذه الظاهرة التدميرية.

البحث الرابع: الأبعاد النفسية والسلوكية للعنف والإرهاب ـ أ. د. سناء عيسى محمد الداغستاني[4] التي عرّفت الأمن النفسي بأنه شعور الفرد بأنه مقبول وغير مستبعد من الآخرين، وله مكانة بينهم ويدرك بيئته صديقة له، ودودة معه غير خطرة وغير مهددة وغير محبطة، ويشعر بأنه بعيد عن الخطر والتهديد والقلق.

(4) أستاذة علم النفس، كلية الآداب ـ جامعة بغداد.

ونلحظ من تكرار تعرض العراقيين إلى مواقف القتل والعنف والانفجارات وحالة السلوك والرعب الجمعي، أن لهذا أثراً كبيراً في التوازن النفسي، وقد حدثت انتهاكات كثيرة أدّت إلى اضطراب غير مسبوق في الأمن النفسي والاجتماعي في الفترة الماضية، والذي يُعدّ الجانب المؤسف في حياتنا، وتتجلى صوره في العنف والاعتداء والاغتيالات والسرقة والغش وانتهاك الحرمات والاغتصاب والتسيب في مؤسسات الدولة على المستوى المهني وأعمال الخطف والتفجير واحتجاز الرهائن، أما القتل على الهوية والإبادات الجماعية واستخدام القوة ضد الآخر، فعُدّت خطوات تصعيدية،تبدأ بالقبول والاعتياد على القتل وتسويغ القتل، بالاعتماد على دين أو مذهب، وهذا ولَّد لدى بعض الأفراد استعداداً أكبر لارتكاب جرائم العنف.

ويمكن أن نطرح السؤال الآتي: كيف تهيئ الهوية الأقل نضجاً في اكتساب الاتجاهات التعصبية؟ إن الشخص المشتت الهوية يظهر لدية تشوش كبير في إجابته عن سؤال من أنا؟ ومن إجاباته: أنا لا شيء ولا أعرف من أنا، كنت أتمنى أن لا أكون، أنا أتمنى أن أعرف من أنا، يتبيّن أن المشتت لديه ارتباك وليست له هوية خاصة، ومن ثم هو يفتقد إلى التوجيه الذاتي، فليس له فلسفة خاصة في الحياة أو قناعات دينية أو فكرية أو توجه مهني معين. ولهذا يصبح أكثر تأثراً بالظروف وتقبلُّاً لحمل فلسفات ووجهات نظر الآخرين. ولهذا يصبح أكثر عرضه لتبنّي فلسفات ووجهات نظر الآخرين، لأنها حالة تخدم مشتت الهوية. ولعل هذه القابلية للتأثر: هو ما تستعمله الجماعات المتطرفة لاستقطاب هؤلاء الشباب، وفرض قيمها ومعاييرها، لأنها تلاقي القبول عند هؤلاء، وهذا ما تستغله الجماعات المتطرفة المتعصبة الممارسين للعنف في استقطاب فئة الشباب المهمش وفرض قيمها ومعاييرها التعصبية، التي من الأرجح أن تجد تقبُّلاً من هؤلاء الشباب الذين ليس لهم إسناد أو قيم ومعايير خاصة .

ما تستغله الجماعات المتطرفة المتعصبة الممارسين للعنف في استقطاب فئة الشباب المهمش وفرض قيمها ومعاييرها التعصبية

ويفسر هذا كيف أن غالبية الجماعات على توجهاتهم العقائدية والأيديولوجية هم من الشباب والمراهقين بل حتى من الأطفال، إذ يتم استغلالهم أحسن استغلال، وهذا يرجع أيضاً إلى معاناة هؤلاء المراهقين والشباب من مشاكل المجتمع، الذي لم يساعدهم في إيجاد مكان ملائم ودور لقدراتهم يحققون فيه أو يجدون فيه أنفسهم، وأنهم لم يتعلموا أو يمنحوا فرصة ملائمة تمكنهم

من بلورة فلسفة حياة أو توجه ديني أو سياسي مبني على أساس الحوار الديمقراطي والاقتناع العقلي، والمناقشة القائمة على العقلانية. وعندما نرى شباباً يصطفون ويفجرون أنفسهم... ما هي مشاكلهم؟ إنها مشاكل هوية وكينونة أي شخصية ناضجة، وهذا ما يفسر العنف والإرهاب ضد كل من يحاول التشكيك في الجماعة، وبهذا أفلحت الجماعات الإرهابية في توظيف إخفاقات المجتمع تجاه شبابه لصالح ولخدمة ـ توجهاتهم وأهدافهم.

واختتمت الجلسة الأولى بتعقيب: أ.د. عبد الأمير الأسدي[5] الذي أكّد أن هذه الأوراق حاولت أن تجيب عن أسئلة: ما هو الإرهاب؟ ماهي العوامل التي تدفع الفرد إلى السلوك الإرهابي؟ ماهي النظريات النفسية التي تفسر هذا السلوك؟ وهل العوامل الدينية هي السبب الرئيس لهذا السلوك؟ أو هناك عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية أخرى كمدخلات للسلوك الإرهابي؟ ثم كيف نعالج ظاهرة الإرهاب؟ ومن هو المسؤول عن علاجها؟

(5) عميد كلية العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية.

المنظومة الإرهابية مثل الأفعى رأسها مرتبط بذيلها، هي عبارة عن مخطط استراتيجي نفسي مكثف دقيق

ومن قراءة الأوراق نخرج بخلاصة: هي أنّ المنظومة الإرهابية مثل الأفعى رأسها مرتبط بذيلها، هي عبارة عن مخطط استراتيجي نفسي مكثف دقيق، وأن القاسم المشترك الأعظم في كل هذه العمليات، هو وجود مكونات ومرتكزات تعتمد عليها العملية الإرهابية، والتي من دونها لا يمكن نجاح أي عمل إرهابي، هذه المكونات يمكن أن احددها بعبارة على شكل سداسي لمكعب متساوي الأضلاع، وكل سطح يمثل محطة من محطات هذه الحلقة لأية عملية إرهابية، فأية محطة من هذه المحطات إذا اختفت لا يمكن أن يحدث العمل الإرهابي، سواء كان انتحارياً أم غيره، ويمثل هذه المحطات:

1 ـ المفكرون: وهم الأخطر من بين المكونات، وقد يكون هذا الوجه معروفاً ومحدداً، ظاهراً أو مختفياً، حياً أو ميتاً، وهؤلاء لا يحملون السلاح أو ينقلونه، وإنما يقدمون أفكاراً وتنظيرات يسوّغون بها السلوك الإرهابي، ويعرضونها بشكل ينماز بقوة الحجة وبلاغة القول وإثارة العواطف الجياشة، وغالباً ما يكون هؤلاء ممّن يستخدم النصوص الدينية، لكونها الأكثر إثارة لوجدان الناس وعواطفهم، مؤكدين أن كل مَن لا يؤمن بالفكر الذي ينادون به، هم أعداء الله والدين والرسول محمد (ص)، لذا يتوجب تكفيره وقتلة

مرضاة لله ولرسوله، وقد يلبس بعض من هؤلاء المفكرين جبة الدين، وهم في الأساس مدفوعون لسلوكياتهم بفكر عقائدي سياسي، لا ديني أو فكري أو مذهبي أو عنصري.

2 ـ المخططون: وتقع عليهم مسؤولية التخطيط والمناورة في وضع البرامج للعمليات الإرهابية، وتحديد الأهداف، والتوقيتات للقيام بالأعمال الإرهابية، ويعد هؤلاء المكون الأكثر اختفاءً والأصعب ملاحقة من الناحية القانونية، لأنهم لا يشاركون في العملية الإرهابية، بل يخططون بدقة لتنفيذها.

3 ـ المتعاطفون: إن خطر المتعاطفين يتضح من كونهم المَعين والرصيد الاحتياطي كمنفذين للعملية الإرهابية، عندما ينكشف أمر المنفذين وهم يتسترون على الإرهابيين من المنفذين والمخططين والمفكرين، وقد يقوم المتعاطفون مع غيرهم من منظومات الإرهابيين، باحتضان المنفذين أو تدريبهم أو تهيئة الأماكن المناسبة لهم، وتأهيلهم فكرياً وعملياً للقيام بالعملية الإرهابية، وبذلك يمكن أن نطلق على المتعاطفين اسم «الحواضن».

4 ـ المحرضون: تعد هذه فئة خطيرة من الناحية الفكرية والنفسية والاجتماعية، إذ يقوم هؤلاء بتشجيع الأعمال الإرهابية أو التحريض عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عن طريق وسائل الإعلام أو استغلال خطب الجمعة، أو دروس الإرشاد الديني أو الندوات أو المؤتمرات، وكلاً من موقعه الفكري أو الاجتماعي، إذ غالباً ما ينادون بالمقاومة أو بالإصلاح أو الجهادي أو التشديد، والحقيق. إن هؤلاء يشتركون مع جوهر الفكر الإرهابي في تدمير الواقع الجديد والقضاء عليه، بمزيد من العنف والتطرف والغلو والعدوان والتدمير.

5 ـ الممولون: إن أي عمل إرهابي يحتاج إلى تمويل، للصرف على شراء الأسلحة والمتفجرات والسيارات والتدريب والرواتب والمكافآت، وفضلاً عن الأموال التي تحصل عليها القيادات الإرهابية عن طريق المساومات والاختطاف وغيرها، هناك مصادر من الأشخاص والدول التي تتفق مصالحها مع القيادات الإرهابية بالفكر والعقيدة، فالسعودية والجمعيات المنتشرة في دول الخليج تعد هي الممول الرئيس للجماعات الإرهابية والتكفيرية.

6 ـ المنفذون: هم الأدوات الفاعلة في تنفيد العمليات الإرهابية، والتي تتمثل بأشكال متعددة، ولعل هذا المكون لا يعد من بين مكونات المنظومة الإرهابية، فهي أدوات إنتاج للعقل الإرهابي المدبر، وهم الوجه الأخير والظاهر، وأن القضاء عليهم يعني القضاء على أعراض المرض، لا المرض نفسه، ذلك أنّ العقل المدبر للإرهاب قادر على استبدالهم وضخ غيرهم إلى الساحة، عن طريق عمليات تفريخ الإرهاب الدولي .

أما ما يخص الإرهاب الالكتروني، فهو مرتبط بالانترنيت بطريقتين، الأولى: ممارسة أعمال تخريبية لشبكات الحاسوب والانترنيت، والثانية: أن الانترنيت أصبح منبراً للجماعات والأفراد، لنشر الإرهاب والعنف والكراهية ووسائل الاتصال بين الإرهابيين أو بمؤيديهم أو المتعاطفين معهم.

ما يتعلق بتنظيم القاعدة هناك مواقع إرهابية مثلاً:

1 ـ موقع النداء: وهو الموقع الرسمي للقاعدة، أسس بعد أحداث 11 ايلول، ومنه تصدر البيانات الإعلامية للقاعدة.

2 ـ موقع ذروة السلام: هي صحيفة الكترونية دورية للقسم الإعلامي لتنظيم القاعدة.

3 ـ موقع صوت الجهاد: وهي مجلة نصف الشهرية يصدرها ما يسمى بتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وهي مجموعة من البيانات والحوارات مع قادة التنظيم ومناصريه.

4 ـ موقع البتار: وهي مجلة عسكرية الكترونية متخصصة، تصدر عن تنظيم القاعدة، وتختص بالمعلومات الميدانية والعسكرية والقتالية .

الجلسة الثانية:

رئيس الجلسة: أ.د. حميد شهاب/ كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد.

مقرر الجلسة: د. عادل عبد الحمزة/ كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد.

البحث الأول: مفهوم الإرهاب وأدلة عدم مشروعيته في الكتاب والسنة وإجماع الأمة د. فوزي فريح العيساوي[6]، لم يكن هناك تعريف محدد متفق عليه لمصطلح الإرهاب، لأن الذين تناولوه إنما أرادوا تعريفه من منظورهم الشخصي على وفق ما يخدم مصالحهم وأفكارهم وتوجهاتهم، ولكن الذي

(6) كلية القانون- جامعة ديالى.

أجزم به أن الإسلام ليس دين إرهاب أو ترويع للآخرين، بل هو دين رحمة للعالمين، واعتقد أن الذي يتعمد أن يروع المسلمين وينشر الفتنة بينهم، ويحاول تفريق صفهم بما ينشره من الأراجيف والأباطيل، ينطبق عليه وصف الإرهاب، لأن المؤمنين إخوة، قرّر ذلك المولى عزّ وجلّ ﴿إنّما المؤمنون إخوةٌ فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون﴾[7].

(7) سورة الحجرات الآية (10).

إن الأرض في الأوطان من أعظم النعم التي تفضل الله بها على الإنسانية، ويحسن بنا ونحن نتحدث عن الآمن أن نقوم بتوضيح هذا المعنى في كتب اللغة. إذ جاء في لسان العرب: أن الآمن ضد الخوف، فقولهم: أمّنتهُ ضد أخفته، وفي التنزيل قوله تعالى: ﴿وآمنهم من خوف﴾[8] وكذلك قوله تعالى: ﴿وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمناً﴾[9]، وقد بيّن رسول الله (ص) أن الأمن أعظم المطالب في هذه الدنيا، إذ قال في الحديث الذي رواه الترمذي عن سلمة بن عبد الله بن محسن الحظمي قال: قال رسول الله (ص): (من أصبح منكم آمناً في سربهِ معافى في بدنهِ عندهُ قوت يومهِ فكأنما حيزت له الدنيا)[10].

(8) سورة قريش الآية (4).

(9) سورة البقرة الآية (125).

(10) أخرجه الترمذي في كتاب الزهد/ باب الزهادة في الدنيا ص54.

1 ـ **القرآن الكريم**: لا شَّك في أن المسلم على المسلم كله حرام، دمه، وماله، وعَرضهُ، فلا يحلُّ لأحدٍ أن يسلب شيئاً من هذه الأشياء من أخيه المسلم، ولم يستحل أحدٌ قط دماء المسلمين أو أموالهم أو أعراضهم إلا خارجيٌ، مبتدع اتبع هواه، وتأول ما تشابه من النصوص، أو كافرٌ عدوٌ معاند، وقد جعل الله تعالى في كتابه الكريم سفك دم المسلم أو ترويعه أو الاعتداء عليه بأي نوع من الاعتداء من أعظم الأمور، قال تعالى ﴿ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنهُ وأعد له عذاباً عظيماً﴾[11].

المسلم على المسلم كله حرام، دمه، وماله، وعَرضهُ، فلا يحلُّ لأحدٍ أن يسلب شيئاً من هذه الأشياء من أخيه المسلم

(11) سورة النساء الآية (93).

2 ـ **السنة النبوية الشريفة**: روي عن رسول الله (ص) أنه قال (والذي نفسي بيده لقتل المؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا)[12] وأخرج ابن ماجد في حديث البراء بن عازب (رض) أن رسول الله (ص) قال(لزوال الدنيا أهون على الله من قتل مؤمن بغير حق)[13].

(12) أخرجه النسائي في كتاب تحريم الدم 82/7.

(13) خرجه النسائي في كتاب تحريم الدم 82/7.

وقال السيوطي رحمه الله في معنى الحديث، أن الحديث مسوق لتعظيم القتل وتهويل أمره، وكيفية إفادة اللفظ ذلك، هو أن الدنيا عظيمة في نفوس

الخلق، فزوالها يكون عندهم عظيماً، ويفيد الكلام تعظيم القتل وتهويله وتشنيعهُ، بما لا يحيطه الوصف[14].

(14) شرح سنن النسائي 874/7.

3 ـ إجماع الأمة: أجمعت الأمة بمذاهبها وعلمائها كافة قديماً وحديثاً، على أن الخوارج قوم سوء عصاة لُله تعإلى ولرسوله، وأن صلوا واجتهدوا في العبادة، فليس ذلك بنافعٍ لهم، لأنهم قومٌ يؤولون القرآن ويموهون على المسلمين، ويخرجون على الأئمة والأمراء، ويستحلون قتل المسلمين، قال الإمام الآجري رحمهُ الله[15]: (فلا ينبغي لمن رأى اجتهاد خارجي، قد خرج على إمام وجمع جماعة وسلَّ سيفه استحل قتال المسلمين، فلا ينبغي له أن يغترّ بقراءته للقرآن، ولا بطول قيامه بالصلاة، ولا بدوام صومه، ولا بحسن ألفاظه في العلم، إذا كان مذهبهُ مذهب خوارج).

أن الخوارج قوم سوء عصاة لُله تعإلى ولرسوله، وأن صلوا واجتهدوا في العبادة، فليس ذلك بنافعٍ لهم، لأنهم قومٌ يؤولون القرآن ويموهون على المسلمين

(15) الشريعة 137/1.

البحث الثاني: الإنسان والأمن: العراقيون في مواجهة العنف (مؤشرات كمية ونوعية)، أ.د. كريم محمد حمزة[16] أظهرت بيانات الأمن الإنساني المستخلصة من بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، أن نسبة عالية من العراقيين حوالي (53%)، يعتقدون أن المجتمع العراقي تحرر من القمع والاستبداد السياسي، إلا أن (64,6%) يرون أن إشاعة الديمقراطية لم تعزز الحياة الآمنة للمواطنين.

(16) كلية الآداب - جامعة بغداد.

هناك عاملان مهمان يمكن أن يشكلا آلية لمواجهة العنف وهما: **التنشئة الاجتماعية والقانون**، وكلاهما يشكلان قوى فاعلة للضبط الاجتماعي، وتعزيز النظام وبناء علاقات اجتماعية على قاعدة المصالح المشتركة والخبرات المتبادلة.

وتظهر البيانات المتاحة أن العراقيين تعرضوا لحوادث تنطوي على أشكال متعددة من الضرر منها: فقدان العمل أو الاختطاف والتهديد بالقتل، والعنف الناجم عن الأوضاع غير الطبيعية، فضلاً عن الإفلاس والمرض الشديد وموت واحد أو أكثر من أفراد العائلة، يمكن القول إن النسبة الأعلى من سكان العراق بمختلف فئاتهم العمرية والجنسية وأماكن سكنهم، لا يشعرون بالأمن إلا أن ذلك يتفاوت بحسب بعض المتغيرات.

إن الافتقار للأمن المؤسسي يعد من أهم المشاكل التي تواجه الفرد، إذ أيد (89,7%) من المبحوثين في أحد المسوحات، أن الفساد الاداري والمالي هو أحد مظاهر فقدان الأمن، وذهب (1، 75%) من المبحوثين إلى أن ضعف الأمن تسبب في ضعف الأداء الوظيفي، وقد أدى الوضع الأمني والصراعات السياسية إلى اهتزاز الثقة بالأحزاب (70%).

أيد (89,7%) من المبحوثين في أحد المسوحات، أن الفساد الاداري والمالي هو أحد مظاهر فقدان الأمن

البحث الثالث: دور العامل الاقتصادي... في تمدد التنظيمات الإرهابية،

أ. م. د. جواد كاظم البكري[17] إن علاقة الجماعات الإرهابية بالبيئة التي تعمل فيها كعلاقة السمك بالماء، فهي لا تستطيع أن تعمل وتبقى من دون حاضنة، تؤوي عناصرها وتساعدهم على الوصول إلى أهدافهم، وتوفر لهم الدعم اللوجستي والتعاطف السياسي. تاريخياً فإن ظاهرة الإرهاب تنتعش في ظل عاملين، هما: الفوضى وغياب حكم القانون.

(17) معاون مدير مركز حمورابي، كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة بابل.

وفي العراق اليوم، ساهم عامل آخر لا يقل أهمية عن العاملين المذكورين، وهو وجود حاضنات للإرهاب تتركز في المناطق الغربية من العراق، ونعتقد أن الحكومة العراقية فشلت في استقطاب أبناء المناطق الغربية لصفها، مما جعل مناطقهم أرض خصبة لنمو المجاميع الإرهابية وزحفها إلى المناطق الأخرى، سواء داخل العراق أو بؤر التوتر الطائفي في دول الجوار، ونرى أن المستقبل القريب من الممكن، وفق المؤشرات المذكورة، أن يحمل بين طياته تزايداً لقوة وانتشار التنظيمات الإرهابية في العراق.

علاقة الجماعات الإرهابية بالبيئة التي تعمل فيها كعلاقة السمك بالماء، فهي لا تستطيع أن تعمل وتبقى من دون حاضنة، تؤوي عناصرها وتساعدهم على الوصول إلى أهدافهم

إن الديمقراطية الزائفة التي تحاول الولايات المتحدة فرضها على الأنظمة العربية، ساهمت بشكل كبير في منح حرية التحرك لهذه التنظيمات، وأدّت إلى انتشار المجاميع الإرهابية وزيادة قوتها، فيما عدا الدول التي لم يصلها التغيير إلى الآن. وتختلف الأوزان النسبية لهذه الظاهرة في العراق، فمن الجانب السياسي، يشكل العراق نقطة الانطلاق لتلك التنظيمات نحو دول الجوار غير المستقرة، ومن الجانب الاقتصادي، فإن ما يتمتع به العراق من ثروات يجعله محط أنظار التنظيمات الإرهابية، التي تعدّه مصدراً مهماً لتمويل نشاطاتها المتزايدة يومياً على وفق استراتيجياتها التوسعية.

البحث الرابع: وسائل الإعلام وصناعة العنف والتحريض: رؤية في التوظيف والمعالجة ـ أ. م. د. كامل القيّم[18] إن وسائل الإعلام تلعب أدواراً وتأثيرات متراكمة ومتناغمة في تشكيل الاتجاهات أو السلوكيات، قد حمل التحريض على السلوك العنفي عن طريق الأنشطة الاتصالية المختلفة، بين طياته الكثير من الخبرات وتراكم الأداء، فقد استُعمل بكثرة في الصراعات بين الحضارات القديمة، وامتد ليغدو أحد المنصات التي تطلق بناء الصورة والاستمالة والتحريض، وتصدير) الإقناع (ضد الحكومات والأنظمة والأيديولوجيات، بل استعمل العنف في أحيان كثيرة ليس بصفته الخارجية، بل أحد الجرعات المنشطة للأنظمة الدكتاتورية والمستبدة داخلياً (نحو شعوبها).

(18) عضو مركز حمورابي، كلية التربية الفنية- جامعة بابل.2)

وحينما دخلت تكنولوجيا الاتصال والإعلام الاستخدام الرقمي من أبواب واسعة ومشرعة، كانت أذرع الإعلام وقوى التحكم عن بعد، تطيل من مساحاتها وتعمق من تسخيرها للحروب القادمة مع الآخر. والآخر قد يكون عنصراً مفترضاً للتنافس أو للجدال أو للتصادم، على أساس أن الصراع لابد منه للاستمرار وإثبات الانا. وفي خضم ذلك علينا أن نشير ونحدد أن العمل المتعلق بالإرهاب أو بوسائل الإعلام، قد يتفرع إلى اصطلاحات ربما تتوحد وتأخذ طابعاً متداخلاً، من حيث طبيعة أدواتها أو أهدافها، ومن ثَمَّ نحن أمام حزمة من الأنشطة الاتصالية والإعلامية التي تصب بشكل أو بآخر من باب الأفعال والتصدير الترميزي (في رحبة الإرهاب الإعلامي[19].

(19) يمكن تصنيف مصطلح الإرهاب إلى ميادين متعددة وبحسب طبيعة ووسائل وأهداف وميدان وزمان وطريقة ينظر: ادونيس العكرة: الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الانسانية، (بيروت: دار الطليعة، 1983) ص 84.

وتلعب الاتجاهات دوراً أساسياً في صناعة وتكوين الرأي العام، ذلك أن الاتجاه (استعداد نفسي لاستجابة سلوكية معينة تجاه موقف معين لم يتحدد بعد)، إنه كامن (نائم) إلا عندما يستثار، فعند ذاك يتحول إلى مشاركة في الرأي العام، وهذه المشاركة أو الحكم على ظاهرة هي التي تنقله إلى مستوى شروط الرأي العام. وتتباين المباشرة أو الإيحاء أو المخرجات النهائية بطبيعة الحال، بمعنى واحد وهو(التغيير أو الدعوة إلى التأطير) في السلوك أو في الاتجاه أو الفكر، ونستطيع أن نضعه تحت عنوان شمولي وهو (التحريض incitation).

بلدان المنطقة والعراق بشكل خاص بيئة مثالية للتحريض كما هي اليوم، نتيجة عصف المتغير السياسي والديمقراطي بالمنطقة

ولم تكن بلدان المنطقة والعراق بشكل خاص بيئة مثالية للتحريض كما هي اليوم، نتيجة عصف المتغير السياسي

والديمقراطي بالمنطقة، فضلاً عن ما شهده العالم من تنامي التيارات الإسلامية الراديكالية والأصولية المتشددة، وما خلفته السياسة الأمريكية والعالم بعد أحداث (11سبتمبر)، أدخل التحريض كنابض وميكانزم جديد في الخطاب السياسي بشكل عام والخطاب الإعلامي على وجه الخصوص. فخرائط دول التغيير في المنطقة تشير إلى الارتباك وعد الانتظام في شعيرة رفض العنف وديناميته الاجتماعية والإعلامية، كما يحصل الآن في (ليبيا، ومصر، وتونس، والبحرين، اليمن، فضلاً عن العراق، الساحة الأكثر دموية وتأثيراً للعنف الإعلامي بأشكاله المختلفة.

اختتمت الجلسة الثانية بتعقيب: أ.د. سعيد مجيد دحدوح[20]، إذ أكد أنه في الآونة الأخيرة أصبحت التنظيمات الإرهابية مسيطر عليها، وموجهة من الولايات المتحدة الأميركية بشكل فاضح ومعروف، والدليل على ذلك أن هذه السيارات التي تفجر يومياً، والأحزمة الناسفة لم تفجر في جسد أميركي أو صهيوني، وإنما كلها في أجساد العرب والمسلمين.

(20) العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية.

السيارات التي تفجر يومياً، والأحزمة الناسفة لم تفجر في جسد أميركي أو صهيوني، وإنما كلها في أجساد العرب والمسلمين

والقضية الأخرى التي وردت في بحث الدكتور جواد البكري هي قضية الديمقراطية الأميركية: ذكر فيها أن أبعد دولة عن الديمقراطية هي الولايات المتحدة الأميركية، وفي منطقتنا العربية يوجد عصيان لتجاوز جدار الاستبدادية، وتطبيق الديمقراطية في الوطن العربي، التي أصبحت استثناء عن كل دول العالم، إذ هي برعاية أميركية، والغريب أن الانظمة التي ترعى الإرهاب هي الدول الاستبدادية (السعودية وأخواتها)، التي ترتبط بعلاقات وثيقة جداً مع الولايات المتحدة الأميركية. وبيّن أن الاجهزة الأمنية العراقية نجحت ما بين2006 ـ 2009، في تحجيم الإرهاب، فلدينا إحصاءات تقول إن هناك في العراق، أكثر من عشرة الآف من تنظيمات القاعدة إلى 2010 وصلوا إلى (2500) إرهابي، هذه العودة عام 2013 بهذه الشراسة للإرهاب بما يشمله من تنظيمات القاعدة وداعش، يرتبط باستلام الأمير بندر بن سلطان الاستخبارات السعودية، وهذه حقيقة تم متابعته بشكل دقيق، فالزيارة التي قام بها بتريوس ولقاؤه بالملك عبد الله بعد خمسة أيام مباشرة، تم على إثرها تعيين بندر بن سلطان رئيساً للاستخبارات السعودية، وهذا الرجل كان مدة (22) سنة سفيراً في الولايات المتحدة الاميركية، ولديه شبكة رهيبة من العلاقات بكل التنظيمات والمافيات في العالم، وقد نجح في إعادة ترتيب

أوضاع الخلايا الإرهابية، وبناء خلايا إرهابية جديدة في العراق ومناطق أخرى في العالم.

وفيما يتعلق بالخوارج، فالمشكلة الأساسية عند التنظيمات الإرهابية التكفيرية، نحن الخوارج، نحن نمثلهم مثل تمثيل اليهود، اليهود مجموعهم 14 مليون في كل العالم، يقسمون العالم إلى اليهود والأغيار، هؤلاء التكفيرون الوهابيون، يعدون أنفسهم هم الفرقة الناجية، وأن كل المسلمين في النار، حلال قتلهم، والذي يتابع خروج الفكر الوهابي وما عمله بالمسلمين والتعدي على الحرمات، سيجد أنه كان يتعدى على المسلمين بكل طوائفه حنبلي وشافعي وبأي مذهب، يقتل ويسلب ويسبي النساء، وهذا ديدن هذا التنظيم.

التوصيات

1 ـ استحداث تشكيلات في الأجهزة الأمنية المختصة بمكافحة الإرهاب لغرض تجفيف منابع تمويل التنظيمات الإرهابية.

2 ـ ينبغي أن تستفيد وزارة الداخلية العراقية من البيانات عن القاعدة والتنظيمات الإرهابية، بتخريج كفاءات أكاديمية واستخبارية معنية في مكافحة الإرهاب. والتعاون مع وكالات استخبارية عن طريق اتفاقيات ثنائية تخدم متابعة وتعقيب المطلوبين.

3 ـ تأهيل سجون خاصة للإرهابيين والتكفيرين، وهذه السجون يجب أن تكون على شكل برامج للاحتواء.

4 ـ العمل على تغيير مفاصل الاهتمام من البعد (التوقعي) انتظار الخلايا الإرهابية إلى ميدان المعالجة الاستباقية بالضخ الإعلامي والنفسي والميداني.

5 ـ استهداف حواضن الإرهاب والمناطق الساخنة بآليات الدعاية واستخدام الإشاعة والقنوات الصوتية والمرئية والمطبوعة المحترمة.

6 ـ إنشاء جهاز علاقات عامة يعمل على مفصلين، الأول يتعلق بتعزيز العلاقة مع المواطنين وإعادة بناء الصورة الذهنية لجهاز الأمن، والآخر يعمل على إنتاج حزم معلومات علمية تعزز دور القوات الأمنية، وتضعف أعداءها.

7 ـ تفعيل قوانين التحريض والعنف الإعلامي التي تزخر بها الأدبيات القانونية العراقية وتطبيقها بشكل ميداني محترف.

8 ـ إشراك القطاع الأكاديمي والجامعي عن طريق ورش العمل والأبحاث واستطلاعات الرأي وصناعة الدعاية .

9 ـ الإسراع بتشريع قانون جرائم المعلوماتية.

10 ـ استحداث دائرة متخصصة بالإجرام المعلوماتي وتهيئة كوادر فنية مدربة تدريباً عاليا لملاحقة هذه الجرائم والتحقيق فيها.

11 ـ في المجال الشرعي: إصدار فتوى موحدة من جميع المراجع وعلماء الدين في العراق والمنطقة تحرم قتل المسلم بغير حق وأنه من أكبر الكبائر.

12 ـ يجب أن لا تكون مؤسسات الدولة عنصراً من مكونات البيئة الحاضنة للإرهاب (الفساد، المليشيات وغيرها).

13 ـ إيجاد مناهج دراسية دينية مرنة تدعو للتسامح والآخاء ونبذ العنف والطائفية.

الرسائل والاطاريح الجامعية

* وحدة الدراسات والبحوث

عرض: نضال جهاد حميد*
أكاديمية وباحثة من العراق

السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي من 1979 ــ 2011 (البحرين وقطر أنموذجاً)

الطالبة: مروة علوان راضي الفتلاوي
رسالة ماجستير ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد ـ 2013

مع احتلال منطقة الخليج العربي الأولوية في سلم الاهتمامات للسياسة الخارجية الإيرانية، على نحو جعلها ترنو دوماً ببصرها إلى هذه المنطقة لاحتلال المكانة المتميزة والمشاركة بفاعلية في خضم ما يجري في هذا الإقليم من تفاعلات، بحكم الارتباط المكاني ومن ثَمَّ الأمني.

ومنذ مطلع التسعينات من القرن العشرين، شهد النظام الدولي تحولاً جوهرياً بسبب أفول نجم القطبية الثنائية، وغياب القوة الدولية الموازنة للولايات المتحدة التي غدت المهيمنة على النظام السياسي العالمي وتفاعلاته بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وهذا ما انعكس على إقليم الخليج، الذي بات راسخاً تحت الهيمنة الأميركية سياسياً وأمنياً، إذ غدت الولايات المتحدة الموجه الرئيس لتفاعلات المنطقة، مما حتم على إيران إعادة ترتيب أوراقها للدفاع عن أنموذجها في إقامة دولة إسلامية بمعطى حضاري. لذلك شهدت سياستها الخارجية مسارات أكثر اعتدالاً وأقل تطرفاً وهو ما ميّز سلوكها السياسي الخارجي وفي إطار سعيها للتكيف مع التحولات الدولية والإقليمية الجديدة بغية تحييد ضواغطها، لا سيّما أن هذه التحولات قد تزامنت مع ما

شهدته إيران من تطورات على الصعيد الداخلي بعد وفاة الامام الخميني مفجر ثورتها في عام 1979.

وتقوم الاستراتيجية الإيرانية على تأمين استقرار المنطقة عن طريق نظام أمني إقليمي تضطلع فيه بدور قيادي مهيمن طارد لوجود أي قوى أخرى خارج المنطقة، بامتلاكها للعديد من المقومات التي تجعلها تقوم بهذا الدور، ومن هذه المقومات، أنها تعد أكبر الدول من حيث السكان، وتمتلك سواحل على طول الخليج العربي، وترتبط إيران بدول مجلس التعاون الخليجي بعلاقات وثيقة في شتى المجالات، وكذلك فإن متغيرات القوة الخليجية بعد حرب الخليج الثانية أتاحت الفرصة لإيران أن تطرح مشروعات لحل المشكلات المتعلقة مع كل منها.

مما تقدم يمكن القول إن منطقة الخليج تدخل ضمن اهتمامات صانع القرار الإيراني، وتسعى إيران الى القيام بدور قيادي في المنطقة، واكتسبت إيران بعد احتلال العراق عام 2003 قوة مضاعفة في الخليج عسكرياً واقتصادياً وتنظيمياً، سعت الى توظيفها في ترسيخ وجودها في الخليج كوحدة سياسية مميزة.

إستندت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية الإيرانية أخذت تنحو منحى اعتدالياً ـ واقعياً تجاه المنطقة، كانعكاس للمتغيرات الدولية والإقليمية والداخلية والتي كانت بمجملها عوامل ضاغطة دفعت إيران باتجاه التخفيف من حدة اندفاعها السابق، ضمن إطار بحثها عن دور إقليمي جديد، من أجل المضي في متابعة سياستها الخارجية بأساليب جديدة تصب في النهاية في خدمة استراتيجيتها اتجاه المنطقة .

إذ شهدت السياسة الخارجية الإيرانية إزاء دول المجلس تقدماً ملموساً وتحولاً جوهرياً عنه في عقد الثمانينات، تمحورت حول اعتماد سياسات جديدة قوامها الاعتدال والتوازن في علاقتها مع دول الخليج في إطار الموازنة بين مصالحها ومصالح دول الخليج، مظهرةً سعياً لضمان أمن واستقرار المنطقة، ولعل أسباب ذلك ترجع إلى طبيعة المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الإيرانية، فعلى صعيد المتغيرات الخارجية، شهدت حقبة التسعينات من القرن العشرين، انتهاء الحرب الباردة وأفول النظام السياسي الدولي الثنائي القطبية وقيام نظام آخر

ليخضع لهيمنة الولايات المتحدة، التي برزت بعدّها القطب الأوحد مدشنة نظامها الجديد بالحرب على العراق في عام 1991، معلنة عزمها على إيقاع العقاب على كل من يروم الخروج عن قواعد النظام الدولي الجديد بزعامته الأميركية، وهو ما حمل إيران على توخي الحذر وتجنب العقاب بإظهار الاعتدال بعلاقتها الدولية.

أما المتغيرات الداخلية المؤثرة في صنع السياسة الخارجية فيأتي الموقع الجيو ـ سياسي في مقدمتها، وعلى الرغم مما تتمتع به إيران من موقع جغرافي متميز بين إقليمي أسيا الوسطى والخليج وسعة المساحة، شكل التدهور الاقتصادي في مقدمة الأوضاع الداخلية المتردية في إيران بسبب تداعيات سنوات الحرب مع العراق، مما شكل عاملاً مهدداً للاستقرار الداخلي، نتيجة لارتفاع نسبة البطالة والتضخم، ووجود المؤسسات الموازية لمؤسسات الدولة المرتبطة بعلماء الدين، الذين يعدون حلفاء تقليديين لتجار البازار على نحو جعل الثروات تتشكل بيد فئة قليلة على حساب الطبقات الفقيرة، في حين شكلت الإمكانات والقدرات التسليحية عناصر قوة مضافة لإيران، إلا أنها في ذات الوقت عاجزة عن دعم الدور الإقليمي لإيران في ظل الوجود العسكري الأميركي في الخليج، وأن استخدام هذه القدرات للقيام بأية مغامرة إقليمية سيعمل على تشويه صورة إيران في المنطقة، وهو ما لا ترغب فيه، وبقدر ما مثلت هذه المتغيرات عوامل مؤثرة في تحديد نمط السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج في التسعينات، فإن أهداف تلك السياسة قد تحددت وفقاً لاستراتيجيتها تجاه المنطقة، والتي شملت ضمان الأمن القومي نظراً لانعكاس ما يجري ضمن المحيط الخليجي على الأمن الإيراني، وهو ما حمل إيران على اعتماد عدة وسائل لصيانة أمنها بالتكيّف مع المتغيرات الدولية واعتماد سياسة متوازنة في علاقتها الدولية والإقليمية على نحو تصون به أمنها، فضلاً عن ترصين بنيتها الداخلية لضمان استقرار الوضع الداخلي، وبناء قاعدة قوة للحركة الخارجية.

وتمتلك إيران عدة مداخل في هذا المجال منها الورقة الدينية، فضلاً عن القدرات العسكرية التي تستخدمها إيران كأداة لإثبات الدور وعدم التغاضي عن دورها في أي ترتيبات أمنية، وكذلك الوسائل الدبلوماسية في أثناء تحسين علاقة إيران مع دول المجلس على الصعيدين الثنائي والجماعي،

ومحاولة فتح الحوار مع الولايات المتحدة في ظل الإدراك الإيراني، إنَّ ضمان الدور الإقليمي في المنطقة يرتبط بمدى مستوى العلاقات مع القطب الدولي المهيمن.

ولا يمكن إغفال أهمية هدف التنمية الاقتصادية من علاقة إيران مع دول المجلس، إذ عملت إيران على توظيف سياستها الخارجية في خدمة التنمية الاقتصادية، بسعيها لتقوية علاقتها مع دول المجلس الخليجي، لتشجيعها على استثمار رؤوس أموالها في إيران، وضمان استقرار الحفاظ على استقرار أسعار النفط في الأسواق، إذ يمثل قطاع النفط المصدر الرئيس للعملات الاجنبية وتوفير السيولة اللازمة للتنمية، وكذلك للتقليل من آثار العقوبات الاقتصادية الأميركية عن طريق التعاون الاقتصادي الإقليمي.

وتسهم في عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية عدد من المؤسسات على نحو عكس تعددية مراكز صنع القرار والطبيعة المؤسساتية المتداخلة لصنع القرار، وتقف على رأس هذه المؤسسات مؤسسة ولاية الفقيه، تليها مؤسسة رئاسة الجمهورية من حيث الصلاحيات الدستورية، مما جعل مركز الفقيه الموجه لمؤسسات النظام السياسي، وله دور في توجيه السياسة الخارجية من خلال فتواه ذات الطابع التشريعي، إلا أنه من الناحية الواقعية تؤدي السلطة التنفيذية (وخاصة وزارة الخارجية) ورئيسها دوراً مباشراً في رسم السياسة الخارجية عن طريق شخصية رئيس الجمهورية، وطبيعة علاقتها بالمرشد بالشكل الذي يمكن تحقيق السياسة التي يصبو إليها.

ولقد مثل السلوك الواقعي لإيران إزاء القضايا المهمة في المنطقة، تعبيراً ملموساً لسياستها الجديدة التي أعلنتها، وتأكيداً للطبيعة البرغماتية لهذه السياسة في استثمار الظروف لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، في استعادة دورها الإقليمي في الخليج، وهو ما عكسه موقف إيران المحايد ظاهرياً من أحداث الخليج العربي1990 ـ 1991، ومعارضتها للترتيبات الأمنية في المنطقة، إلا تعبيراً عن رفضها لأي وجود أجنبي يزاحم النفوذ الإيراني، من أجل تقوية ارتباطاتها مع دول المنطقة، على نحو يفضي إلى انغماسها بكثافة في تفاعلاتها في الحاضر والمستقبل.

مكانة العنف في الفكر الصهيوني

الطالب: سعد حميد إبراهيم السعدي
أطروحة دكتوراه ــ كلية العلوم السياسية ــ جامعة بغداد ــ 2013

يُعّدُّ العنف ظاهرة عالمية تمارسها جميع المجتمعات الانسانية بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، ويكون الاختلاف بين المجتمعات بهذا الخصوص، من حيث حجم العنف وشدته من ناحية، وأسبابه من ناحية أخرى، فضلاً عن الأوضاع والمراحل التأريخية التي تمر بها المجتمعات، وهذا يعني: أن هذه الظاهرة هي ليست لصيقة بمجتمع معين دون غيره على الرغم من الاختلاف في شدتها وأسبابها.

وبالرغم من أن العديد من الدراسات الغربية تنأولت موضوع العنف الصهيوني بالبحث، إلا أن هذه الدراسات غالباً ما تحاول إرجاع هذه الروح العدوانية لدى الصهاينة إلى عوامل ومثيرات خارجية، تتمثل في درء الأخطار التي تهدد الوجود الإسرائيلي، والمتمثلة فيما يطلقون عليه (العداء العربي) .

إن الواقع العملي يشير إلى عكس ما ذهبت إليه هذه الدراسات، فالعنف هو فكر وعقيدة قبل أن يكون ممارسة، ومن ثم فإنه بالعودة إلى جذور الحركة الصهيونية، نرى بأن العنف لدى هذه الحركة هو عقيدة، أكدتها أقوال العديد من قادة الحركة الصهيونية من مثل هرتزل وجابوتنسكي، الذين شددوا على ضرورة أن تكون الحركة الصهيونية حركة قومية وعدوانية، سواء في إطار الفكر أم في إطار الممارسة، ومع تمسك الحركة الصهيونية بالعنف ومحاولاتها إيجاد مسوغات لهذا العنف، لجأت إلى استخدام النصوص الواردة في التوراة والتلمود، والتي تحرض على العنف، فضلاً عن استغلالها للأفكار السياسية الشائعة عند اليهود، والمستمدة أيضاً من المصادر الدينية مثل فكرة النقاء العرقي اليهودي ومعاداة السامية وغيرها.

فالعنف لدى الصهيونية مخرج عن طريقه يتم التنفيس عن الشحنات الزائدة من مشاعر الكراهية المكبوتة تجاه جميع الأمم والشعوب الأخرى أو ما يسمونهم (بالأغيار)، نتيجة العقد الدينية القديمة وكثافة الدعاية الصهيونية المتعصبة. لا بل إن الصهيونية لم تمارس العنف ضد الأغيار فحسب، بل مارسته حتى ضد اليهود غير المتصهينين أو الذين لم يتماشوا مع سياسات

الحركة الصهيونية، ولهذا فإن العنف والصهيونية لا يتقاطعان، فعندما تذكر الصهيونية يحضرك السلوك العنيف والاجرامي لها، إذ إن الصهيونية قامت وتطورت وحققت أهدافها عن طريق العنف بكل أشكاله وصوره.

وعليه فلا يمكن التسليم بالقول، بأن العنف الصهيوني أنما هو عنف متجذر في فكر الحركة الصهيونية وثقافتها، وأنه ليس كما تشير بعض الدراسات الغربية رد فعل على العداء العربي، بل إن العداء العربي للصهاينة ومقاومة الإحتلال الصهيوني، إنما هو النتيجة المترتبة على ممارسة العنف الصهيوني.

وتتأتى أهمية هذه الدراسة لكونها تعالج موضوعاً تاريخياً متجذر فكرياً ومستمر في تواجده ومتوقعٌ إستمراره، فكراً وممارسة، وبما أن الفكر يسبق الممارسة، وأن هذه الأخيرة هي نتاج الفكر، ستعمد هذه الدراسة إلى إظهار أبعاد الممارسات العنيفة ليس تجاه الشعب العربي الفلسطيني، وإنما أيضاً تجاه كل من يعارض الحركة الصهيونية من الأغيار .

إذ إن لقيام الدولة قاعدة أساسها توافر أرض يعيش عليها شعب، هذا الشعب ينظم سلطة ودستوراً ويقيم مؤسسات ومنها مؤسسات عسكرية لحماية أمن الدولة، أما (إسرائيل) فقد قامت بشكل مخالف لسنن قيام الدول، إذ تشكلت عصابات مسلحة لاغتصاب أرض، وقامت هذه العصابات بعمليات تهجير باتجاهين، تهجير أهل البلد من أرضهم وممتلكاتهم وتشريدهم، وتهجير اليهود من مناطق عدة في العالم بالضغط أو افتعال حوادث أمنية، وإقناعهم بأن يأتوا ليستوطنوا في فلسطين، وعليه كان لا بد من أن يؤدي إنشاء مثل هذه الدولة، إلى وقوع حوادث عنف وقتل واضطهاد لسكان هذا البلد، من أجل تأمين السيطرة وضمان استيطان أراضيهم.

لقد قامت الصهيونية بإختلاق مسوغات دينية ـ تأريخية لاستيطانها فلسطين (أرض الميعاد)، ومن بين هذه المسوغات إبراز إن اليهود كانوا قد سكنوا، لأوقات طويلة، فلسطين وأن هذه الأرض قد منحها الله لهم طبقاً لنصوص كتابه المنزل عليهم، وأنهم لم يتشتتوا إلا نتيجة لعوامل مختلفة، وأن شتاتهم هذا هو ليس سوى مرحلة عابرة في تطور التأريخ اليهودي، ذلك لأنهم لابد أن يعودوا الى فلسطين، وكما هو الحال مع محاولة طرح الصهيونية

لمسوغات دينية وتأريخية، بشأن عملية الإستيطان، فإنها في الوقت نفسه حاولت أيجاد مسوغات دينية وتأريخية أيضاً لأعمال العنف، التي مارستها أو التي ستمارسها من أجل تحقيق هذا الهدف.

إن ما تقدم يعني الإكتفاء بتقديم التأريخ والدين بوصفها وجدتا كوحدة تحليل وحيدة، بل يعني فضلاً عن ذلك إدخال هذين العنصرين إلى جانب العناصر الفكرية السياسية والاجتماعية، عند دراسة ظاهرة العنف الصهيوني المستخدم في فلسطين.

إن هذا العنف المتلازم مع السلوك والتاريخ اليهوديين، إنما هو نتاج مجموعة الأساطير التوراتية والتلمودية، فـ(اسطورة) شعب الله المختار هي (دعوة عنصرية علنية تتضمن تسفيل الآخرين أولاً، والاستعلاء عليهم ثانياً، وأن نصوصهما التي وردت في كل من التوراة والتلمود تزدحم بحوادث القتل والتدمير، ومن ثم أثرت وبشكل مباشر في الشخصية اليهودية، فأنتجت من اليهودي شخصية غير سوية في سلوكها ومعتقداتها تعاني من الشعور بالنقص، مما دفعها الى محاولة التغلب عليه من طريق إظهار التفوق والسمو والتعالي على الآخرين، اتباع أُسلوب القتل والإرهاب والتدمير.

عروض الكتب العربية

رؤى خليل التويجري*
أكاديمية وباحثة من العراق
* باحثة في مركز حمورابي

العودة الى الصفر: إيران، تركيا ومستقبل أميركا

المؤلف: ستيفن كينزر

الناشر: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012

تسعى صفحات كتاب الى شرح الماضي لتقترح طريقة لإعادة تصفير عداد السياسة الأميركية في المنطقة الأكثر تقلباً في العالم، ويأتي الكتاب في البداية رواية للتاريخين لتركيا وايران، وهي تظهر كيف عمل هذان البلدان، طويلاً وفي حماسة، في اتجاه الديمقراطية، ثم تليها عملية تنقيب في العلاقتين أكثر قدماً في الشرق الأوسط: تلك التي تربط الولايات المتحدة بالمملكة العربية السعودية، وتلك التي تربط الولايات المتحدة بإسرائيل.

ويوحي الباحث أن تركيا الدولة المسلمة الأكثر ديمقراطية في العالم، وفي هذا إثباث حي على أن بإمكان الاسلام والحرية أن يزدهرا جنباً إلى جنب، وهي منذُ عقود عضو في منظمة حلف الشمال الاطلسي وعلى علاقة وثيقة بالولايات المتحدة، وها هي تنطلق في المشروع الدبلوماسي أكثر طموحاً في تاريخها وفي مسعى إلى بسط سلطتها عبر حل النزاعات الإقليمية بالحوار والتسوية، ويتناسب هذا الاسلوب جيداً مع القارة الأميركية الجديدة للسياسة العالمية والأكثر تعاوناً معها.

ولا ينبض القلب الديمقراطي، في حماسه، على غرار تركيا إلا في دولة مسلمة واحدة أخرى في الشرق الأوسط، هي ايران، الدولة الوحيدة التي قد تبرز فجأة كمنافس لتركيا، بل تتفوق عليها على صعيد الحرّيات السياسية. استجلبت انفجار الاحتجاجات على أثر انتخابات 2009 الرئاسية الايرانية المتنازع عليها قمعاً عنيفاً، لكن ذلك شكل ايضاً تأكيداً مثيراً أن المثل الديمقراطية تجذرت عميقاً في تلك البلاد. فمن تحت الطبقة السميكة من حكم رجال الدين، يزدهر مجتمع مدني حيّ، يفهم الديمقراطية أو يتمناها بقدر أكبر من الحرارة. وتشكل حمايتهم جسراً من جسر القيم الذي يربط بين ايران والولايات المتحدة ويوفر الأساس لشراكة مستقبلية سليمة.

واستطرق الباحث في كتابه، بأن هناك مصالح حيوية ومشتركة جمعت البلدين، على الرغم حال العداء المستمر بينهما منذ أكثر من ربع قرن. كلاهما يريد عراقاً مستقراً، وكذلك أفغانستان مستقرة وباكستان مستقرة، وكلاهما يكره الحركات الراديكالية السنية مثل القاعدة والطالبان. ويودّ كلاهما الحد من النفوذ الروسي في الشرق الأوسط، وتحتاج ايران إلى استثمار ضخم في بنيتها النفطية المتهاوية، والشركات الأميركية في موقع مثالي لتقديم ذلك.

وجُلّ اهتمام الباحث، الشراكة التي تجمع بين تركيا وايران والولايات المتحدة مغزاها، لسببين هما أن لهذه البلدان الثلاثة مصالح استراتيجية مشتركة، فضلاً عن أن القيم المشتركة تجمع بين شعوبها. وهذا هو مثلث القوة ـ الجذاب للقرن الواحد والعشرين.

إما المثلث القديم ـ فهو في الواقع علاقتان ثنائيتان مزدوجتان تجمعان بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وبين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، فقد خدم جيداً مصالح واشنطن إبان الحرب الباردة. لكنه لم ينتج عنه شرق أوسط مستقر، بل على العكس فإن المنطقة تتمزق بسبب العنف والكره والارهاب والحرب، بيد أن الولايات المتحدة تواصل انخراطها في هذه المنطقة للأسباب الاقتصادية والاستراتيجية معاً.

ووصل الباحث، الى أن لا يمكن إعادة صياغة العلاقات التي تربط أميركا بإسرائيل وبالسعودية بجرة قلم، ولا يمكن مثلث القوة الجديد ـ الولايات المتحدة وتركيا وايران ـ أن يظهر بين ليلة وضحاها، فعلى ايران أن تتغير

جذرياً من أجل أن تصبح شريكا أميركياً ذا ثقة، وعلى تركيا ايضاً أن تتغير وأن ليس بالقدر نفسه. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الولايات المتحدة. بيد أن عالمنا لا يتقدم إلا نتيجة للرؤية الاستراتيجية. ويأتي في المقام الأول المفهوم الكبير، أي الغاية، وما أن تتضح الغاية حتى يمكن جميع الأطراف التركيز على إيجاد الوسيلة لبلوغها.

واخيراً يمكن القول، إن الحوار والتواصل هما الطريق الى السلام والتسوية، وترتكز الشركة المثالية بين أي بلدين، على اساسين. إذ عليهما أولاً أن يمتلكا أهدافاً استراتيجية مشتركة، ويجب أن تتوافر لهما ثانياً مثل مشتركة، لأن الشركات المرتكزة على العلاقات بين النخب الحاكمة فحسب، هي بطبيعتها غير مستقرة. وتركيا مؤهلة في الحالين، لأن تصبح أفضل شريك يمكن الولايات المتحدة أن تجده في المنطقة الأكثر اضطراباً في العالم.

* *

الحراك الشيعي في السعودية: تسييس المذهب ومذهبة السياسة

المؤلف: بدر الإبراهيم، محمد الصادق

الناشر: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2013

قَدَّمَ الباحث الحالة الشيعية في السعودية كقضية مثيرة للجدل على المستوى السياسي والاعلامي، فالاحتقان الطائفي المتنقل بين أقطار المشرق العربي، جعل من المسألة الشيعية في العموم مادة للتحليلات السياسية والفكرية في وسائل الإعلام المختلفة، وتبرز أهمية الشيعة في السعودية من جهتين، الأولى: تتعلق بانتمائهم إلى عموم الشيعة الذين تحولوا إلى كتلة سياسية في مقابل كتلة سياسية سنية في المنطقة العربية (خاصة في الهلال الخصيب)، لتكرس ثنائية طائفية سياسية في عموم المنطقة، وتؤثر في السعودية والخليج من حيث تصاعد النبرة الطائفية، والثانية: أنهم أقلية في البلد الخليجي الأكبر والأغنى بالنفط، والمتبني للهوية السفلية الوهابية، التي دخلت منذ

نشوئها في حالة تصادمية مع الشيعة على المستوى العقدي.

ساجل الباحث في الكتاب، فكرة مفادها أن الشيعة لم يكونوا جماعة سياسية، قبل بروز الحركة الشيرازية في المنطقة الشرقية، ولم تكن السياسة حاضرة في الخطاب الديني أصلاً، وكان النشطاء الشيعة منضوين ضمن الحركة الوطنية بتياراتها القومية واليسارية، لكن التيار الحركي الديني أعاد تركيب عناصر الهوية الشيعية، وراح يخاطب الناس عن طريق انتمائهم الأصلي، من أجل القيام بعمل سياسي جماعي، لا يمكنه أن ينجح ولا الناس أن تتحرك من دونه، وذلك لرسم حدود فاصلة مع الآخرين، وعليه عزّز التفاخر بالانتماء المذهبي حالة مقابلة عند الآخر.

ما يمكن قوله في الكتاب، إن هذا التيار الديني، بإعادته ترتيب عناصر الهوية الشيعية عن طريق وضعه للسياسة عنصراً اساسياً في تركيباتها، قد سيَّس المذهب الشيعي وحول الشيعة الى جماعة سياسية تعيش في السعودية، لكنها جزء من أمة إسلامية عموماً، وشيعة خصوصاً، وهي عمليا تنمتي إلى كتلة شيعية كبرى في المنطقة، تنتصر للمظلومين من أبنائها، لكي تقيم دولة العدل من بعد هدم دولة الجوار، وإن كان الهدف هذا التسييس هو رفع حالة الغبن التي كان الفرد الشيعي يشعر بها، نتيجة التهميش السياسي والاضطهاد الديني، فقد الحق بها البعد الاجتماعي، مما أدى الى توسيع الهوة بين الفرد الشيعي وبقية المواطنين، الذين في معظمهم يشتكون التهميش السياسي والضنك الاجتماعي، وتغول الاخطبوط الديني في الحياة العامة، وعزز الحالة الانعزالية عند الشيعة اجتماعياً عن محيطهم الوطني.

هذه الحركة الدينية بتسييسها للهوية الفرعية (تسييس المذهب)، أفرز سياسات تعريف الفرد الشيعي لذاته بصفته شيعياً، فقابله تعريف الأخر لذاته بصفته سنياً، مما خلق تنافراً حاداً بين الأفراد في المجتمع الواحد، وقد ساهمت بشكل كبير في دعم هذا التنافر حالة الصراع التي خلقتها "مذهبة السياسة"، بين أكبر دولتين في المنطقة (ايران والسعودية)، في محاولاتهما احتكار تفسير الدين، وادعاء حماية المذهب وأهله من أعدائهما المحتملين، ولهذه المذهبة تجلياتها على التحالفات الإقليمية للدولتين، وعلاقتها مع القوى السياسية في المنطقة، وكذلك في السجالات الإعلامية بين إعلام إيراني يتبنى الدفاع عن قضايا الشيعة في مقابل إعلام سعودي يدافع عن قضايا السنة في المنطقة.

ومع ذلك لا يمكن نفي التعاطف الذي يشعر به كثير من الشيعة السعوديين مع ايران ـ خاصة في السنوات الأخيرة ـ ولا بد هنا من التمييز بين التأثير الإيراني في الشيعة السعوديين والعلاقة الولائية المباشرة، ووجود تعاطف ايران ووجود نفوذ سياسي لها في الحالة الشيعية السعودية، فالتأثيرات ظلت قائمة منذ عام 1979، وإن اضمحلت على مستوى سلوك الشيعة في الداخل، إلا أنها استمرت في رؤيتهم للمشهد الإقليمي.

وختاماً توصل الباحث، إلى أن حل المسألة الشيعية والمشكلة الطائفية، يتم بالدمج الوطني الذي هو وظيفة الدولة، فالدولة تبني الامة الوطنية، وهي قادرة على إيجاد حل للطائفية بصفتها مشكلة سياسية، بالتخلي عن هوية الدولة المذهبية، واستبدالها بأخرى بها جامعة لكل المواطنين. وأن تصور الباحث بأن الهوية العربية بصفتها رابطة ثقافية بين أبناء المجتمع (ليست رابطة دم أو عرق)، والتي تقوم على أساس المشترك الثقافي واللغوي، هي الأقدر على ايجاد مظلة مشتركة مقبولة لحل الأزمة الطائفية، وأزمة تعريف المكونات المختلفة داخل المجتمع، عن طريق التحول الى دولة المؤسسات الحديثة، القادرة على استيعاب مواطنيها جميعا، والقائمة على أسس المواطنة وسيادة القانون.

* *

صناعة القرار الإسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة

المؤلف: كريم الجندي

الناشر: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت2011،

إن اسرائيل دولة يهودية ديموقراطية، وفقاً للقانون الاستقلال الخاص بدولة اسرائيل، فهي ديموقراطية برلمانية تتخذ قراراتها نظرياً على أساس القوانين والانظمة التي تكفل الفصل بين السلطات في مختلف المؤسسات المعنية بصناعة القرار. ولكن في الحقيقة، أن آلية صناعة القرار في إسرائيل عملية

معقدة، تحكمها المكانة الشخصية بدرجة عالية، وهي مسيسة إلى حدّ كبير، فضلاً عن كونها عملية مائعة وغير رسمية لا تحكمها سلطة واضحة وشاملة، وتتأثر آلية صناعة القرار في اسرائيل بالمؤسسات والأفراد ذوي النفوذ، من خارج الإطار الرسمي لصناعة القرار، بشكل مباشر أو غير مباشر .

وتتأثر صناعة القرار الاسرائيلي ايضاً بالبيئة الخارجية المعقدة التي تحيط بـ(إسرائيل) إن التوازن بين هذه العوامل المحلية والخارجية المختلفة، هو الذي يقرر في نهاية الأمر أيّة سياسة يجب اعتمادها، ويختلف الوضع باختلاف طبيعة القضية المتناولة ومضمونها وظروفها وأبعادها وتوقيتها.

وتتناول الباحث في صفحة (189)، العلاقة مع الولايات المتحدة وتأثيرها في عملية صناعة القرار، إذ تعد الولايات المتحدة الراعي والحليف الأساسي لـ إسرائيل. وهي علاقة أبعد ما تكون عن الجمود. ويسمح الفهم الجيد لطبيعتها بإلقاء الضوء على تأثيرها في آليات صناعة القرار داخل المؤسسات الاسرائيلية، وما إذا كانت هذه العلاقة تؤثر سيادية القرارات التي تتخذها إسرائيل. بالإضافة الى ذلك، فإن حاجات اسرائيل الأمنية جعلت من المهم المحافظة على العلاقات الاستراتيجية مع القوى العسكرية الخارجية .

وأن القرارات الاسرائيلية تأخذ بالحسبان دائماً الموقف الأميركي. فكون اسرائيل حليفاً أساسياً للولايات المتحدة، يدفع صناع القرار الى تحديد موقف الولايات المتحدة تجاه بعض السياسات قبل اخذ القرار، أن بعض السياسات تناقش بين الإسرائيليين والأمريكان قبل أخذ قرار بشأنها. أما التعاون في مختلف المجالات، بالأخص في البعدين الأمني والعسكري، فهو على قدم ساق، ويشمل مناقشة السياسات على مستوى خزانات الفكر، والتعاون الفني بين المسؤولين العسكريين.

إن هناك كثافة في تبادل المعلومات والسياسات في الكثير من المجالات، لدرجة أنه ينظر إلى إمكانات الولايات المتحدة فيما يتعلق بصناعة القرار، على أنها امتداد لإمكانات إسرائيل. ودعماً لهذا التعاون، فإن اللوبي الأميركي يعمل على حل الخلافات أو التخفيف منها عن طريق إظهار المصالح الاسرائيلية على أنها مصالح أمريكية، وتوفير أرضية سياسية مشتركة.

وختاماً، هناك العديد من عوامل التي تؤثر في عملية صناعة القرار الإسرائيلي، ممكن تصنيفها في مجموعة من عوامل الضعف وعوامل القوة، وأيضاً هناك تأثيرات داخلية وخارجية لها تأثيرات مختلفة في عملية صناعة القرار، أعتماداً على التوقيت وطبيعة القرار الذي ينظر فيه. وفي الوقت الذي كانت العوامل الخارجية تدفع باتجاه البحث عن حل الأزمات، فإن العوامل الداخلية كانت هي الأكثر حضوراً في المفاوضات.

* *

اليهود في الخليج

المؤلف: يوسف علي المطيري

الناشر: دار مدارك للنشر، بيروت2011،

يتناول الكتاب تاريخ الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي في العصر الحديث، وأنشطتها الاقتصادية وحياتها الاجتماعية وعلاقاتها بالسكان المحليين والسلطات المحلية والأجنبية والحركة الصهيونية، وإذ تتفاوت أعداد أفراد الاقلية اليهودية التي استقرت في منطقة الخليج العربي بين إمارة وأخرى، وتنقلت الأقلية اليهودية بين إمارات الخليج العربي المختلفة لأسباب اقتصادية واجتماعية قبل هجرتها منها نهائياً لأسباب سياسية.

جاء اهتمام الباحث في الكتاب، بعلاقة الاقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي بالصهيونية، إذ إن استقرار الاقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي قبل تأسيس الحركة الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر، وظهور الصراع الاسرائيلي منذ منتصف ثلاثينات القرن العشرين، ومنذ استقرار الاقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي تلك المنطقة التي أنمازت بالتسامح الديني وتقبل الأخر، وحتى نهاية الاربعينات لم يكن ينظر للأقلية اليهودية بأن لها علاقة بالحركة الصهيونية، وحتى إعلان الأمم المتحدة تقسيم فلسطين بين العرب واليهود في نوفمبر 1947، وإعلان قيام دولة اسرائيل في مايو

1948، حيث ربط السكان المحليين بين الاقلية اليهودية والحركة الصهيونية ودولة اسرائيل.

لكن هذا التغير لم يصبح أكثر وضوحاً الا في منتصف القرن العشرين، وأن عامة أفراد الأقلية اليهودية لم يكن لها علاقة بالحركة الصهيونية، برغم ارتباط بعضهم معنوياً ودينياً بإسرائيل والحركة الصهيونية، وعمل البعض منهم على تقديم الدعم لدولة اسرائيل.

ويمكن القول، إن درجة تعاطف الاقلية اليهودية مع دولة اسرائيل وتمثلهم للأفكار الصهيونية ضعيفة عموماً في منطقة الخليج العربي، بل أنّه لم يكن هناك أيّ ممثل لليهود من منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية، في مجلس الوكالة اليهودية في فلسطين عند توقيع دستورها في اغسطس 1929، في الوقت الذي كان فيه يهود أعضاء في مجلس الوكالة من مصر والمغرب والجزائر وتونس، وربما يكون من أسباب ذلك قلة عددهم، عدّ افراد الاقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي رعايا أجانب للسلطات الأجنبية حتى هجرتهم، ماعدا الاقلية اليهودية في البحرين.

وركز الباحث، على الأهمية السياسية والاستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الخليج العربي للحركة الصهيونية، إذ لعبت الشركات الاجنبية وخاصة شركات النفط في جمارك الكويت والبحرين وبعض إمارات الخليج العربي مثل قطر ودبي، دوراً مهماً في تصدير البضائع التي يشتريها عملاء دولة اسرائيل من اليهود في الكويت والبحرين، بالإضافة الى النفط الذي تشرف عليه الشركات البريطانية والأميركية، وكانت الجمارك البحرينية تحت إشراف بريطاني، كما كانت شركة النفط الكويت التي تمتلكها شركتا نفط انجليزية وأمريكية، تهرب الكثير من البضائع الى اسرائيل لكونها مستثناة من الرقابة الجمركية على واردتها وصادراتها.

وختاماً وصل الباحث، إلى أن الاقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي لم تتعرض للطرد، بل هاجرت طواعية لأسباب غالبيتها اقتصادية واجتماعية وأمنية، وجاءت في فترات مختلفة بعضها قبل ظهور الحركة الصهيونية وقيام دولة اسرائيل، التي لم تكن الخيار المفضل للهجرة. ولم يكن خيار الهجرة الى اسرائيل الخيار الأول، للاقلية اليهودية من البحرين، فالطبقة اليهودية الاقتصادية الفقيرة، اختارت الهجرة الى اسرائيل برغم قله عددها، أما الطبقتان الوسطى والغنية فقد هاجرتا إلى أوربا والولايات المتحدة.

الشعب يريد...!
تأملات فكرية في الربيع العربي

المؤلف: د.عبد الحسين شعبان

الناشر: اطلس للنشر والترجمة والانتاج الثقافي، بيروت، 2012

في العالم العربي انتزع الشباب العربي زمام المبادرة من أيدي الجميع، لأنه شعر بأن لا حل لمشكلاته ومشكلات البلاد كلها، فضلا عن خلاصها وانعتاقها، مثلما هو خلاصة وانعتاقه، إلا اذا إخذ أمور بيده، لهذا ظلت جميع الانشطة والفاعليات القائمة تلهث وراءه، لا سيّما أن وصل به التشاؤم واليأس في تحسين الأوضاع العامة حداً لا يطاق، في سلطات هرمة ومترهلة وبيروقراطيات مستحكمة وتفرد واستبداد وفساد وهدر لحقوق الإنسان.

ومع انفتاح العالم بعضه على بعض وارتفاع استخدام التقنيات الحديثة في العالم العربي، بدأ ينشأ شكل جديد من المعارضة والاحتجاج، لا سيّما عبر الوسائل الإلكترونية، وأصبح انتقال المعلومة، وبالتالي إعادة صياغة المعرفة، تراكميا، وهو ما التقطه الشباب على نحو حيوي، بل تم توظيفه لإحداث واقع جديد بعد رفض الواقع القديم.

وأكد الباحث، بفضل العولمة أصبح العالم كونياً، وبمستطاع الفرد الاطلاع على ما يجري في العالم، فلا حدود لذلك ولا قيود عليه، الأمر الذي زاد في اشتعال حركة الاحتجاج لتذهب متجاوزة حدود الجغرافية، لا سيما في ظل وعي جماهيري شبابي ورغبة في التغيير والتخلص من واقع بائس، الأمر الذي يوحي بميلاد ملامح مستقبل جديد، خصوصاً إذا ما أحسنت قراءة ما حدث، في ضوء تعزيز مشروع نهوضي عربي جديد كاستحقاق كوني تأخر نحو ربع قرن عن المسار العالمي.

ركز الباحث في كتابه على الانتفاضتين التونسية والمصرية على نحو مفصل، وقاربت الانتفاضات العربية الأخرى بشكل عام، بهدف استخلاص الدروس

والمعاني والدلالات الضرورية، إلا أن الباحث حاول كإضمامة لهذا الكتاب وفي نهايته، تسليط الضوء على بعض البلدان كحالات خاصة، ولتصبح جزءاً لا يتجزأ من الكتاب.

وأفرد الباحث فقرة خاصة بليبيا بعنوان: (احتلال بالتعاقد أم الأمن الناعم؟) وفقره خاصة بسوريا طرحت في عنوانها السؤال الذي يتردد: هل لايزال طريق التسوية التاريخية سالكاً؟ وكرست الفقرة الخاصة باليمن لبحث اشكالية الانتقال الديمقراطي، وفي فقرة مخصصة سلطت الضوء على الدستور المغربي والدينامية التي عرفها المغرب في العقدين الماضيين، وكانت الفقرة الأخيرة حول العراق، وقد تسأل فيها: هل الانتفاضة العراقية استثناء أو استعصاء؟

وختاماً يمكن القول، إن هناك معادلة تسير في طريق عكسي، فكلما كانت الدولة شديدة المركزية والشمولية، كان مقابلها الموضوعي غياب المجتمع المدني، لأن منظماته لا يمكنها النشوء والنمو والتطور من دون أجواء الحرية، ولذلك سيكون غيابها أو تغييبها أمر مرادف لتمركز السلطات، والعكس صحيح جداً، فكلما قام النظام السياسي على التعددية وفصل السلطات، سيكون المجتمع المدني قوة مؤثرة وفاعلة تلعب أدواراً نشيطة في الرقابة والشراكة، لأنها جزء من الدولة وصيرورتها وكيانيتها.

وأن البلدان العربية التي أنجزت التغيير، خصوصاً في تونس ومصر، والبلدان التي تنتظر التغيير، ستكون حاجتها ماسة إلى دور مستقل لمنظمات غير حكومية للمجتمع المدني، وغير ربحية أو أرثية، بل منظمات طوعية وتعددية وديمقراطية.

عروض الكتب الاجنبية

د. سناء حمودي*
أكاديمية وباحثة من فلسطين
* تدريسية ـ جامعة بيروت العربية

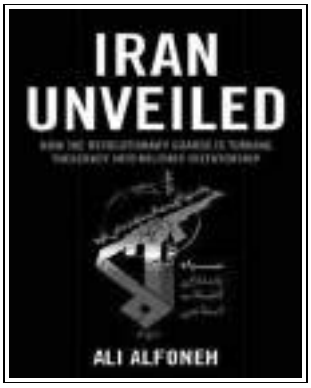

Iran Unveild

How the revolutionary guards is turning

Ali Alfoneh

Theocracy into military dictatorship

Washington, D. C.: the AEL Press, 2013

يثير الكاتب موضوعاً جدلياً نوعاً ما نظراً لما يتطرق إليه من محاولة الفصل بين نوعين من السلطة في إيران، الأول يتمثل بالنظام والثاني بالحرس الثوري. ويعد الكاتب أن إيران تتحول تدريجياً من الحكم الديني إلى الديكتاتورية العسكرية، أي من سلطة الدين إلى سلطة العسكر.

يرى الكاتب أن إيران تشهد حالياً تغييراً، هو الأكثر أهمية في تاريخ هذه الدولة منذ قيام الجمهورية الإسلامية بعد الثورة في العام 1979، وهذا التغيير نحو حكم العسكر يشمل السياسة والاقتصاد والمجتمع في إيران، إضافة إلى علاقات إيران مع الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها،

ما يقلق الكاتب، أن الإيرانيين أنفسهم بدأوا يفهمون ويدركون قوة الحرس الثوري الإيراني، لكن الطرف الأهم، أي الولايات المتحدة الأميركية لا زالت تتعامل مع الأمر بشيء من التجاهل. فباستثناء وزيرة الخارجية السابقة، هيلاري كلينتون، لا يدرك الأميركيون مدى التحول في إيران، ولا زالوا يتعاملون مع إيران على أنها دولة دينية تتبع المرشد آيه الله خامنئي.

تستعرض صفحات الكتاب تفصيلاً عن تاريخ الحرس الثوري الإيراني من حيث النشأة والتحول التدريجي إلى تنظيم عسكري وصولاً إلى تدخل هذا الحرس في السياسات المحلية للجمهورية الإسلامية، فمن حرس يتولى مهمة الأمن الداخلي في الأيام الأولى للثورة، ومن ضمنها حماية المرشد ورجال الدين الشيعة، إلى سيطرة عسكرية وسياسية متزايدة تفوق سلطة رجال الدين.

تظهر مواقف الكاتب واضحة، فهو يحاول إثبات نظريته حول مخاطر سيطرة الحرس الثوري على المقاليد السياسية والعسكرية في إيران، كذلك يحاول تقديم النصائح لصانعي السياسة في الولايات المتحدة، الذين لا يجيدون التعامل مع الملف الإيراني وفقاً للكاتب.

(تصدير الثورة) هي الفكرة الأخطر التي يراهن الكاتب عليها، فهو يعد أن الحرس الثوري في إيران، يستغل بطريقة ممنهجة هذه الفكرة لتصدير الإرهاب، ولمنع الاستقرار في البوسنة وأفغانستان والعراق ولبنان، وحالياً سوريا، مشيراً إلى أن هذه النزاعات الخارجية تساهم في تعزيز دور الحرس الثوري داخلياً، وهو ما سينتج عنه تإثيرات كارثية بحسب رؤيته، فالاستجابة إلى دعوة المظلومين خارج إيران، أدّت إلى توريط الجمهورية الإسلامية في عدد من النزاعات الدولية، ووجدت قيادة الحرس الثوري أن سياسة تصدير الثورة مع كل سيئاتها، تخدم مصالحه في السيطرة داخلياً وخارجياً.

ويشير الكاتب إلى توتر علاقات إيران مع المحيط العربي، وتحديداً مع المملكة العربية السعودية خاصة بعد تفجيرات الخبر، فكلما حاول الجانب السياسي في إيران إيجاد أرضية صالحة للمصالحة مع هذا المحيط، يعمد الحرس الثوري إلى نسف هذه المحاولات عن طريق التورط في زعزعة استقرار الدول المحيطة تحت ذريعة (تصدير الثورة).

وتبدو إيران، كما يصوّرها الكاتب، دولة تثير النزاعات الخارجية وتتورط فيها، فيما تواجه تحالفاً دولياً ضدها، وخصوماً يسعون إلى القضاء على قدراتها النووية، مستخدمين كل الوسائل ومن ضمنها الحرب الإلكترونية واغتيال العلماء النووين، ويؤكد الكاتب في هذا المجال أن مفاوضات إيران مع المجتمع الدولي بشأن البرنامج النووي ستصل إلى طريق مسدود.

ويقدم الكاتب توصيات للإدارة الأميركية حول كيفية التعامل مع الجمهورية الإسلامية، ومن هذه التوصيات مثلاً:

ـ إيجاد حركة سياسية معارضة للنظام داخل إيران وخارجها وتقديم الدعم لها، بما أن الولايات المتحدة وحلفاءها غير قادرين على إيجاد حركة عسكرية تواجه الحرس الثوري.

ـ استغلال الغضب الشعبي بسبب ممارسات الحرس الثوري، واستغلال الانقسامات داخل أجنحة الحرس الثوري نفسه، فتستطيع بذلك أن تضغط على الحرس الثوري، عندما تنفتح على الأجنحة السياسية، فيما تفرض عقوبات على الجناح العسكري وبالتحديد على فيلق القدس بوصفه تنظيماً إرهابياً.

ـ إضافة إلى العقوبات المفروضة بسبب البرنامج النووي، بالإمكان فرض عقوبات جديدة على خلفية انتهاك حقوق الإنسان في إيران، بحيث تؤدي هذه العقوبات إلى ظهور معارضة جامعة، بالنتيجة يعد الكاتب أن ما يحصل في داخل إيران، هو انقلاب حقيقي يقوم به الحرس الثوري حتى لو كانت التسمية مختلفة.

* *

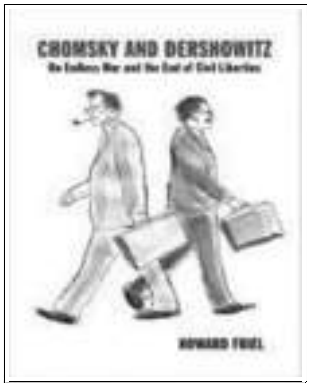

Chomsky and Dershowitz

On endless war and the end of civil liberties

Howard Friel

Olive Branch Press 2014

هي مقارنة ممتعة تلك التي يقدمها لنا الكاتب بين مواقف اثنين من النخب الفكرية في الولايات المتحدة الأميركية، فالكتاب يستعرض قضايا القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والشرعية الدولية وحقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط وقضية فلسطين، عن طريق الرؤية المختلفة لكل

من المفكرين نعوم تشومسكي Noam Chomsky والآن ديرشويتز Alan Dershowitz.

المفكران والأستاذان الجامعيان، النقيضان، المعروفان في أروقة النقاش داخل وخارج الولايات المتحدة وخاصة بين الأوساط الجامعية، لديهما تاريخ معروف من المناظرات والنقاشات والمواقف المتناقضة التي تدور حول القضية الفلسطينية وإسرائيل.

ومن العرض الذي يقدمه الكاتب، نجد أن مواقف شومسكي ثابتة في دعم الفلسطينيين ومحاربة الصهيونية رغم كونه يهودياً. فيما يمثل ديرشويتز الجانب المناصر لإسرائيل، وهو الذي انتقل من معارضته للحرب الأميركية في فيتنام، إلى دعم الحرب الأميركية على الإرهاب وتأييد فكرة الحرب الوقائية والضربات الاستباقية، وهو أيضاً الذي عارض سياسة نيكسون في الاعتداء على الحريات المدنية، ينكب حالياً على الكتابة عن قانونية الدولة الوقائية في الولايات المتحدة، وإعطاء الشرعية لكل العمليات التي تنفذها القوات الأميركية بهذه الذريعة، كعمليات القتل خارج نطاق القضاء والتعذيب بموافقة المحكمة.

لكن الكاتب يشير إلى أن الهيئات القضائية من ناحيتها، تعد أن العمليات التي تنفذها الولايات المتحدة مستهدفة أشخاصاً معينين، هي جريمة قتل، فيما تعدها الولايات المتحدة عملاً قانونياً تحت ذريعة الدفاع عن النفس من خطر محقق، ويرى الكاتب أن ما يعده ديرشويتز حروباً وقائية واستباقية هي في الواقع حروباً عدائية، بل هي بحسب القانون الدولي جريمة دولية.

في المقابل، نجد تشومسكي رافضاً بشكل قاطع لكل العمليات التي تنفذ بذريعة (الوقائية)، وهو الذي يرفض إرهاب الدولة على صعيد عالمي، من تيمور الشرقية إلى نيكاراغوا وصولاً إلى الضفة الغربية.

بالنسبة إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي، يواصل ديرشويتز دفاعه عن تحقيق اتفاقية سلام إسرائيلية ـ فلسطينية، تقوم على تسوية متبادلة بين الطرفين، عاداً أن الوقت قد حان لهذه التسوية، لكنه لا يخفي مطلقاً دعمه لإسرائيل، وما تقوم به من ممارسات ضد الفلسطينيين يعدها اديرشويتز وقائية ودفاعية، ويدافع عن مواقفه بالحاجة إلى حل للصراع، وإلى ضرورة تغليب البراغماتية على الإيديولوجية.

أما تشومسكي فمواقفه معروفة في هذا المجال على مدى أربعين عاماً، فهو يشدّد على الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وحقهم في دولة على أراضي 1967، رافضاً ومناهضاً لكل ما تقوم به إسرائيل من انتهاكات لحقوق الإنسان ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويعدّ تشومسكي أن المسؤولية تقع على عاتق المثقفين في العالم، لإظهار الحقائق وكشف الكذب والخداع الذي تمارسه الحكومات والدول بأسم حقوق الإنسان والحروب الوقائية، يستنتج الكاتب أن مواقف ديرشويتز من شأنها الترويج لسياسة الولايات المتحدة ولسياسة إسرائيل، وإضفاء الشرعية على الممارسات التي تشكل خرقاً فاضحاً لشرعة حقوق الإنسان.

* *

From Northern Ireland to Afghanistan

Jon Moran

British Military intelligence operations,

Ethics and human rights

Ashgate Publishing Limited 2013

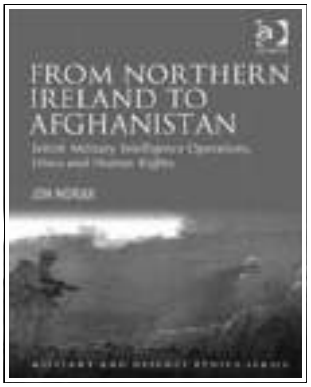

يتناول الكاتب تجربة المخابرات العسكرية البريطانية والعمليات التي نفذتها على مدى ثلاثين عاماً. ويحاول الكاتب من هذه الزاوية إلقاء الضوء على فاعلية وأخلاقية هذه العمليات في المناطق التي كانت ميدان عمل للمخابرات العسكرية البريطانية، مقارناً بين العمليات في إيرلندا الشمالية من ناحية، والعراق وأفغانستان من ناحية ثانية، وقد وثق الكاتب أعمالاً مخابراتية للجيش البريطاني، عدّها غير أخلاقية وتشكل انتهاكاً واضحاً لحقوق الإنسان في كل من العراق وأفغانستان.

يعرض الكاتب لتاريخ المخابرات العسكرية البريطانية التي بدأت العمل بعد العام 1957، حيث يرى أن تجربة المخابرات في إيرلندا الشمالية، كانت نقطة تحول بالنسبة إلى العمل الاستخباراتي العسكري البريطاني، إذ أتاحت

التجربة تطوير العمل الاستخباراتي خاصة من ناحية تشكيل وحدات استخباراتية متخصصة، والاستعانة بشبكة من الأنظمة المتطورة، بالإضافة إلى عمليات تجنيد وتعليم وإدارة المخبرين.

في الواقع حتى لو استعملت الاستخبارات بطريقة استباقية، فإن الخبرة البريطانية أظهرت أنه من دون سياق مؤاتٍ، فإن ابتكارات الاستخبارات الفردية قد تقدم فقط نجاحاً محدوداً، ومن إيرلندا الشمالية إلى كينيا وصولاً إلى أفغانستان والعراق، شهد العمل الاستخباراتي تطوراً كبيراً، من ناحية الخبرة والمهنية، لكن الكاتب يركز على عامل السيطرة على أرض المعركة بغض النظر عن عدد القوات الموجودة في المكان. فالسيطرة على الميدان هو العامل الأقوى، الذي يساعد على تحقيق إنجازات في مجال العمل الاستخباراتي .

لكن السيطرة تعني أيضاً القدرة على التأقلم مع البيئة السياسية والاجتماعية في المكان المقصود، وهو ما تحقق للبريطانيين في إيرلندا الشمالية، إذ كانت قوات الأمن المحلية عاملاً مساعداً، لكن الواقع اختلف سواء في أفغانستان أو في العراق، إذ لم تكن العمليات الأمنية التي قامت بها الاستخبارات العسكرية البريطانية فعّالة كما يجب، ولم تتمكن القوات البريطانية المنتشرة في أفغانستان مثلاً من كسب محبة السكان المحليين، لم تتمكن أيضاً من التفوق على استخبارات حركة طالبان التي كانت تشكل حكومة ظل .

يرى الكاتب أن الاستخبارات العسكرية البريطانية حققت نجاحاً في إيرلندا الشمالية، نتيجة لعدة عوامل أهمها السيطرة على الميدان والتأقلم مع البيئتين السياسية والاجتماعية في إيرلندا الشمالية، فيما كان نقص هذه العوامل حاسماً في هزيمة الاستخبارات العسكرية البريطانية في جنوب العراق وفي أفغانستان .

وعلى الرغم من أن القوات العسكرية البريطانية كانت لديها قوة عسكرية متفوقة، لكن كان ينقصها القدرة الاستخباراتية الفاعلة، والتي كان من شأنها المساعدة في السيطرة على البصرة مثلاً. فيما انخرط البريطانيون في النزاع مع حركة طالبان ولم تتمكن الاستخبارات البريطانية من تحقيق إنجازات كبيرة في أفغانستان.

يخلص الكاتب إلى أهمية العمل الاستخباراتي العسكري القائم على المهنية والابتكار، عاداً أن هذا العمل قد يكون تكتيكاً ناجحاً في رسم الاستراتيجية الشاملة، وبما أن القوات البريطانية فشلت في هذا التكتيك، فإن عمل الاستخبارات العسكرية في أفغانستان والعراق لم يحقق النتائج المرجوة.

* *

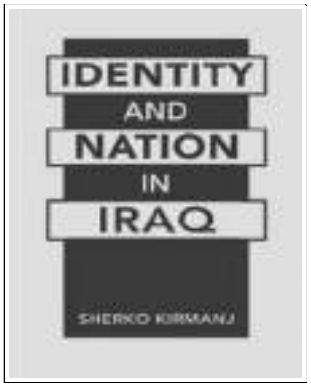

Identity and nation in Iraq

Sherko Kirmanj

London: Lynne Rienner Publishers, Inc. 2013

يقدم الكاتب عرضاً لمشكلتي الهوية والقومية في العراق عن طريق تحليل عميق لتطور الهوية الوطنية وعملية الاندماج الوطني، مستعرضاً التاريخ السياسي للعراق منذ تأسيس الدولة في العام 1921 حتى منتصف العام 2012 .

يرفض الكاتب ما يشاع برأيه عن أن العراق كان أمة موحدة ومستقرة، حتى مجيء حزب البعث واستلامه السلطة، عاداً أن هذا الأمر لا تدعمه الحقائق والوقائع التاريخية، بل إن هذه الدولة لم يكن لديها القدرة على تحويل نفسها إلى أمة متحدة، منذ العام 1921 حتى سقوط نظام حزب البعث في العام 2003.

وكما أن النزاعات التي تأخذ نوعاً ما طابع الحرب الأهلية، بنظر الكاتب هي تعبير عن نزاع بين قوميات متنافسة، وهذا التنافس يعكس الانقسامات الشيعية والسنية والكردية، ولشرح مفهوم الأمة، يضع الكاتب عدداً من العناصر التي يجب توفرها، كاللغة والحضارة والتاريخ المشترك والذاكرة المشتركة والارتباط بوطن واحد، ومصير مشترك. وهنا يشرح الكاتب هذه العناصر بإسهاب محكم، إذ تظهر التباينات والاختلافات بين مكونات الشعب في العراق، مما يحول دون الكلام عن أمة موحدة.

فمثلاً، يختار الكاتب عنصر الذاكرة المشتركة التي يعدها أحد أهم العناصر في تشكيل الأمة. يقول الكاتب أن هذه الذاكرة تختلف بين السنة والشيعة والأكراد، شارحاً الفكرة عن طريق الكتب المدرسية التي وضعها كل من هذه المكونات، إذ تظهر التناقضات واضحة، بحيث لا تعود الذاكرة المشتركة صالحة لبناء الأمة.

ومن أهم الصعوبات التي يواجهها العراق في تطوره نحو الأمة، الارتباطات الخارجية للمجتمعات الدينية والإثنية في العراق. فالعرب السنة والشيعة يتوزعون في أربع دول هي سوريا والأردن والسعودية والكويت، وهي الدول التي تقبع على حدود العراق. ونجد بين هذه الدول وسنة وشيعة العراق عناصر مشتركة تربط بينهم من حيث الحضارة واللغة والسياسة، أكثر مما يربطهم بشريكهم الآخر في الدولة، أي الأكراد. والأكراد بدورهم، لديهم شركاء في الإثنية خارج حدود العراق في ثلاث دول هي إيران وتركيا وسوريا، وأن الشيعة أيضاً لديهم نفس توجه الإيرانيين، كغيرهم من الشيعة العرب في دول الخليج المجاورة .

ويحاول الكاتب رصد الفترات التي شهدت نوعاً من الوحدة في تاريخ العراق، فيرى أنه فيما عدا فترات قصيرة شهدت انضمام الشيعة والسنة إلى حزب البعث، وانضمام الأكراد والشيعة إلى الحزب الشيوعي العراقي، لم يشهد العراق تشكل أحزاب سياسية جامعة أو تحالفات تحوّل المصالح الخاصة إلى مصالح الجماعة.

لا بد إذا إزاء تشابك وتتداخل هذه العناصر، أن تسير الأمور نحو الانفصام بين الولاء لدولة العراق من ناحية والولاء للمجموعات الطائفية والإثنية خارج العراق من ناحية ثانية، فيصبح في العراق أكثر من طائفة وأكثر من قومية.

يخلص الكاتب إلى أن العراق هو أرض حيث توحّد اللغة بين السنة والشيعة، على حين يفرقهم المذهب، وحيث يوحّد الدين بين الأكراد والعرب السنة، تفرقهم الحضارة واللغة، والناظر إلى خريطة العراق، ربما يرى دولة موحدة، لكن على الأرض هي دولة منقسمة.

* *

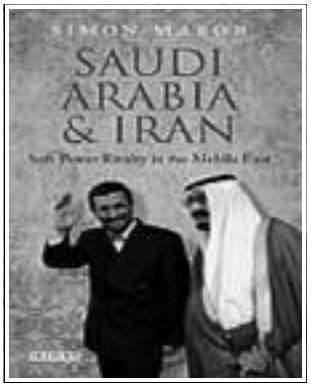

Saudi Arabia & Iran

Soft power rivalry in the middle east

Simon Mabon

London: Tauris & Co. Ltd, 2013.

يلقي هذا الكتاب الضوء على طبيعة العلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية، الدولتان الأقوى في منطقة الخليج، ويعتبر الكاتب أن الثورة الإيرانية عام 1979، أعادت ترتيب العلاقات بين الدول في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وبشكل خاص بين إيران والسعودية، إذ إن قيام نظام جديد في طهران أدى إلى مواجهات حادة بين الدولتين. لكن اللافت أن المواجهة بين الدولتين لم تقتصر فقط على النظامين، بل شملت معظم دول المنطقة، من مثل لبنان والعراق والبحرين وسوريا .

يتضمن الكتاب عرضاً للتاريخ السياسي في الدولتين، عن طريق طبيعة الحكم والتحالفات قبل وبعد الثورة الإيرانية، ليتضح أن الخلاف بين الدولتين لم يكن بسبب الثورة، بل كان موجوداً قبل ذلك، إنما يمكن القول إن الثورة غيّرت في طبيعة هذا الخلاف .

يعتبر الكاتب أن الخلاف في الأصل يتمحور حول فكرتين: إيديولوجية وجيوبوليتيكة، **الأولى**: عنوانها خلاف الهوية والإثنية والدين، **والثانية** عنوانها خلاف على السيطرة الإقليمية، ويعود بنا الكاتب إلى حقب تاريخية، شارحاً طبيعة الخلاف بين العرب والفرس في المنطقة، وصولاً إلى حكم آل سعود وبهلوي في كل من السعودية وإيران، وسعي الطرفين إلى السيطرة على منطقة الخليج، خاصة أن كل منهما دولة نفطية وذات طبيعة استراتيجية في المنطقة.

إلا أن أحداث 1979 كانت تحوّلاً بالنسبة إلى الدولتين، فقيام الجمهورية الإسلامية في إيران لم يكن عادياً بالنسبة إلى السعودية، التي استفاقت على جار عدّته نوعاً ما معادياً، يدّعي الشرعية داخل العالم الإسلامي. وهذا الأمر الديني بنفسه، شكل تحدياً جدياً بالنسبة إلى آل سعود، وهنا دخلت الدولتان في منافسة ذات وجهين، **الأول**: ديني **والثاني**: جيوبوليتيكي في الخليج ومناطق الشرق الأوسط، خاصة أن إيران أصبحت في ثلاثة عقود دولة،

تتمع بقوة عسكرية ونووية كبيرة إلى جانب القوة السياسية والدينية.

وهكذا أصبح أمن الشرق الأوسط يقوم على مفهوم الهوية والإيدولوجيا، وصولاً إلى نزاع شمل عدة عوامل أبرزها العروبة والإسلام والمذاهب. ويتوصل الكاتب إلى أن منطقة الخليج أصبحت بعد العام 1979 بيئة أمنية مهددة، بحيث تجاوزت المنافسة بمعنى القوة، إلى منافسة القوى الناعمة .

يشرح الكتاب كيف أن هذه العناصر أدخلت السعودية وإيران في مشاكل داخلية أيضاً، مما زاد بعداً جديداً للقوى الناعمة، يزاد على المشاكل الخارجية بين الدولتين. وبهذا تصبح كل دولة متورطة في مشاكل داخلية وخارجية، ما يؤثر في أمن المنطقة بشكل عام.

ويرى الكاتب، أن لدى كل من الرياض وطهران، اعتقاد بأن الطرف الآخر يسعى إلى احتكار المشاكل الأمنية الداخلية، وهو اعتقاد ناتج من عدم الثقة والعدائية بينهما. ويشير إلى أن ما تقوم به الدولتان في منطقة الشرق الأوسط يزاد على هذا الاعتقاد، خاصة عندما نراقب ما تقوم به هاتان الدولتان في كل من العراق ولبنان والبحرين وسوريا .

وإذا كان الميدان الجيوبوليتيكي للدولتين هو في مناطق الخليج والشرق الأوسط وأسيا الوسطى، فبالإمكان القول إن كل من السعودية وإيران، تسعيان إلى إعاقة وجود الطرف الآخر في هذه المناطق، فيما تحاول كل منهما تعزيز شرعيتها في النطاقين الداخلي والخارجي، وهذا ما يبدو واضحاً من الدعم الذي تقدمه الدولتان للأنظمة والجماعات، خاصة بعد (الربيع العربي).

لكن الكاتب يعتبر من ناحية ثانية أن ما تقوم به الدولتان، إضافة إلى الخلاف بينهما سيؤدي إلى تآكل شرعيتهما، خاصة في ضوء المتغيرات في منطقة الشرق الأوسط، ونظراً لأهمية منطقتي الخليج والشرق الأوسط، يقدم الكاتب توصيات لتحسين العلاقات بين السعودية وإيران، لما من شأنه تعزيز أمن المنطقتين. وتتلخص هذه التوصيات بالأتي:

1 ـ حل المشاكل الداخلية في كل من السعودية وإيران.

2 ـ القبول بالاختلاف المذهبي في الدين الإسلامي.

3 ـ ضبط التحركات في منطقة الشرق الأوسط.

4 ـ إعادة النظر في دور الولايات المتحدة في منطقة الخليج.

5 ـ إيجاد حل للمشكلة النووية الإيرانية.

كتاب حمورابي

بسمة عبد المحسن سعيد*
باحثة واكاديمية من العراق
* وحدة البحوث والدراسات ـ مركز حمورابي

القوى الناعمة وإدارة الصراع عن بعد

المؤلف: د. محمد حمدان

الناشر: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ـ 2013

يذكر الباحث بأن القوة هي أن يكون لديك القدرات التي تؤثر في سلوك الآخرين وتصرفاتهم وقيامهم بما تريد، وهي القدرة على التأثير في الآخرين للحصول على الناتج التي تريدها على المدى البعيد، فالمعيار هنا هو أن القوة هو كل ما يمكن أن يحقق نتائج متعلقة بالتأثير في الخصم، وفي تصرفه وسلوكه وقيامه بما تريد، وأن الطريق إلى فعالية استثمار القوة ليس بالشيء السهل، وأولى من استخدام القوة نفسها .

ومنشأ عدم السهولة أمران اثنان هما :

- **امتلاك القوة بأبعادها الثلاثة :**

هذه الأبعاد هي المبادئ والسلطة والموارد، فقد يملك البعض منطق القوة، ولكن قد يفقد بالمقابل قوة المنطق، وقد يملك البعض قوة الإعلام، ولكن قد يفقد قوة المبادئ، وقد يملك البعض قوة المبادئ، ولكن قد يفقد قوة الإعلام، هذا على صعيد امتلاك مصادر القوة.

- **التوازن في استخدام هذه الأبعاد:**

أما على صعيد التوازن، والذي يعني الحكمة، واستخدام الشيء المناسب

في المكان المناسب، فإن الافراط (الزيادة) أو التفريط (النقصان) في استخدام أو تغليب أحد الأبعاد على الآخر، قد يؤثر في الأداء على المدى البعيد، أما إذا توازن الأداء من حيث استخدام القوة موقفياً، مع تأكيد على أن تكون الأولوية للجاذبية الذاتية، أو الترغيب على الترهيب، فإن القوة هنا تجعل الحكمة أساساً لها في الاستخدام والتأثير.

أما فيما يتعلق بتعريف القوة الناعمة فهي استخدام المصادر الناعمة للقوة على صعيد المبادئ والسلطة والموارد، للتأثير في سلوك الآخرين للحصول على النتائج التي نريد عن طريق ما يريدون فهذه هي القوة الناعمة: جعل الآخرين يريدون ما نريد، نختار للناس بدلاً من إرغامهم.

فقد وجد جوزيف ناي أن القوة العسكرية والاقتصادية وكلاهما يطلق عليهما (القوة الصلبة)، لم تعد كافية في الهيمنة أو السيطرة، لذا دعا الولايات المتحدة الأميركية إلى استعمال قوة غير عسكرية في الترويج والترغيب لأفكارها وسياساتها.

ويعتقد ناي أن استعمال القوى الكبرى، القوة قد يشكل خطراً على أهدافها وتطلعاتها الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية، لذا فإن الولايات المتحدة كما يقول ناي، إن أرادت أن تبقى قوية فعلى الأميركيين، أن ينتبهوا إلى (قوتنا اللينة)، فبإمكان دولة مثل الولايات المتحدة أن تحصل على النتائج التي تريدها في السياسة الدولية، لأن الدول الأخرى تريد اللحاق بها إتباعها إعجاباً بقيمها، أو تقليداً لنموذجها، أو تطلعاً للوصول إلى مستوى إزدهارها ورفاهها وإنفتاحها، إن من الأهمية أن تضع برنامجاً في السياسة الدولية يجذب الآخرين إليك، وأن لا يجبرهم على التغيير عن طريق التهديد أو أستعمال القوة العسكرية أو الاقتصادية.

ويرى الباحث إن القوة الناعمة ترتكز إجمالاً على كل المؤثرات والرموز البصرية والإعلامية والثقافية والأكاديمية البحثية والتجارية والعلاقات العامة والدبلوماسية، وكل مورد أو مفردة أو أداة لا تدخل ضمن القدرات والإمكانات والأدوات العسكرية المصنفة ضمن القوة الصلبة، وبالمقابل تقوم القوة الصلبة على التهديد أو الأكراه أو على الرشوة للحصول على ما يراد. وأن القوة الناعمة الأميركية تدور حول محاور ثلاثة:

1 ـ تعزيز القيم والمؤسسات الأميركية وإضعاف موارد منافسيها وأعدائها.

2 ـ توسيع مساحة وجاذبية الرموز الثقافية والتجارية والإعلامية والعلمية الأميركية وتقليص نفوذ منافسيها وأعدائها.

3 ـ بسط وتحسين وتلميع جاذبية أميركا وصورتها وتثبيت شرعية سياساتها الخارجية، وصدقية تعاملاتها وسلوكياتها الدولية وضرب سياسات أعدائها.

ويستطرد الباحث في تعريف الحرب الناعمة، بأنها مجموعة من الأعمال المخططة التي تستخدم الإعلام بشكل أساسي، والتي تهدف إلى التأثير في الثقافة والفكر وكيّ وعي المستقبل، بما يتماشى مع الأغراض الخاصة بالمرسل، ولكن بتكتيكات ناعمة تستخدم فيها القوة الذكية.

ويذكر الباحث أن القوة الناعمة هي تطوير لفلسفة القوة للفيلسوف الألماني (نيتشه)، فهو يعتبر أن الكمال الإنساني يكمن في القوة، كقيمة وليس في الاخلاق أو الدين أو المبادئ، فكل ذلك دليل على الضعف، إذ لا وجود للضعفاء في هذا العالم، فهم يعدّون إن القوة مقدسة ويستلهمون منها كل المبادئ والقيم في الإدارة والاقتصاد...، فالحرب الناعمة تستند إلى القوة الناعمة، فهي تطوير لنظرية القوة ولكن تختلف الأدوات تبعاً للتكنولوجيا، وأن فرانسيس فوكوياما، صموئيل هنتنغتون، جوزيف ناي، روبرت غايتس، ستيف هامونز، ليزلي جلب، روبرت سميث، هم منظرو مدرسة القوة الجدد. وأن من أبرز مصادر القوة الناعمة وأدواتها هي:

ـ مصانع هوليوود وكل الإنتاج الإعلامي والسينمائي الأميركي.

ـ الجامعات والمؤسسات التعليمية الأميركية، التي تعمل على جذب الطلاب والباحثين الأجانب الوافدين للدراسة، فهولاء سيشكلون جيوشاً يحملون معهم آلاف النوايا الطيبة والودائع الحسنة، عندما يعودون إلى بلدانهم وأوطانهم ويتقلدون المراكز والمواقع وسيصبحون سفراء لخدمة المشروع الأميركي.

ـ المهاجرون ورجال الأعمال الأجانب المرتبطون بقطاع الأعمال الأميركي.

ـ شبكات الإنترنت والمواقع الأميركية المنتشرة في الفضاء الألكتروني.

ـ برامج التبادل الثقافي الدولي والمؤتمرات الدولية، التي ترعاها وتشارك في تنظيمها أميركا.

ـ الشركات الاقتصادية العابرة للقارات.

ـ الرموز والعلامات التجارية الاستهلاكية مثل كوكا كولا وماكدونالدز. . . . . الخ.

ـ وكالات التنمية والمساعدات الدولية الأميركية أو الدولية التابعة لها.

ـ برامج التدريب والتعاون العسكري لقادة وضباط الجيوش الاجنبية.

ويرى الباحث إن من أبرز مخاطر القوة الناعمة، أنها تحدث بصورة بطيئة وخفية وسلسة، وبأساليب ناعمة وماكرة وخفية، تؤثر على مداخل اللاشعور واللاوعي التي تحفر عميقاً في النفس والقلب والعقل، عن طريق وسائل إعلام تركز في تقديم الترفيه والتسلية وأفلام الحركة والمسلسلات، وبعد أن تدخل هذه المعطيات والمواد، عن طريق تكرار التعرض لهذه المواد إلى العقل وقنواته وتنتقل من الأحلام والمنامات، وفي إعادة تفريغ اللاشعور وبناء لا شعور جديد، وفي مرحلة ثانية تفريغ الشعور والوعي وبناء وعي وشعور جديد. وأن هناك وسائل للحرب الناعمة وهي:

ـ مراكز الدراسات.

ـ الوسائل الثقافية المتعددة.

ـ معدات الاتصال المتقدمة والإعلام الألكتروني.

ـ وسائل الإعلام الاجتماعي facebook, youtube, twitter, blogs, forums, other application.

ـ المؤسسات الدولية.

ـ الجمعيات المشبوهة.

ـ الإعلاميون والمثقفون المأجورون.

ـ مهور ونخب تتلقى وتستجيب لمضمون هذه المواد والرسائل.

ـ غرفة عمليات موجودة تنسق الأنشطة والاتصالات وتوزع الأدوار والشعارات وفقاً لتخطيط سياسي عالي المستوى.

ـ الفايروسات مثل stuxnet.

ويرى الباحث أن برمجة الوعي هي جزء من الحرب الناعمة، "فالتأثير والتلاعب بالوعي بهدف السيطرة عليه والتحكم بتصرفاته وسلوكياته ومواقفه، أو توجيهه نحو أفكار ونماذج وسلوكيات جديدة، في أقل التقادير إحداث نوع من الاضطراب النفسي وبلبلة الأفكار، المفضية إلى التقاعس والتشويش والاضطراب النفسي والسلوكي، "فإحداث وخلق بيئة فكرية ونفسية مضطربة لدى عينة من الأفراد والجماهير، هي شرط لتحضير وتهيئة الارضية الضرورية لتقبل النماذج والسلوكيات المصممة، مسبقاً طبقاً للمدرسة السلوكية التي تشكل جوهر العقل الأميركي.

ويستطرد الباحث إلى تعريف الإعلام المقاوم، بأنه «هو الإعلام الذي يدافع عن قضايا الأمة، والذي يتمسك بالثوابت الإسلامية والوطنية من دون دعم أي مفاوضات، يتم عن طريقها التنازل عن هذه الحقوق»، وأن من أهداف الإعلام المقأوم المحورية تكمن في التعريف بحقيقة الرسالة وطبيعة الصراع، وتقديم صورة حقيقية وصادقة للوقائع والأحداث المتعلقة بعمل المقاومة الجهادية ومحيطها، وأن للإعلام المقاوم هدفاً دعائياً، يسعى إلى رفع معنويات المجاهدين وتعبئة مؤيديهم، بعرض إنجازات المقاومة الجهادية وخسائر العدو، وتصعيد الحرب النفسية ضد العدو ليؤثر ذلك في معنويات جنوده، وإضعاف دعم الرأي العام له في حروبه العدوانية. وأن من الركائز المتينة التي يعتمدها الإعلام المقاوم في رسالته الإعلامية أي: إنه يجمع بين الشرعية في المنهج، والمعاصرة والتطور في الوسائل والأساليب، والتكامل في الرؤية والتشخيص والعلاج، وتقتضي الحاجة أن لا يغلب الجانب العاطفي والانفعالي في تحليل إعلام المقاومة برغم أهميته في التعبئة، فديمومة العمل وتواصله يقوم على البعد الموضوعي، وعمق التحليل، ودقة التشخيص، والترابط المنطقي، واعتماد الحقائق الموثقة والإحصائيات الدقة، فكلها عوامل تقوي العمل الإعلامي المقاوم .

إن من أهم مرتكزات إستراتيجية الإعلام المقاوم: التقويم الموضوعي للعدو دون مبالغة أو تهوين، ووضع الأمور في نصابها، والبحث عن مواطن الخلل

في النظام الاجتماعي له، ودراسة سيكولوجية سكانه، والتركيز على مواطن الضعف واستغلالها بما يخدم مصلحة الإعلام المقاوم، ويمكنه من توصيل رسالته بأسرع وقت ممكن، وبأقل التكاليف الزمنية والمادية، وكذلك القدرة على التغلغل والوصول إلى الرأي العام المتعلق بالعدو، وفهم الأساليب المؤثرة فيه، حتى يتم صياغة الرسالة الإعلامية المناسبة والعمل على متابعة ردود الأفعال لتعديل السلوك من الإعلام المقاوم .

وبرغم من ضعف الإمكانات، وضيق مساحات التحرك، وثقل الحصار الإعلامي، إلا أن لإعلام المقاومة إنجازات وانتصارات ومكاسب، ويذكر بعض هذه الإنجازات، والتي تتمثل في: التعريف بالمقاومة ومشروعها ورموزها وقيادتها، ونقل وجهة نظرها وشرح رأيها، وإظهار نقاط ضعف العدو الخلل السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي في بنيته، ثم تعبئة المجتمع ثقافياً ونفسياً مع مشروع المقاومة، ويذكر بأن الإعلام المقاوم أصبح مدرسة جديدة يتدخل في كل شيء، في الثقافة والبناء المقاوم والغزو الفكري والاقتصادي والسياسي.

ويستطرد الباحث بأن المخططين للحرب الناعمة يعملون على مستويين من الأهداف: **المستوى الأول** هو عبارة عن الأهداف التكتيكية، وهي تلك التي تخدم الأهداف القصيرة الآجل، والتي تصب في مصلحة الأهداف الكبرى. **والمستوى الثاني** من الأهداف وهي الأهداف الاستراتيجية، فالهدف الرئيس هو تدمير الأصول المعرفية في الذاكرة المستهدفة للمتلقي، وللوصول إلى ذلك يتم اعتماد الكثير من الأهداف التكتيكية، لذا فإن معظم الباحثين عندما يتحدثون عن أهداف الحرب الناعمة فإنهم يتحدثون عن الأهداف التكتيكية، وينزلونها محل الأهداف الاستراتيجية، وللحرب الناعمة أهدافاً تكتيكية كثيرة، وذلك لأنها تختلف باختلاف ما يريد أن يحققه المخطط، من نتائج في هذا البلد أو ذاك.

يذكر الباحث أن السياسة الخارجية الأميركية شهدت في الأونة الاخيرة، حالة من التراجع الملحوظ على المستوى الدولي، كتأزم الوضع الأميركي في العراق، إذ تزايدت الخسائر الأميركية البشرية والمالية هناك، فضلاً عن تدهور العملية السياسية، والاخفاق الأميركي في أفغانستان، والذي يشبه الاخفاق والخسائر في العراق من حيث تزايد حجم الخسائر ونوعيتها:

ـ عدم تحقيق الأهداف من تلك الحربين، المتمثلة في نشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط، والقضاء على تنظيم القاعدة والمنظمات الإرهابية.

ـ عدم وجود سياسات أميركية للتعامل مع صعود قوى جديدة، على الساحة الدولية (الصين والهند)، وقوى أخرى تستعيد قوتها من جديد، بعد فترة من التراجع (روسيا).

ـ هناك العديد من التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأميركية، وهي ليست ذات طبيعة عسكرية، وهو ما أكده وزير الدفاع الأميركي (روبرت غيتس) في خطابه في 26 نوفمبر 2007، إذ قال (إن القادة الأميركيين أدركوا أن طبيعة الصراعات، تحتاج منهم إلى تطوير القدرات والمؤسسات الأساسية (غير العسكرية). ووجدوا أنه لاستعادة مكانة الولايات المتحدة عالمياً أن عليها التركيز على خمسة أشياء أساسية هي:

1 ـ إعادة تقوية التحالفات والشراكات والمنظمات، التي تتيح لواشنطن مواجهة مصادر الخطر المتعددة.

2 ـ أن يكون هناك اهتمام على مستوى الإدارات الأميركية بالتنمية على المستوى الدولي.

3 ـ إعادة استثمار الدبلوماسية الشعبية، وإنشاء مؤسسات لا تسعى إلى الربح في الخارج، لخلق روابط بين الافراد، لتعزز التفاهم والتبادل العلمي والثقافي بين شعبها وشعوب دول العالم.

4 ـ أخذ موقع الصدارة في قضايا التغيرات المناخية وغياب الأمن لمصادر الطاقة، بالاستثمار أكثر في مجالات التقنية والابداع.

أما التحديات، فتتمثل في:

ـ أن ادواتها الدبلوماسية والمساعدات الخارجية المالية في أغلب الأحيان، تكون غير كافية ويمكن تجاهلها، بسبب صعوبة ظهور تأثيرها في المدى القصير على القضايا الحرجة.

ـ أن استخدام القوة الناعمة عملية معقدة، لأن أغلب مصادر القوة الناعمة الأميركية، تكمن في العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وحلفائها، والمشاركة في المنظمات الدولية المتعددة الاطراف .

ويرى الباحث أنه نستطيع الحكم على سياسة أوباما الخارجية من ناحيتين:

الأولى: إن كان أوباما جاداً في طرحه لسياسة القوة الذكية، ولكن ما يلزمه هو الوقت ليحقق ما وعد به عند فوزه.

الثانية: لم تكن سياسة القوة الذكية مجرد وسيلة لتلميع صورة الولايات المتحدة الأميركية، فسياسة أوباما تسير في طريق النجاح، إذ إن صورة أميركا تحسنت لدى العديد من بلدان العالم، وفق استطلاع للرأي أجرته مؤسسة (بيو) منذ تسلم أوباما.

ويذكر الباحث أنه على الرغم من ما رسمته الولايات المتحدة لنفسها من إستراتيجيات للقوة الذكية، إلا أنها ما زالت تنفق على القوة العسكرية أكثر من الناعمة بـ 17 ضعفاً، وإن دل هذا على شيء، فإنه قد يدل على أنها تلوح باستخدام القوة الذكية كغطاء لاستمرارها باستخدام القوة العسكرية.

إن العالم يعيش عصر الجاهلية الثالثة بعد الجاهلية الأوربية في القرون الوسطى، وستتأثر به شعوب المناطق التي تعاني صراعاً أمريكياً على ثرواتها، ولذلك إذا تركت الساحة السياسية والعسكرية والثقافية والفكرية والإعلامية والإجتماعية فارغة من مواجهة الخطط والبرامج الأميركية، وخالية من عنصري الممانعة والمواجهة، فإن المستقبل العربي والإسلامي سيكون قاتماً، والتعويل سيكون على أمرين لا ثالث لهما:

أولاً: ـ وعي شعوب المنطقة ونشوء مقاومات محلية شعبية أصلية غير مرتبطة ببرامج التغيير الأميركية وغير مدعومة وممولة من المنظمات التابعة للسياسة الخارجية الأميركية وترفع شعار القضية تحرير فلسطين من الاحتلال.

ثانياً: ـ أن تقوم دولة إقليمية إسلامية بالتصدي لواجب الممانعة والمقاومة، وسد الفراغ الناشئ في الساحة بسبب غياب السياسات الرسمية العربية، التي ترفع شعار السلام بديلاً إستراتيجياً للمواجهة والذي أثبت فشله، ولم يحقق أية نتيجة تذكر على صعيد الصراع العربي الإسرائيلي.

الرصد
الاستراتيجي
تقرير شهري يرصد التطورات السياسية والاستراتيجية
لإقليم الشرق الأوسط والخليج والعالم
عرض وتحليل
مركز حمورابي
للبحوث والدراسات الاستراتيجية
RAMMURABI CENTER
For Researches & Strategic Studies
العدد
السنة الثانية ٢٠١٤

Articles

The problem of belonging and national identity in the societies of diversity (the case of Iraq)
Prof. Dr. Abd Ali K. AL-Mamouri 138

Crises of inheritance systems and re-genetic: Qatar and Bahrain as samples.
Prof. Dr. Saeed Majeed Dahdouh 147

Bahrain revolution : conflict did not consume its limits yet?
Howrah Rashid AL-Yasiri 155

The need for a critique of traditional Marxism.
Prof. Dr . Mohamed Maliki

166

Fixed Chapters

Translated Articles: How America blew up the situation in the Middle East
Abed AL-Salim Majeed 178

Responses: (Symposium of violence and terrorism in Iraq)
Atarid Awadh Abdul Hamid 185

Thesis: Nidal Jihad Hameed 202

Book Reviews: Dr. Sana'a Hamoudy - Ru'a Kalil 209

Hammurabi Publications: (Soft Power: The remote control)
Basma Abdul Mohsen 229

Contents

Features formation of a new regional order :
Hypotheses of reality and Motives of a broad.
Prof. Dr . Rifaat Sayed Ahmed 4

Focus: regional powers and the major conflict in the Middle East

Features of American - Iranian Dialogue and its paths
on status of Iran's futured.
Dr. Mohammed Sadiq Al-Husseini 18

(Israel) and the Changes in the Arab region:
Recruitment and mobilization.
Prof. Dr . Yusra Al-Ezzbawi 29

Egypt between the throes of change and maintain of its regional status.
Prof. Dr . Nourhanne AL-Sheikh 45

Saudi Arabia and the new balances in the Middle East.
A. Prof. Dr . Osama Murtaza Baqir 60

the future of the Turkish role in light of changing in the balance
of power in the region.
Dr . Hani Idriss 67

Essays

Is the current century Pacifician: formation of a new global tri -polar.
Mohanad Hamid Rashid 78

Imperialism jihadi, a new generation of wars :
(Da'ash) and (AL-Nusrah) as a sample.
Bahaa Adnan Alraqmani 89

Opportunities of Libya split: the wishes of the home and abroad rejected.
Dr . Ammar Hamid Yassin 109

The motives of the Israeli penetration in Central Asia.
Prof. Dr. Hamid Shahab & Dr. Arshad Mazahem 124

HAMMURABI CENTER
For Researches & Strategic Studies

Hammurabi Journal
Quarterly journal concerned with political and strategic affairs
Issued by
Hammurabi Center for Researches & Strategic Studies

Editor in chief: Prof Dr. Abed Ali AL-Ma'mouri

8th Issue - 2nd year - December 2013

Editorial Board

Prof Dr. Aziz Jabr Shayyal
Prof Dr. Mohsen Saleh
Asset-Prof Dr. Sarmad Zaki Al-Jader
Asset-Prof Dr. Jawad Kadhim Al-Bakri
Asset-Prof Dr. Kamil Al-Qayim
Asset -Prof Dr. Hasan Latef Alzobadee
Editor Secretariat: Basma Majed - Ghofran Abd Ali
Linguistic Correction:
Asset-Prof Dr. Hashim Jaafar Al-Moussawi
Design and Layout: Hussak Computer Press
Printing: Sobh Press - Beirut
Distribution: Almahga Albaydha House for Publication and distribution - Beirut: 009611541211

Advisory Board

Prof Dr. Muhammad Al-Maliki - Political Sciences - Morocco
Prof Dr. Norhan AL-Sheik - Political Sciences - Egypt
Prof Dr. Said M. Dahdouh - Political Sciences - Iraq
Prof Dr. Mohammed Authman Al-Kashit - Philosophy - Egypt
Prof. Dr. Badr Al-Deen Abdullah Hassan - International law - Sudan
Asset-Prof Dr. Abd Al-Hussein shaaban - International law - Iraq
Prof Dr. Arous Zoubir - Sociology - Algeria
Prof Dr. Kamel Wazne - Economics - Lebanon

Hammurabi Journal

A quarterly journal concerned with political and strategic affairs for the region and the world, and put in priority the scientific sobriety, it does not imply a political stance in advance, but belongs to the interests of the peoples of the region in the construction and development, sovereignty and independence, and calls for researchers and Arab writers in various fields of intellectual and political, to supplying their studies to the magazine.

The research and studies will Apply the terms of scientific research and the academic Instructions, according to the following conditions:

1 - The search may not have been published previously.

2 - The language of magazine is Arabic, with clarity and integrity of the text.

3 - documentation of books: the author's name - title of the book - Publisher - Place of Publication - year of publication - the page number.

4 - Documentation Research: Author - Title - the name of the magazine - place of publication, date of publication, page number.

5 - Search does not exceed 15 pages A4.

6 - The Editorial Board may ask to amendments in part or entirely on the research before publication.

7 - The Editorial Board shall notify the researcher to accept his research or study within one month, and the magazine will not return the researches that can not be published.

E-MAIL: HAMMURABIMAGAZINE@YAHOO.COM

The number at the House of Books and Documents In Baghdad 1709 Year 2012

ISSN 2227-5312

Price: 4 $

ONE YEAR: FOR INDIVIDUALS: 30 $
FOR INSTITUTIONS: 50 $
FOR ABROAD: 80 $